بداية الانحراف ونهايته

تأليف

أبي نصر محمد بن عبد الله الإمام

دار الآثار
صنعاء

بداية الانحراف ونهايته

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

رقم الإيداع ٣٣٢/ ٢٠٠٦

دار الآثار للنشر والتوزيع

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(١ ٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

- فرع صنعاء: الدائري الغربي- عمارة الخولاني-هاتف ٢٠٥٠٨٥
- فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦
- فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة-هاتف٣٠٧١١٢
- فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة هاتف ٥١٩٣٢١

الوكلاء خارج اليمن

- مصر: دار الآثار: القاهرة - عين شمس الشرقية- هاتف ٦٤٢٢٣٢٣ - فاكس ٦٣٦٣٧٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا * يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد:

فإن الله قد بعث رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨] وقد قام الرسول ﷺ بذلك أتم القيام، وبين ذلك أعظم البيان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فقد بلغ الرسول ﷺ البلاغ المبين، الذي هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، وفرق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغي، وبين أولياء الله وأعدائه، وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات، وما ينزه عنه من ذلك، حتى أوضح الله به السبيل، وأنار به الدليل، وهدى به الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم... والرسول أعلم الخلق بالحق، وأقدر الناس على بيان الحق، وأنصح الخلق للخلق. وهذا يوجب أن يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل أحد... وقد أوجب الله عليه البلاغ المبين، وأنزل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم فلابد أن يكون بيانه وخطابه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره...)[1].

وقال أيضًا: (ومن علم أن الرسول أعلم الخلق بالحق، وأفصح الخلق في البيان، وأنصح الخلق للخلق، - علم أنه قد اجتمع في حقه كمال العلم

---

(١) "درء تعارض العقل والنقل" (١/ (٢٣-٢٤).

بالحق وكمال القدرة على بيانه وكمال الإرادة له؛ ومع كمال العلم والقدرة والإرادة يجب وجود المطلوب على أكمل وجه فيعلم أن كلامه أبلغ ما يكون، وأتم ما يكون، وأعظم ما يكون بيانًا لما بينه في الدين من الأمور الإلهية وغير ذلك)[1].

وقال الإمام ابن القيم: (وكما أن محمدًا ﷺ عامّ الرسالة إلى كل مكلف؛ فرسالته عامة في كل شيء من الدين: أصوله وفروعه، دقيقه وجليله، فكما لا يخرج أحد عن رسالته، فكذلك لا يخرج حكم تحتاج إليه الأمة عنها وعن بيانه لها)[2].

فقد بلَّغ الدين كله أصله وفرعه، ولفظه ومعناه، ووسيلته وغايته بلاغًا مبينًا شافيًا وافيًا، فما من خير إلا ودلنا عليه، وما من شر إلا وحذرنا منه، ولا خير إلا فيما جاء عنه ﷺ، ولا شر إلا فيما حذرنا منه فالضمان الإلهي والأمان الرباني للعباد من الشقاء والضلال هو في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]. فالطرق كلها مسدودة، والأبواب مغلقة، إلا ما جاء من طريق الرسول ﷺ، ولا أضر على العباد من مخالفة رسولهم ﷺ، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٢٩).

(٢) «طريق الوصول» (٢٨٦).

لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۚ ﴾ [النساء: ٥٩].

قال الإمام ابن القيم كما في "بدائع التفسير" (٢/ ٣١) في الكلام على هذه الآية: (فدل هذا على أن طاعة الله ورسوله، وتحكيم الله ورسوله، هو سبب السعادة عاجلا وآجلا، ومن تدبر العالم والشرور الواقعة فيه علم أن كل شر في العالم سببه مخالفة الرسول ﷺ، والخروج عن طاعته، وكل خير في العالم؛ فإنه بسبب طاعة الرسول، وكذلك شرور الآخرة وآلامها وعذابها إنما هو من موجبات مخالفة الرسول ومقتضياتها، فعاد شر الدنيا والآخرة إلى مخالفة الرسول ﷺ، وما يترتب عليه، فلو أن الناس أطاعوا الرسول حق طاعته لم يكن في الأرض شر قط، وهذا كما أنه معلوم في الشرور العامة، والمصائب الواقعة في الأرض، فكذلك هو في الشر، والألم، والغم الذي يصيب العبد في نفسه؛ فإنما هو بسبب مخالفة الرسول ﷺ، ولأن طاعته هي الحصن الذي من دخله كان من الآمنين، والكهف الذي من لجأ إليه كان من الناجين. فعلم أن شرور الدنيا والآخرة إنما هو الجهل بما جاء به الرسول ﷺ، والخروج عنه، وهذا برهان قاطع على أنه لا نجاة للعبد ولا سعادة إلا بالاجتهاد في معرفة ما جاء به الرسول ﷺ

علما والقيام به عملا)اهـ.

وقال العلامة ابن رجب عند كلامه على حديث «**وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمري**»: (هذا يدل على أن العزة والرفعة في الدنيا والآخرة بمتابعة أمر الرسول ﷺ، لامتثال متابعة أمر الله -ثم ذكر تقسيم مخالفة الرسول إلى أن قال-: والنوع الثاني من خالف أمره من أجل الشبهات وهم أهل الأهواء، والبدع، فكلهم له نصيب من الذلة والصغار بحسب مخالفتهم لأوامره، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ سَيَنَالُهُمۡ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمۡ وَذِلَّةٌ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُفۡتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢] وأهل الأهواء والبدع، كلهم مفترون على الله وبدعتهم تتغلظ بحسب كثرة افترائهم عليه... فلهذا تغلظت عقوبة المبتدع على عقوبة العاصي؛ لأن المبتدع مفتر على الله مخالف لأمر رسوله لأجل هواه)[١].

وقال العلامة ابن القيم وهو يتكلم على قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَلِيجَةًۚ﴾ [التوبة: ١٦]: (... ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلا بعينه مختارًا على كلام رسوله، وكلام سائر الأمة يقدمه على ذلك كله، ويعرض كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة على قوله، فما وافقه منها قبله لموافقته لقوله، وما خالفه منها تلطف في رده وتطلب له وجوه الحيل؛ فإن لم تكن هذه وليجة، فلا ندري ما الوليجة)[٢].

فبان من هذه الأدلة والأقوال عمومية التشريع الإلهي للبشر كافةً، من

---

(١) من رسالة "قال ابن رجب" (ص ١٢٢-١٢٣).

(٢) "إعلام الموقعين" (٢/ ١٧٩)، و"الصواعق" (٤/ ١٥٢٥).

الجن، والإنس، وكمال الشريعة وإتمامها قال سبحانه: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ [المائدة: ٣] وكمال البيان والأيضاح من قبل المبعوث رحمة للعالمين، وبان للقارئ مدى الفقر البشري، والاحتياج العام إلى تطبيق هذه الشريعة، وخطر الخروج عن شيء منها، ولقد كان الصحابة قائمين بتطبيقها، واقفين أنفسهم على القيام بها: عقيدة، وعبادة، وعلمًا، وعملًا، وجهادًا، ودعوة. بل لقد كانوا في غاية من الخوف والحذر من مخالفة شيء جاء به الرسول ﷺ، حاكمهم ومحكومهم رضي الله عنهم.

واعتبر بموقفهم بعد وفاة الرسول ﷺ، وفي مقدمتهم الخليفة الصديق رضي الله عنه في الفتن).

واعتبر بمواقف عمر رضي الله عنه، الذي كان قفلا للفتن، والبدع.

واعتبر بموقف علي رضي الله عنه، مع من معه من الصحابة ضد الخوارج والسبئية.

واعتبر بموقف أفرادهم أيضًا، كعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عباس، ضد القدرية المبتدعة. وهذا مصداق قوله ﷺ: «... **وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما توعد**»(١).

وقد تسلم زمام هذه الوظيفة العظمى، والمسئولية الكبرى، من الصحابة التابعون، وصاروا على طريق الاتباع، وتجنبوا الابتداع، وواصلوا السير

(١) رواه مسلم رقم (٢٥٣١) عن أبي موسى.

على ما كان عليه الصحابة فدفع الله بهم من الشرور والفتن ما شاء الله.

وتسلم زمام السير على الكتاب والسنة، وعلى ما كان عليه السلف، اتباع التابعين، فقد أعلن أتباع التابعين لمجتمعهم، أنه لن يصلح آخر هذه الأمة، إلا بما صلح به أولها. وهذا مصداق قوله ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...**»[(١)].

وبعد انقضاء عصر السلف، اندلعت البدع، وارتفعت رايتها، وطار شرها، وعظمت محنة الأمة الإسلامية بها.

وقد لخص شيخ الإسلام ابن تيمية طرق أهل البدع، فقال: (أحدهما: طريق أهل الكلام البدعي، والرأي البدعي؛ فإن هذا فيه باطل كثير وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم، وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة، والثاني: طريق أهل الرياضة، والتصوف، والعبادة البدعية، وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة؛ فإن هؤلاء يقولون إذا صفى الإنسان نفسه على الوجه الذي يذكرونه، فاضت عليه العلوم بلا تعلم. وكثير من هؤلاء تكون عبادتهم مبتدعة، بل مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ، فيبقون في فساد من جهة العمل، وفساد من نقص العلم، حيث لم يعرفوا ما جاء به الرسول. وكثير ما يقع من هؤلاء وهؤلاء، وتقدح كل طائفة في الأخرى، وينتحل كل منهم اتباع الرسول، والرسول ليس ما جاء به موافقًا لما قال هؤلاء ولا هؤلاء، ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا

---

(١) رواه البخاري (٦/٧) رقم (٣٦٥١)، ومسلم رقم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين.

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧] وما كان رسول الله ﷺ ولا أصحابه على طريقة أهل البدع، من أهل الكلام والرأي، ولا على طريقة أهل البدع، من أهل العبادة والتصوف، بل كان على ما بعثه الله من الكتاب والحكمة)[١].

وقد لخص الإمام ابن القيم عواقب البدع على أهلها فقال: (لما أعرض الناس عن تحكيم الكتاب والسنة، والمحاكمة إليهما، واعتقدوا عدم الاكتفاء بهما، وعدلوا إلى: الآراء، والقياس، والاستحسان، وأقوال الشيوخ، عرض لهم من ذلك فساد في فطرهم، وظلمة في قلوبهم، وكدر في أفهامهم، ومحق في عقولهم. وعمتهم هذه الأمور وغلبت عليهم حتى: ربا فيها الصغير، وهرم عليها الكبير، فلم يروها منكرًا، فجاءتهم دولة أخرى قامت فيها البدع مقام السنن، والنفس مقام العقل، والهوى مقام الرشد، والضلال مقام الهدى، والمنكر مقام المعروف، والجهل مقام العلم، والرياء مقام الإخلاص، والباطل مقام الحق، والكذب مقام الصدق، والمداهنة مقام النصيحة، والظلم مقام العدل؛ فصارت الدولة والغلبة لهذه الأمور وأهلها هم المشار إليهم)اهـ المراد[٢].

ولخص ذلك الشاطبي فقال: (حين تكون فرقة تدعو إلى ضلالاتها، وتزينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده؛ فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بد من التصريح بهم بأنهم من

---

(١) "منهاج السنة" (٥/ ٤٢٨-٤٢٩).

(٢) "فوائد الفوائد" (٤٤٠) بتحقيق الحلبي.

أهل البدع والضلالة...).

ولما كانت البدع والتحزبات هذا ضررها وخطرها على المسلمين قيَّض الله علماء الحديث، لإنقاذ الأمة وحمايتها، والذب عنها وإصلاحها، بكشف البدع والضلالات، وحمل راية الجهاد الأكبر، ألا وهو جهاد بالحجة والبيان، وهي خصيصة الله لأهل الحديث، مع مشاركتهم لأصحاب الجهاد الميداني بأحسن مشاركة قال الله: ﴿وَجَـٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٢] الفرقان، فجهاد أهل البدع والضلال هو الجهاد الأكبر.

قال يحي بن يحيي: (الذب عن السنة، أفضل من الجهاد)[١].

وقال السعدي: (الجهاد نوعان: جهاد يقصد به صلاح المسلمين في عقائدهم، وأخلاقهم، وجميع شؤونهم الدنيوية والدينية، وفي تربيتهم العلمية، والعملية. وهذا النوع هو أصل الجهاد وقوامه وعليه يتأسس النوع الثاني)[٢].

ولقد جعل الإمام أحمد الدفاع عن السنة، أفضل من ثواب الصلاة، والصيام، والحج، حيث قال: (إذا قام الرجل وصلى، واعتكف؛ فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع؛ فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكره لكلام الإمام أحمد: (فبين أن

---

(١) «السير» (١٠/ ٥١٨).

(٢) «وجوب التعاون بين المسلمين» (ص٧-٨).

نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله، ودينه، ومنهاجه، وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية، باتفاق المسلمين...).[١]

وقال العلامة ابن القيم: (وتبليغ سنته إلى الأمة، أفضل من تبليغ السهام إلى نحور العدو؛ لأن ذلك التبليغ يفعله كثير من الناس، وأما تبليغ السنة فلا تقوم به إلا ورثة الأنبياء، وخلفاؤهم في أممهم، جعلنا الله منهم بمنه وكرمه)اهـ[٢].

فرأى علماء السنة، أنه لا بد من النفير خفافًا، وثقالا، لنيل السلاح من كتيبة الحق، وتوجيهه إلى نحور هؤلاء، ورأوا أن توجيهها إليهم لا يقل أهمية عن توجيه السهام إلى الكفار؛ لأن المبتدعة الضلال أفسدوا على المسلمين قلوبهم، وعقولهم، وأما العدو الخارجي فكثير ما يكون إفساده للحرث، والنسل، دون القلوب، وإن أفسد القلوب فعن طريق نوابه الضلال، وفساد القلوب سبب لكل فساد، فكانوا ممن يستحق الحرب والمصاولة، والمجاولة بالأدلة الشرعية، والحجج النقلية، والعقلية، لدحض أباطيلهم قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨] (الأنبياء) وقال تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]وقال تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وقال الله تعالى: ﴿وَاضْرِبُوا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

(٢) «جلاء الأفهام» (ص ٢٤٩).

مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]؛ أي: مبغضك هو المنقطع، فهذه حججه سبحانه، وهذا أمره لمن ينفذ حججه، قال تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، فيمد الله حراس الشريعة، وحماة العقيدة الصحيحة، بالنصر، والتأييد، والثبات، والتمكين، ولو كان أحدهم بمفرده، ولو خذله الناس، فإن له نصرًا من الله قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] وهذا لرسوله، ولأتباعه. فلما قام علماء المسلمين بهذا الجهاد، الذي لا يقوم به غيرهم، تحقق لهم منافع عظيمة بهذا العمل العظيم:

- القيام بنصح المسلمين، وهذه وظيفة الرسل.
- وأداء الأمانة.
- والقيام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.
- وجمع الكلمة.
- ولم الشمل.
- والنجاة من الهلاك؛ لأن السكوت ضرره عظيم على من قدر على قول الحق ورد الباطل، قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].
- ورفع الإثم عن الأمة؛ فإن الأمة إذا تركت أهل الباطل يصولون

ويجولون، لحقها الإثم.

- وكسر شوكة أهل الباطل.
- ورفع راية الحق وأهله.
- وتمييز السنة من البدعة، والحق من الباطل.

وقد من الله عليَّ أن أقوم بمشاركة أهل الحديث في هذا المضمار، وإن كنت دونهم ولكن لعل الله أن يلحقني بهم تفضلا منه ورحمة وإكراما ونعمة، فقمت بجمع أقوال أهل العلم المعتبرين -الذين نطق القرآن الكريم بهم ونطقوا به، ونطقت السنة المطهرة بهم ونطقوا بها- المتعلقة بقواعد أهل البدع وأصولهم، وبداية انحرافهم ونهايتها، ولم أستقصِ ولكن ذكرت ما تحصل به الفائدة، ويعمُّ به النفع بإذن الله، وهذا العمل في نظري له أهمية كبيرة؛ لأنه يربط دعاة البدع لاحقهم بسابقهم، وخفيهم بظاهرهم، وبادئهم بتاليفهم وهو يبرز للأمة: المزالق الخفية، والأحوال المردية، والورطات المتتالية على من وقعوا في شباك البدع، وحبال التحزب، ومن أجل معرفة الباطل بقواعده وضوابطه، والحق بقواعده وضوابطه، وكيف لا وهو من مقاصد الشريعة المهمة قال تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]. وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن معرفة الضوابط والحدود الشرعية: (وهذا باب شريف ينتفع به انتفاعًا عظيما في فهم ألفاظ القرآن

وأدلته، ومعرفة حدود ما أنزل الله على رسوله؛ فإنه هو العلم النافع، وقد ذم الله تعالى في كتابه من ليس له علم بحدود ما أنزل الله على رسوله؛ فإن عدم العلم بذلك مستلزم مفسدتين عظيمتين.

إحداهما: أن يدخل في مسمى اللفظ ما ليس منه، فيحكم له بحكم المراد من اللفظ فيساوي بين ما فرق الله بينهما.

والثانية: أن يخرج من مسماه بعض أفراده الداخلة تحته، فيسلب عنه حكمه فيفرق بين ما جمع الله بينهما، والذكي الفطن يتفطن لأفراد هذه القاعدة وأمثالها، فيرى أن كثيرًا من الاختلاف أو أكثره إنما ينشأ من هذا الموضع، وتفصيل هذا لا يفي به كتاب ضخم... وهذا لأن حدوده سبحانه هي النهايات الفاصلة بين الحلال، والحرام، ونهاية الشيء تارة تدخل فيه فتكون منه، وتارة لا تكون داخلة فيه فيكون لها حكم المقابلة)[(١)].

قلت: معلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار، فلا ثبات لها إلا بها، والأصول تثبت عليها الفروع والفروع تثبت الأصول وتتقوى بالأصول، وبالأصول والقواعد ينبت العلم النافع، ويقوى وينمو نماء مطردًا، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيرًا كما أنها تجمع النظائر.

قال الإمام ابن القيم في كتابه «الفوائد» بعد أن بسط الكلام على حدود أشياء كثيرة تتعلق بالأخلاق والعبادات وغير ذلك: (فمن أشرف

---

(١) «الرسالة التبوكية» (٤٩- ٥٠، ٥٦).

العلوم وأنفعها علم الحدود، ولا سيما حدود الشرع المأمور والمنهي فأعلم الناس أعلمهم بتلك الحدود، حتى لا يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج منها ما هو داخل فيها... فأعدل الناس من قام بحدود الأخلاق، والأعمال، والمشروعات معرفة وفعلا)[١].

وقد أكثرت في هذا السفر من النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ لأنه جمع فأوعى، جمع الفنون النافعة والعلوم الصحيحة علوم الأصول والفروع، والنقل والعقل، والمقاصد والوسائل، والبدايات والنهايات، والمسائل والدلائل، والأسرار والأحكام. ورد على جميع المبطلين بغزارة علم، وجودة تحقيق، وقوة حجة، وكمال بيان، واعتنى عناية لا نظير لها بالتنبيه على القواعد الكلية، والأصول الجامعة، والضوابط في كل الفنون، فرحمه الله رحمة الأبرار، وأسكنه أعلى الجنان، مع النبيين والمرسلين الأخيار. كما أكثرت النقل عن شيخ الإسلام ابن القيم؛ لأن له كلاما قيما في هذه الأبواب، وهو يعد في الدرجة الثانية بعد شيخه، وفي الدرجة الثالثة العلامة الشاطبي؛ لأن له تحقيقات جيدة حول البدعة وأهلها، ولقد استفدت من هذا البحث فيما يتعلق بإصلاح نفسي فائدة عظيمة، ولله در شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال: (ومن عرف حقائق أقوال الناس، وطرقهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال، حصل له: العلم، والرحمة، فعلم الحق، ورحم الخلق، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين. وهذه خاصة أهل السنة

---

(١) "الفوائد" (٢٥٤) تحقيق الحلبي حفظه الله.

المتبعين للرسول ﷺ ؛ فإنهم يتبعون الحق ويرحمون من خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله...)[١] .

وقد حرصت على ألا أستدل إلا بحديث صحيح، كما هي طريقتي في كتاباتي وخطبي ومحاضراتي، وقد رتبت الكتاب على الآتي :

الفصل الأول: الاعتصام.

الفصل الثاني: بداية انحراف الفرق ونهايته.

الفصل الثالث: أسباب الانحراف.

الفصل الرابع: القواعد والأصول التي قامت عليها الفرق والأحزاب.

الفصل الخامس: الاختلاف وأنواعه.

الفصل السادس: الأضرار المتكاثرة بسبب الابتداع والتحزب، وهو يتضمن العقوبات الشرعية على المبتدع الجاني على نفسه وعلى أمة الإسلام.

---

(١) «شرح الأصفهانية» (٣٠).

الفصل الأول

الاعتصام

النوع الأول: الاعتصام بالله

قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨].

قال الإمام ابن القيم في "مدارج السالكين" (١/ ٤٦٢): (وأما الاعتصام به فهو: التوكل عليه، والامتناع به، والاحتماء به، وسؤاله أن يحمي العبد ويمنعه، ويعصمه ويدفع عنه... فيدفع عن عبده المؤمن إذا اعتصم به كل سبب يفضي به إلى العطب، ويحميه منه فيدفع عنه الشبهات، والشهوات، وكيد عدوه الظاهر والباطن، وشر نفسه، ويدفع عنه موجب أسباب الشر، بعد انعقادها بحسب قوة الاعتصام به وتمكنه... فيدفع عنه قدره بقدره، وإرادته بإرادته، ويعيذه به منه). قلت: وهذا كلام في غاية الأهمية نفعنا الله به.

النوع الثاني: الاعتصام بحبله

قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] والاعتصام بحبل الله معناه: التمسك بما يعصمك ويمنعك من المحذور والمخوف، فالاعتصام بحبل الله يوجب الهداية واتباع الدليل الشرعي، ويمنع من الضلال والشقاء، قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣] فقوله تعالى: ﴿فَلَا يَضِلُّ﴾ لفظ يشمل النجاة من أي نوع من أنواع الضلال، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْقَىٰ﴾ أيضًا لفظ يشمل عدم الشقاء في الدنيا وفي الآخرة.

قال ابن عباس: ضمن الله لمن تبع القرآن أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، ثم تلا الآية.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف وسنده حسن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وعامة هذه الضلالات، إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة، كما كان الزهري يقول: كان علماؤنا يقولون الاعتصام بالسنة هو النجاة). وقال مالك: (السنة كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى)[1].

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٤/ ٥٦-٥٧).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والدنيا كلها ملعونة ملعون ما فيها، إلا ما أشرقت عليه شمس الرسالة، وأسس بنيانه عليها، ولا بقاء لأهل الأرض إلا ما دامت آثار الرسل موجودة فيهم؛ فإذا درست آثار الرسل من الأرض وانمحت بالكلية خرب الله العالم العلوي والسفلي وأقام القيامة)[١].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٠١).

النوع الثالث: حقيقة الاعتصام بشرع الله

الاعتصام بحبل الله يتحقق بثلاثة أشياء لا بد منها:

الأولى: قبول القرآن كله: سوره، وآياته، وحروفه، وقبول كلما صح عن رسولنا ﷺ، إذ إن كثيرًا من الفرق الضالة تقبل بعضًا من صحيح سنة الرسول ﷺ وترفض البعض الآخر بدعوى عدم التواتر وغير ذلك، ناهيك عمن لا يرى الاحتجاج بالسنة بالكلية، كالفرقة القرآنية الضالة، فمتى قبل المسلم القرآن كله وما صح من السنة كلها فقد تحقق لديه الإيمان بحفظ الله لكتابه وسنة رسوله ﷺ. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والذكر يشمل القرآن الكريم، والسنة المطهرة، فألفاظها محفوظة بحفظ الله من أنواع التحريف والتبديل والزيادة والنقص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إن الناس عليهم أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصل المتبع، والإمام المقتدى به، سواء علموا معناه أو لم يعلموه، فيؤمنون بلفظ النصوص ولو لم يعرفوا حقيقة معناها وأما ما سوى كلام الله فلا يجوز أن يجعل أصلا بحال)(١).

الثانية: ارتباط فهم الخلف للقرآن وارتباط فهمهم للسنة النبوية بفهم

---

(١) «التسعينية» (١/ ١٧٥).

السلف، الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان؛ لأن **الصحابة** قد شاهدوا الوحي، وعلموا مقاصد التشريع وتربوا على ذلك.

الثالثة: عمل الخلف بمقتضى ما عمل به السلف؛ لأن الله أمرنا باتباع الصحابة قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عند هذه الآية: (وقد شهد الله لأصحاب نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعلم قطعًا أنهم المراد بالآية الكريمة)(١).

والأدلة على وجوب اتباع الصحابة كثيرة، اتباعًا للقرآن والسنة. وبالوجوب قال مالك وأحمد والشافعي وأبو حنيفة وعامة علماء الحديث قديمًا وحديثًا، وهذه المرتبة أخص من المرتبة الثانية، وعامة ضلال أهل البدع والتحزب بسبب تركهم لهذه المرتبة، ولو اجتهدوا في الالتزام بالمرتبتين السابقتين دون عمل بالمرتبة الثالثة لما سلموا من الانحرافات، وبقدر ما تركوا من المرتبة الثالثة يكون ضلالهم وزيغهم، وبهذه الثلاث المراتب يحصل الائتلاف التام بين المعتصمين بحبل الله.

قال العلامة الشاطبي في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]: (فبين أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلق بمعنى واحد، وأما إذا تعلق كل شيعة بحبل غير ما تعلقت به الأخرى فلا بد من التفرق، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمًا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١-٢).

فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]اهـ[(١)].

وقال الإمام البربهاري في "شرح السنة" ص (٥٩): (والأساس الذي تبنى عليه الجماعة هم أصحاب محمد ﷺ وهم أهل السنة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل).

وبالقيام بالمراتب الثلاث والتسليم يتحقق للمؤمن أنه قد آمن إيمانا تاما بكمال الشريعة المحمدية من جميع الوجوه التي قال الله فيها: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، قال الإمام ابن القيم: (فقد أكمل الله لنا الدين فيما أمرنا به من فريضة وفضيلة، وندب وكل سبب ينال به صلاح القلب، والدين، وفيما نهانا عنه من كل مكروه ومحرم، وكل سبب يؤثر فسادًا في القلب والدين)اهـ[(٢)].

وقال أيضًا: (تأمل كيف وصف الدين الذي اختاره لهم بالكمال... إيذانا في الدين بأنه لا نقص ولا عيب، ولا خلل ولا شيء خارجًا عن الحكمة بوجه)[(٣)].

---

(١) "الاعتصام" (٢/ ١٩٢).

(٢) من رسالة "الكلام على مسألة السماع" ص(١١٠).

(٣) "مفتاح دار السعادة" (٢/ ٣٠٩).

دواعي ارتباط الخلف بالسلف:

لقد سبق أن السلف هم الصحابة، وهم الذين تواترت الأدلة الشرعية على وجوب اتباعهم، وليس هذا محل سردها ولكن سأذكر بعضًا من خصائصهم الشرعية، وهي كالآتي:

١- خصوا بصحبة الرسول ﷺ، وهي منزلة لا ينالها غيرهم من بعدهم، لما روى الإمام البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١) عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**». فشرف الصحبة لرسول الله ﷺ ممن كان مؤمنا لا ينالها من جاء بجميع أنواع العبادات؛ لأن المصاحب للرسول يؤدي هذه العبادات مع اختصاصه بصحبة المصطفى ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو يتكلم عن شرف الصحبة: (وهذه الخاصية لا تثبت لأحد غير الصحابة، ولو كانت أعمالهم أكثر من أعمال الواحد من أصحابه ﷺ)[1].

٢- خصوا بحفظ الله لمنهجهم، قال رسول الله ﷺ: «... **فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٦٥)، وانظر كلامه أيضًا في «المجموع» (٤/ ٥٢٧).

المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور...»[(١)] فيفهم من هذا الحديث أنه لا يمكن أن يردنا رسول الله ﷺ إلى سنة الصحابة وهي غير محفوظة! بل لابد أن تكون محفوظة، ومما يدل على حفظها قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**». وهو متواتر، وظاهر هذا الحديث أن منهج الصحابة محفوظ؛ لأن بقاء أهل السنة على ما كان عليه الصحابة على مر العصور إلى قيام الساعة إنما كان بحفظ ما كان عليه الصحابة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والإجماع متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء، والصوفية، وأهل الحديث، والكلام، وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة، والشيعة، لكن المعلوم منه هو ما كان عليه الصحابة، وأما بعد ذلك فتعذر العلم به غالبًا)[(٢)] ومن أصول أهل السنة والجماعة اتباع السلف كما ذكره أحمد بن حنبل في أصوله وقد صحت نسبة هذه النسخة إليه.

٣- خصوا بأنهم أمنة لأمة الإسلام من أنواع الضلال.

روى مسلم (١٦/ ٦٧-٦٨) (رقم: ٢٥٣١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**... وأنا أمنة لأصحابي؛ فإذا ذهبت جاء أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي؛ فإذا ذهب أصحابي جاء أمتي ما توعد**». وهذا الحديث فيه علم من أعلام النبوة،

---

(١) رواه أبوداود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه رقم(٤٢)، والدارمي (٩٦).

(٢) "مجموع الفتاوى" (١١/ ٣٤).

حيث إن النبي ﷺ أخبر عن شيء يكون بعد مماته فوقع كما أخبر، فلقد قام الصحابة بالدفاع عن الإسلام خير قيام، فدافعوا عنه من كيد العدو الداخلي، والخارجي، فقد قام أبو بكر ومن معه من الصحابة بمواجهة المرتدين، ومانعي الزكاة، حتى عادوا إلى الإسلام. وقام أيضًا ومعه الصحابة الكرام بالمواجهة للعدو الخارجي. وقام عمر ومعه من الصحابة بِنَشْرِ الإسلام خارج الجزيرة العربية، مما أدى إلى سقوط دولتي الفرس والروم، واستمر الأمر كذلك في عهد عثمان، وقام علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمواجهة أهل البدع الخوارج -والسبئية- فقاتلهم حتى كفى المسلمون شرَهم، فمن ذا الذي في أي عصر من العصور قام بما قام به الصحابة في فترة قصيرة جدًا؟! قهروا دولا، وأنقذوا أمما من الكفر، فدل هذا على أنهم أئمة الهدى، ورعاة الحق، وحملة الإسلام، وحراس الشريعة الإسلامية رضي الله عنهم، فهذا الذي ذكرته مصداق لقوله عليه الصلاة والسلام: «**وأصحابي أمنة لأمتي**» ولا يخفى على من له اطلاع بأحوال المسلمين بعد موت الصحابة ما ظهر من البدع والضلالات بعد موتهم، وكل يوم وهي إلى الانتشار والازدياد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٤- خصوا بالعربية السليقة الفصحى التي نزل بها القرآن.

فقد كان السلف يتكلمون بالعربية الفصحى، وقد نزل القرآن بلغتهم، وأرسل الرسول منهم، فهم بذلك أسرع الناس فهما للقرآن، وأعظم إدراكا لمعانيه، أما من جاء من بعد السلف فهو يتعلم اللغة العربية تعلمًا ويقترب منها شيئًا فشيئًا، فانظر كم الفارق بينه وبين السلف.

٥- شهودهم نزول الوحي من أسباب، ووقائع، وتشريعات، فلا يشاركهم أحد في هذا.

وبسبب هذا كانوا أَسَدَّ فهمًا، وأغزر علمًا، وأعظم إدراكًا؛ لأن الذي شاهد حادثًا من الأحداث يكون عنده من حقيقة ذلك الحادث ما ليس عند من بلغته الأخبار فقط، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «**ليس الخبر كالمعاينة**»[1].

٦- اقتداؤهم بالرسول ﷺ مباشرة معاينة في كل أحواله.

فنالوا عنه العلم بالحق، والعمل به من إخلاص، وصدق، وثبات، وشجاعة، وتوكل على الله، وثقة به، وتسليم لحكمه، ورضىً بشرعه، وإنفاقًا للغالي والرخيص في سبيل هذا الدين. وعرفوا مواقف الرسول في الحرب والسلم، والسراء والضراء، والولاء والبراء، فبلغوا مرتبة عالية بسبب هذا الاقتداء المبارك الذي لا يشاركهم فيه أحد ممن جاء بعدهم.

٧- تربيتهم **كانت** مباشرة من رسول الله، فالرسول أعطي الخير كله، فهو أنصح الناس للناس، وأرحم الناس بالناس، وأحرص الخلق على الخلق، وأصبر الأنبياء على أمته قال الله فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. وانظر إلى تعديل الله ورسوله ﷺ لهم عند حصول الخطأ كما جرى في غزوة أحد، وغزوة المريسيع، وغزوة حنين، وغير ذلك فلا يشاركهم أحد في هذه التربية الإلهية والنبوية فهنيئًا لهم.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢١٥)، وغيره.

٨- تقديمهم الحق على غيره.

لقد كان الصحابة يدورون مع الحق حيث دار، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن الهدى يدور مع الرسول، ويدور مع أصحابه، دون أصحاب غيره حيث داروا)[١] وقال ملخصًا ما كان عليه الصحابة: (فهم أكمل الناس عقلًا، وأعدلهم قياسًا، وأصوبهم رأيًا، وأسدهم كلامًا، وأصحهم نظرًا، وأهداهم استدلالًا، وأقومهم جدالًا، وأتمهم فراسةً، وأصدقهم إلهامًا، وأحدهم بصرًا، ومكاشفةً، وأصوبهم سمعًا، ومخاطبةً، وأعظمهم وأحسنهم وَجْدًا وذوقًا)[٢].

وقال أيضًا: (ومن آتاه الله علمًا وإيمانًا، علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق إلا ما هو دون تحقيق السلف، لا في العلم، ولا في العمل)[٣].

وقال الشافعي: (هم فوقنا في كل علم وعقل، ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا)[٤].

قلت: ما أحسن هذا القول، ويدل عليه قول رسول الله ﷺ: «**خير الناس قرني...**»[٥].

فهذه الدواعي كافية في بيان أن الله ما أوجب علينا اتباع الصحابة إلا لما لهم من خصائص عظيمة وجب على المسلمين اعتبارها، وحرام إسقاطها كما فعل أهل البدع والضلالات بلسان مقالهم أو حالهم.

---

(١) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٦٢).
(٢) "نقض المنطق" ص(٨).
(٣) "مجموع الفتاوى" (٧/ ٤٣٦).
(٤) "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٥٨).
(٥) رواه البخاري (٥/ ٣١٩)، ومسلم (١٦/ ٧١) عن عمران بن حصين، وجاء عن غيره.

والرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح يعني: الرجوع إلى ما كانوا عليه من علم، وعمل في عقيدتهم، وعبادتهم، ومعاملتهم، وأخلاقهم، وسياستهم، فما أجمعوا عليه وجب قبوله، وما اختلفوا فيه نُظِرَ فيه وأُخِذَ بالراجح، قال الإمام الشافعي رحمه الله لما قيل له: أرأيت أقاويل الصحابة إذا تفرقوا فيها، فقال: (نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان أصح في القياس)[١].

(١) «الرسالة» (ص٥٩٦-٥٩٧).

تفاصيل الاعتصام بالله وبحبله

إن الاعتصام بدين الله يتحقق في المسلم بأمور عظيمة جليلة نذكر منها ما يأتي:

١- الاهتمام بتعلم العلم الشرعي

الأمة الإسلامية أمة رسالة ربانية، وشريعة إلهية، خلق الله البشر من أجل تعلمها وتعليمها قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، ولا قدرة للأمة على العمل بشيء من هذه الرسالة إلا بعد التعلم ولهذا قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

قال البخاري رحمه الله في "كتاب العلم" (١/ ٢١٠): (باب: العلم قبل العمل). واستدل بهذه الآية، فيجب على كل مسلم ومسلمة تعلم ما أوجب الله عليهم أن يعملوا به وإلا كان عملهم مشتملًا على ما لم يشرعه الله، فما أشد الحاجة إلى العلم النافع، قال الإمام أحمد: "الناس يحتاجون إلى العلم مثل الخبز والماء، لأن العلم يحتاج إليه في كل ساعة، والخبز والماء

في كل يوم»[(١)].

وإذا أردت أن تزداد معرفة بعظمة تعلم الكتاب والسنة، وخطر الجهل، فدونك كلام الإمام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٣٨١-٣٨٢) قال: (إن كل صفة مدح الله بها العبد في القرآن فهي ثمرة العلم ونتيجته، وكل ذم ذمه فهو ثمرة الجهل ونتيجته، فمدحه بالإيمان وهو رأس العلم ولبه، ومدحه بالعمل الصالح الذي هو ثمرة العلم النافع، ومدحه بالشكر والصبر والمسارعة في الخيرات والحب له والخوف منه والرجاء والإنابة والحلم والوقار واللب والعقل والعفة والكرم والإيثار على النفس والنصيحة لعباده والرحمة بهم والرأفة وخفض الجناح والعفو عن مسيئهم والصفح عن جانيهم وبذل الإحسان لكافتهم ودفع السيئة بالحسنة والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر والصبر في مواطن الصبر، والرضا واللين للأولياء والشدة على الأعدا، والصدق في الوعد بالقضاء، والوفاء بالعهد والإعراض عن الجاهلين، والقبول من الناصحين واليقين والتوكل والطمأنينة والسكينة والتواصل والتعاطف والعدل في الأقوال والأفعال والأخلاق، والقوة في أمره والبصيرة في دينه، والقيام بأداء حقه واستخراجه من المانعين له، والدعوة إليه، وإلى مرضاته وجنته والتحذير عن سبل أهل الضلال وتبيين طرق الغي وحال سالكيها، والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، والحض على طعام المسكين وبر الوالدين، وصلة الأرحام، وبذل السلام لكافة المؤمنين... إلى سائر الأخلاق المحمودة

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٦).

والأفعال المرضية... فهذه الأخلاق ونحوها ثمرة شجرة العلم)اهـ.

والعلم الشرعي الذي ندعو إليه على قسمين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما العلم فيراد به في الأصل نوعان: أحدهما: العلم به نفسه وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام وما دلت عليه أسماؤه الحسنى، وهذا العلم إذا رسخ في القلب أوجب خشية الله لا محالة... والنوع الثاني: يراد بالعلم بالله العلم بالأحكام الشرعية... لقول رسول الله ﷺ: «**ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترخص فيها، والله إني لأعلمكم بالله وأخشاكم له**» فجعل العلم به هو العلم بحدوده). اهـ[1].

٢- تلقي العلم الشرعي على أيدي علماء الإسلام والرجوع إليهم

لقد جعل الله سبحانه وظيفة رسوله محمد بن عبدالله ﷺ تعليم ما أنزل الله عليه من الوحي قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وعلماء السنة هم خلفاؤه وورثة علمه، فلهم النصيب الأكبر من وظيفة رسوله ﷺ قال تعالى: ﴿قُلْ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] وقال الله مبينا حفظ العلماء لكلامه: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩] فهذا من وظيفتهم، ومن وظيفتهم: الفهم السديد للوحي الإلهي قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣] وقال:

---

(١) «المجموع» (٣/ ٣٣٣-٣٣٤).

﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]. ومن وظيفتهم تبيين الحق للناس قال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ومن وظيفتهم الدعوة إلى الإسلام كله قال تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [آل عمران: ١٠٤] فقوله تعالى: ﴿يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ﴾، يشمل عموم الخير، وقد جعل الله مفزع الناس إلى العلماء قال تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] فكل من على وجه البسيطة مفتقر إلى علم علماء أهل السنة، وكل الناس معرَّضون؛ لأن يكونوا أتباع شياطين الجن والإنس إلا من رجع إلى علماء الإسلام قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣] فالرجوع إلى علماء الملة المحمدية خصوصًا عند الفتن منّة من الله وفضل، وحاجة الناس للعلماء كحاجتهم للإسلام، ولله در الإمام ابن القيم حيث قال: (وأما العلماء بالله وأمره فهم حياة الوجود وروحه، ولا نستغني عنهم طرفة عين، فحاجة القلب إلى العلم ليست كالحاجة إلى التنفس في الهواء بل أعظم...)[(١)].

وقال أيضًا في كتابه "الصواعق" (٣/ ٨٢٨) وهو يتحدث عن دخول العلماء في هذه الآية: (وقد وكلهم بذلك فقال تعالى: ﴿فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ

(١) "مفتاح دار السعادة" (١/ ٣٧١).

فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، فيا لها من وكالة أوجبت طاعتهم، والانتهاء إلى أمرهم وكون الناس تبعًا لهم).

قلت: والآية هذه وردت في معرض ذكر الأنبياء ومدحهم، فيدخل فيها خلفاؤهم وأتباعهم الذين هم في الرتبة الثانية وهي الصديقية، وقال الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد: (وتأمل سرًا عظيمًا في أن ترقي الأمة أو انحطاطها وانضباطها أو فشلها يؤول إلى ركن ركين، وأصل أصيل قوة أو ضعفا، اجتماعًا أو تفرقًا إلى رابطة العلماء... واجعل نظرك إلى مدى قيام رابطة العلماء مقياسًا تقيس به الدول وتزن به الأمم في من غبر وحضر، والعَالِمُ العدل هو المحتسب الذي لا يحترف بالإسلام ولا تثنيه الأطماع)(١).

والعالم الذي ندعو إلى تلقي العلم على يديه هو من اجتمعت فيه ثلاثة أمور: صحة المعتقد، سلامة المنهج، حسن المقصد، وما سوى ذلك فلا حاجة لك فيه.

٣- العمل بالعلم الشرعي:

لقد خلقنا الله للعمل بشرعه قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، والعلم الشرعي داع إلى كل عمل صالح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما العمل فإن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره، ومخالفته تضعفه بل قد تذهبه... قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ

---

(١) "حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب" ص(٦٧).

فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾[النساء:٦٦] اهـ[١].

وقال الإمام ابن القيم: (إن العلم إمام العمل، وقائد له، والعمل تابع له ومؤتم به، فكل عمل لا يكون خلف العلم مقتديًا به فهو غير نافع لصاحبه، بل مضرة عليه ...)[٢].

ولا كمال للعبد إلا بإصلاحه القوة العلمية، والعملية، قال العلامة ابن القيم في "مفتاح دار السعادة" ١/ ٢٣٨: (... المراتب أربع، وباستكمالها يحصل للشخص غاية كماله. إحدها: معرفة الحق. الثانية: عمل به. الثالثة: تعليمه من لا يحسنه. الرابعة: صبره على تعلمه والعمل به وتعليمه) واستدل بسورة العصر.

٤- كثرة التضرع إلى الله:

لقد كان النبي ﷺ كثير الدعاء والإلحاح على الله بقوله: «**يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك**»[٣] وفي البخاري (١١/ ٦٣٧) رقم (٦٦٢٨) عن ابن عمر بلفظ: (كانت يمين النبي ﷺ «**لا ومقلب القلوب**»، وفي صحيح مسلم (٦/ ٥٠) رقم (٧٧٠) من حديث عائشة أنه كان يفتتح صلاة الليل بهذا الدعاء: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون،

---

(١) مجموع فتاوى (٣/ ٣٣٢)

(٢) "مفتاح دار السعادة" (١/ ٣٠٢-٣٠٣). تحقيق الحلبي.

(٣) رواه أحمد (٣/ ١١٢) عن أنس وقد جاء عن صحابة آخرين.

اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم» وقد صح عن أبي الدرداء أنه قال: (فوالله إن الرجل ليقلب عن دينه في الساعة الواحدة فيخلع منه)[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد يشكل الشيء ويشتبه أمره في الابتداء، فإذا حصل الاستعانة بالله واستهدائه ودعائه والافتقار إليه أوسلوك الطريق الذي أمر بسلوكها، هدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي إلى صراط مستقيم)[٢].

وقال أيضًا: (وحقيقة الأمر أن العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى... فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله كما قال: «**يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم...**»[٣].

وقال الحافظ الذهبي: (فمن رام النجاة والفوز؛ فليلزم العبودية وليدمن الاستغاثة بالله، وليبتهل إلى مولاه في الثبات على الإسلام، وأن يتوفى على إيمان الصحابة وسادة التابعين)[٤].

٥- أخذ الإسلام من جميع جوانبه:

ومن الاعتصام بحبل الله أخذ الإسلام من جميع جوانبه، عقيدة وعبادة، وسياسة واقتصادًا ومعاملة، في السراء والضراء، في السفر

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٣٨٢). (٢) "الصفدية" (١/ ٢٩٥).

(٣) "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٩)، والحديث عند مسلم عن أبي ذر.

(٤) "السير" (١٩ / ٣٢٩).

والحضر، في الفقر والغنى، في القوة والضعف.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

قال المفسر السعدي: (هذا أمر من الله تعالى للمؤمنين أن يدخلوا في السلم كافة؛ أي في جميع شرائع الدين، ولا يتركوا منها شيئا، وأن لا يكونوا ممن اتخذ إلهه هواه إن وافق الأمر المشروع هواه فعله، وإن خالفه تركه، بل الواجب أن يكون الهوى تبعًا للدين، وأن يفعل كل ما يقدر عليه من أفعال الخير، وما يعجز عنه يلتزمه وينويه فيدركه بنيته)[(١)].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٧-٧٨].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (أمرهم أن يجاهدوا فيه حق جهاده كما أمرهم أن يتقوه حق تقاته، وكما أن حق تقاته أن يطاع فلا يعصى ويذكر فلا ينسى ويشكر فلا يكفر، فحق جهاده أن يجاهد العبد نفسه ليسلم قلبه ولسانه وجوارحه لله، فيكون كله لله وبالله لا لنفسه ولا بنفسه ويجاهد شيطانه بتكذيب وعده ومعصية أمره وارتكاب نهيه... وعدة يجاهد بها أعداء الله في الخارج بقلبه، ولسانه، ويده، وماله لتكون كلمة الله هي العليا)[(٢)].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ

---

(١) "تيسير الكريم الرحمن" (١/ ٧٧). (٢) "زاد المعاد" (٣/ ٨)

وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْأَٰمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١١-١١٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

والالتزام بهذا الأصل العظيم -وهو أخذ الإسلام كله- هو أعظم ما تميز به أهل السنة والجماعة على غيرهم من الفرق والأحزاب الضالة، وهو أيضًا من أعظم أسباب اجتماع كلمتهم؛ لأن أعظم داع إلى الفرقة ترك بعض الحق كما سيأتي، ولقد ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (٣/ ١٧٤-١٧٦) علامات أهل العبودية فقال: (وأما العبودية المطلقة فلا يعرف صاحبها باسم معين من معاني أسمائها؛ فإنه مجيب لداعيها على اختلاف أنواعها، فله مع كل أهل عبودية نصيب يضرب معهم بسهم فلا يتقيد برسم، ولا إشارة، ولا اسم، ولا بزي، ولا طريق وضعي اصطلاحي، بل إن سئل عن شيخه؟ قال: الرسول، وعن طريقه؟ قال: الاتباع، وعن خرقته؟ قال: لباس التقوى، وعن مذهبه؟ قال: تحكيم السنة وعن مقصوده ومطلبه؟ قال: يريدون وجهه، وعن رباطه وعن خانكاه؟ قال: في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه... وعن نسبه؟ قال: أبي الإسلام لا أب لي سواه... ولا متميزين برسم دون الناس، ولا منتسبين إلى اسم طريق أو مذهب أو شيخ أو زي كانوا بمنزلة الذخائر المخبوءة وهؤلاء أبعد الخلق عن الآفات؛ فإن الآفات كلها تحت الرسوم والتقيد

بها ولزوم الطرق الاصطلاحية والأوضاع المتداولة الحادثة، هذه هي التي قطعت أكثر الخلق عن الله وهم لا يشعرون).

٦- تعلم اللغة العربية:

فإن العجمة لها أثر سيء على المسلمين قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤].

فكفى باللغة العربية شرفًا، أنها لغة القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، ولغة أشرف الأنبياء وسيد الأتقياء محمد ﷺ، فصارت بهذا الاختيار والتشريف أجل اللغات، بل صارت محفوظة بحفظ الله؛ لأنها لغة دينه وشرعه، فقد ضمن الله حفظ القرآن من التغيير والتبديل والنقص والزيادة ومن مضمون ذلك حفظ لغة القرآن قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧] قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن اللسان العربي شعار الإسلام وأهله واللغات من أعظم شعائر الأمم يتميزون بها)[١].

فلن ندرك كلام الله حق الإدراك ونفهم غوامض التفسير وأحاديث

(١) "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢٠٣)

الرسول ﷺ، والعقيدة والأحكام وما يتبع ذلك من مسائل، إلا بتعلم اللغة العربية والاستفادة من البلاغة على طريقة أهل السنة، فالنحو ميزان العربية، ووسيلة المعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغي، والمدخل إلى العلوم العربية، والإسلامية، وقد زاحمت العلوم العصرية علم اللغة العربية حتى نبذته خلفها، وصار الكثير من طلاب العلم ينظرون إليه وهو في المؤخرة بعد أن كان في المقدمة، ومما ضاعف العزوف عن تعلم العربية ما قام به المستشرقون من كيد سافر للإسلام، ومن ذلك اللغة العربية فمن قائل إنها مسروقة من اللغة اللاتينية، ومن قائل إنها منهوبة من اللغة العبرية، ومن قائل إنها مأخوذة من اللغة السريانية، ومن ومن... فهل بلغ العجز بأبناء المسلمين إلى حد أنهم لا يتعلمون لغة دينهم مع الأسف الشديد فكل أمة تهتم بلغتها أيما اهتمام، فهل من عودة إلى الأصالة بل صار من أبنائنا من يتفاخر بالتكلم باللغات الأخرى فيخشى على من عنَّ لغة القرآن وأقبل على غيرها من اللغات من النفاق، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء» (٢٠٥): ومن جهل لغة القرآن فلا نستبعد أن يحدث من البدع ما يحدث، قال بعض العلماء: (أول بدعة في الإسلام كانت بسبب العجمة، وهي بدعة القدر)، وقال الشافعي: (ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم اللسان العربي، وميلهم إلى لسان أرسطاليس) وقال الحسن البصري: (أهلكتهم العجمة يتأولون على غير تأويله)[1].

---

(١) «الاعتصام» (١/ ٢٣٩).

٧- إقامة الولاء والبراء على منهاج النبوة:

من أسس الاعتصام بحبل الله المولاة والمعاداة من أجل الدين، فلا يجوز لمسلم أن يعقد الولاء والبراء على شعار بدعي: من اسم، أو طائفة، أو نسب، أو بلد، أو مذهب، أو حزب، أو قبيلة، أو جمعية، أو مؤسسة، أو جبهة، أو عقد الولاء والبراء باسم طاعة من طاعة الله، لغرض الحزبية، أو العصبية، كل هذا وأمثاله من أعمال الجاهلية وبرهان ذلك أنه لما اختصم أنصاري ومهاجري قال المهاجري: يا للمهاجرين وقال الأنصاري: يا للأنصار فقال الرسول ﷺ: «**ما بال دعوى الجاهلية، دعوها فإنها منتنة**»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الانتساب إلى جنس معين من أجناس بعض شرايع الدين كالتجند للمجاهدين، والفقه للعلماء، والفقر والتصوف للعباد... أو فعل تتميز به طائفة أو شعار هذه الفرق من اللباس، من عمائم، أو غيرها كما يتعصب قوم للخرقه أو اللبسة؛ يعنون الخرقة الشاملة للفقهاء والفقراء أو المختصة بأحد هذين أو بعض طوائف أحد هؤلاء... أو نحو ذلك كل ذلك من أمور الجاهلية المفرقة بين الأمة، وأهلها خارجون عن السنة والجماعة داخلون في البدع والفرقة)[٢].

فالموالاة والمعاداة يجب أن تقوم بين المسلمين على أساس التوحيد

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) «المجموع» (٣/ ٣٤٣).

والسنة والطاعة لله ورسوله مع منابذة ما يضاد كل واحدة من هذه الثلاث، فمن اجتمع فيه تقوى وفجور وصلاح وفسق يوالي بقدر خيره ويعادى بقدر شره وضلاله، قال الرسول ﷺ: «**أوثق عرى الإيمان، الموالاة في الله والمعاداة في الله، والحب في الله والبغض في الله**»[1].

بل قال الله: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

والقاعدة عند أهل السنة: (لا ولاء إلا ببراء) أي: لا موالاة للمسلمين إلا ببراءة من الكافرين.

٨- الحرص على جمع كلمة المسلمين على منهاج النبوة:

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قال ابن عطية في "تفسيره": (وهذه الآية تعم أهل الأهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل ومظنة سوء المعتقد). وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]، وأمرنا

---

(١) رواه الطبراني رقم (١١٥٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنه.

في كل ركعة من الصلاة أن نقرأ الفاتحة وفيها ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] فجمع الكلمة يكون على صراط الله الذي عليه جميع أنبياء الله ورسله وأتباعهم من الصديقين والشهداء والصالحين، وقد حذر الله من الفرقة وهي طريق المغضوب عليهم الذين عدلوا عن الحق قصدًا وعنادًا، وطريق أهل الضلال الذين عدلوا عن الحق جهلًا وضلالًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومما عظمت به وصية النبي في مواطن عامة وخاصة مثل قوله: «**عليكم بالجماعة؛ فإن يد الله على الجماعة**»[(١)].

وقال أيضًا وهو يتحدث عن أصل جمع الكلمة: (لكن يعلم أن رعايته من أعظم أصول الإسلام، ولهذا كان امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة بالسنة والجماعة)[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا: (ثم إنه سبحانه بين أن هذا الأصل وهو الجماعة عماد لدينه فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ * وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ...﴾ [آل عمران: ١٠٢-١٠٣][(٣)].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم. قلت الحديث بهذا اللفظ عند الطبراني في الكبير (١٢/٤٤٧) رقم (١٣٦٢٣) عن ابن عمر، وجاء عن ابن عمر عن عمر عند أحمد (١/١٨، ٢٦)، والترمذي (٢١٦٥)، والحاكم (١/١١٤، ١١٥)، وهو صحيح، دون قوله: «فإن يد الله على الجماعة».

(٢) "مجموع الفتاوى" (٢٢/٣٦٠)

(٣) "مجموع الفتاوى" (٢٤/١٧٠).

وقال أيضًا: (وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين تأليف واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] -وذكر آيات أخرى إلى قوله:- وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة)[١].

وعلى كلٍّ السنة والجماعة ركنان عظيمان لمنهاج النبوة وملة الفرقة الناجية على مر العصور.

الطائفة المنصورة هم أهل السنة والجماعة

لقد أقام الله على مر الدهور والعصور طائفة من المسلمين يتمسكون بدينه ويذبون عنه وهي الطائفة المنصورة الناجية التي كثر ذكر الرسول ﷺ لها وبيانه لصفاتها ومنهجها. فقد روى البخاري ومسلم من حديث معاوية والمغيرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**»، والحديث قد جاء عن صحابة كثيرين بأسانيد صحيحة حتى بلغ درجة التواتر.

وقد قال عليه الصلاة والسلام في وصف هذه الطائفة: «**... هم على ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[٢]، وهو صالح للتحسين.

فهذه الطائفة العاضة على الحق يستمر وجودها مهما اشتدت الفتن

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٥١).

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء(٢/ ٢٦٢)، والطبراني في "الصغير" (١/ ٢٥٦) عن أنس.

وقامت الثورات الكلامية والقتالية، وعملها تجديد الدين وتصفيته مما علق به وتدعو الناس إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة على ما كان عليه السلف، وحكمة الله العظيمة في إبقاء هذه الطائفة إلى قيام الساعة هو من أجل أن يصان ما جاء به محمد ﷺ، وما كان عليه صحابته رضي الله عنهم ولتقام الحجج على العباد ويهتدي الناس بهدي رب العالمين فهذه الطائفة أسوة للمسلمين وقدوة لهم؛ لأنها تحيي الاقتداء بما كان عليه الرسول ﷺ فيجب على كل مؤمن أن ينضم إلى هذه الطائفة وإلا بقي مع طوائف الزيغ والضلال وربما الكفر والإلحاد.

وما تخطف شياطين الجن والإنس للمسلمين قديما وحديثًا إلا بسبب الابتعاد عما عليه الطائفة المنصورة الناجية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكما أنه لم يكن في القرون أكمل من قرن الصحابة، فليس في الطوائف بعدهم أكمل من أتباعهم، فكل من كان للحديث والسنة وآثار الصحابة أتبع كان أكمل وكانت تلك الطائفة أولى بالاجتماع والهدى والاعتصام بحبل الله، وأبعد عن التفرق والاختلاف والفتنة، وكل من بعد عن ذلك كان أبعد عن الرحمة وأدخل في الفتنة فليس الضلال والغي في طائفة من طوائف الأمة أكثر منه في الرافضة، كما أن الهدى والرشاد والرحمة ليس في طائفة من طوائف الأمة أكثر منه في أهل الحديث والسنة المحضة، الذين لا ينتصرون إلا لرسول الله ﷺ؛ فإنهم خاصته وهو إمامهم المطلق الذين لا يغضبون لقول غيرهم

إلا إذا اتبع قوله، ومقصودهم نصر الله ورسوله)[١] .

قدم دعوة أهل الحديث:

دعوة أهل الحديث قديمة وليست بحادثة؛ لأنها دعوة الله على لسان رسوله ﷺ ، وهي دعوة الصحابة؛ لأنهم تلقوها عن المصطفى ودعوة التابعين؛ لأنهم تلقوها عن الصحابة وأتباع التابعين تلقوها عن التابعين وهكذا سلسلة هذه الدعوة متواصلة ينقلها عن الرسول ﷺ جيل بعد جيل، وإنما سموا أنفسهم بأهل الحديث مقابل أهل الرأي فنسبتهم إلى الحديث نسبة شرعية، ألا ترى أن الرسول دعا المسلمين عند كثرة الاختلاف أن يتمسكوا بسنته فقال: (... فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ)[٢] .

فانظر كيف دعا إلى التمسك والعض على سنة الصحابة فصارت نسبة سني مقابل بدعي نسبة شرعية، وهكذا نسبة أهل الحديث، وقد فسر كثير من العلماء حديث الفرقة الناجية والطائفة المنصورة بأنهم أهل الحديث ومن هؤلاء: عبدالله بن المبارك، وعلي بن المديني، والبخاري، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن سنان، ويزيد بن هارون. كما في كتاب "شرف أصحاب الحديث" للخطيب البغدادي.

ولقد كان عامة المسلمين على ما عليه أهل الحديث في القرون المفضلة

---

(١) "منهاج السنة النبوية" (٦/ ٣٦٨).

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧).

قال عبدالقاهر البغدادي التميمي في كتابه "أصول الدين": (إن ثغور الروم والجزيرة والشام وأذربيجان كل أهلها كانوا على مذهب أهل الحديث، وكذلك ثغور إفريقية والأندلس وكل ثغر بحر المغرب وكذلك ثغور الشمال على ساحل الزنج كان أهلها أهل الحديث). وفي "الخطط" للمقريزي ٣/ ٣٣٣ قال: (كانت إفريقية الغالب عليها السنن والآثار).

وفي "تاريخ السند" (أن البشاري دخل على المنصورة من أقاليم السند وأكثر أهلها أصحاب الحديث) وقال الجعدي وهو يتحدث عن حال اليمنيين قبل دخول المذاهب: (ولم يكن علم السنة مأخوذًا في هذا المخلاف إلا من جامع معمر بن راشد البصري وهو مصنف في صنعاء، وجامع سفيان بن عيينة، وجامع أبي قرة موسى بن طارق اللحجي الجندي، ومن المرويات عن مالك في الموطأ وغيره مثل كتاب أبي مصعب، وعما يروى عن طاووس وابنه، والحكم بن أبان، وقدماء فقهاء اليمن...)[1].

وقال مسلم في "مقدمة صحيحه": (أئمة أهل الحديث مثل: مالك بن أنس، وشعبة، وسفيان بن عيينة، ويحي بن سعيد القطان، وعبد الرحمن ابن مهدي، وغيرهم من الأئمة).

قلت: أئمة الحديث في عصر السلف كثيرون جدًّا، منهم: الإمام أحمد ابن حنبل، ومالك، وليس الشافعي بخارج عن أهل الحديث، فقد قال الحافظ الذهبي: (إن الشافعي أخذ مذهب أهل الحديث واختاره لنفسه)[2].

وقال صاحب "الملل": (قد كان الشافعي وأصحابه وتلامذته من أهل

---

(١) طبقات فقهاء اليمن ص(٧٤).

(٢) "تذكرة الحفاظ" (١/ ١٤٣).

الحديث...) (١/ ٩٨) ومشهور عن الشافعي أنه قال للإمام أحمد: (وإذا صح الحديث عندكم فأخبرونا حتى نعمل به)، وقال: (كل مسألة تكلمت فيها وصح الخبر فيها عن رسول الله عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد مماتي) "توالي التأنيس" ص (١٠٨). وجاء عنه أنه قال: "متى رويت عن رسول الله ﷺ حديثًا ولم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب"[١] وقال: (إذا وجدتم قولي يخالف قول رسول الله فاضربوا بقولي وراء الحائط)[٢].

وداود الظاهري كان على طريقة أهل الحديث. فهذا الذي ذكرناه يدل على أن المسلمين كانوا على السنة في عهد الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، واستمر غالبهم على ذلك إلى القرن الخامس الهجري، وأما كون المبتدعة ظهرت في آخر عهد عثمان رضي الله عنه وما بعده، فهذا لايدل أن المجتمع المسلم انحرف، بل كان المبتدع إذا عرفه الناس يواجه من قبل المسلمين حكامًا وعلماء تارة بالسجن، وتارة بالطرد والتشريد، وتارة بالتحذير منه وترك الناس له، فما أحوج المسلمين إلى الرجوع إلى أصلهم الأول وهذا ما سبق إليه أهل السنة جعلهم الله مفاتيح خير مغاليق شر.

وصايا العلماء بالرجوع إلى أهل الحديث:

قال هارون الرشيد: (... طلبت الحق، فوجدته عند أصحاب الحديث...).

---

(١) "مناقب الشافعي" ص(١٧٨) لابن كثير.

(٢) "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٣٢).

وقال أبو الوليد الكرابيسي: (عليكم بما عليه أصحاب الحديث؛ فإن راية الحق معهم).

وقال إسحاق بن موسى: (أصحاب الحديث، لا يعدلهم أحد).

وقال الثوري: (أصحاب الحديث، حفظة هذا الدين).[(١)]

وقال أيضًا: (الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض).

وقال الشافعي: (عليكم بأصحاب الحديث؛ فإنهم أكثر صوابًا من غيرهم).[(٢)]

وقال ابن حبان: (إن أولى الناس برسول الله يوم القيامة يكون أصحاب الحديث)[(٣)].

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]: (هذه الآية منقبة لأهل الحديث؛ لأنهم ليس لهم إمام إلا رسول الله).

وقال السيوطي في "البدور السافرة" عند الآية المذكورة: (هذا أكبر شرف لأهل الحديث؛ لأن إمامهم النبي ﷺ).

وقال الإمام أحمد: (أهل الحديث، أعظم درجة من الفقهاء).

وقال أيضًا: (ليس عندي قوم خير من أصحاب الحديث).

وقال أيضًا: (إن لم يكن أهل القرآن والحديث أولياء الله فليس لله في الأرض ولي)[(٤)].

---

(١) انظر شرف أصحاب الحديث للخطيب.
(٢) "الآداب الشرعية" (١/ ٤٣٨).
(٣) "صحيح ابن حبان" (٣/ ١٩٣)
(٤) انظر شرف أصحاب الحديث.

وقال أبو يوسف القاضي في أهل الحديث: (ما على الأرض خير منكم)[(١)].

وقال أبوالمظفر السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (أبى الله أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث؛ لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلف، وقرنًا عن قرن...)[(٢)].

وقال الإمام الشافعي: (أهل الحديث في كل زمان ومكان كالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم في زمانهم)[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وعلماء أهل الحديث أعلم بمقاصد الرسول من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم)[(٤)].

وقال الحافظ الذهبي: (لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابًا، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافًا، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به واعضض عليه بناجذيك ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم فلا عبرة به فخل عنك العنا واعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر...)[(٥)] وانظر بعين الاعتبار والإنصاف إلى منهج أهل الحديث من عهد الصحابة إلى عصرنا هذا تجدهم على طريقة واحدة في العقيدة، والعبادة، والسياسة، فما كان عبادة في ذلك العهد فهو اليوم كذلك، وما لم يكن عبادة في ذلك العصر فليس بعبادة اليوم، وهكذا قل في العقيدة،

---

(١) "شرف أصحاب الحديث" (٥١).

(٢) "شرف أصحاب الحديث" (٥١).

(٣) تاريخ أهل الحديث(١٤٠).

(٤) منهاج السنة.

(٥) السير ١١/ (٨٢).

والسياسة، فهذا برهان ساطع ودليل قاطع على أن أهل الحديث على حق، بالرغم من تباعد المسافة بين أهل الحديث المتأخرين والمتقدمين، وكثرة الانحرافات في داخل الأمة ومع هذا فالمنهج واحد والحمد لله.

وانظر أيضًا كيف يرجع إلى ما عليه أهل الحديث العلماء الكبار بعد أن كانوا مقلدين، فكم علماء كانوا ينافحون عن مذاهب وطرق مخالفة للكتاب والسنة ثم رجعوا إلى طريقة أهل الحديث، وهكذا يجب أن تعلم أن كل الفرق والأحزاب والمذاهب مفتقرة إلى الرجوع إلى طريقة ما عليه أهل الحديث، وليس أهل الحديث يوما من الدهر بحاجة إلى أن يتحولوا إلى فرقة من الفرق، بل هم أغنياء بما عندهم من الحق المبين.

قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٩): (من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم؛ فإن المنازع لهم لابد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقًا أخرى مثل: المعقول، والقياس، والرأي، والكلام، والنظر، والاستدلال، والمحاجة، والمجادلة، والمكاشفة، والمخاطبة، والوجد، والذوق، ونحو ذلك، وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها).

رجوع علماء أهل السنة إلى الحق عند ظهوره لهم:

من نعمة الله على علماء الحديث أنهم إذا اجتهدوا في مسألة ما فأخطأ أحدهم رجع إلى الحق إذا ظهر له؛ لأنهم يسلمون أن اجتهاداتهم محكومة بالقرآن والسنة وما كان عليه السلف، ولا خلاف بين السلف في هذا وقد

قال تعالى ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فالواجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين وعلماء المؤمنين وأن يقصد الحق ويتبعه حيث وجده...)[١].

وقال العلامة ابن رجب: (كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم، وإن كان صغيرًا ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقول الحق إذا ظهر في غير قولهم).

وذكر الآجري من صفات العلماء الرجوع إلى الحق قال: (إن أفتى بمسألة فعلم أنه أخطأ لم يستنكف أن يرجع عنها، وإن قال قولًا فرده عليه غيره ممن هو أعلم منه أو مثله أو دونه فعلم أن القول كذلك رجع عن قوله وحمده على ذلك وجزاه خيرًا)[٢].

ولله در الإمام الشافعي حيث قال: (كل مسألة تكلمت فيها وصح الخبر فيها عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها، في حياتي وبعد مماتي)[٣].

واستمر الاهتمام بالرجوع إلى الحق من قبل العلماء حتى قال البقاعي: (ووالله الذي جلت قدرته وتعالت عظمته، لو أن لي سعة تقوم بما أريد لكنت أبذل مالًا لمن ينبهني على خطئي، فكلما نبهني أحد على خطأ أعطيته دينارًا، ولقد نبهني غير واحد على أشياء فيه فأصلحتها، وكنت أدعو لهم

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٥٣).
(٢) «أخلاق العلماء» (٣٧).
(٣) «توالي التأسيس» (١٠٨).

وأثني عليهم وأقول لهم هذا الكلام ترغيبًا في المعاودة إلى الانتقاد والاجتهاد في الإسعاف بذلك والإسعاد)[(١)].

٩- رد التنازع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ

يحصل التنازع ما بين الحين والآخر بين المسلمين، ولا حل أنفع لهذه التنازعات من ردها إلى كتاب ربنا وسنة رسولنا ﷺ على ما كان عليه السلف الصالح، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩] وقال تعالى ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فمسائل النزاع في الأصول والفروع إذا لم ترد إلى الله ورسوله لم يتبين فيها الحق، بل يصير المتنازعون فيها على غير بينة من أمرهم؛ فإن رحمهم الله أقر بعضهم بعضًا ولم يبغ بعضهم على بعض...)[(٢)].

وقال الإمام ابن القيم في الآية الأولى: (وهذا يعم دقيق ما تنازع فيه المسلمون وجليله، ولا يخص شيئًا دون شيء، فمن ظن أن هذا في شرائع الإسلام دون حقائق الإيمان وفي أعمال الجوارح دون أعمال القلوب وأذواقها ومواجيدها أو في فروع الدين دون أصوله وباب الأسماء والصفات والتوحيد فقد خرج عن موجب الآية علمًا وعملًا وإيمانًا، بل كما

---

(١) "مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور" (١/ ١٠٤-١٠٥)

(٢) "طريق الوصول للسعدي" (٢٠٦)

أن رسالته عامة إلى كل مكلف في كل وقت فهي عامة **في كل** حكم من أحكام الدين أصوله، وفروعه، حقائقه، وشرائعه، فمن **أخرج** حكمًا من أحكام الدين عن عموم رسالته فهو كمن أخرج محكومًا عليه من المكلفين عن عموم رسالته فهذا في البطلان كهذا)[(١)].

وقال أيضًا: (وهذا دليل قاطع على أنه يجب رد موارد النزاع في كل ما تنازع فيه الناس من الدين كله إلى الله ورسوله، لا إلى أحد غير الله ورسوله، فمن أحال الرد على غيرهما فقد ضاد أمر الله، ومن دعا عند النزاع إلى حكم غير الله ورسوله فقد دعا بدعوى الجاهلية، فلا يدخل العبد في الإيمان حتى يرد كلما تنازع فيه المتنازعون إلى الله ورسوله، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ... ﴾[النساء: ٥٩] وحسبك بهذه الآية العاصمة القاصمة بيانًا وشفاءً؛ فإنها قاصمة لظهور المخالفين لها عاصمة للمتمسكين بها الممتثلين ما أمرت به قال الله تعالى: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٤٢])[(٢)]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

قال الإمام ابن القيم عند هذه الآية: (أقسم سبحانه بنفسه المقدسة قسمًا مؤكدًا بالنفي قبله على عدم إيمان الخلق حتى يحكموا رسوله في كل ما

---

(١)"الكلام على مسألة السماع" (٩٧، ٩٨).

(٢)"بدائع التفسير" (٢/ ٣٠)

شجر بينهم من الأصول، والفروع، وأحكام الشرع، وأحكام المعاد، وسائر الصفات، وغيرها، ولم يثبت لهم الإيمان بمجرد هذا التحكيم حتى ينتفي عنهم الحرج؛ وهو ضيق الصدر، وتنشرح صدورهم لحكمه كل الانشراح، وتنقسم له كل الانقسام، وتقبله كل القبول، ولم يثبت لهم الإيمان بذلك أيضًا حتى ينظاف إليه مقابلة حكمه بالرضى والتسليم وعدم المنازعة، وانتفاء المعارضة والاعتراض... وعند الامتحان تعلم هل هذه الأمور الثلاثة موجودة في قلب أكثر من يدعي الإسلام أم لا)[1].

مسألة هل يعذر العالم إذا وقع في بدعة مجتهدًا

قال أبوزيد القيرواني في كتابه «الجامع في السنن والآداب» ص (١٢١): (ومن قول أهل السنة أنه لا يعذر من ولاه اجتهاده إلى بدعة؛ لأن الخوارج اجتهدوا فلم يعذروا، وخرجوا بتأويلهم عن الصحابة، فسماهم عليه السلام مارقين من الدين، وجعل المجتهد في الأحكام مأجورًا وإن أخطأ).

قلت: الخوارج لم يكونوا علماء، فضلًا عن أن يكونوا راسخين في العلم، فالاستدلال ببدعتهم على عدم عذر المجتهد في غير محل النزاع، والراجح عند كثير من أهل العلم عذره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة)[2].

---

(١) «التبيان في أقسام القرآن» (ص/ ٢٧٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦٥).

وقال في رسالة «معارج الوصول» ص(٤٩-٥٠): (وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا...﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: (ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه وبدعناه لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه)[(١)].

وقال أيضًا: (وإنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة ولعله رجع عنها، وقد يغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق، ولا قوة إلا بالله)[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء مع وجود الاختلاف في قول كل منهما أن العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله... فإذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في قضية أو قضيتين مع قصده الحق واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة عذر بما لم يعلمه، وهو

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٧٦)

(٢) (١٦/ ٢٨٥)

الخطأ المرفوع عنا...)[١].

وقال الحافظ الذهبي: (ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه ونغطي معارفه، بل نستغفر له ونعتذر عنه)[٢].

والشأن أن العالم يجتهد فيما يسوغ فيه الاجتهاد، قال العلامة الشنقيطي في كتابه «التقليد» (ص/ ١٥): ولا يخفى أن شروط الاجتهاد لا تشترط إلا فيما فيه مجال للاجتهاد، والأمور المنصوصة في نصوص صحيحة من الكتاب والسنة لا يجوز الاجتهاد فيها لأحد حتى نشترط فيها شروط الاجتهاد، بل ليس فيها إلا الاتباع.

١٠- تحري الألفاظ الشرعية:

إن الله أعطى علماء الأثر حرصًا عظيمًا فيما يتعلق بالتحدث عن الشريعة الإسلامية، وما ذلك إلا لما يعلمونه من عظمة الألفاظ الشرعية، قال الإمام ابن القيم: (... فألفاظ النصوص عظيمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب...)[٣]، وقال في نفس المصدر: (وقد كان الصحابة والتابعون وأئمة الدين سلكوا على منهاجهم يتحرون ألفاظ النصوص غاية التحري...).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق

---

(١) «القواعد النورانية» ص(١٥١)

(٢) «السير» (١٨/ ١٥٧).

(٣) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧٠).

الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة، لما فيها من لبس الحق بالباطل مع توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها؛ فإن ما كان مأثورًا حصلت به الأُلفة وما كان معروفًا حصلت به المعرفة)اهـ[١].

وقال أيضًا في نفس المصدر: (ويقال لمن يتقيد بالشريعة: إطلاق هذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا بدعة، وفي كل من الإثبات والنفي تلبيس، وإنما العظمة في إطلاق الألفاظ الشرعية من الكتاب والسنة).

وقال ابن رجب ممتدحًا الموفق ابن قدامة: (وكان المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره، لا يرى إطلاق ما لم يؤثر من العبارات)[٢].

١١- المحافظة على الفروع:

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، والمحافظة على الفروع ثمار العمل والبقاء على الأصول وغايتها ووظيفتها.

---

(١) "رد تعارض العقل والنقل" (١/ ٢٧١).

(٢) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ١٣٩).

قال العلامة السعدي: (والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول)[١].

والإكثار من المخالفة في الفروع يؤدي إلى الخروج عن السنة، قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات؛ فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد على كثير من الشريعة بالمعارضة كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضًا) وكما أن الأصول ترد إلى الكتاب والسنة فكذلك الفروع.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (... والفروع إذا لم ترد إلى الله ورسوله لم يتبين فيها الحق، بل يصير المتنازعون فيها على غير بينة من أمرهم؛ فإن رحمهم الله أقر بعضهم بعضًا ولم يبغ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في زمان عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد فيقر بعضهم بعضًا ولا يعتدي عليه)[٢].

ولا نعني بالفروع ما عليه أهل الضلال من ترك واجبات وارتكاب محرمات، فهذه أصول وإن سموها فروعًا.

فقد ذكر علماء أهل السنة مسائل كثيرة من المسائل التي يسميها بعضهم فروعًا في كتب العقيدة منها متعلقة بالطهارة، ومنها متعلقة بالصلاة والحج والزكاة والحدود والنكاح وغير ذلك، كمسألة: المسح على الخفين، وتعجيل المغرب، والمحافظة على التراويح، وتحريم نكاح المتعة، بل ونقلوا على كثير

---

(١) "طريق العلم المأمول" ص(١٨).

(٢) "نقلًا من كتاب طريق الوصول إلى العلم المأمول" (٢٠٦).

منها إجماع علماء أهل السنة، وهذا كاف في بيان الاهتمام بالفروع وبيان تميزهم بها وشدة حرصهم عليها كيف لا وإظهار الفروع من الشريعة فيه مجانبة سبيل الكافرين والمبتدعين.

١٢- سد الذرائع:

إن الشريعة قد جاءت بسد أبواب الذرائع الموصلة إلى ترك ما أوجب الله، أو ارتكاب ما حرم الله، أو التشكك فيما أخبر الله، ومما يدل على ذلك قول الله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] وفي حديث ثابت بن الضحاك قال: (نذر رجل أن ينحر إبلا ببوانة فسأل النبي ﷺ فقال: «**هل كان فيه وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟**» قالوا: لا. قال: «**هل كان فيه عيد من أعيادهم؟**» قالوا: لا. فقال رسول الله ﷺ «**أوف بنذرك؛ فإنه لا وفاء بنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**»[1].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله (وإذا تدبرت الشريعة وجدتها قد أتت بسد الذرائع إلى المحرمات، وذلك عكس فتح باب الحيل الموصلة إليها فالحيل وسائل وأبواب إلى المحرمات، وسد الذرائع عكس ذلك، فبين البابين أعظم التناقض، والشارع حرم الذرائع وإن لم يقصد بها المحرم؛ لإفضائها إليه، فكيف إذا قصد بها المحرم نفسه)[2] وذكر أمثلة كثيرة لذلك.

وقال أيضًا: (وباب سد الذرائع أرباع التكليف؛ فإنه أمر ونهي والأمر

---

(١)رواه أبوداود برقم (٣٣١٣).

(٢)"إغاثة اللهفان" (١/ ٤٩٧).

نوعان: **أحدهما**: مقصود لنفسه. **والثاني**: وسيلة إلى المقصود. والنهي نوعان: أحدهما: ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه. والثاني: ما يكون وسيلة إلى المفسدة، فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين[(١)].

وقال العلامة السعدي: (... الوسائل تعتبر بالأمور التي توصل إليها، وأن وسائل المحرم ولو كانت جائزة تكون محرمة إذا كانت تفضي إلى الشر)[(٢)].

وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: (سد الذرائع مطلوب مشروع، وهو أصل من الأصول القطعية في الشرع)[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الله سبحانه ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرمها ونهى عنها، والذريعة ما كان وسيلة وطريقًا إلى الشيء... ثم هذه الذرائع إذا كانت تفضي إلى المحرم غالبًا؛ فإنه يحرمها مطلقًا وكذلك إن كانت قد تفضي، وقد لا تفضي، ولكن الطبع متقاض لإفضائها... ثم هذه الذرائع منها ما يفضي إلى المكروه بدون قصد فاعلها، ومنها ما تكون إباحتها مفضية للتوسل بها إلى المحارم... وللشريعة أسرار في سد الفساد وحسم مادة الشر، لعلم الشارع بما جبلت عليه النفوس وبما يخفى على النفوس من خفي هواها الذي لا يزال يسري فيها حتى يقودها إلى الهلكة...)[(٤)].

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١٧١).

(٢) تفسير السعدي (٢/ ٤٥٤).

(٣) «الموافقات» (٣/ ٦١).

(٤) «بيان الدليل على بطلان التحليل» (٣٥١-٣٥٣).

١٣- تحصيل المصالح وتكميلها وتقليل المفاسد وإزالتها:

إن تحصيل المصالح ودفع المفاسد مما جاءت به الشريعة الإسلامية، وعني بذلك العلماء الراسخون، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإنها ترجح خير الخيرين وشر الشرين وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما... ونقول إذا ثبت أن الحسنات لها منافع وإن كانت واجبة كان في تركها مضار، والسيئات فيها مضار، وفي المكروه بعض حسنات، فالتعارض إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما فتقدم أحسنهما بتفويت المرجوح، وإما بين سيئتين لا يمكن الخلو منهما فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، وأما بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع السيئة، وترك السيئة مستلزم لترك الحسنة فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة). ثم أخذ يفصل ذلك تفصيلًا عظيمًا نافعًا وأطال في ذلك فمن شاء فليرجع إليه. "مجموع الفتاوى" ٢/ ٤٨ فما بعدها.

وقال أيضًا: (والعمل إذا اشتمل على مصلحة ومفسدة فإن الشارع حكيم؛ فإن غلبت مصلحته على مفسدته شرعه وإن غلبت مفسدته على مصلحته لم يشرعه، بل نهى عنه...)[1].

وقال أيضًا: (إذا تعارضت المصالح والمفاسد، والحسنات والسيئات، أو

---

(١) "مجموع الفتاوى" (١١/ ٦٢٣).

تزاحمت؛ فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد... لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيرًا بها وبدلالتها على الأحكام... وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية...)[1].

وقال الإمام ابن القيم: (ومن أصول الشريعة إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما)[2].

وقال في "الزاد" ٣/ ٤٨٦: (ومبنى الشريعة على دفع أعلى المفسدتين باحتمال أدناهما، بل بناء مصالح الدنيا والدين على هذين الأصلين، وبالله التوفيق). وتقدير المصالح والمفاسد إنما يقوم به أهل العلم الراسخون ويحصل كثيرًا أن دعاة الباطل يشغبون على هذه القواعد العظيمة لينصروا ما هم عليه من الانحرافات فاحذرهم.

١٤- ترك الأفضل لتأليف القلوب:

إن من الفقه الذي عليه العلماء الحريصون على جمع كلمة المسلمين أن يترك أحدهم عملًا مستحبًا لغرض اجتماع الكلمة على الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ويسوغ أيضًا أن يترك الإنسان الأفضل

---

(١) "الفتاوى" (٢٨/ ١٢٩-١٣٠).

(٢) "إعلام الموقعين" (٢/ ٤٥٩)

لتأليف القلوب، واجتماع الكلمة، خوفًا من التنفير عما يصلح، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية وخشي تنفيرهم بذلك، ورأى أن مصلحة الاجتماع والائتلاف مقدمة على مصلحة البناء على قواعد إبراهيم.

وقال ابن مسعود - لما أكمل الصلاة خلف عثمان وأنكر عليه فقيل له في ذلك فقال: (الخلاف شر). ولهذا نص الأئمة كأحمد وغيره على ذلك بالبسملة، وفي وصل الوتر وغير ذلك مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضول مراعاة ائتلاف المؤمنين...)[1].

قلت: الحديث الذي أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية هو في البخاري (١٥٨٥)، ومسلم (١٣٣٣)، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم** عليه السلام**؛ فإن قريشًا استقصرت بناءه وجعلت له خلفًا**» وأثر ابن مسعود الذين أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية أخرجه أبو داود (١٩٦٠) وصحح العلامة الألباني سنده.

وقال ابن أبي العز الحنفي في "شرح الطحاوية" (٢/ ٥٣٤ - ٥٣٥): (وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحرب وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك وترك رأيهم لرأيه؛ فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤٣٦-٤٣٧).

والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية).

١٥- الراسخون في العلم لا يؤسسون البدع:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ * رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٧-٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا * وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا * وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]. هذه الآية في سياق ذكر الأنبياء ويدخل فيها أتباعهم كما قرره الإمام ابن القيم رحمه الله قال: (ولا ريب أن هذا للأنبياء أصلًا وللمؤمنين بهم تبعًا وأحق من دخل فيهم من أتباع الرسول خلفاؤه في أمته وورثته، فهم الموكلون بها وهذا ينتظم الأقوال التي قيلت في الآية)[١].

وقال أيضًا: (إن الراسخ في العلم لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكًا؛ لأنه قد رسخ في العلم فلا تستفزه الشبهات بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم...)[٢].

وقال السعدي رحمه الله: (... وأما الراسخون في العلم فالسبب في

---

(١) "مفتاح دار السعادة" (١/ ٤٩٢).
(٢) نفس المصدر.

استقامتهم رسوخهم في العلم في كماله وتحقيقه وإيمانهم الصحيح في العلم والإيمان الذي في قلوبهم أثمر لهم هذه الفائدة الحميدة، وهو الإيمان بكل من المحكم والمتشابه لعلمهم أنهما من عند الله، وما كان من عند الله فهو حق والحق يصدق بعضه بعضًا ولا تناقض)(١).

وقال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الاعتصام" (١/ ١٩٢): (إن كل راسخ لا يبتدع أبدًا، وإنما تقع ممن لم يتمكن من العلم الذي ابتدع فيه...) وقال أيضًا: (٢/ ٨٠١-٨٠٢): (... وإنما تقع (أي: البدع) ممن لم يبلغ مبلغ أهل الشريعة المتصرفين في أدلتها والشهادة بأن فلانا راسخ في العلم وفلانا غير راسخ في غاية الصعوبة؛ فإن كل من خالف وانحاز إلى فرقة يزعم أنه راسخ وغيره قاصر النظر؛ فإن فرض على ذلك المطلب علامة وقع النزاع إما في العلامة وإما في مناطها).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والذين يتكلمون في العلم ولا يدعون إلى قول ابتدعوه ويحاربون عليه من خالفهم لا بيد ولا بلسان، هؤلاء هم أهل العلم، وهؤلاء خطؤهم مغفور لهم، وليسوا مذمومين إلا أن يدخلهم هوى وعدوان أو تفريط في بعض الأمور)(٢).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا قال خلاف الحق عالمًا بالحق أو غير عالم فهو جاهل، وكذلك من عمل بخلاف الحق فهو جاهل وإن علم أنه مخالف للحق، وسبب ذلك أنه العلم الحقيقي الراسخ في القلب يمتنع أن يصدر معه ما يخالفه من قول أو فعل، فمن صدر خلافه فلا بد من غفلة في

---

(١) "مجموع الفرائد" ص(١٢٣).

(٢) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٨٠).

القلب عنه أو ضعفه عن مقاومة ما يعارضه)[(١)].

وقال أيضًا: (وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولًا عامًا يتعمد مخالفة الرسول ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل؛ فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًا على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابد له من عذر في تركه)[(٢)].

وقال أيضًا رحمه الله: (ولهذا يتغير الدين بالتبديل تارة، وبالنسخ أخرى، وهذا الدين لا ينسخ أبدًا لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق بالباطل، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة خلفًا عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كره المشركون)[(٣)].

صان الله اليمن عن تأسيس البدع:

لقد صان الله اليمن من تأسيس الضلالات فلا أعلم أن بدعة من البدع المشهورة المخرجة من أهل السنة كان بدؤها من اليمن وهكذا الحزبيات وإليك بيان هذا:

١ بدعة الخوارج، ظهرت في الكوفة والبصرة، ثم دخلت اليمن.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم».

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢٣٢)

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٣٥).

[٢] بدعة التشيع، ظهرت في الكوفة، وانتشرت بعد ذلك ودخلت اليمن عن طريق الهادي يحي بن الحسين، قال الجعدي في "طبقات فقهاء اليمن" ص(٧٥-٧٩): (ثم لحق اليمن كله في آخر المائة الثالثة وأكثر المائة الرابعة فتنتان عظيمتان... الفتنة الثانية أن الشريف الهادي إلى الحق يحي بن الحسين... لما قام في صعدة ومخاليف صنعاء، دعا الناس إلى التشيع عند استقراره).

[٣] بدعة القدر والاعتزال، ظهرت في البصرة، ودخلت اليمن عن طريق القاسم بن إبراهيم الرسي. انظر كتاب "معتزلة اليمن".

[٤] بدعة التصوف، أسست في البصرة، ودخلت إلى اليمن عن طريق أحمد بن عيسى المهاجر، تعلم التصوف بالبصرة ثم قدم حضرموت، وبعد وفاته قدم ولده عبدالله إلى حضرموت وواصل دعوته إلى التصوف.

[٥] الباطنية القرامطة، ظهرت في الكوفة، ودخلت اليمن عن طريق علي بن الفضل الجيشاني الملحد، قال الجعدي في كتابه "طبقات فقهاء اليمن" ص (٧٥): (ثم لحق اليمن كله في آخر الثالثة وأكثر المائة الرابعة فتنتان عظيمتان فتنة القرامطة... فملك هذا المخلاف اليمني علي بن الفضل لعنه الله، وأظهر فيه ما هو منسوب إليه ومشهور عنه...).

قلت: علي بن الفضل قدم بدعوة القرامطة ومعه ابن حوشب الملقب بمنصور اليمن، وكلاهما مرسلان من قبل ميمون القداح، مؤسس دعوة القرامطة الباطنية في الكوفة.

[٦] الأشعرية، ظهرت في بغداد وانتقلت إلى اليمن بعد مدة ذكر

صاحب "تاريخ المذاهب الدينية في اليمن"... أن الأشعرية دخلت اليمن عن طريق الأيوبيين سنة ٥٦٧هـ.

[٧] حزب الإخوان المسلمين، أسس في مصر ودخل اليمن عن طريق الفضيل الورتلاني كما في كتاب "هجر العلم ومعاقله" (٣٣٠ و٤/ ٢٢٣٠-٢٢٣٦) وكان دخوله في آخر القرن الرابع عشر الهجري.

[٨] السرورية، أسست في بادئ أمرها في الشام والكويت، ثم دخلت اليمن.

[٩] جماعة التبليغ، أسسها محمد إلياس في الهند، ودخلت اليمن في عصرنا هذا.

بل حتى المذاهب إنما دخلت اليمن من خارجه. انظر "طبقات فقهاء اليمن" للجعدي، ومن باب أولى الأحزاب الإلحادية الكافرة؛ فإنها أسست ابتدأ في بلاد الكفار ثم نقلت إلى بلاد المسلمين.

وعلى كل لو وجد أن ضلالة كان بدؤها من اليمن فهذا نادر، والنادر لا حكم له، مع أني لا أعلم شيئًا من ذلك، وكون اليمن لا تعرف بتأسيس ضلالة هذا مصداق قوله ﷺ: «**الإيمان يمان، والحكمة يمانية**»[١] وبيان لاستجابة دعاء النبي ﷺ عند أن قال: «**اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا**»[٢].

قال العلامة ابن رجب: (وقد شهد النبي ﷺ لأهل اليمن بالإيمان

---

(١) رواه البخاري (٤٣٨٨)، ومسلم (٥٢). (٢) رواه البخاري (٧٠٩٤).

والفقه، وأهل اليمن أقل الناس كلامًا وتوسعًا في العلوم، لكن علمهم علم نافع في قلوبهم، ويعبرون بألسنتهم عن القدر المحتاج إليه من ذلك، وهذا هو الفقه والعلم النافع)[1].

وأما دخول الفرق والأحزاب اليمن فهذا؛ لأن أصحاب الضلالات يزوقونها فلا يدرك فيها الباطل إلا بعد حين، صحيح أن العلماء الراسخون يدركون ذلك من أول ظهورها، إلا أن دعاة البدع يكونون منتشرين وحال اليمن في هذا العصر أحسن بكثير مما سبق منذ أن دخلت هذه البدع والأحزاب، فقد توجه جمهور الناس في اليمن في هذا العصر إلى السنة خالعين أردية البدع بشتى أنواعها، والفضل في هذا لله ثم لعلماء أهل السنة وفي مقدمتهم شيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، فقد نفع الله به وبتلامذته نفعًا عظيمًا، وتساقطت الفرق والأحزاب أمام السنة المطهرة فلله الحمد وله الشكر أولًا وأخيرًا.

ما ظهرت بدعة إلا وقيَّض الله لها رجال الإسلام:

لقد تكفل الله بحفظ دينه إلى قيام الساعة، وآية ذلك أنه جعل في هذه الأمة طائفة على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى قيام الساعة، وهذه الطائفة تتصدى لدعاة الضلال على مر العصور، فلا تظهر بدعة إلا وقيض الله من أعلام أهل السنة من يردها ويكشف عوارها، وينصر السنة ويدافع عن حياض الملة، فلله درهم فأعلام أهل السنة شهاب

(١) "فضل علم السلف على علم الخلف" (٥٧-) ٥٥٨.

محرقة وسهام مرهقة على هؤلاء، جعلنا الله ممن ينصر الحق ويزهق به الباطل ويحيي الله به السنة وتموت به البدعة، آمين، آمين.

وإلى القارئ الكريم سرد منازلة أعلام السنة لصناديد البدع من عهد أبي بكر إلى زمننا هذا، وسيستمر إلى قيام الساعة بإذن الله:

لقد توفي رسول الله ﷺ والناس على دين الإسلام، غير من أظهر وفاقًا وأضمر نفاقًا، فظهرت الردة وكانت حدثًا يستهدف القضاء على الإسلام، فقيض الله لها خليفة رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه فقام لله قومةً لم يبق من المرتدين ولم يذر، فرجع منهم إلى الله من رجع، وقتل من قتل، وانتهت تلك الفتنة وأعز الله دولة الإسلام التي كان يظن أنها انتهت بموت رسول الله ﷺ.

وفي عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي جعله الله قفلًا للفتن ظهر أفراد عندهم خوض في بعض الآيات المتشابهة ومنهم صبيغ بن عسل، فقد أخرج قصته الآجري في "الشريعة" وصححها الحافظ في "الإصابة" وفيها: فقام عمر وضرب رأسه، فشفي وأعلن توبته، وبدأ بعض الأمة بإحياء البدع كتعظيم الشجرة التي بايع النبي ﷺ الصحابة عندها بيعة فقطعت.

وحسم الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه الاختلاف حول القرآن، وقام بجمعه وتدوينه.

وقام الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه بإحراق المبتدعة السبئية عند أن غلوا فيه وقالوا: أنت الله، فلو كان حيًا لقاتل الرافضة والزنادقة

الذين نسبوا إليه الشركيات والكفريات، وأمر بجلد المفترية من الشيعة وهم الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم جميعًا، ومنع القصاص (الوعاظ) حينما أخذوا يحدثون الناس بحكايات لا أصل لها، وقال: حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟ ولما ظهرت فتنة الخوارج قيض الله الصحابة الكرام وفي مقدمتهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم ابن عباس أقاموا عليهم الحجة، وبينوا لهم المحجة، فرجع منهم من يريد الحق، وأصر أهل الأهواء منهم على بدعته، فقاتلهم علي بمن معه من الصحابة احتسابًا للأجر عند الله، وامتثالًا لأمر الرسول بذلك وقمعًا لبدعتهم، فكسرت شوكتهم وقتل من قتل منهم، ومن بقي تفرقوا في البلاد هاربين.

ولما ظهرت القدرية في آخر عهد الصحابة في النصف الثاني من القرن الأول تصدى لها مجموعة من الصحابة وفي مقدمتهم عبدالله بن عمر وابن عباس، فحذروا من معبد الجهني القدري وأنذروه وتبرؤوا منه.

ولما ظهرت بدعة القدر على لسان غيلان الدمشقي في عهد التابعين في خلافة عمر بن عبدالعزيز تصدى له مجموعة من العلماء والتابعين وفي مقدمتهم المفسر الكبير مجاهد بن جبر، والأوزاعي إمام أهل الشام، وعمر ابن عبدالعزيز، فأصر ذلك المبتدع على بدعته، فقتل على يد هشام بن عبدالملك.

وبعد ذلك ظهرت الجهمية على لسان الجعد بن درهم القائل: (إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولا كلم الله موسى تكليما) فقيض الله له جهابذة

العلماء كابن شهاب الزهري أمير المؤمنين في الحديث، فأصر على بدعته فقتل على يد بعض الأمراء.

وفي آخر عهد التابعين ظهرت بدعة المعتزلة على يد الضال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد البصريين، فوقف لهما أعلام من علماء أهل السنة كالحسن البصري، وأيوب السختياني، وابن عون، وحماد بن زيد.

وظهرت الرافضة في الكوفة ففضحها الله بالشعبي وعبدالله بن إدريس الأودي وغيرهما.

وظهر الجهم بن صفوان زنديق المشرق، فتصدى له أئمة الهدى ومصابيح الدجى أمثال عبدالله بن المبارك.

ثم ظهر بشر المريسي رأس الجهمية في زمانه فتصدى له عثمان بن سعيد الدارمي، و عبدالعزيز الكناني، والشافعي وغيرهم.

ولما قويت شوكة أهل البدع في عهد المأمون، وحشدت المعتزلة والجهمية الحشود، واستعانت بالخليفة المأمون وأعلنوا بدعتهم الكفرية وهي أن القرآن الكريم مخلوق، وامتحن علماء الحديث في ذلك قام الإمام الكبير إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وصال وجال وحبس وضرب بسبب ذلك.

فانتصر عليهم، وكشف بدعتهم وفضحوا وكسرت شوكتهم والحمد لله، ولله در من قال: (لقد ثبت الله الإسلام يوم الردة بأبي بكر ويوم المحنة بأحمد بن حنبل).

ولما ظهرت بدعة الأشعرية وارثة المعتزلة والجهمية في القرن الرابع

والخامس، تصدى لها أئمة السلف كالبربهاري، وابن بطة، وابن خزيمة، والهروي، واللالكائي، والآجري، والصابوني، وابن وضاح، والبغوي، وابن عبدالبر، وغيرهم.

وفي القرن السادس والسابع والثامن عمت البلوى بالبدع فقيض الله من العلماء الأفذاذ والجهابذة النقاد وعلى رأس أولئك العلماء شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه فتصدى رحمه الله لكافة عساكر الضلال، من: فلاسفة، ويهود، ونصارى، ومجوس، وباطنية، وصوفية، ورافضة، وأهل كلام من: معتزلة، وجهمية، وأشعرية، ومتفقهة متعصبة، فكان لسانه وقلمه عليهم كالسيف، ولم يكن جهاده مقصورًا على لسانه وقلمه بل جاهد التتار وعبدة الصليب بيده، وحقق الله على يديه نصرًا مؤزرًا للأمة، فمن أين لنا مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقد أبقى الله لنا مؤلفاته التي هي فرقان بين الحق والباطل، فهي مرجعية لكل صاحب حق، وكل العلماء من بعده عالة على كتبه.

وفي العصور المتأخرة انتشرت البدع والشركيات والخرافات، وعمت البلوى من جديد، وعلى وجه الخصوص في الجزيرة العربية، فقيض الله شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب النجدي، والعلامة ابن الأمير الصنعاني وغيرهم فأعلنوا الحرب على البدع والشركيات وأهلها، وقد طهر الله أرض الحرمين وما حولها من الشركيات بسبب مناصرة بعض حكامها للشيخ محمد بن عبدالوهاب، وقد قام تلامذته وأحفاده بدعوته من بعده رحم الله الجميع.

وفي عصرنا هذا ظهرت الكوثرية رافعة راية التجهم والاعتزال

والتمشعر على يد المبتدع الضال محمد زاهد الكوثري الطاعن في أئمة السلف ومن بعدهم من أئمة الهدى، فتصدى له العلامة عبدالرحمن المعلمي اليماني وغيره كثير.

وظهرت أيضًا الأحزاب البدعية من إخوان وقطبية سرورية وأحزاب كفرية علمانية، فتصدى لها كلها العلماء الأخيار وفي مقدمة أولئك العلامة الألباني، وابن باز، والشيخ مقبل بن هادي الوادعي، والشيخ ربيع فكسرها الله.

وأخيرًا لا أعلم أن السنة انتشرت وانتصرت في اليمن من بعد عهد الإمام الحافظ عبدالرزاق الصنعاني في عصر كما انتشرت في عصرنا هذا على يد والدنا وشيخنا العلامة المجتهد: مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى في الجنة.

وقد انتزعت هذا الفصل من كتاب "دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها" لمؤلفه ناصر العقل حفظه الله، مع عدم التزامي بنص المؤلف نسأل الله المزيد من فضله.

قواعد عظيمة نافعة جدًّا لطالب العلم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لم ينفرد أحد من أهل البدع بقول لم يقل به أهل السنة إلا كان خطأ قطعًا، وقد يكون الحق مع طائفة من أهل البدع مختلطًا بباطل، وطائفة من أهل البدع تقابلها كذلك والحق الخالص الذي لا باطل فيه مع أهل السنة والجماعة، وهذا معروف بالتتبع في كثير من العقائد والأصول)[(١)].

وقال أيضًا: (وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أئمة الحديث بقول صحيح، بل لابد أن يكون معه من دين الإسلام ما هو حق، وبسبب ذلك وقعت الشبهة وإلا فالباطل المحض لا يشتبه على أحد، ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات، وقيل فيهم أنهم يلبسون الحق بالباطل)[(٢)].

وقال الإمام ابن القيم في «الصواعق» (٢/ ٥١٦): (فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان ومع من كان ولو كان مع من يبغضه ويعاديه، ورد الباطل مع من كان ولو كان مع من يحبه ويواليه فهو ممن هدي لما اختلف فيه من الحق).

---

(١) نقلًا من كتاب طريق «الوصول إلى العلم المأمول» ص(٢٢٠).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ١٦٧)، وله كلام نظير هذا في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥١).

وقال أيضًا: (والواجب الذي لا يجوز غيره أن يحصل مقصود الله ورسوله، ويبطل مقصود المتحيلين المخالفين)[١].

وقال الإمام الشاطبي: (كل من ابتغى من تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة، وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل، فمن ابتغى في التكاليف ما لم يشرع له فعمله باطل)[٢].

ومن هذه القواعد المتعلقة بالاتباع ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولا يؤسس دينًا غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول: فمنه يتعلم وبه يتكلم وفيه ينظر ويتفكر وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة...)[٣].

وأيضًا قال: (فمن قام بما جاء به الكتاب والسنة أشرف على علم الأولين والآخرين، وأغناه الله بالنور الذي بعث به محمدًا عما سواه)[٤].

وقال وهو يتكلم عن أصول حفظ الدين: (... وجماع ذلك بحفظ أصلين: أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول ﷺ فلا يخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة والتفسيرات الباطلة، بل يعطي حقه من معرفة نقله ودلالته، والثاني ألاَّ يعارض ذلك بالشبهات لا رأيًا ولا رواية...)[٥].

وقال أيضًا: (ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه)[٦].

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٣٥).

(٢) «الموافقات» (٢/ ٣٣٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٦٣).

(٤) الصفدية (١/ ٢٦٠).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٥٥-١٥٦)

(٦) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٧١).

وقال أيضًا في الاتباع: (... المتابعة أن يفعل مثلما فعل النبي ﷺ على الوجه الذي فعل، لأجل أنه فعل، والمشابهة في الصورة من غير مشاركة في القصد والنية فلا تكون متابعة)[(١)].

وقال أيضًا: (طاعة الله وطاعة رسوله قطب السعادة الذي عليها تدور، ومستقر النجاة الذي عنه لا تحور) (١٠/ ٤) وقال: (الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإن ردوه إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل)[(٢)].

(١) «الفتاوى» (٢٧/ ٤٢٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٠/١٦٣).

قواعد في السلف واتباعهم

القاعدة الأولى: إن الله أكرم السلف بصحة الفهم وحسن القصد وهو نور يقذفه الله في قلب العبد:

قال الإمام ابن القيم: (صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما، بل هما ساقا الإسلام وقيامه عليهما، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم، وطريقة الضالين الذين فسدت فهومهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت أفهامهم وقصودهم... وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد يميز به بين الصحيح والفاسد، والحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والإرشاد)[١].

القاعدة الثانية: هم أعلم الناس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأعلم الخلق بالحق وأتبعهم له أعلمهم بسنته ﷺ وأتبعهم لها)[٢].

وليس أحد أعلم بسنة رسوله وأتبع له من الصحابة رضوان الله عليهم.

---

(١) "إعلام الموقعين" (١/ ٨٧).

(٢) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٣٣).

وقال وهو يتحدث عن فضل السلف: (... وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة من علم، وعمل، وإيمان، وعقل، ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة في دين الإسلام وأضله الله على علم)[(١)].

القاعدة الثالثة: فلاح الأمة في صحة علومها

قال محمد الخضري: (فلاح الأمة في صلاح أعمالها، وصلاح أعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أن يكون رجالها أمناء فيما يروون أو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أمانة فقد مس العلم بقرحة ووضع في سبيل الأمة حجر عثرة...)[(٢)].

القاعدة الرابعة: الحق يدور معهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن الهدي يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا...)[(٣)].

القاعدة الخامسة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (... والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله)[(٤)].

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٥٨).

(٢) "رسائل الإصلاح" (١/ ١٣).

(٣) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٦٢).

(٤) "الفتاوى" (١/ ٢٤٦).

القاعدة السادسة: إجماعهم معصوم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصومًا، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم...)(١).

القاعدة السابعة: الانتصار المطلق لغير الرسول لا يكون إلا للصحابة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلا ينتصر لشخص انتصارًا مطلقًا عامًا إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًا إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين)(٢).

القاعدة الثامنة: للسلف فهم سديد لدين الله

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين، كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين؛ فإنهم شهدوا الرسول والتنزيل وعاينوا الرسول وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك، فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع أو قياس)(٣).

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ٢٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٦٢).

(٣) «الفتاوى» (١٩/ ٢٠٠).

القاعدة التاسعة: أكمل قوم بعد الصحابة هم أتباعهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كما أنه لم يكن في القرون أكمل من قرن الصحابة، فليس في الطوائف بعدهم أكمل من أتباعهم، فكل من كان للحديث والسنة وآثار الصحابة أتبع كان أكمل وكانت تلك الطائفة أولى بالاجتماع والهدى والاعتصام بحبل الله، وأبعد عن التفرق والاختلاف والفتنة...)[(١)].

القاعدة العاشرة: لا يعظم أحد تعظيمًا شرعيًّا إلا بقدر موافقته لأهل الحديث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عن أهل الحديث: (لا تجد في الأمة عظم أحد تعظيمًا أعظم مما عظموا به، ولا تجد غيرهم يعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا ينقص إلا بقدر ما خالفهم) "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٠).

القاعدة الحادية عشرة: استقامة العباد بسلوك طريق أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال، وإلا حصل في جهل وكذب ونقص وتناقض) "منهاج السنة" (٤/ ٣١٣).

---

(١) "منهاج السنة" (٦/ ٣٦٨)

فبهذه الأصول الجامعة والقواعد الكلية والضوابط المحيطة بالاعتصام بحبل الله، يتضح للقارئ الكريم عظمة ما يقوم عليه منهج أهل السنة من القواعد والأصول والضوابط التي اعتنى بها علماء أهل السنة بيانًا وأيضًاحًا، فلو فهمت عند طلاب العلم والدعاة إلى الله على وجهها لكانوا في منعة عظيمة من التخبط والانحراف، وبقيت أصول وقواعد عظيمة يقوم عليها منهاج أهل السنة سنذكر شيئًا منها مع ذكر قواعد أهل البدع من باب التنبيه والإشارة إلى ذلك خشية الإطالة والتوسع.

الفصل الثاني

بداية الانحراف

في الأمة الإسلامية ونهايته

لقد سلمت أمة الإسلام من التفرق والاختلاف في عهد الرسول ﷺ، فلما ظهرت الردة قيض الله أبا بكر ومعه الصحابة لمواجهة هذه الفتنة، فقطع الله دابرها على أيديهم، فاجتمعت كلمة المسلمين على الحق، ثم عصمهم الله في عهد عمر من التفرق، وفي عهد عثمان إلى آخر خلافته فظهر عبدالله بن سبأ بحزبه؛ داعيًا إلى التفرق والتمزق، مما أدى ذلك إلى قتل الخليفة عثمان، ونجم في خلافة علي الخوارج، فتحزبوا ضد أمير المؤمنين علي ومن كان معه، وكان هذا أول تحزب ظاهر، ولا يخفى على المتمكن من العلم الشرعي أن بداية انحراف الشخص يكون غالبًا سببها شبهة طرأت عليه، فحالت بينه وبين شيء مما جاء به الرسول ﷺ.

كلام العلماء على بداية انحراف أهل البدع:

قال ابن مسعود: (يجيء قوم يتركون من السنة مثل هذا - يعني مفصل الأنملة - فإن تركتموهم جاءوا بالطامة الكبرى، وإنه لم يكن أهل كتاب قط إلا كان أول ما يتركون السنة وآخر ما يتركون الصلاة. ذكره صاحب "الإبانة" (١/ ٣٣) بسند صحيح إن كان الأعمش سمعه من عريب بن حميد.

وقال ابن عمر: (كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة) رواه اللالكائي برقم (١٢٦) وابن بطة برقم (٢٠٥) وابن نصر في السنة برقم (٨٢) بسند صحيح. ومعنى كلام ابن عمر أن الناس قد يظنون أن ما يحدثونه

حسن في بادئ أمره وهو بدعة وضلالة وشر في حقيقة أمره ومآله.

وقال حسان بن عطية: (ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سنتهم مثلها، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة) رواه الدارمي في المقدمة برقم (٩٩) بسند صحيح.

وقال عامر بن عبدالله: (... ما ابتدع رجل بدعة إلا أتى غدًا بما كان ينكره اليوم)[١].

وقال البربهاري في "شرح السنة" رقم (٧): (واحذر صغار المحدثات من الأمور؛ فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيرًا، وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيرًا يشبه الحق فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها، فعظمت وصارت دينًا يدان بها)اهـ المراد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإنما يظهر من البدع أولًا ما كان أخف، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة)اهـ المراد[٢].

وقال أيضًا: (وكلما ازداد العبد في البدع اجتهادًا ازداد من الله بعدًا؛ لأنها تخرجه عن سبيل الله، سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، إلى بعض سبيل المغضوب عليهم والضالين)[٣].

وقال الإمام ابن القيم: (فإن البدع تستدرج بصغيرها إلى كبيرها حتى ينسلخ صاحبها من الدين)[٤].

---

(١) "الشرح والإبانة" برقم (٨٣).

(٢) "التدمرية" (ص١٩٤).

(٣) "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٤٨-٤٩).

(٤) "مدارج السالكين" (١/ ٣٩).

وذكر الحافظ الذهبي في السير (١٩/ ٣٣٣) في ترجمة الغزالي أنه قال: (وقال عن بعضهم: إذا رأيته في البداية قلت "صديقًا"، وإذا رأيته في النهاية قلت "زنديقًا").

وقال الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد في كتابه "حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب" ص (١٠٨): (... فلا يجوز إحداث واختراع شعارات وألقاب لم يرد بها الشرع؛ فإنها تكون في البداية كلمة وفي النهاية مذهب ونحلة، فلا تغتر وإن زخرفه أهل الأهواء، والله أعلم).

وعلى كل لما كانت البدع في بدايتها خفية من جهة، وصغيرة من جهة ثانية، وهي تشبه الحق، صعب على كثير من الناس أن يدركوها؛ لأن الذي يقدر على إدراكها هم العلماء الراسخون في العلم والسنة وبمعرفة طرق أهل البدع، فعلى الناس أن يقبلوا منهم ولا بد وإن لم يدركوا ذلك إن خفي عليه شيء من ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

ويذكر عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: (إذا أقبلت الفتنة أدركها العلماء، وإذا أدبرت أدركها عامة الناس).

نهاية الفرق والأحزاب:

تقدم لك أخي القاري أن بداية الانحراف يكون في نظر أصحابه ومن كان على شاكلتهم صغيرًا وخفيًا، والأمر بخلاف ذلك وقبل ذكر الأمثلة نذكر أقوالًا لبعض العلماء حول نهاية الانحراف في أهل البدع:

قال الإمام البربهاري: (... وما كانت قط زندقة ولا بدعة ولا هوى ولا ضلالة إلا من الكلام والجدال والمراء والقياس، وهي أبواب البدع والشكوك والزندقة)(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان في مبتدعة أهل الكلام شبه من اليهود، وفي مبتدعة أهل التعبد شبه من النصارى، فآخر أولئك الشك والريب، وآخر هؤلاء الشطح والدعاوى الكاذبة؛ لأن أولئك كذبوا بالحق فصاروا إلى الشك، وهؤلاء صدقوا بالباطل فصاروا إلى الشطح)(٢).

وقال: (ولا ريب أن الخوارج كان فيهم من الاجتهاد في العبادة والورع ما لم يكن في الصحابة كما ذكره النبي ﷺ، لكن لما كان على غير الوجه المشروع أفضى بهم إلى المروق من الدين)(٣).

وقال أبوقلابة رحمه الله: (ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف)(٤) ومعنى

---

(١) "شرح السنة برقم" (١٥٤) ص(١١٨).
(٢) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ١٦٩-١٧٠).
(٣) "الاستقامة" (١/ ٢٥٨-٢٥٩).
(٤) أخرجه الدارمي برقم (١٠٠) بسند صحيح.

كلامه: أن أصحاب البدع لا يزالون يتوسعون في بدعهم، ويوالون ويعادون من أجلها، حتى يقاتلوا المسلمين من أجل بقائها ومن أجل إدخالهم فيها، فانظر إلى أين توصل البدعة أصحابها، وهذا الكلام ليس مقصورًا على الخوارج بل هو إخبار عن أهل البدع عمومًا حتى قال بعض السلف: (أهل البدع كلهم خوارج) أي يخرجون على العلماء أولًا، ثم على المسلمين حاكمهم ومحكومهم ثانيًا، وقال أيوب السختياني: (الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف)[(١)].

وقال ابن سيرين: (أسرع الناس ردة عن الإسلام أهل الأهواء)[(٢)] ويريدون بأهل الأهواء: أصحاب البدع والتحزب.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والبدع دهليز الكفر والنفاق، كما أن التشيع دهليز الرفض، والرفض دهليز القرمطة والتعطيل)[(٣)].

وقال أيضًا: (تزوجت الحقيقة الكافرة بالبدعة الفاجرة، فتولد بينهما خسران الدنيا والآخرة)[(٤)].

وقال الإمام ابن القيم وهو يتحدث عن محاولة إبليس في إفساد المؤمن: (فإن فاتته هذه وهدي إلى الإسلام، حرص على تلو الكفر وهي البدعة وهي أحب إليه من المعصية...)[(٥)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢١).

(٢) رواه ابن بطة (٢/ ٤٣١)، وسنده حسن.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٣٠).

(٤) كما في «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٨).

(٥) نقلا من كتاب «العلم وفضله وشرفه» للحلبي حفظه الله (١٢٠).

وقال الشاطبي: (يلزم الناس البدع حتى تكون مخالفتها عندهم هي المنكر، وربما يعاقبون من لزم السنة، وقد يستبيحون دمه كبدعة التزام الدعاء بعد الصلوات دائمًا على الهيئة الجماعية)[1].

وقال أبو بكر الجزائري وهو يعرف التصوف: (أسلوب من الاحتيال والنصب والتدجيل، يبتدئ بذكر الله، وينتهي بالكفر والعياذ بالله تعالى... ظاهره التقوى والطهر، وباطنه الفجور والعهر).

وقال بعض العلماء المعاصرين في التصوف: (التصوف بحر شاطئه استحلال البدعة والتقليد الأعمى والغلو بترك الحلال تعبدًا والتنطع في العبادة، وفي أغواره يكمن الحلول ووحدة الوجود والحقيقة المحمدية وإسقاط التكليف بالاعتذار بالقدر، وبينهما شرك ودعاء ونذر وتبرك...).

وبهذا النقل عن أهل العلم يظهر للقارئ الكريم جليًا أن المبتدعة قد يصل آخر أمرهم إلى الخروج من الدين، والشك فيه، وتكفير المسلمين واستحلال دمائهم، وأموالهم، عصمنا الله جميعًا من ذلك.

---

(١) "الاعتصام" (٢/ ٢٧٥).

أمثلة لبداية انحراف الفرق والأحزاب:

إن انحراف شخص أو أشخاص يكون في بدء الأمر محصورًا في خطأ أو أخطاء تعد على الأصابع ويظهر لغير الخبير بأحوال المخالفين وبأخطار المخالفات أنها صغيرة لا يخشى من ورائها ضرر، ولكن من خلال هذه الأمثلة الآتية سوف تدرك أخي القارئ الخطر الذي غاب عنك، وعلى سبيل المثال:

١- المثال الأول: الخوارج:

الخوارج هي أول فرقة ظهر ابتداعها في عهد الصحابة وهي إحدى الفرق التي أخبر الرسول بظهورها ودعا إلى مواجهتها، روى الدارمي برقم (٢١٠) من طريق عمرو بن سلمة الهمداني قال: (جاء أبو موسى إلى ابن مسعود فقال أبو موسى: يا أبا عبدالرحمن إني رأيت في المسجد آنفًا أمرًا أنكرته ولم أر والحمد لله إلا خيرًا، قال: فما هو؟ فقال: إن عشت فستراه، رأيت في المسجد قومًا حلقًا جلوسًا ينتظرون الصلاة في كل حلقة رجل، وفي أيديهم حصى فيقول: كبروا مائة فيكبرون مائة، فيقول: هللوا مائة فيهللون مائة... فقال له ابن مسعود: فماذا قلت لهم؟ قال: أنتظر رأيك، أو انتظار أمرك... قال: ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقة من تلك الحلق

فوقف عليهم فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبدالرحمن حصى نعد به التكبير والتهليل والتسبيح، قال: فعدوا سيئاتكم فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء، ويحكم يا أمة محمد ما أسرع هلكتكم!! هؤلاء صحابة نبيكم ﷺ متوافرون وهذه ثيابه لم تبل وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده إنكم لعلى ملة هي أهدى من ملة محمد ﷺ أو مفتتحو باب ضلالة...).

قلت: هذه بداية ظهور انحراف الخوارج، والذي لا يدرك بالنظر الصحيح الضلالة فيها والبدعة ظن أن هؤلاء لم يحدثوا أمرًا ذا بال، والواقع بخلاف ذلك، وإليك البيان:

١ جعلوا أميرًا للتسبيح والتحميد مع أن الذكر لا يحتاج إلى أمير، فكل مسلم يذكر الله على قدر استطاعته وبالطريق الذي شرع الله.

٢ جعلوا التسبيح بالحصى.

٣ وقد يحدد الأمير نوعية الذكر من تسبيح، أو تحميد، أو تهليل، بخلاف هدي رسول الله ﷺ إما من جهة الزمان أو الهيئة.

٢- المثال الثاني: الصوفية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" ١١/ ٦-٧: (أول ما ظهرت الصوفية من البصرة، وأول من بنى دويرة الصوفية بعض أصحاب عبدالواحد بن زيد، وعبدالواحد من أصحاب الحسن، وكان في

البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك ما لم يكن في سائر الأمصار).

وقد ذكر الحافظ الذهبي في "السير" (٧/ ١٧٨)عن البخاري وغيره أن عبدالواحد المذكور متروك، وذكر له بدعة. فيتضح لك أن بداية الصوفية كانت ببدعة التجمع للأذكار الجماعية. ولا يخفى عليك ما وصلت إليه الصوفية كما سيأتي ذكر هذا قريبًا في "نهاية الانحراف".

٣- المثال الثالث: الانحراف الحزبي في عصرنا:

وسأمثل بحزب الإخوان المسلمين، الإخوان المسلمون مبتدعون من بداية دعوتهم، ولكن لما دخلوا في الديمقراطية عظم الانحراف فيهم أضعافًا مضاعفة، وسيأتي بيان هذا في فصل "نهاية الانحراف" فقبل الإخوان الدخول في الحزبية وتحت مبررات (سنقيم الإسلام وسننحي العلمانيين) وقالوا: ارتكاب مفسدة صغرى لجلب مصلحة كبرى، ولا تسأل عما وصل إليه حال الإخوان، كما سيأتي بيان ذلك قريبًا.

أمثلة لنهاية انحراف أهل البدع والأحزاب:

المثال الأول الخوارج:

تقدم كيف كانت بداية انحرافهم أما النهاية فقد انتهى بهم الأمر إلى انحرافات جسيمة ومنها:

١- تكفير المسلمين في كل عصر، بادئين بالصحابة الذين قد رضي الله عنهم، وعلى رأس أولئك الصحابة أمير المؤمنين علي ومعاوية، وتثنية بمن معهما، وتثليثًا بعامة المسلمين، ولا يخفى عليك خطورة تكفير مسلم واحد فكيف بالمسلمين كلهم، قال الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم مؤمنا: «**من قذف مسلمًا بكفر فهو كقتله**»[1] فلو لم يحصل من نهاية بدعهم إلا هذا لكان كافيًا في عظيم سوء النهاية.

٢- استحلال قتل المسلمين بالتأويل الفاسد، وهذه الطامة الثانية قال الله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

٣- استحلال أموال المسلمين باعتبار أنهم كفار، وهذه الطامة الثالثة،

---

(١) رواه البخاري ١٠/ ٥٧٠من حديث ثابت بن الضحاك.

انظر ما أسهل ارتكاب الجرائم عند المتأولين في الابتداع فهم يتقربون إلى الله بتكفير المسلمين وقتلهم وسلب أموالهم.

٤- تركهم للكفار فلا يقاتلونهم ولا يجاهدونهم لا بألسنتهم ولا بأموالهم، وصدق الرسول حيث يقول في الخوارج: «... يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»[١].

٥- ظهور الردة من بعض الخوارج الذين كانوا في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا الذي ذكرنا من نهاية انحراف الخوارج هو أكبر ما وقعوا فيه آنذاك، وإلا فقد اجترفتهم الفرق الكلامية من جهمية ومعتزلة عند أن ظهرت هذه الفرق إلى كثير مما هي عليه من الضلال. نسأل الله السلامة.

المثال الثاني: الصوفية:

لقد تقدم لك أيها القارئ أن بداية انحراف الصوفية كانت بالمبالغة في بعض العبادات، حتى ظن أن أولئك أصلح الصالحين، وقد جالت بهم تلك البدع وأوصلتهم إلى عواقب وخيمة ومن ذلك:

١- كثرة البدع في كل مجالات الدين، فالبدع في الصوفية كثيرة جدًا، ومعلوم أن البدعة الواحدة سبب لعدم مغفرة الله للعبد، روى الطبراني في الأوسط (٥/١١٣رقم ٤٢١٤) من حديث أنس أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد.

«**إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة**» والبدع عند الصوفية محبوبة وكأن الله فرضها عليهم. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٢- الوقوع في أنواع من الشركيات في توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، فهل من عافية بعد الوقوع في ذنب واحد من أنواع الشرك فأي ظلم أعظم من الشرك وأي فجور أعظم من الشرك وأي هدم لحق الله الخالص له أخطر من الشرك قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ١١٦]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

٣- تعاطي السحر والتنجيم من قبل دعاة الصوفية باسم الكرامات والمكاشفات. ولا يخفى أن القرآن الكريم والسنة المطهرة قد صرحا بكفر متعاطي السحر ومنه التنجيم، والخبير بأحوال هؤلاء يجد أن شياطين الجن يتلاعبون بهم كما يلعب الصبيان بالكرة، وكتبهم شاهدة بهذا مملوءة، فمن ألف كتاب "شمس المعارف"، و"الحكمة في الطب والرحمة"، وهما مليئان بالشرك والخرافة إلا أقطاب الصوفية في تعاطي السحر والتنجيم وأمثال هذين الكتابين كثير. وإذا أردت بسطًا لما جرى من دعاة الصوفية فارجع إلى كتاب "فتح المنان في جمع كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن الجان" ففي هذا الكتاب ما لا يوجد في غيره؛ لأن الكتاب فيه جمع كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فيهم وكيفية التعامل معهم وما لهم من مخازي، وهو الخبير بأحوال الصوفية وشطحاتهم.

٤- الحلول والاتحاد: فقد وصل الحال ببعض زنادقة الصوفية إلى أن

جاهروا بالدعوة إلى الحلول والاتحاد، ومعنى الحلول: أن الله حل في مخلوقاته ومعنى الاتحاد: أنه امتزج بها فصارت المخلوقات هي الله والله هو المخلوقات. وقد سبق هؤلاء النصارى؛ لأن النصارى يحصرون الحلول والاتحاد في المسيح وأمه فقط، وتفاخروا بأنهم قد سبقوهم عندما جعلوا الحلول عامًا ولا حول ولا قوة إلا بالله، فمن كان يتوقع أن غلاة الصوفية يفوقون النصارى في الإلحاد.

٥- رفعهم مقام أوليائهم إلى مصاف الأنبياء والرسل، وهذه من شطحات الصوفية التي تؤدي إلى الكفر، وزاحموهم في ادعاء أن الله يوحي إليهم مباشرة حدثني قلبي عن ربي، وبهذا استغنوا عما جاءت به الرسل، ولم يقف الأمر هنا بل خلعوا ألقابًا لأوليائهم زاحموا بها ربوبية الله ومنها الأقطاب، والأوتاد، وغير ذلك مما جعل الولي الواحد يدبر ما لا يدبره إلا الله من: إحياء، وإماتة، وعلم غيب، وحفظ لذرات الكون على حد زعمهم، مما جعل ادعاء الولي الواحد يتفرغ بعد الموت لخدمة العالم بالتصرف الكامل في تدبير العباد. نعوذ بالله من الكفر والضلال فماذا أبقوا لله بعد هذه الادعاءات الشيطانية!؟.

٦- ادعاء النبوة: أكثر من يدعي النبوة على مرور ما مضى من التاريخ هم غلاة الشيعة وغلاة الصوفية. وانظر ما يدل على ما قلنا في كتاب "عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية" (٢٨٤-٢٨٦).

٧- الصوفية عكاز لأعداء الإسلام: يجب أن تعلم أن الصوفية ليس لها يد بيضاء في خدمة الإسلام في وقت من الأوقات، بل كان لها اليد الطولى

في تمكين أعداء الإسلام من يهود ونصارى ومجوس وبوذيين وهندوس وشيوعيين وغيرهم من ضرب الإسلام والقضاء عليه، والتاريخ الإسلامي ناطق بهذا مليء بالمخازي والفضائح، فلا تنسَ موقفهم في الجزائر حين دخلت فرنسا، وأيضًا موقفهم في لبنان؟ ووالله لقد صاروا عندنا في اليمن في المحافظات الجنوبية وفي عهد دويلة الشيوعية خطباء لهم ومفتين، ولقد أقيمت الثورات المعدة في أماكن كثيرة من العالم من قبل أعداء الإسلام للقضاء على المسلمين، فإذا بالصوفية تفسح لها المجال في أنحاء بلاد المسلمين وتترعرع في وقت تواجد أعداء الإسلام الذين يقومون بالقضاء على المسلمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

تنبيه: ذكر بعض المؤلفين العصريين أن طرق الصوفية بلغت إلى مائتي طريق، وكل طريق يتضمن بدعًا كثيرة. فانظر البدعة الأولى كم فرخت من بدع.

تنبيه آخر: الصوفية فرع عن الشيعة، فالشيعة أصل للصوفية، والصوفية تدين للشيعة بذلك وليس العكس فافهم ذلك، والصلة بين غلاة الصوفية وغلاة الشيعة وثيقة وقوية جدًّا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المثال الثالث: الإخوان المسلمون

لقد دخل الإخوان المسلمون في الحزبية التي وضعت معالمها أمريكا -دمرها الله- لغرض الوصول إلى مشارف الرئاسة والحكم زعمًا منهم، فوصل الحال بالإخوان المسلمين إلى تحولات خطيرة جدًّا أجملها في الآتي:

١- جعل الإخوان المسلمون الحزبية التي جاءتنا من أعداء الله فرضًا على المسلمين يطالبونهم بالدخول فيها، ولم ينج منها إلا من نجاه الله.

٢- قام الإخوان المسلمون بالدفاع عن الديمقراطية، وقد كانوا في اليمن قبل الدخول في الحزبية يحذرون منها، ويعلنون أنها نظام كفري وثني، وهي كذلك، ثم حولوا منهجهم إلى الحماية والدفاع عن النظام المذكور، بل والإشادة به، فسبحان مقلب القلوب ومصرفها!. وقد قسموا الديمقراطية إلى قسمين: قسم صحيح يقبلونه، وقسم باطل يرفضونه، وألفوا في ذلك الكتب، فنظرنا إلى القسم الذي قبلوا فإذا هو نفس القسم الذي قررته أمريكا وتسير عليه كافة الأحزاب العلمانية حاليًا، وهو القسم الذي كانوا يحاربونه قبل دخولهم فيه، وغرضهم من هذا التقسيم إيهام الناس أن ديمقراطيتهم صحيحة، وهو من باب ذر الرماد على العيون.

ومن بوائق الديمقراطية التي قبلها الإخوان وادعوا صحتها الآتي:

أ- الانتخابات: وما أدراك ما الانتخابات! فقد تظن أنها اختيار المرشحين وكفى، بل هي الوسيلة الكبرى للحكم بالنظام الكفري الديمقراطي، فمنزلتها في النظام الديمقراطي كمنزلة العلم الشرعي في الإسلام، فكما أنه معلوم أن لا عبادة لله ولا إيمان صحيح إلا بعلم شرعي، فكذلك لا حكم بالديمقراطية إلا بالانتخابات.

تنبيه: هنالك كتاب لي عنوانه "تنوير الظلمات بكشف مفاسد

وشبهات الانتخابات» ذكرت فيه خمسًا وأربعين مفسدة. من مفاسد الانتخابات إلى جانب دحض الشبه التي يستدل بها المجوزون للانتخابات، ولله الحمد.

ب- نظام الشرف، وهو نظام التلف، ونظام الشرف نظام وضعته أمريكا مضمونه أن كل الأحزاب تحترم بعضها البعض، وحقيقته فتح المجال للعلمانيين أن يدعوا إلى ما يشاءون من مبادئ الكفر، وأن ينفذوا ما يريدون من مخططات الإجرام الأمريكي، وما على الإخوان ومن على شاكلتهم إلا أن يصفقوا ويباركوا بالمنجزات الكبرى التي تحققت للأعداء في البلاد، وقد طبق الإخوان هذا النظام تطبيقًا جعلهم حبائب مع الاشتراكيين، والبعثتين، والعلمانيين، نسأل الله الثبات على الدين.

ج-(الحكم للأغلبية) في مجلس النواب: كانت مزاعم الإخوان أنهم إذا وصلوا إلى مجلس النواب الذي يعد مسيرًا للدولة أنهم سيقيمون الإسلام بحذافيره، وهم يعلمون أنهم كاذبون، فلما وصلوا صار متحققًا أنهم قبلوا الحكم للأغلبية لا للشريعة الإسلامية، فليتهم تركوا البقاء في مجلس النواب، قالوا ما لهذا جئنا، وإنما جئنا لنحكم ونحتكم إلى شريعة الله، ولكن سكر الكراسي أعماهم عن نصرة الشريعة.

د- قذفهم بالمرأة المسلمة في الانحراف السياسي: فقد وافق الإخوان المسلمون على ذلك، وكانت هذه وصمة عار عليهم؛ لأنهم كانوا ينددون بالحزب الاشتراكي والأحزاب العلمانية؛ لأنها تنادي بذلك. وانحرافات الإخوان المسلمين لا حدود لها فهم عالة على كافة الفرق والأحزاب من

سابق ومن لاحق، وقد مثلت بحزب الإخوان المسلمين والمعروف في بلاد اليمن بـ(التجمع اليمني للإصلاح) دون غيرهم؛ لأنهم يزعمون أنهم واجهة الإسلام، وهيهات، هيهات أن يكونوا كذلك. فكم حاربوا الإسلام باسم الإسلام، ومن كان في أوساطهم وفيه خير وصلاح فلا يمكنونه من دعوتهم فهو خارج الخط على حسب النظام السري الذي يسيرون عليه، وبهذا الأيضًاح يظهر جليًا للقارئ سوء عاقبة ما وصل إليه الإخوان المسلمون، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

تنبيه: الإخوان المسلمون هم مبتدعة من قبل دخولهم في النظام الديمقراطي، فحسن البنا مؤسس الجماعة أقام حزبه على بدع خطيرة ومنها: اعتماد التنظيم السري، والبيعة، وجعل لها عشرة أركان، والإمارة في الحضر، وكل واحد من هذه كافية في الابتداع وعلى هذا الابتداع الذي أحدثه البناء سار الإخوان المسلمون في كل قطر ومصر.

دعاة البدع يترقبون الفرص لإظهار انحرافاتهم

إن الدعاة إلى البدع خصوصًا أصحاب الدعوات السياسية والتنظيمات السرية، يتحينون الوقت المناسب لنشر مبادئهم وإظهارها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم عن تدرج أهل الأهواء في نشر ضلالهم: (فهذا شأن كل من أراد أن يظهر خلاف ما عليه أمة من الأمم من الحق، إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب لموافقتهم؛ فإن شياطين الإنس والجن لا يأتون ابتداء ينقضون الأصول العظيمة الطاهرة؛ فإنهم لا يتمكنون، ومما عليه العلماء أن مبدأ الرفض كان من الزنادقة المنافقين، ومبدأ التجهم كان من الزنادقة المنافقين، بخلاف رأي الخوارج والقدرية؛ فإنه كان من قوم فيهم إيمان لكن جهلوا وضلوا...)[(١)].

وقال الدارمي: (وبلغنا أن بعض أصحاب المريسي قالوا له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في رد مذهبنا مما لا يمكن التكذيب بها، مثل: سفيان، عن منصور، عن الزهري. والزهري، عن سالم. وأيوب وابن عون، عن ابن سيرين. وعمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ، وما أشبهها؟ قال: فقال المريسي: لا تردوه تُفضحوا، ولكن غالطوهم بالتأويل، فتكونوا قد رددتموها بلطف إذ لم يمكنكم ردها

---

(١) "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٥٣٠-٥٣١).

بعنف...)[١].

وقال البربهاري: (إذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع فاحذره؛ فإن الذي أخفى عنك أكثر مما أظهر)[٢].

وقال أيضًا: (مثل أصحاب البدع مثل العقارب، يدفنون رؤوسهم وأبدانهم في التراب ويخرجون أذنابهم، فإذا تمكنوا لدغوا، وكذلك أهل البدع هم مختفون بين الناس، فإذا تمكنوا بلغوا ما يريدون)[٣].

تأمل هذا الكلام تدرك أن أهل البدع والضلالات غالبًا يخفون ما فيه هدم الإسلام وأهله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكثير من أهل الكلام الجهمية يوافق أولئك على أنه ما كان يمكنه أن يبوح بالحق في باب التوحيد فخاطب الجمهور بما يخيل لهم، كما يقولون إنه لو قال: إن ربكم ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا يشار إليه ولا هو فوق العالم ولا كذا ولا كذا، لنفرت قلوبهم عنه، وقالوا هذا لا يعرف قالوا فخاطبهم بالتجسيم حتى يثبت لهم ربًّا يعبدونه، وإن كان يعرف أن التجسيم باطل...)[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأبو حامد إنما ذم التأويل في آخر عمره وصنف "إلجام العوام عن علم الكلام" محافظة على هذا الأصل؛ لأنه رأى مصلحة الجمهور لا تقوم إلا بإبقاء الظواهر على ما هي عليه، وإن كان هو يرى

---

(١) "الدارمي" (٢٠٠-٢٠١).

(٢) "شرح السنة" رقم (١٤٩).

(٣) "طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٤).

(٤) "مجموع" (١٧/ ٣٥٦-٣٥٧).

ما ذكر في كتبه: (المظنون بها أن النفي هو الثابت في نفس الأمر...)[(١)].

قلت: تأمل كل ما سبق ذكره، تدرك أن أهل البدع والضلالات غالبًا يخفون ما فيه هدم للإسلام وأهله.

ومن الفرص التي يتحينونها لإظهار بدعهم:

١- وجود ضعف في الدولة القائمة أو انشغالها بأمور جسام من الحروب والقتال وما أشبه ذلك، والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا، وقد استغل هذا كثير من أهل البدع قديمًا وحديثًا، واعتبر بالخوارج والروافض والباطنية حيث استغلوا الأحداث التي كانت تشغل بال حكام المسلمين آنذاك، فأظهروا ما كانوا يكتمونه، ومن الأمثلة على ذلك وفي عصرنا ظهور السرورية عند حدوث حرب الخليج.

٢- ذهاب علماء الإسلام من أهل السنة والجماعة، والأدلة على هذا كثيرة كالحديث المتفق عليه عن عبدالله بن عمرو في قبض العلماء وحديث «**أصحابي أمنة لأمتي**» رواه مسلم، وغير ذلك والأمثلة على هذا كثيرة، ومن ذلك أن أحد دعاة البدع في عصرنا ألا وهو أبو الحسن المصري ثم الماربي هذا الرجل أظهر شرورًا بعد أن مات العلماء الكبار، كالإمام الألباني، والشيخ مقبل الوادعي، والعلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين، وقال: (ذهب زمن الخوف)؛ لأنه كان يخاف منهم كثيرًا، وقد تصدى له علماء أهل السنة المعاصرون له وفي مقدمتهم الشيخ ربيع فكشفوا

---

(١) (٣٥٧/١٧).

عواره، وأبانوا ضلاله، فأراح الله أهل السنة منه.

٣- قيام دعاة البدع بإقناع الدولة بصحة منهجهم المبتدع، واعتبر بما فعلته الجهمية والمعتزلة من إقناعهم الخليفة العباسي المأمون بأن القرآن مخلوق وجرى بعد ذلك ما جرى ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١]، وانظر ما جرى من قِبل الدولة الأيوبية في مصر من فرض المذهب الأشعري على المسلمين. قال المقريزي: (فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعري في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة وانتقل منه إلى الشام فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر كان هو وقاضيه صدر الدين عبدالملك بن عيسى بن درباس لما رأيت على هذا المذهب قد نشأ عليه... فلذلك عقدوا الخناصر وشدوا البنيان على المذهب الأشعري، وحملوا في أيام دولتهم كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب، فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعري وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه...)[(١)].

٤- قيام أهل البدع بإيهام من لم يعرف حالهم من أهل العلم بصحة منهجهم، ليواجهوا بذلك من قد كشف حالهم من أهل العلم والتغرير على الناس بذلك، كما حصل في عصرنا أن دعاة الحزبية إذا فضحوا في مكان

---

(١) «الخطط» (٢/٢٥٨-٢٥٩).

من قبل علماء أهل السنة في بلدانهم، تحركوا إلى علماء في بلد أخرى لم يعرفوا حالهم فأظهروا لهم الأمر على خلاف ما هو عليه، فأفتوهم بحسب ما ذكر فيرجعون متشبعين بذلك.

بداية انحراف الفرق تاريخيًا كان في عهد النبي ﷺ ولكن لم تقم له قائمة

لقد كانت بداية الانحراف البدعي في عصر نبينا ﷺ، ولكن تلك الانحرافات كانت تخمد في حينها ومن ذلك.

أ- ظهور عبدالله ذو الخويصرة في العام الثامن الهجري:

روى البخاري (٦٩٣٣) ومسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري قال: (بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبدالله بن ذي الخويصرة التميمي فقال: اعدل يا رسول الله فقال: «**ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل؟**» قال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنقه، قال: «**دعه؛ فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**» - إلى قوله - فنزلت فيه ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨]) وقد جاءت روايات مفادها أن عبدالله ذا الخويصرة لم يعطه النبي ﷺ شيئًا فقال ما قال.

قلت: وتمام سبب نزول الآية فيه يوضح ذلك قال تعالى: ﴿فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ

إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ [التوبة: ٥٨-٥٩]، فهذا يدل على أن قوله هذا لم يكن صادرًا عن نصح، وإنما انتصارًا لنفسه. ويستفاد من ظاهر الآية أن هذا الرجل من المنافقين، وقد جاءت قصة عن أبي سعيد الخدري عند أحمد ٣/ ١٥ وعن أنس عند البزار كما في "كشف الأستار" ٢/ ٣٦٠ وعن جابر عند أبي يعلى ٤/ ١٥٠ رقم (٢٢١٥) والقصة صحيحة وفيها: (أن رجلًا مر على النبي ﷺ فأثنوا عليه فقال النبي ﷺ: «**من يقتله؟**» قال أبو بكر: أنا، فانطلق فوجده يصلي فكره أن يقتله وهو يصلي، فرجع إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ لعمر: «**اذهب فاقتله**». فذهب فرآه يصلي فرجع، فقال: «**يا علي اذهب إليه فاقتله**»، فذهب علي فلم يره، فقال النبي ﷺ: «**هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه، فاقتلوهم هم شر البرية**» والذي يظهر أن هذا الرجل المذكور في هذه القصة هو ذو الخويصرة، وقد يقال: كيف منع الرسول من قتل ذي الخويصرة في غزوة حنين وهنا دعا إلى قتله؟ والجواب: أن الرسول ﷺ طلب من أبي بكر وعمر وعلي قتل ذي الخويصرة وهو يعلم أن ذلك لن يحصل؛ لأنه قد أطلعه الله أنه سيقتل على يد علي وجيشه، وطلب هذا من المذكورين لكي يزداد عندهم اليقين بقتل هذا الصنف عند ظهوره، وعلى هذا فلا تعارض بين القصتين.

ب- بناء مسجد الضرار:

لقد قام المنافقون ببناء مسجد لغرض تفريق المؤمنين ففضهحم الله بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧] فهذه سنة المنافقين، ألا وهي التفريق بين المؤمنين بتأسيس البدع ونشر الباطل وهم في ذلك تبع للكافرين.

ولما أخبر الله نبيه بفساد قصد المنافقين وخبث طويتهم لم يأت مسجدهم، بل تركه وتركه الصحابة حتى تحول إلى مزبلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم عن أهل البدع في زمان الرسول ﷺ: (وأقربها من زمنه "الخوارج"، فإن التكلم ببدعتهم ظهر في زمانه ولكن لم يجتمعوا وتصير لهم قوة إلا في خلافة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه)(١).

فهاتان القضيتان كافيتان في الدلالة على أن ظهور البدع لم يحصل في عصره ﷺ بصورة استقلالية، وإنما يخمد حين يظهر.

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٤٩٠)

بداية ظهور انحراف الفرق في عصر الصحابة

وهذا معلوم مشهور فعبدالله بن سبأ أسس له حزبًا في آخر عهد عثمان، وظهر حزبه وكان أساسًا للفتن التي جرت بين أمير المؤمنين علي ومعاوية، وبين أمير المؤمنين علي وعائشة رضي الله عنهم، وظهر في عصر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حزب الخوارج، الذين كفروا عليًا ومن معه، ومعاوية ومن معه، واستباحوا دماء المسلمين، فقاتلهم علي وكافة الصحابة رضي الله عنهم وانتصروا عليهم.

بداية توسع انحراف الفرق في الأمة كان بسبب التعصب المذهبي

لقد تقدم لك أخي القارئ أن المسلمين كانوا في عصر السلف على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ثم بدأ التمزق في داخل المسلمين عن طريق الذين حجروا واسعًا، والذين ربطوا الأمة بعالم واحد من العلماء ولم يربطوها بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أولًا وبالعلماء السابقين واللاحقين ثانيًا، لكن غلب الناس دعاة التمذهب بصورة وبأخرى وعلى سبيل المثال ما ذكره المقريزي في الخطط (٢/ ٣٣٣) قال: (وكانت إفريقية الغالب عليها السنن والآثار، إلى أن قدم عبدالله بن فروج أبو محمد الفارسي بمذهب أبي حنيفة، ثم غلب أسد بن الفرات بن سنان قاضي إفريقية بمذهب أبي حنيفة) وفي "الخطط" (٢/ ٣٣٣): (وكان الغالب على أهل إفريقية السنن والآثار... فلما تولى عليها المغربي باديس سنة ٤٠٧هـ حمل أهلها وأهل ما تلاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي). وفي كتاب "نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها" ص (٩) قال: (كما فشى المذهب المالكي بالأندلس؛ بسبب تمكن يحيى من الحكم حتى قيل: مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان الحنفي في الشرق، والمالكي بالأندلس).

وقال المقريزي في "الخطط" ٢/ ٣٣٣: (فلما قام هارون الرشيد في الخلافة

ولى القضاء أبا يوسف... سنة١٧٠هـ فلم يقلد ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر إلا من أشار به القاضي أبو يوسف رحمه الله واعتنى به).

وقال ابن فرحون في "الديباج": (ويذكر أصحاب الطبقات أن ظهور مذهب الشافعي كان أولًا بمصر، ثم في كثير من بلاد خراسان ونوران والشام واليمن وما وراء النهر وبلاد فارس والحجاز وبعض بلاد الهند، ودخل شيء منه إفريقية وأندلس بعد سنة ٣٠٠ هجرية...). وذكر السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: (أن ابن عثمان الدمشقي القاضي هو أول من أدخل إلى الشام مذهب الشافعي، وولي قضاء دمشق وحكم به وتبعه من بعده، وكان يهب لمن يحفظ مختصر المزني منه دينارًا) وقد توفي ابن عثمان سنة ٣٠٣ هجرية. وفي "تاريخ ابن خلكان" في ترجمة الناصر صلاح الدين الأيوبي: (... ولما أخذت الدولة الأيوبية في القرن الخامس بمصر في إنعاش المذاهب، ببناء المدارس لفقهائها وغير ذلك من الوسائل، جعلت للمذهب الشافعي الحظ الأكبر من عنايتها، فمضى به القضاء لكونه مذهبًا للدولة...). وقال المقريزي (٣/ ٣٤٤) بعد ما ذكر أن المذاهب الأربعة صارت معمولًا بها في مصر: (وعودي من تمذهب بغيرها، وأنكر عليه، ولم يول قاضيًا ولا قبلت شهادة أحد ولا قدم للخطابة والإمامة والتدريس أحد ما لم يكن مقلدًا لأحد المذاهب - أي: الأربعة - وأفتى فقهاء هذه الأمصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع المذاهب، وتحريم ما عداها...).

وقال المؤرخ الجعدي وهو يتكلم عن حال أهل اليمن عند وصول

التشيع والقرامطة: (وكان أهل اليمن صنفين: إما مفتون بهم، وإما خائف متمسك بنوع من الشريعة، إما حنفي وهو الغالب، وإما مالكي...)[(١)].

وقال في ص(٧٤): (وكان الغالب في اليمن مذهب مالك وأبي حنيفة).

قلت: قد انقرض المذهبان المالكي والحنفي من اليمن منذ زمن قديم، وصارت الغلبة لمذهب الشافعية والهادوية من قبل عشرة قرون، فأما في عصرنا فقد انتشرت السنة النبوية حتى نابذ أهل اليمن التمذهب والتصوف والرفض، فلله الحمد والمنة، وبعضهم ابتلي بالحزبية.

فمن خلال هذا النقل يتضح لنا الآتي:

١-انتشار المذاهب كان مبكرًا في آخر عهد القرون المفضلة.

٢-كان انتشارها بصورة خفية نوعًا ما في أول أمرها.

٣-فرضت المذاهب على كثير من المجتمعات الإسلامية بجبروت السلاطين، وعلى هذا فلا تستغرب من انتشارها؛ فإن الناس على دين ملوكهم، والمسألة دولية لا دليلية، ولا يخفى عليك أن حملة المذاهب أساؤوا عند أن قدموا المذاهب على الكتاب والسنة وما كان عليه السلف، بل وما كان عليه أئمتهم.

وعلى كل أردنا بهذا الباب أن تعلم أن المذهبية كانت الشرارة الأولى لنشر الخلاف الواسع داخل المسلمين؛ لأن الفرق الضالة ما كانت تجد

---

(١) طبقات فقهاء اليمن ٧٩

قبولًا لكثرة مقاومتها من قبل الحكام والعلماء، فلما انتسب دعاة الضلال إلى المذاهب قبلت ضلالتهم شيئًا فشيئًا كما سيأتي.

وأما الخراب الذي لحق ببعض البلاد، والقتل والقتال بسبب التعصب المذهبي فذاك من الأمور التي يشيب لها الرأس، وسنشير إلى بعض مواطن الأحداث ومن ذلك ما ذكره الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" ١٣/ ١٨-١٩ وخلاصة ما ذكره: (أن قامت فتنتان بين بعض المتمذهبة والحنابلة، أدت إلى إخراج الحنابلة من مصر ومن الشام).

وذكر صاحب كتاب "نظرة تاريخية في حدوث المذاهب وانتشارها" قصة وخلاصتها: (أن الخليفة العباسي القادر، حوَّل القضاء إلى الشافعية بعد أن كان عند الحنفية، فجرت الفتن العظيمة، فرده إلى الحنفية).

وذكر ابن الأثير في "الكامل" (٨/ ١١٦) ما جرى بين الحنابلة ببغداد مع الشافعية الشيء الكثير.

وذكر ياقوت الحموي في "معجم البلدان" ١/ ١٧٣ وقوع خراب مدينة أصفهان بسبب التمذهب، ومثله وقع في بلدة الري. والله المستعان.

استغلال مذاهب الأئمة الأربعة لنشر بدع الجهمية والاعتزالية والصوفية والأشعرية:

لقد قام دعاة البدع والضلالات بالانتساب إلى المذاهب الأربعة: المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، وكان انتسابهم إلى الأربعة

في تلقي الفروع عنهم فقط، وما هذا التلقي للفروع عنهم إلا وسيلة لقبولهم عند أصحاب المذاهب؛ لينشروا باطلهم، وقد تحقق لهم ذلك عندما سلكوا طرقًا خطيرة لنشرها، حتى صار كثير من علماء المذاهب المذكورة على ضلال هؤلاء، فيهم: اعتزال، وتجهم، وتمشعر، وهذا أيضًاح لبعض طرقهم التي سلكوها للوصول إلى ما ذكرنا:

أولًا: نسبة كتب إلى الأئمة الأربعة شحنت بالعقائد البدعية خصوصًا الأشعرية

ومن ذلك كتاب "الفقه الأكبر" المنسوب إلى أبي حنيفة، وهذا الكتاب لا يصح عن أبي حنيفة، لا سندًا ولا متنًا، أما السند: فهو مسلسل بالضعفاء، بل فيه محمد بن مقاتل الإفريقي، قال فيه الإمام البخاري: (لأن أخر من السماء إلى الأرض خير لي من أن أروي عن محمد بن مقاتل). وله طريق أخرى عن أبي مطيع البلخي عن أبي حنيفة، وأبو مطيع هذا هو الحكم بن عبدالله وهو متهم، وقد نسب الكتاب إلى أبي مطيع غير واحد من العلماء، انظر كتاب "كتب حذر منها العلماء" (٢/ ٢٩٢).

وأيضًا نسب إلى أبي حنيفة كتاب اسمه "العالم والمتعلم" وهذا الكتاب من جهة سنده، فيه أكثر من كذاب، فهو منتحل على أبي حنيفة. وأما من جهة متنه، ففيه أشياء باطلة كالقول: (إن إيماننا مثل إيمان الملائكة) "العالم والمتعلم" ص (١٤). ومن ذلك أيضًا كتاب "الوصية" وهي باطلة

أيضًا. ومن ذلك "رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي"، وهذه الرسالة باطلة سندًا ومتنًا، ولولا خشية الإطالة لفصلنا ذلك إذ إن فيها تقريرًا للجهمية أن الإيمان التصديق بالقلب وكفى.

ومما نسب إلى الشافعي كتاب بعنوان "الفقه الأكبر"، ولا يصح نسبة الكتاب إلى الشافعي رحمه الله بحال، حيث إن المؤلفين الذين يذكرون كتب الشافعي لا يذكرونه معها، إلا أن صاحب "تاريخ أدب العرب" ذكره منسوبًا إلى الشافعي ولا يوجد سند للكتاب، والكتاب من أوله إلى آخره يقرر العقيدة الأشعرية، وهذا يدل دلالة واضحة على أنه مكذوب على الشافعي؛ لأن الأشعرية لم تظهر إلا بعد وفاته بمدة.

ومما نسب إلى الإمام أحمد رحمه الله رسالة "الاصطخري" وهي من جهة سندها مسلسلة بالمجاهيل، وأما من جهة متنها فقد تضمنت ألفاظًا في العقيدة مبتدعة، لا تعرف عن السلف ولا عن الإمام أحمد كلفظ (أن الله يتحرك)، ولفظ (أن الله كلم موسى من قبة)، وفيها أحاديث موضوعة. ومما نسب إلى أحمد أيضًا رسالته إلى مسدد وهي مسلسلة بالمجاهيل، وقد قام كل من عبدالواحد البغدادي التميمي الحنبلي، ورزق الله بن عبدالوهاب التميمي البغدادي الحنبلي بكتابة رسالتين فيهما عقيدة أحمد رحمه الله وهي مكذوبة عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وسلك طريقة ابن كلاب في الفرق بين الصفات اللازمة كالحياة والصفات الاختيارية، وأن الرب يقوم به الأول دون الثاني كثير من المتأخرين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد

كالتميميين، وأبي الحسن التميمي، وابنه أبي الفضل **التميمي**، وابن ابنه رزق الله التميمي، وعلى عقيدة الفضل التي ذكر أنها عقيدة **أحمد** اعتمد أبو بكر البيهقي فيما ذكره من مناقب أحمد من الاعتقاد)[١].

وهذا كتاب «العين والأثر في عقائد أهل الأثر» ألفه أحد الحنابلة المتأخرين وهو عبدالباقي بن عبدالباقي البعلي ادعى أنه يذكر نصوص الإمام أحمد في العقيدة، فإذا به يذكر عقيدة الكلابية والأشعرية وقد شحنه بذلك. ولا يخفى عليك أن نسبة هذه الكتب إلى الأئمة المذكورين الأبرياء منها صارت حججًا لدعاة الباطل، ووجود كتب منسوبة للأئمة الأربعة تتضمن العقائد الفاسدة هذا مما مكن في تغلغل الباطل في أوساط المسلمين باسم أنها هي طريقة الأئمة الأربعة، قاتل الله الكذابين على الأئمة أنى يؤفكون.

الثاني: قيام علماء البدع المنتسبين إلى المذاهب الأربعة بخلط السنة بالبدعة حتى جعلوا السنة بدعة والبدعة سنة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والأئمة كمالك وأحمد وابن المبارك وحماد ابن زيد والأوزاعي وغيرهم، يذكرون من ذم المبتدعة وهجرانهم وعقوبتهم ما شاء الله تعالى، وهذه الأقوال سمعها طوائف ممن اتبعهم وقلدهم، ثم إنهم يخلطون في مواضع كثيرة السنة والبدعة حتى قد يبدلون الأمر فيجعلون البدعة التي ذمها أولئك هي السنة، والسنة التي حمدها أولئك هي

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٦٧).

البدعة، ويحكمون بموجب ذلك حتى يقعوا في البدعة والمعاداة لطريقة أئمتهم السنية وفي الحب والموالاة لطريق المبتدعة التي أمر أئمتهم بعقوبتهم)اهـ[1].

وقال أيضًا: (فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئًا من أصول الأشعرية والسالمية وغير ذلك، ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد، وكذلك الحنفي يخلط بمذهب أبي حنيفة شيئًا من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية ويضيفه إلى مذهب أبي حنيفة)اهـ[2] وقال أيضًا: (ثم الواحد من هؤلاء إذا انتسب إلى إمام من أئمة العلم كمالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد، وصنف كتابًا في هذا الباب يقول فيه: قال أصحابنا، واختلف أصحابنا، فإنما يعني بذلك أصحابه الخائضين في هذا الكلام وليسوا من هذا الوجه من أصحاب ذلك الإمام...)[3].

الثالث: فرض العقائد الفاسدة على المسلمين من قبل بعض الحكام

قال المقريزي (٢/ ٣٥٨-٣٥٩): (فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعري في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة، وانتقل منه إلى الشام، فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين... ديار مصر كان هو وقاضيه صدر الدين عبدالملك... على هذا المذهب قد نشأ عليه... وحملوا في أيام دولتهم

(١) «الاستقامة» (٣/ ١٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٦١).

(٣) «تعارض العقل والنقل» (٨/ ٢٢٤).

كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك بني أيوب، فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعري وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبدالله أحمد ابن محمد بن حنبل رضي الله عنه...).

قلت: من خلال هذا النقل والأيضّاح ندرك جليًا أن انتساب أئمة البدع إلى الأئمة الأربعة، هو انتساب إفساد لما كان عليه الأئمة الأربعة رحمهم الله، وشمل الإفساد الفروع والأصول وانتحال الكتب المزورة على الأئمة تارة بتحريف كلامهم، وتارة برمي كلام الأئمة وراء ظهورهم، وعلى هذا فيكون القائمون على المذاهب الأربعة قد قصروا أيما تقصير عند أن تركوا الأشعرية والجهمية والمعتزلة تعبث بما كان عليه الأئمة، فكيف لو صار الكثير منهم قابلا لهذا الانحراف العظيم.

وعلى كل يأبى الله أن تكون العصمة إلا للأنبياء، والحفظ إلا لكتابه وسنة رسوله، فما دخل في مذاهب الأئمة من الانحراف من أعظم الدلائل على وجوب اتباع الكتاب والسنة، فالحمد لله الذي جنب أهل السنة من التعصب لذلك، ولا ينبغي أن يخفى على أرباب العلم ما دخل في المذاهب المذكورة من الشوائب.

نهاية الفرق والأحزاب تاريخيًّا

لقد جاءت أدلة تثبت أن هذه الفرق سيستمر وجودها جملة حتى يخرج الدجال، وعلى سبيل المثال ما جاء في الخوارج من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**ينشأ نشأ يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج قرن قطع**» قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كلما خرج قرن قطع أكثر من عشرين مرة، حتى يخرج في عراضهم الدجال**»[(١)] والحديث دليل على أن الخوارج يستمر وجودهم إلى خروج الدجال والواقع أن أكثر أصحاب البدع ما يزالون موجودين إلى الآن منذ ظهورهم ينقصون تارة ويزيدون أخرى، وتنشأ فرق جديدة في أغلب العصور وكلما كانت العصور متأخرة كانت الفرق والأحزاب الناشئة أكثر وأكثر، كالحاصل في عصرنا، فقد بلغ عدد الأحزاب في اليمن ما يربو على أربعين حزبًا، اللهم سلم سلم، ما ذلك إلا مصداقًا لقول رسول الله ﷺ: «**لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه**»[(٢)] وينتهي وجودها عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام روى الإمام أحمد (٢/ ٤٣٧) وأبو داود رقم (٤٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا أولى بعيسى بن مريم؛ لأنه لم يكن**

(١) رواه ابن ماجه (١/ ١١٢).

(٢) رواه البخاري رقم (٧٠٦٨) عن أنس.

بيني وبينه نبي وأنه نازل... فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويعطل الملل حتى يهلك في زمانه الملل كلها غير الإسلام» فيدخل في الملل المذكورة في الحديث أهل البدع والضلالات.

إذ لو نظرنا إلى جنس ما أحدثه أهل البدع المشهورة لوجدناه من جنس ما أحدثه اليهود والنصارى فتدخل في قول النبي ﷺ: «**فيهلك في زمانه كل الملل إلا الإسلام**» وعيسى إنما ينزل ليقيم الشريعة المحمدية، وعلى هذا فلا يطمع أهل البدع والضلالات ببقاء بدعهم وضلالاتهم في عهد المسيح ابن مريم فضلا عن أن يكون ابن مريم على ما هم عليه.

أنواع البدع وضوابطها

من المعلوم أن البدع أنواع وأقسام وأن لكل قسم ضابطًا يخصه ويميزه عن غيره من الأنواع، وقد رأيت أن أذكر أنواع البدع وضوابطها باختصار، وإليك ذلك:

البدعة إما مكفرة لمنتحلها أو غير مكفرة له:

فضابط المكفرة: من أنكر معلوما من الدين بالضرورة فهو كافر، كالجهمية الذين أنكروا علم الله وأفعاله وقضاءه وقدرته، وهؤلاء المنكرون على قسمين: قسم أراد بإنكاره هذا هدم الدين فهذا لاشك في كفره وردته، وقسم أنكر هذا ولا يعلم أنه أراد هدم الدين فهذا تقام عليه الحجة ويلزم بها؛ فإن أصر على الباطل ألحق بالقسم الأول، وغير المكفرة هي ما كانت ناتجة عن تأويل سببه شبهات أو شهوات لا يلزم منه تكذيب شيء مما جاء به الرسول ﷺ وصحابته[1].

والبدعة إما اعتقادية وإما عملية:

وضابط البدعة الاعتقادية: هو اعتقاد شيء على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته، كبدعة القدرية والجهمية والمعتزلة.

وضابط البدعة العملية هو إدخال عبادة في الدين لم يشرعها الله ولا رسوله.

---

(١) انظر "معارج القبول" (٢/ ٦١٦-٦٨٧).

والبدعة إما كلية وإما جزئية:

وضابط الكلية: هي السارية والمؤثرة فيما لا ينحصر من فروع العقيدة والشريعة، مثل بدعة عصمة الأئمة عند الرافضة، أو بدعة حلول الله سبحانه وتعالى في الحاكم عند الدروز، أو مثل بدعة تقديم العقل على النقل عند المعتزلة وطوائف أهل الكلام.

وضابط الجزئية: هي الواقعة في الفروع الجزئية، أو هي التي لا ينبني عليها بدع أخرى، وهذه يكون حكمها في الغالب الفسق، مثل بدعة الأذان للعيدين، أو تقديم الخطبة على الصلاة في العيدين، ومثل إحياء ليلة النصف من شعبان ونحو ذلك.

والبدعة إما فعلية وإما تركية:

وضابط الفعلية: هو فعل ما لم يشرع في الدين تدينًا وأكثر البدع من هذا النوع.

وضابط التركية: هو أن يترك واجبًا أو مستحبًا أو مباحًا تعبدًا.

والبدعة إما حقيقية وإما إضافية:

وضابط الحقيقية ما قاله الإمام الشاطبي: (بأنها التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع، ولا استدلال معتبر عند أهل

العلم لا في الجملة ولا في التفصيل)[١] ومنها إنكار حجية السنة النبوية وتقديم العقل على النقل. وضابط البدعة الإضافية أن يكون أصل العبادة مشروعًا ولكن تقيد أو تعمم أو تخصص بمكان أو بزمان أو هيئة أو عدد بدون دليل شرعي، والبدعة الإضافية على قسمين: قسم يقرب من البدعة الحقيقية، وقسم يقرب من السنة، والبدعة الإضافية يكون وقوعها كثيرًا في العبادات لا في العادات.

والبدعة الإضافية: إما عادية، أو تعبدية، وضابط التعبدية ما كان متعلقها بنوع من أنواع العبادات، وضابط العادية هو ما لا يقصد به التقرب إلى الله في أصل وضعه وهي الأمور الجارية بين الخلق في الاكتساب وسائر المعاملات الدنيوية[٢].

والبدعة إما مركبة وإما غير مركبة:

فضابط المركبة: أن تكون البدعة لها فروع داخلة تحتها، وغير المركبة هي التي ليس لها فروع، مثال ذلك تقديم الرأي على الشرع وادعاء العلم اللدني، ومثال غير المركبة: التعبد بالصلاة بعد الفروض بدون فاصل تسبيح ونحوه، وحذار من الاستهانة ببعض أنواع البدع الداخلة في بعض التقسيمات التي قد يظن أن الخطأ فيها سهل.

---

(١) «الاعتصام» (١/ ٢٨٦).

(٢) انظر «الإبداع في مضار الابتداع» ص(٦٣).

الفصل الثالث

أسباب الانحراف

أسباب الوقوع في الابتداع والتحزب كثيرة وسأذكر بعضًا منها

السبب الأول: الجهل بشرع الله:

وهو عدو رسالات الرسل فلهذا جعل الله الجهال شر الدواب فقال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]، وجعلهم سبحانه أضل من الأنعام فقال تعالى: ﴿أَمۡ تَحۡسَبُ أَنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَسۡمَعُونَ أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِۖ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، فانظر رحمك الله إلى بالغ الذم للجهال من قبل الله فقد جعلهم شر الدواب على اختلاف أصنافها وأنواعها من: حُمُر، وسباع، وكلاب، وحشرات، وضفادع. وجهل المسلمين بدينهم أعظم سبب لانحرافهم عنه، وهو داء المنحرفين قال ابن عيينة: (الجهل بمنزلة الكفر، والعلم بمنزلة الإسلام). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الإيمان»: (إذا تدبرت حجج أهل الباطل رأيتها دعاوى لا يقوم عليها دليل). وقال العلامة ابن القيم رحمه الله: (أما شجرة الجهل فتثمر كل ثمرة قبيحة من الكفر، والفساد، والشرك، والظلم، والبغي، والعدوان، والجزع، والهلع، والكنود، والعجلة، والطيش، والحدة، والفحش، والبذاء، والشح، والبخل. ومن ثمرته الغش للخلق، والكبر عليهم، والفخر، والخيلاء، والعجب، والرياء، والسمعة، والنفاق، والكذب، وإخلاف الوعد، والغلظة على الناس، والانتقام، ومقابلة الحسنة بالسيئة، والأمر بالمنكر، والنهي عن المعروف، وترك القبول من الناصحين، وحب غير الله

ورجاؤه والتوكل عليه، وإيثار رضاه على رضاء الله، وتقديم أمره على أمر الله، والتهاوت عند حق الله، والوثوق بما عند حق نفسه، والغضب لها، والانتصار لها؛ فإذا انتهكت حقوق نفسه لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم بأكثر من حقه، وإذا انتهكت محارم الله لم ينبض له عرق غضبًا لله، فلا قوة في أمره ولا بصيرة في دينه، ومن ثمرتها الدعوة إلى سبيل الشيطان، وإلى سلوك طريق الغي واتباع الهوى، وإيثار الشهوات على الطاعات، وقيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ووأد البنات، وعقوق الأمهات، وقطيعة الأرحام، وإساءات الجوار، وركوب مراكب الخزي والعار والشر، بمجموعه شوك يجتنى من شجرة الجهل... وكل شر وفساد حصل في العالم ويحصل إلى قيام الساعة وبعدها في القيامة؛ فسببه مخالفة ما جاءت به الرسل في العلم والعمل)[1].

وذهاب الإسلام إنما جاء عن طريق الجهل، فهو جسر الشر كله، قال محمد بن الفضل: (وذهاب الإسلام على أيدي أربعة أصناف من الناس: صنف لا يعملون بما يعلمون، وصنف يعملون بما لا يعلمون، وصنف لا يعملون ولا يعلمون، وصنف يمنعون الناس من التعلم). فانظر كيف أظهر هذا العالم أن الشر بحذافيره هو بسبب الجهل، فكل الأصناف الأربعة مردودة إلى الجهل أعاذنا الله منه، أما الصنف الأول والثاني فقد قال فيهم السلف: (احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فهما فتنة لكل مفتون)، وأما الصنف الثالث فهم كالأنعام، وأما الصنف الرابع وهم الذين

---

(١) "مفتاح دار السعادة" (١/ (٣٨٢- ٣٨٣).

يثبطون الناس عن التفقه في الدين فهم نواب إبليس في الأرض، وهم أضر على الناس من شياطين الجن.

وجهل أهل البدع نجمله في الآتي:

١ الجهل بمنهج الأنبياء وما أنزل الله إليهم من الهدى والنبوة.

٢ الجهل بنصوص الشرع.

٣ الجهل بآثار السلف وعقيدتهم ومنهجهم ومنزلتهم.

٤ الجهل بقواعد الشرع ومقاصده.

٥ الجهل بمنهج الاستدلال والتلقي فهم مبتلون بهذه الأنواع وإن كانوا متفاوتين في ذلك.

السبب الثاني: البغي والظلم:

إن من موجب الاختلاف بين المسلمين البغي وهو الذي وقع فيه أهل الكتاب قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ [البقرة: ٢١٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والبغي إما تضييع للحق وإما تعد للحد، فهو إما ترك واجب وإما فعل محرم، فعلم أن موجب التفرق هو ذلك)[١].

وقال وهو يتحدث عن الاختلاف الناجم عن البغي: (وهذا حال أهل الاختلاف المذموم من أهل الأهواء كلهم لا يختلفون إلا من بعد أن يظهر لهم الحق ويجيئهم العلم، فيبغي بعضهم على بعض، ثم المختلفون المذمومون كل منهم يبغي على الآخر فيكذب بما معه من الحق مع علمه أنه حق، ويصدق بما مع نفسه من الباطل مع العلم أنه باطل، وهؤلاء كلهم مذمومون، ولهذا كان أهل الاختلاف المطلق كلهم مذمومين في الكتاب والسنة، فإنه ما منهم إلا من خالف حقًا واتبع باطلًا)[٢].

وقال أيضًا في "مجموع الفتاوى" ١/ ١٤-١٥: (وهذا كما قال عن أهل الكتاب ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا

---

(١) "مجموع فتاوى" (١/ ١٤).

(٢) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٦٤).

﴿مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤] فأخبر أن نسيانهم حظًا مما ذكروا به -وهو ترك العمل ببعض ما أمروا به- كان سببًا لإغراء العداوة والبغضاء بينهم، وهكذا هو الواقع في أهل ملتنا مثلما نجده بين الطوائف المتنازعة في أصول دينها وكثير من فروعه من أهل الأصول والفروع).

وقال: (وقد ظهر بذلك أن المفترقين المختلفين من الأمة إنما ذلك بتركهم بعض الحق الذي بعث الله به نبيه، وأخذهم باطلًا يخالفه، واشتراكهم في باطل يخالف ما جاء به الرسول، وهو من جنس مخالفة الكفار للمؤمنين... فإذا اشتركوا في باطل خالفوا به المؤمنين المتبعين للرسل نسوا حظًا مما ذكروا به، فألقى بينهم العداوة والبغضاء، واختلفوا فيما بينهم في حق آخر جاء به الرسول ﷺ فآمن هؤلاء ببعضه وكفروا ببعضه، والآخرون يؤمنون بما كفر به هؤلاء ويكفرون بما يؤمن به هؤلاء، وهنا كلا الطائفتين المختلفتين المتفرقتين مذمومة وهذا شأن عامة الافتراق والاختلاف في هذه الأمة وغيرها)(١).

وقال أيضًا: (وكذلك جعل الله مصدره أي: الاختلاف البغي... لأن البغي مجاوزة الحد وذكر هذا في غير موضع من القرآن؛ ليكون عبرة لهذه الأمة...)(٢).

وقال أيضًا: (وجماع الشر الجهل والظلم قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢])(٣).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٢٤٥-٢٤٦).
(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٥٦).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٨).

السبب الثالث: الغلو في الدين.

إن من أعظم أسباب الوقوع في الابتداع الغلو في الدين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فيعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام والسنة حتى يدعي السنة من ليس من أهلها... وذلك بأسباب منها الغلو الذي ذمه الله في كتابه)[(١)].

وهو على أقسام:

١ الغلو في الأشخاص كالأنبياء والصالحين والأئمة، وبسبب هذا الغلو ضلت طوائف، وعلى وجه الخصوص الروافض، والصوفية، والقبورية، قال شيخ الإسلام: (قد وقع في الغلو طوائف من المتعبدة والمتصوفة حتى خالط كثيرًا منهم مذهب الحلول والاتحاد ما هو أقبح من قول النصارى أو مثله أو دونه)[(٢)].

٢ الغلو في الدين، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

وروى الإمام البخاري برقم (٦٨٣٠) عن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ فإنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله**» وروى أبو داود برقم (٤٨٠٦) عن مطرف قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي ﷺ فقلنا: أنت سيدنا فقال: «**السيد**

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٨٣).

(٢) "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ٧٧).

الله تبارك وتعالى» قلنا: وأفضلنا فضلًا وأعظمنا طولًا فقال: «**قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان**».

وروى الإمام مسلم برقم (٢٦٧٠) عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «**هلك المتنطعون**» قالها ثلاثًا أي: المتجاوزون الحدود، المتعمقون في أحوالهم. فالغلو مذموم في الشرع الحنيف ولو كان مقصورًا على الشخص نفسه، فكيف إذا تعدى إلى غيره وصار أهل الغلو دعاة إلى غلوهم، وكيف إذا كان الغلو في العقيدة كحال الرافضة، والصوفية، والخوارج. فالغلو يؤدي بأصحابه إلى الخروج عن السنة كحال من ذكرنا، وكل متجاوز للحق لابد أن يكون غاليًا من جهة الإفراط جافيًا من جهة التفريط، والسلامة بينهما.

وعلى كل: الغلو مدركة الهلاك كما سبق في حديث ابن مسعود، وقال الرسول ﷺ لابن عباس: «**هات القط لي**». فلقطت له حصيات هن حصى الخذف فوضعهن في يده فقال: «**بأمثال هؤلاء مرتين وإياكم والغلو في الدين؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»[1].

وليس المتمسك بدين الله على طريقة السلف من أهل الغلو كما تصوره الفرق المميعة للإسلام، وكما تصوره الجهات الكافرة تارة باسم الأصوليين، وتارة باسم المتطرفين، وتارة إرهابيين، والحقيقة أن هذه الجهات ترى أن الإسلام نفسه دين تطرف، بل أعلنت أنه دين إرهابي، وليس هذا بغريب من هؤلاء؛ لأن دين الإسلام هو عدوهم الأكبر، فعليك بالتمسك بدينك الذي ارتضاه الله لك من غير إفراط ولا تفريط، وليقولوا ما شاءوا.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٣٤٧) وابن خزيمة (٤/ ٢٨٦٧)، والنسائي (٥/ ٢٦٨) وهو صحيح.

السبب الرابع: التكالب على الدنيا:

تكالب أهل البدع على الدنيا أمر ظاهر، وإن غطى بعضهم ذلك باسم نشر الدين ودعوى فعل الخير من بناء مساجد وكفالة أيتام وحفر آبار ونحو ذلك.

والتكالب على الدنيا بلية علماء أهل الكتاب قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ٣٤]. وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

وهي بلية علماء السوء في هذه الأمة، وهو ما كان يخشاه النبي ﷺ على أمته، وقد روى البخاري ومسلم عن عمرو بن عوف أن النبي ﷺ قال: «**أبشروا وأملوا فوالله ما الفقر أخشى عليكم ولكني أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها فتهلككم كما أهلكتهم**».

وقد كان الإقبال على الدنيا من أسباب الوقوع في الفتن الأولى، فقد جاء في مسائل الإمام أحمد رواية ابن هاني (٢/ ١٧١) بسند صحيح أن عبدالله بن عمر قال: (جاءني رجل من الأنصار في خلافة عثمان يكلمني،

فإذا هو يأمرني في كلامه بأن أعيب على عثمان، وإنَّ والله ما نعلم عثمان قتل نفسًا بغير حق، ولا جاء من الكبائر شيئًا، ولكن هو هذا المال؛ فإن أعطاكموه رضيتم، وإن أعطاه أولي قرابته سخطتم).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومن أسباب الفتنة والأهواء في نشأتها الأولى في آخر عهد عثمان، التنافس في الدنيا من ذلك الجيل الناشئ من الأمم الحديثة العهد، والأعراب، ونحوهم)[١].

ولو سيرت طرفك في أوساط المسلمين في الزمن الماضي والحاضر لرأيت كثيرًا ممن تعثر في الطريق بسبب الطمع في المال أو الجاه، فمن فتح على نفسه هذا الباب كثر تقلبه وتلونه وهان عليه أمر دينه، قال العلامة ابن القيم: (كل من آثر الدنيا من أهل العلم واستحبها فلابد أن يقول على الله غير الحق في فتواه وحكمه، وفي خبره وإلزامه؛ لأن أحكام الرب سبحانه كثيرًا ما تأتي على خلاف أغراض الناس، ولاسيما أهل الرياسة والذين يتبعون الشهوات؛ فإنهم لا تتم لهم أغراضهم إلا بمخالفة الحق ودفعه كثيرًا، فإذا كان العالم والحاكم محبين للرياسة متبعين للشهوات لم يتم لهم ذلك إلا بدفع ما يضاده من الحق... وهؤلاء لابد أن يبتدعوا في الدين مع الفجور في العمل فيجتمع لهم الأمران؛ فإن اتباع الهوى يعمي عين القلب فلا يميز بين السنة والبدعة، أو ينكسه فيرى البدعة سنة والسنة بدعة، فهذه آفة العلماء إذا آثروا الدنيا واتبعوا الرياسات والشهوات...)اهـ[٢].

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١١٤-١١٥). (٢) «الفوائد» (٢٤٣-٢٤٤) تحقيق الحلبي.

الخامس: الإعجاب بالنفس والاغترار بها

إن العجب والغرور ليدبان في بعض الناس فيبلغان فيهم مبلغًا لا يتصور، ويكون ذلك من أسباب وقوع الشخص في الابتداع في الدين وإليك ما علم من حال هؤلاء:

روى عبدالله ابن الإمام أحمد في كتاب «السنة» (٢/ ٤٣٦) بإسناد حسن عن أبي عوانة قال: (ما رأيت عمرو بن عبيد وجالسته قط إلا مرة واحدة، قال: فتكلم وطول ثم قال حين فرغ: لو نزل ملك من السماء ما زادكم على هذا). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٨٤): (وقد روي أن واصلًا تكلم مرة بكلام، فقال عمرو بن عبيد: لو بعث نبي ما كان يتكلم بأحسن من هذا).

ومن ذلك قول الزمخشري في مدحه لكشافه:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد ... وليس فيها لعمري مثل كشافي

إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته ... فالجهل كالداء والكشاف كالشافي

ولا يخفى عليك أن الزمخشري قد شحن كتابه «الكشاف» بالعقيدة الاعتزالية، إلى جانب ما فيه من أحاديث ضعيفة ومكذوبة وأقوال شاذة فاحذر الاغترار بمادة هذا الكتاب.

ومن اغترار أهل البدع تسميتهم كتبهم بأسماء توحي بأن مضمون

الكتاب على منهج النبوة، والحقيقة خلاف ذلك لما فيه مما يفسد العقول ويزيغ القلوب ومن ذلك تسمية الرازي تفسيره بمفاتيح الغيب، ومن ذا الذي عنده مفاتيح الغيب سوى الله قال تعالى ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ولقد قال أبوحيان في تفسير الفخر الرازي: (فيه كل شيء إلا التفسير).

وأيضًا تسمية ابن سيناء كتابه "القانون في الطب" بـ "الشفاء" وما أدراك ما الشفاء؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كان يقال أبوحامد -أي الغزالي- أمرضه الشفاء). قلت: لما فيه من مفاسد عظيمة في المباحث الفلسفية.

ومن ذلك أيضًا "الأنوار القدسية" للشعراني، وإنما هي ظلمات بعضها فوق بعض، وكيف لا وقد احتوى على الشرك والخرافة بأنتن صورها.

ومن ذلك "معارج القدس" لأبي حامد الغزالي مُلئ بالزندقة والحلول والاتحاد، وكتابه "إحياء علوم الدين" هو في الحقيقة هدم لعلوم الدين، وقد شحنه بالأحاديث الموضوعة، ناهيك عن الضعيفة، ودبجه بالعقائد الصوفية، والشطحات الخرافية، ودس فيه الفلسفة، فلا خير فيه للإسلام وأهله، ولقد أفتى بإحراقه كثير من العلماء، ولا يصلح له إلا ذلك.

وبسبب هذا التيه والعُجب في علماء البدع يكابرون ويصرون على ما هم عليه من تناقض وانحراف، قال العلامة القاسمي وهو يتحدث عمن أصيب بهذا الداء: (ولكن إذا أصيب بداء المكابرة في الحق الصراح، صعب إقناعه

مهما قوي الدليل وعظمت الحجة)[(١)].

ولفساد حالهم هذا عظم احتقارهم لعلماء الحديث بل حتى وللأدلة الشرعية بحيث صاروا يرون أن استدلالهم بالآيات والأحاديث للاعتضاد كما ذكرنا هذا في هذا السفر، فتيه أئمة البدع علامة واضحة على جهلهم، فإن علماء الإسلام يعرفون بالتواضع والاعتراف بالنقص في العلم والعمل، ويتأسفون لما فاتهم من خير، ولا يغيب عن ذهنك أن العجب والغرور من موجب الهلاك إلا أن يتدارك الله برحمته من يشاء، قال الرسول ﷺ: «**لو لم تكونوا تذنبون لخشيت عليكم ما هو أكبر منه: العجب**»[(٢)].

---

(١) "تفسير القاسمي" (٧/ ٢٤٨).

(٢) رواه البزار كما في كشف الأستار رقم (٣٦٣٣) عن أنس وهو حسن.

السبب السادس: الأخذ ببعض الحق وترك بعضه:

متى أخذ المسلمون ببعض الحق وتركوا البعض الآخر ألقى الله بينهم العداوة والبغضاء، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤]، ومعنى نسوا: تركوا العمل عمدًا. وقال الله في اليهود بعد أن ذكر أنه حرم عليهم سفك دماء بعضهم بعضًا ولا يخرج بعضهم بعضًا من ديارهم فلم يلتزموا بذلك قال تعالى: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقد حذرنا الله من هذا الذي وقع فيه اليهود والنصارى فقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولا تقع الفتنة إلا ممن ترك ما أمر الله به؛ فإنه سبحانه أمر بالحق وأمر بالصبر، فالفتنة إما من ترك الحق وإما من ترك الصبر)[1].

(١) «الاستقامة» (١/ ٣٩).

وقال أيضًا: (فإن اتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، ورد القول والفعل الذي يبغضه بلا هدى من الله... ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق المخالفين للكتاب والسنة أهل أهواء، حيث قبلوا ما أحبوه وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدى من الله)[(١)].

وقال أيضًا: (وإنما جماع الشر تفريط في حق أو تعد إلى باطل وهو تقصير في السنة أو دخول في البدعة، كترك بعض المأمور، وفعل بعض المحظور، أو تكذيب الحق وتصديق بباطل، ولهذا عامة ما يؤتى الناس من هذين الوجهين، فالمنتسبون إلى أهل الحديث والسنة والجماعة يحصل من بعضهم كما ذكرت تفريط في معرفة النصوص أو فهم معناها أو القيام بما تستحقه من الحجة ودفع معارضها، فهذا عجز وتفريط في الحق، وقد يحصل منهم دخول في باطل، إما في بدعة ابتدعها أهل البدع وافقوهم عليها واحتاجوا إلى إثبات لوازمها، وإما في بدعة ابتدعوها هم لظنهم أنها من تمام السنة كما أصاب الناس في مسألة كلام الله وغير ذلك من صفاته)[(٢)].

وقال العلامة ابن الوزير رحمه الله: (فإن قيل فمن أين جاء الاختلاف الشديد؟ فاعلم أن منشأ معظم البدع يرجع إلى أمرين واضح بطلانهما فتأمل ذلك بإنصاف وشد عليه يديك، وهذان الأمران الباطلان هما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله تعالى ورسله عليهم السلام من مهمات الدين الواجبة. والنقص منه بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله من ذلك بالتأويل الباطل)[(٣)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٩-١٩٠). (٢) «الصفدية» (١/ ٢٩٣).

(٣) «إيثار الحق على الخلق» ص(٨٦-٨٧).

السبب السابع: تعظيم كلام أعداء الإسلام

الذي ينظر بدقة إلى حال دعاة الباطل مع كلام أعداء الإسلام يرى أن عندهم حسن ظن بهم من جهة، وجهل بحال أولئك ونوازعهم وتناقضاتهم ومقاصدهم من جهة أخرى، أما حسن ظنهم بهم فقد أورثهم: التغطية لعيوب أولئك الأعداء، وجعلهم فوق منزلتهم، ولما فعلوا ذلك استبعدوا غاية الاستبعاد أن يكون أعداؤهم هؤلاء قد جانبوا الحكمة والصواب. وأما الجهل بحقيقة ما هم عليه فقد جرهم إلى حمل كلام أعدائهم على صورة توافق ما هم عليه، وهي على غير ذلك، فكانوا مخطئين من الجهتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولكن دخلت الشبهة في ذلك بأن قومًا كان لهم ذكاء تميزوا به في أنواع من العلوم، إما طبيعية كالحساب والطب، وإما شرعية كالفقه مثلًا، وأما الأمور الإلهية فلم يكن لهم بها خبرة كخبرتهم بذلك، وهي أعظم المطالب وأجل المقاصد، فخاضوا فيها بحسب أحوالهم وقالوا فيها مقالات بعبارات طويلة مشتبهة لعل كثيرًا من أئمة المتكلمين بها لا يحصلون حقائق تلك الكلمات، ولو طالبتهم بتحقيقها لم يكن عندهم إلا الرجوع إلى تقليد أسلافهم فيها، وهذا موجود في منطق اليونان وإلهياتهم، وكلام أهل الكلام من هذه الأمة وغيرهم يتكلم رأس الطائفة كأرسطو مثلًا بكلام وأمثاله من اليونان بكلام وأبي الهذيل والنظام

وأمثالها من متكلمة أهل الإسلام بكلام ويبقى ذلك الكلام دائرًا في الأتباع يدرسونه كما يدرس المؤمنون كلام الله، وأكثر من يتكلم به لا يفهمه وكلما كانت العبارة أبعد عن الفهم كانوا لها أشد تعظيمًا، وهذا حال الأمم الضالة كلما كان الشيء مجهولًا كانوا أشد له تعظيمًا كما يعظم الرافضة المنتظر الذي ليس لهم منه حس ولا خبر ولا وقعوا له على عين ولا أثر، وكذلك تعظيم الجهال من المتصوفة ونحوهم للغوث وخاتم الأولياء ونحو ذلك مما لا يعرفون له حقيقة... ويسمونها عقليات وإنما هي عندهم تقليديات قلدوا فيها أناسًا يعلمون أنهم ليسوا معصومين، وإذا بين لأحدهم فسادها لم يكن عنده ما يدفع ذلك بل ينفي تعظيمه المطلق لرؤوس تلك المقالة ثم يعارض ما تبين لعقله فيقول كيف يظن بأرسطو وابن سيناء وأبي الهذيل أو أبي علي الجبائي ونحو هؤلاء أن يخفى عليهم مثل هذا أو أن يقول مثل هذا... وهذا القدر قد تبينته من الطوائف المخالفين للكتاب والسنة ولو في أدنى شيء ممن رأيت كتبهم وممن خاطبتهم وممن بلغني أخبارهم إذا أقيمت على أحدهم الحجة العقلية التي يجب على طريقته قبولها ولم يجد له ما يدفعها به فر إلى التقليد، ولجأ إلى قول شيوخه، وقد كان في أول الأمر يدعو إلى النظر والمناظرة والاعتصام بالعقليات والإعراض عن الشرعيات، ثم إنه في آخر الأمر لا حصل له علم من الشرعيات ولا من العقليات، بل هو كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ﴾ [الحج: ٣]، وكما قال الله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ [الحج: ٨]، وكما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأنعام:

١١٠]، وكما قال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وكما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ۗ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩]، وكما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا * رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٨].

وهذه النصوص فيها نصيب لكل من اتبع أحدًا من الرؤوس فيما يخالف الكتاب والسنة، سواء كانوا من رؤوس أهل النظر والكلام والمعقول والفلسفة، أو رؤوس أهل الفقه والكلام في الأحكام الشرعية، أو من رؤوس أهل العبادة والزهادات والتأله والتصوف، أو من رؤوس أهل الملك والإمارة والحكم والولاية والقضاء)[١].

قلت: و مما نشاهده في عصرنا أن دعاة التحزب يأخذون كلام الأعداء ويسلمون به على ظاهره وأولئك الأعداء قد أعدوا ما ينقضه تارة، وتارة يأتون بكلام له أكثر من احتمال، وينقله المثقفون على المعنى الذي يقرب من الإسلام في نظرهم، وأولئك الأعداء يقولون لهم لا نريد كذا وكذا يعني مما يخالف الإسلام فيظهر للمناظرين أنه يخالف الإسلام فيقومون بتأويل كلام الأعداء حتى يظهروا للأعداء أنهم قد حرصوا على مرادهم، ويظهروا

---

(١) "درء تعارض العقل والنقل" (٥/ ٣١٤-٣١٨).

للمسلمين أنهم أذكياء يقدرون على التوفيق بين الحق وبين الباطل، والحق أنها طريقة المنافقين قال الله فيهم ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]. وأضرب لذلك مثالًا واحدا: بدأ دعاة التحزب قائلين إن الديمقراطية نظام كفري وثني وهي كذلك، ثم قالوا بعد ذلك هي على قسمين: صحيح، وفاسد، فنظرنا الصحيح على حد زعمهم فإذا هو الفاسد الذي قالوا فيه أنه وثني. وبلية دعاة الباطل أنهم لا يثبتون على شيء فهم في تقلب ماداموا على هذا الطريق.

السبب الثامن: الإهمال لمقاصد الشريعة

من أسباب وقوع المبتدعين في البدع جهلهم بمقاصد الشريعة الإسلامية ولا بد من معرفة ذلك لما لها من أهمية عظيمة.

قال العلامة السعدي في "مجموع الفوائد واقتناص الأوابد" (ص: ٢٣١): (من أعظم الطرق التي يعرف بها كمال الشريعة وأنها مشتملة على مصالح العباد في دينهم ودنياهم ومعاشهم ومعادهم معرفة مقاصد الشارع والصفات التي رتب عليها الأحكام الكلية والجزئية، ومعرفة الحكم والأسرار في العبادات والمعاملات والحقوق وتوابع ذلك، فكلما كان العبد بذلك أعرف عرف بذلك من جلالة الشريعة الإسلامية وهيمنتها وشمولها للخيرات والبركات والعدل والإحسان، ونهيها عن كل ما ينافي ذلك ويضاده).

وقال العلامة ابن القيم في "روضة المحبين" (ص: ٢٤-٢٥): (فما حرم الله على عباده شيئًا إلا عوضهم خيرًا منه، كما حرم عليهم الاستقسام بالأزلام وعوضهم منه دعاء الاستخارة، وحرم عليهم الربا وعوضهم منه بالتجارة الرابحة، وحرم القمار عليهم وأعاضهم عنه بالمسابقة النافعة في الدين بالخيل والإبل والسهام، وحرم عليهم الحرير وأعاضهم منه أنواع الملابس الفاخرة من والصوف والكتان والقطن، وحرم عليهم الزنا واللواط وأعاضهم منها بالنكاح والتسري بصنوف النساء الحسان، وحرم

عليهم شرب المسكر وأعاضهم عنه بالأشربة اللذيذة النافعة للروح والبدن، وحرم عليهم سماع آلات اللهو من المعازف والمثاني وأعاضهم عنها بسماع القرآن والسبع المثاني، وحرم عليهم الخبائث من المطعومات وأعاضهم عنها بالمطاعم الطيبات، ومن تلمح هذا وتأمله هان عليه ترك الهوى المردي، واعتاض عنه بالنافع المجدي، وعرف حكمة الله ورحمته وتمام نعمته على عباده في ما أمرهم به ونهاهم عنه...).

وقال في كتابه "شفاء العليل" (ص: ٤١٤): (ومن أعجب العجب أن تسمح نفس بإنكار الحكم والعلل الغائية والمصالح التي تضمنتها هذه الشريعة الكاملة التي من أدل الدليل على صدق من جاء بها... ولو لم يأت بمعجزة سواها لكانت كافية شافية؛ فإن ما تضمنته من الحكم والمصالح والغايات الحميدة والعواقب السديدة شاهدة بأن الذي شرعها وأنزلها أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين...).

وقال في المصدر نفسه (ص: ٤٨٣): (ثم تأمل أبواب الشريعة ووسائلها وغاياتها كيف تجدها مشحونة بالحكم المقصودة والغايات الحميدة التي شرعت لأجلها التي لولاها لكان الناس كالبهائم بل أسوأ حالًا...).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : (... لكن العلم بصحيح القياس وفاسدة من أجل العلوم وإنما يعرف ذلك من كان خبيرًا بأسرار الشرع ومقاصده، وما اشتملت عليه شريعة الإسلام من المحاسن التي تفوق التعداد، وما تضمنته من مصالح العباد في المعاش والمعاد، وما فيها من الحكمة البالغة والرحمة السابغة والعدل التام، والله أعلم بالصواب وإليه

المرجع والمآب)[١].

وقال أيضًا: (ومن أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية لم يحسن إلا لتعلق الأمر به وأن الأحكام بمجرد نسبة الخطاب إلى الفعل فقط فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد، والمعروف والمنكر، وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وأنكر خاصة الفقه في الدين الذي فيه معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها)[٢].

وقال العلامة ابن القيم رحمة الله عليه: (بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد هذا فصل عظيم النفع جدًّا وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة، أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي إلا به؛ فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل.[٣].

وقال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: (... وبالجملة فالمصالح التي عليها مدار الشرائع ثلاث: الأولى: درء المفاسد المعروف عند أهل الأصول بالضروريات. والثانية: جلب المصالح المعروف عند أهل الأصول

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٥٨٣). (٢) "مجموع الفتاوى" (١١/ ٣٥٤).

(٣) "إعلام الموقعين" (٣/ ٣).

بالحاجيات. والثالثة: الجري على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات... وكل هذه المصالح الثلاث هدى فيها القرآن العظيم إلى الطريق التي هي أقوم الطرق وأعدلها...)(١).

وقال العز بن عبدالسلام في «قواعد الأحكام» ١/ ٧: (ومعظم مقاصد القرآن الأمر باكتساب المصالح وأسبابها، والزجر عن اكتساب المفاسد وأسبابها).

وخلاصة الكلام: أن الشريعة الإسلامية جاءت بكل خير فلا خير إلا فيها وبدونها فلا خير، وحذرت من كل شر فلا شر على حقيقته إلا فيما كان ضدها ومخالفًا لها فما أمر الله بأمر إلا لمصلحة محضة للعبد المأمور أو غالبة راجحة، ولا نهى عن شيء إلا وهو مفسدة محضة أو غالبة راجحة قال تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨].

وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فأهل البدع والضلالات والتحزبات أجهل الناس بمقاصد الشريعة، إذ لو علموا ذلك لما وقعوا فيما وقعوا فيه، ولما صرح بعضهم بإنكار حكمة الله في شرعه ونفى التعليل لأحكامه فهي مكابرة منهم أساسها الجهل، وهو العدو الأكبر.

---

(١) «أضواء البيان» (٣/ ٤٤٨).

التاسع: العجمة

إن البقاء على العجمة لمن كان مسلمًا له آثار سيئة، فكيف بمن سار مدعيًا للعلم الشرعي ويتكلم عن الإسلام وباسم الإسلام، فالبقاء على هذا محذور له عواقب وخيمة وقد حذر من ذلك العلماء قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما اعتياد الخطاب بغير اللغة العربية التي هي شعار الإسلام ولغة القرآن حتى يصير ذلك عادة للمصر وأهله أو لأهل الدار للرجل مع أصحابه أو لأهل السوق أو للأمراء أو لأهل الديوان أو لأهل الفقه فلا ريب أن هذا مكروه؛ فإنه من التشبه بالأعاجم، وهو مكروه كما تقدم، ولهذا كان المسلمون المتقدمون لما سكنوا أرض الشام ومصر ولغة أهلها رومية، وأرض العراق وخراسان ولغة أهلها فارسية، وأهل المغرب ولغة أهلها بربرية، عودوا أهل هذه البلاد العربية حتى غلبت على أهل هذه الأمصار مسلمهم وكافرهم، وهكذا كانت خراسان قديمًا، ثم إنهم تساهلوا في أمر اللغة واعتادوا الخطاب بالفارسية حتى غلبت عليهم وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم، ولا ريب أن هذا مكروه، إنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى؛ فإنه يصعب، واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل

والخلق والدين تأثيرًا قويًا بينًا، ويؤثر أيضًا في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق، وأيضًا فإن نفس اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[(١)].

وقال الشافعي رحمه الله: (ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا بتركهم لسان العربية، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس). وقال الحسن البصري: (أهلكتهم العجمة، يتأولون القرآن على غير تأويله)[(٢)].

قلت: ومن المعلوم أن بدعة القدر كانت بسبب العجمة، وقد كان السلف يحذرون من رطانة الأعاجم أشد التحذير، ويرون أن هذا يورث النفاق لمن كان يقدر على التكلم بالعربية[(٣)].

وقد ابتلي كثير من أبناء المسلمين في عصرنا بتعلم اللغات اليهودية والنصرانية مع جهلهم باللغة العربية، فأدى هذا إلى عواقب وخيمة وسيرة ذميمة، فالجهل باللغة العربية يؤدي إلى الجهل بالألفاظ الشرعية وأحكام الشريعة، وإلى الفهم المحرف للنصوص، ولا يفهم أننا نكره العجم لذاتهم فإن الله يقول: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] وقد نفع الله بهم الإسلام نفعًا عظيمًا كما هو معلوم.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٦٨-٤٦٩).

(٢) «الاعتصام» (١/ ٢٣٩).

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم (١/ ٤٥٥-٤٦٨).

السبب العاشر: التلقي من مصادر غير موثوقة

اعلم أخي القارئ الكريم أن كثيرًا من البدع التي أحدثت في الدين إنما أخذت من الكفار على اختلاف مشاربهم من يهود ونصارى ومجوس، إما من كتبهم أو منهم مشافهة لكثرة الاختلاط بهم، وسنذكر ما يدل على ما قلنا:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كل مبتدع خالف سنة الرسول ﷺ لا يتبع إلا دينًا مبدلًا أو منسوخًا)[(١)].

وقال أيضًا وهو يتكلم عن أهل التعطيل وأصولهم: (مأخوذ عن المشركين والصابئة من البراهمة، والمتفلسفة، ومبتدعة أهل الكتاب، الذين يزعمون أن الرب ليس له صفة ثبوتية أصلًا...)[(٢)].

وقال أيضًا: (ودخل بعض أهل الكلام والجدل من المنتسبين إلى الإسلام من المعتزلة ونحوهم إلى بعض مقالة الصابئة والمشركين، متابعة للجعد والجهم...)[(٣)].

وقال أيضًا: (فنقل أرباب المقالات الناقلون لاختلاف الفلاسفة في الباري ما هو قالوا: قال سقراط وأفلاطون وأرسطو: إن الباري لا يعبر

(١) «منهاج السنة» (٥/ ٢٣٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٧).

عنه إلا به فقط، وهو الهوية المحضة غير المتكثرة... وهو الأيس الذي لا يحيط به الذهن، ولا العقل، ولا يجوز عليه التغير، ولا الصفة، ولا العد... ولا الوقت، ولا المكان، ولا الحدود، ولا يدرك بالحواس، ولا بالعقول من جهة غاية الكنه...)[(١)] وهذه الشقشقة الفلسفية صارت أصولًا عند أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم.

وقال الرازي: (ونختم هذا الباب بما روي عن أرسطاطاليس أنه كتب في أول كتابه في الإلهيات: من أراد أن يشرع في المعارف الإلهية فليستحدث لنفسه فطرة أخرى) قال الرازي: (وهذا كلام موافق للوحي والنبوة)[(٢)].

كذا قال الرازي ولا صلة لهذا الكلام بالوحي والنبوة، وحال الرازي المتحير ينبئك عما وصل إليه بسبب قبوله لكلام هؤلاء.

وقال صاحب كتاب "التصوف المنشأ والمصدر": (إن التصوف وليد الأفكار المختلفة من الإسلام، واليهودية، والمسيحية، والمانوية، والمجوسية، والمزدكية، وكذلك الهندوكية، والبوذية، وقبل ذلك من الفلسفة اليونانية).

وهذا إبراهيم بن أدهم لما أتى راهبًا وسمع منه ورأى حاله تأثر به فقال: (فوقر في قلبي المعرفة) مصادر التلقي عند الصوفية (ص: ٣٠).

وأخرج ابن عساكر (٤٨/ ١٩٢) عن الأوزاعي قال: (أول من نطق بالقدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن كان نصرانيًا فأسلم، ثم تنصر

---

(١) "درء تعارض النقل والعقل" (٢/ ١٥٩-١٦٢).

(٢) "أساس التقديس" (١٣-١٤).

فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد) وقال ابن حبان في مقاتل بن سليمان الذي كان يشبه الله بخلقه: (كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مشبهًا يشبه الرب بالمخلوقين، وكان مع ذلك يكذب في الحديث).

قلت: تشبيه ربنا بالمخلوق البشري طريقة اليهود فإنهم قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ وقالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ قبحهم الله، وقال أبو طالب المكي: (روينا عن عيسى بن مريم أنه قال: أجيعوا أكبادكم، وعروا أجسادكم، لعل قلوبكم ترى الله)[1] فهذا النص يبين أن ما تدعيه الصوفية من حضور الحضرة القدسية الإلهية، إنما هو مأخوذ من هذه الرواية وأمثالها مما لا خطام له ولا زمام، وإنما هو من دين النصارى المحرفين.

ومثله ما قال أبو طالب أيضًا: (إن عيسى مر على قوم يعبدون الله خوفًا من ناره، وآخرين يعبدون الله شوقًا إلى الجنة، وفريقًا ثالثًا يعبدون الله حبًا له فقال للأول والثاني: مخلوقًا خفتم ومخلوقًا أحببتم، وقال للفريق الثالث: أنتم المقربون)[2].

ولما ظهرت هذه الزندقة قال علماء السنة: (من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبد الله بالرجاء فهو مرجئ، ومن عبد الله بالخوف فهو حروري، ومن عبد الله بالحب والرجاء والخوف فهو موحد).

---

(١) المصدر السابق ص٣٥.

(٢) أضواء على التصوف ص٨٥-٨٦.

وقد ذكر صاحب كتاب "مصادر التلقي عند الصوفية" (ص: ٤١): (إن التمايل والتصفيق والضرب بالدف والمزامير والرقص الموجود عند الصوفية مأخوذ من التوراة).

وذكر صاحب الكتاب المذكور أن الغناء الصوفي مأخوذ من النرفانا الهندية. وقال أيضًا: (يكاد الباحثون أن يجمعوا على عد المسيحية واليهودية والهندية واليونانية... أنها من مصادر التلقي لدى الصوفية). وذكر صاحب كتاب "لله ثم للتاريخ" (ص: ١٣) الدكتور حسين الموسوي من علماء النجف قائلًا: (إن عبدالله بن سبأ هو أول من قال إن علي بن أبي طالب وصي النبي ﷺ، وأنه نقل هذا القول عن اليهودية، وأنه ما قال هذا إلا محبة لأهل البيت ودعوة لولايتهم، والتبرؤ من أعدائهم - وهم الصحابة ومن والاهم بزعمه -، ودعا آل البيت إلى التبرؤ من أعدائهم وهم الصحابة، وادعى رجعة علي).

وذكر الموسوي في نفس الكتاب (ص: ٨١-٨٢): (إن ادعاء الرافضة أن القرآن محرف مأخوذ من اليهود والنصارى، حيث كان اليهود يتواجدون في طبرستان).

ومراد الموسوي أن يهود طبرستان تواطئوا على اختلاق روايات تتحدث عن تحريف القرآن، فتلقَّت الرافضة ذلك عنهم.

وذكر اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٢١-٤٢٥) قائلًا: (إن أول من قال بخلق القرآن الجهم بن صفوان، وكان دهريًا وقد قتل من أجل القول بخلق القرآن).

وقال في نفس المصدر (٣/ ٤٢٥-٤٢٦): (إن بشر بن غياث المريسي كان صباغًا يهوديًا في العراق، وهو خليفة الجعد بن درهم في القول بخلق القرآن).

وذكر الموسوي أيضًا في كتابه "لله ثم للتاريخ" (٦١-٦٧) عدة كتب تدعي الرافضة أنها من عند الله وهي:

١ الجامعة، صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول الله ﷺ وإملائه... فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش.

٢ صحيفة الناموس، وفيها أسماء الشيعة إلى يوم القيامة وأسماء أعدائهم إلى يوم القيامة.

٣ صحيفة العبيطة، وفيها أسماء قبائل العرب.

٤ صحيفة ذؤابة السيف.

٥ صحيفة علي، وفيها الكلام على قتلته وعلى أعدائه.

٦ الجفر وهو نوعان: الجفر الأبيض، والجفر الأحمر، وفيه زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم، والأحمر فيه السلاح؛ يعني قتل العرب وهلاكهم.

٧ مصحف فاطمة عليها السلام، أنزله الله عليها وهو مثل قرآننا ثلاث مرات.

٨ التوراة، والإنجيل، والزبور، بالسريانية.

وبعد أن تكلم الموسوي على هذه الصحف والكتب قال: (فالقول بأن أمير المؤمنين حاز كتبًا متعددة وأن هذه الكتب كلها من عند الله وأنها كتب حوت قضايا شرعية هو قول باطل، أدخله إلينا بعض اليهود الذين تستروا بالتشيع). قلت: كونها من دسائس اليهود واضح جدًّا، خصوصًا عند ذكر كتب اليهود والنصارى من التوراة والإنجيل وغير ذلك.

ولله در ابن عيينة حيث قال: (من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى).

واعتبر أيضًا بما جرى في عصرنا هذا فقد تلقى المبتدعون والمتحزبون من الملة اليهودية والنصرانية كثيرًا وأرسوها حتى صارت تدرس في كتب بعض الجامعات في بلاد المسلمين، ومن ذلك النظام الديمقراطي، والديمقراطية معناها حكم الشعب بالشعب، وحقيقتها الحكم للأغلبية في مجلس التشريع، والديمقراطية تقوم على أربع حريات كل واحدة منهن تؤدي إلى هدم الإسلام:

١) حرية الاعتقاد: ومعناها كن مسلمًا أو يهوديًا أو نصرانيًا أو مجوسيًا فأنت حر في ذلك كله في النظام الديمقراطي بلا نكير، والله يقول: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] مع أن المشاهد يثبت أن مراد أعدائنا من هذا النظام إخراج المسلم من دينه.

٢) حرية الرأي: وهي تعني أن الشخص يعبر عما يريد دون أن يتقيد بالأحكام الشرعية باعتبار أنه ديمقراطي، ولو حصل منه سب لله أو رسوله أو دينه.

٣) الحرية الشخصية: وهي أن الشخص مطلق له أن يلبي غريزته كيف شاء حلالًا أو حرامًا.

٤) الحرية الاقتصادية: وحقيقتها أن ينطلق المسلم في اكتساب الأموال من كل باب، فلا يراعي حرامًا ولا حلالًا.

وخلاصة ما تلقاه أهل البدع والضلالات من قبل الكفار جملة الأشياء الآتية:

١ التعطيل لأسماء الله.

٢ التشبيه للخالق بالمخلوق.

٣ القول بالقدر وهو القول بأن الله لم يقدر الخير والشر، وبعضهم يقول لم يقدر الشر فقط.

٤ القول بخلق القرآن.

٥ القول بالحلول والاتحاد.

٦ القول بالغناء والحضرة القدسية.

٧ القول بأن العباد المقربين عند الله هم الذين لا يخافونه ولا يرجونه وإنما يحبونه.

٨ القول بأن الله في كل مكان.

٩ القول برجعة الأموات إلى الدنيا قبل قيام الساعة.

١٠ ١٠-القول بأن عليًا رضي الله عنه وصي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخاتم الأوصياء.

١١ القول بأن النبوة حلت في علي رضي الله عنه وذريته.

١٢ القول بأن عليًا هو الله، تعالى الله عما يقول الزنادقة علوًا كبيرًا.

١٣ القول بأن أهل البيت نزلت عليهم كتب من السماء.

١٤ الرقص والغناء والموالد والحضرات.

١٥ بناء القباب والضرائح على بعض الموتى.

١٦ الغلو في الأنبياء والغلو في الأولياء والأئمة وجعلهم في مرتبة الأنبياء، بل حقيقة الأمر أنهم جعلوهم يزاحمون الله في ربوبيته وألوهيته.

١٧ التسمية للأولياء بالأقطاب والأوتاد والنجباء والطيارين.

١٨ قبول الحزبية التي جاءت من قبل أمريكا.

١٩ قبول الديمقراطية.

٢٠ قبول النظريات التي مبناها على التجارب والتخمين، وبعضها على الاختراع المكذوب.

٢١ تلقي بعض الكُتّاب الإسلاميين للطعن في الإسلام من قبل المستشرقين والتسليم بأنها بحوث علمية.

الحادي عشر: اقتراف الذنوب:

إن الذنوب لها عواقب وخيمة فمن الذي أخرج أبانا آدم من الجنة إلا لقمة نهي عنها، وما سبب طرد إبليس من رحمة الله إلا سجدة أمر بها فامتنع عنها، قال الرسول ﷺ: «**ما تودّ اثنان في الله فيفرق بينهما إلا بذنب يحدثه**»(١) فكم للذنوب من رزايا وبلايا لا يعلمها إلا الله.

وقد ذكر العلامة ابن القيم في كتابه "الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي" عواقب وخيمة كثيرة للذنوب فانظره فإنه مهم جدًّا، وكفى بيانًا لخطر الذنب قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، اللهم سلم سلم، وهي من أسباب الوقوع في البدع، قال الله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، فمفهوم الآية أن من لم يتق الله لم يجعل له نور، ولا فرقان يميز به بين الحق والباطل، والسنة والبدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (فإذا كان الكفر والفسوق والعصيان سبب الشر والعدوان، فقد يذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الأمر والنهي فيكون ذلك من ذنوبهم، وينكر عليهم آخرون

---

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد (٤٠١) عن أنس رضي الله عنه

إنكارًا منهيًا عنه فيكون ذلك من ذنوبهم، فيحصل التفرق والاختلاف والشر وهذا من أعظم الفتن والشرور قديمًا وحديثًا، إذ الإنسان ظلوم جهول، والظلم والجهل أنواع فيكون ظلم الأول وجهله من نوع وظلم كل من الثاني والثالث وجهلهما من نوع آخر وآخر، ومن تدبر الفتن الواقعة رأى سببها ذلك ورأى أن ما وقع بين أمراء الأمة وعلمائها ومن دخل في ذلك من ملوكها ومشائخها ومن تبعهم من العامة من الفتن هذا أصلها يدخل في ذلك أسباب الضلال والغي التي هي الأهواء الدينية والشهوانية وهي البدع في الدين والفجور في الدنيا... وهي مشتركة تعم بني آدم لما فيهم من الظلم والجهل)[1].

---

(١) «الفتاوى» (٢٨/ ١٤٢-١٤٣).

الثاني عشر: وجود دسيسة في قلب العبد

روى البخاري (١١/ ٦٠٧ رقم ٤٢٠٢) ومسلم (١٦/ ١٦٣ برقم ١١٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: قال رسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**» وفي البخاري «**وإنما الأعمال بالخواتيم**».

قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله: (خاتمة السوء تكون بسبب دسيسة باطنة للعبد لا يطلع عليها الناس... ومن هنا كان الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح يخافون على أنفسهم النفاق، ويشتد قلقهم وجزعهم منه، فالمؤمن يخاف على نفسه النفاق الأصغر، ويخاف أن يغلب ذلك عليه عند الخاتمة فيخرجه إلى النفاق الأكبر كما تقدم أن دسائس السوء الخفية توجب سوء الخاتمة)[1].

فدسيسة النفاق لا يكاد ينتبه لها إلا أهل الصدق والإخلاص، ولما كان السلف كذلك خافوا على أنفسهم منها وهذا لعظيم فقههم بأمراض القلوب وشدة خوفهم من استقرارها فيها.

---

(١) "جامع العلوم والحكم" (١/ ١٧٢-١٧٤).

ومن الدسائس الكبر قال الرسول ﷺ: «**لا يد خل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر... الكبر بطر الحق وغمط الناس**»[١] وقال أبو عثمان النيسابوري: (ما ترك أحد السنة إلا لكبر في نفسه).

ومن الدسائس الحسد قال تعالى: ﴿**وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ**﴾ [البقرة: ١٠٩].

ومن الدسائس حب الدنيا عياذا بالله قال رسول ﷺ: «**إن لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال**»[٢] وروى ابن ماجه (١/ ٥ رقم ٥) من حديث أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال: «**آلفقر تخافون؟ والذي نفسي بيده لتصب عليكم الدنيا صبًا حتى لا يزيغ قلب أحدكم إزاغة إلا هيه...**» والذي ينظر في تاريخ الأمة الإسلامية قديمًا وحديثًا يرى كيف تعصف الدنيا ببعض العلماء، وقد ذكر العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد في كتابه "النظائر" مجموعة من العلماء الذين تحولوا من السنة إلى البدعة لأجل الدنيا.

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٧٩) رقم (٩١).

(٢) رواه الترمذي (٤/ ٥٦٩) رقم (٢٣٣٦) عن كعب بن عياض.

الفصل الرابع

القواعد والأصول

التي قامت عليها الفرق والأحزاب

لقد قامت الفرق والأحزاب على أصول وقواعد معلومة عندها، معتمدة لديها، وهي في غاية الخطر عليها وعلى المسلمين وهذه القواعد منها المشتركة بين الفرق والأحزاب كاتباع المتشابه، ومنها ما يختص بفرقة دون أخرى وبحزب دون آخر. والأصول والقواعد التي قامت عليها الفرق كثيرة جدًّا لا يستطاع حصرها لكثرتها ولخفاء بعضها تجدها على حسب تجدد الفرق والأحزاب من جهة، ودواعي التغيرات من جهة ثانية، وما سنذكره هاهنا من القواعد، فمنها الظاهرة ومنها الخفية، ولن أستقصي ذكر ذلك لكثرتها، وصعوبة حصرها، ولأن بعضها قد يدخل في بعض، وما ذكرناه فهو من المهم معرفته لدى المسلمين.

تعريف القواعد:

القاعدة: هي أساس الشيء حسيًّا كان أو معنويًّا قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] وقال ربنا: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] فقواعد البيت أسسه، أما القاعدة المعنوية فهي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منه، وهذا تعريف الجمهور. والمراد بالكلي: أن يحكم جميع أفراد القاعدة بها. قال الإمام ابن القيم: (إذ شأن الشرائع الكلية أن تراعي الأمور العامة

المنضبطة ولا ينقصها تخلف الحكمة في أفراد الصور)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره)[2].

الفرق بين القاعدة والأصل:

إن العلماء لا يفرقون غالبًا بين الأصل والقاعدة؛ لأن كلا منهما يجمع فروعًا شتى من باب واحد، ويأتي الأصل بمعنى الضابط والراجح. وعلى الذي يقرر قاعدة من القواعد يحتاج إلى الدقة في العبارة، والإيجاز في الصياغة، والكلية في المضمون، والسعة في الاستيعاب للجزئيات، وعدم مخالفتها للشرع.

والقواعد التي سنطرقها هاهنا هي قواعد أهل البدع والتحزب، وهي قواعد تتعلق بالمسائل العلمية والمسائل العملية، وسنذكر بعد كل قاعدة جملة مختصرة مما عليه أهل السنة وبعض القواعد قد تشتمل على الأمور العلمية والعملية في الأصول والفروع.

---

(١) "إعلام الموقعين" (٢/ ٦٨-٦٩).

(٢) "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٥٠٥)، وانظر الموافقات للشاطبي (٢/ ٥٣).

القاعدة الأولى: اتباع الهوى

القاعدة العظمى التي يسير عليها أهل البدع والتحزب اتباع الهوى، لذا أطلق أهل السنة عليهم أهل الأهواء، وقد ملئ القرآن الكريم بالذم للمتبعين أهواءهم فقال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[الفرقان:٤٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩] وقال تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠].

فانظر كيف كان الهوى في هذه الآيات ضد الحق، وقد سئل ابن عيينة: ما بال أهل الأهواء لهم محبة شديدة لأهوائهم؟ فقال: أنسيت قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣][١].

وقال محمد بن سيرين: (أسرع الناس ردة أهل الأهواء)[٢].

وقال ابن عون: (... إذا غلب الهوى على القلب استحسن الرجل ما كان يستقبحه)[٣].

---

(١) "مجموع الفتاوى" (١٠/ ١٧٠).

(٢) "الإبانة" (٢/ ٤٣١)، وسنده حسن.

(٣) "الشرح والإبانة" (١٣١).

وقيل لأبي بكر بن عياش: من السني؟ قال: الذي إذا ذكرت الأهواء لم يتعصب لشيء منها[١].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» (ص/ ١٥١): (قال علي بن حرب: كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي).

وقال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٥) معلقًا على كلام علي بن حرب: (يريد والله أعلم أنهم مظنة ذلك فيحترس من أحدهم حتى يتبين براءته).

وقال العلامة الشاطبي: (إن لفظ أهل الأهواء وعبارة أهل البدع إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم...)[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين... بل قصد الحمية لنفسه وطائفته أو الرياء ليعظم هو ويثنى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعًا، أو لغرض من الدنيا...)[٣].

وقال الإمام ابن القيم: (إن الكلام في الدين نوعان: أمر، وخبر. فما عارض الأمر كان من باب الهوى الذي يأمر به الشيطان والنفس، وما

---

(١) «اللالكائي» (١/ ٦٥٥).

(٢) «الاعتصام» (١/ ١٦٢).

(٣) «منهاج السنة» (٥/ ٢٥٦).

عارض الخبر كان من باب الظن والخرص الذي هو أكذب الحديث، وهؤلاء لا تجدهم إلا وقد جمعوا بين الأمرين فهم في الإرادات تابعون لأهوائهم وفي الاعتقادات تابعون لظنونهم قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم:٢٣][(١)].

وقال العلامة الشاطبي: (ولذلك سمي أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك...)[(٢)].

وقال أيضًا: (إن الشرع قد دل على أن الهوى هو المتبع الأول في البدع وهو المقصود السابق في حقهم ودليل الشرع كالتبع في حقهم، ولذلك تجدهم يتأولون كل دليل خالف هواهم ويتبعون كل شبهة وافقت أغراضهم...)[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الاستقامة» ٢/ ٢٢٤-٢٢٥: (ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعباد يجعل من أهل الأهواء كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء، وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه...).

وقال الشاطبي: (فكذلك صاحب الهوى إذا دخل قلبه وأشرب حبه لا تعمل فيه الموعظة ،ولا يقبل البرهان، ولا يكترث لمن خالفه...)[(٤)].

---

(١) «الصواعق» (٤/ ١٢١٠).

(٢) «الاعتصام» (٢/ ١٧٦).

(٣) «الاعتصام» (١/ ١٤٣).

(٤) «الاعتصام» (٢/ ٢٦٨).

أخي القارئ الكريم بعد هذا النقل والأيضَاح تدرك أن أهل البدع سماهم أهل السنة أهل الأهواء وذلك لتقديمهم أهواءهم على الحق تارة، ومعارضة الحق بأهوائهم تارة، وادعائهم أنماهم عليه من الأهواء هو الحق تارة، فهو أبرز صفاتهم، والهوى لا ضابط له بل هو مدعاة لمعارضة الحق ممن لم يخضع هواه لشرع الله، فكل الفرق والأحزاب غارقة في اتباع الهوى والتخلص منه صعب جدًّا إلا على من يسر الله له ذلك. وقد ذكر الإمام ابن القيم في "روضة المحبين" ص (٣٦٦-٣٧٩) خمسين أمرًا للتخلص من اتباع الهوى فراجعه فإنه مهم.

بل قال العلامة المعلمي: (وبالجملة فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى... ولم يكلف العالم بأن لا يكون له هوى؛ فإن هذا خارج عن الوسع، وإنما الواجب على العالم أن يفتش نفسه عن هواها حتى يعرفه ثم يحترز منه، ويمعن النظر في الحق من حيث هو حق؛ فإن بان له أنه مخالف لهواه آثر الحق على هواه... والعالم قد يقصر في الاحتراس من هواه ويسامح نفسه فتميل إلى الباطل فينصره وهو يتوهم أنه لم يخرج من الحق ولم يعاده، وهذا لا يكاد ينجو منه إلا المعصوم وإنما يتفاوت العلماء فمنهم من يكثر من الاسترسال مع هواه ويفحش حتى يقطع من لا يعرف طباع الناس ومقدار تأثير الهوى بأنه متعمد، ومنهم من يقل ذلك منه ويخف)(١).

---

(١) "القائد إلى تصحيح العقائد" (٣٢).

القاعدة الثانية: تقديم الرأي على ظاهر الأدلة

من الشر الذي وقع فيه أهل الباطل من دعاة التحزب والبدع الاعتماد على الرأي المخالف للشرع قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وروى أبو داود (١/ ٨٧ رقم ١٦٢) عن علي رضي الله عنه قال: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمسح على ظاهر خفيه) وسنده حسن.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام يكتب بماء الذهب في أهمية الاتباع وترك الرأي إليكه: (فالنفوس أحوج إلى معرفة ما جاء به -أي: الرسول - وأتباعه منها إلى الطعام والشراب؛ فإن هذا إذا فات حصل الموت في الدنيا وذاك إذا فات حصل العذاب، فحق على كل أحد بذل جهده

واستطاعته في معرفة ما جاء به وطاعته، إذ هذا طريق النجاة من العذاب الأليم والسعادة في دار النعيم، والطريق إلى ذلك الرواية والنقل، إذ لا يكفي من ذلك بحدد العقل، بل كما أن نور العين لا يرى إلا مع ظهور نور قدامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلعت عليه شمس الرسالة... وكان معرفة ما أمر الله به رسوله واجب على جميع الأنام)[1].

فالرأي المخالف لما جاء عن الرسول ﷺ ولما كان عليه السلف من بدعة وقد سمي أهل الحديث بأهل الحديث بمقابل أهل الرأي؛ فإن أهل الرأي لما صاروا يقدمون رأيهم على الحق تميز أهل الحديث بهذا الشعار؛ لأنهم لا يقبلون ولا يرضون أن تكون آراء الرجال مقدمة على شرع الله فلله درهم.

تنبيه: أوسع الأئمة الأربعة رأيًا مذمومًا أبوحنيفة رحمه الله، فقد أخذت عليه مسائل خالف فيها السنة بلغت إلى مائة وخمس وعشرين مسألة، تجدها في "مصنف ابن أبي شيبة"، وقد نقلها والدنا العلامة الشيخ مقبل رحمه الله في كتابه "نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة".

فائدة: قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (والرأي المحمود أنواع:

١- رأي الصحابة.

٢- الرأي الذي يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها إذا كان

---

(١) "مجموع فتاوى" (١/ ٥-٦).

مستندًا إلى استدلال واستنباط دون ما استند على مجرد التخرص.

٣- الرأي الذي تواطأت عليه الأمة.

٤- الرأي الذي يكون بعد طلب علم الواقعة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة؛ فإن لم يجده اجتهد رأيه ونظر إلى أقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وأقضية أصحابه، فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة واستعملوه وأقر بعضهم بعضًا عليه) اهـ بتصرف[(١)].

وأنواع الرأي المذموم هي:

١- الرأي المخالف للنص.

٢- الكلام في الدين بالخرص.

٣- الرأي المقتضي تعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضعها أهل البدع.

٤- الرأي الذي أحدثت به البدع وغيرت به السنن.

٥- القول بالاستحسانات والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات ورد الفروع بعضها على بعض قياسًا دون ردها إلى أصولها[(٢)].

وقال أبوالقاسم الأصبهاني: (وكان السبب في اتفاق أهل الحديث أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل؛ فأورثهم الاتفاق

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٧٩-٨٥).

(٢) «إعلام الموقعين» (١/ ٦٧-٦٩).

والائتلاف، وأهل البدعة أخذوا الدين من المقولات والآراء؛ فأورثهم الافتراق والاختلاف).

وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذ ليس لأحد من خلق الله أن يخترع في الشريعة من رأيه أمر لا يوجد عليه منها دليل؛ لأنه عين البدعة). وقال أيضًا: (زيادة إلى القول بالرأي غير الجاري على العلم وهو بدعة أو سبب البدعة...). وقال أيضًا: (والرأي إذا عارض السنة فهو بدعة وضلالة)[١].

(١) «الاعتصام» (١/ ٣٥٩)، و(٢/ ٨١ و٣٣٥).

القاعدة الثالثة: تقديم العقل على النقل

والمراد بالنقل ما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ، وقد ابتليت الفرق المبتدعة والأحزاب الضالة بتقديم العقل على النقل بلسان المقال أو بلسان الحال، وأشد من عرف بتقديم العقل على النقل من الفرق الضالة الفرق الكلامية وفي مقدمة تلك الفرق الجهمية والمعتزلة، ومن المعلوم أن هاتين الفرقتين وارثتا الفلاسفة الوثنيين من فلاسفة اليونان وغيرهم.

وقد رد أهل العلم على أهل الكلام وبينوا مفاسد هذه القاعدة وأنها تأتي على الإسلام من أساسه قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لا يتصور عند أهل السنة تعارض الأدلة الصحيحة العلمية لا السمعية ولا العقلية، والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء بها الكتاب والسنة مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان ما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين، وهذه الجملة لها بسط عظيم قد بسط من ذلك ما بسط في مواضع متعددة)[(١)].

وقال في كتاب "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ١٤٧): (ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه

---

(١) نقلًا من كتاب "طريق الوصول إلى العلم المأمول" (٢٢٣-٢٢٤).

معقول صريح قط، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع... ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول...). وقال أيضًا: (المعارضون لكلام الله ورسوله من المشهورين في الإسلام ينتهي أمرهم إلى التأويل أو التفويض) نفس المصدر. ومراده بالتأويل: التأويل الفاسد.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: (إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصحيح ورمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحطت حيث حطها الله وأصحابها)[١].

وقال أيضًا: (إن هذه المعارضة بين العقل والنقل هي أصل كل فساد في العالم وهي ضد دعوة الرسل من كل وجه... وأتباع إبليس أو نائب من نوابه قدموا العقل على النقل...)[٢].

وقد توسع رحمه الله في كتابه «الصواعق المرسلة» في الرد على من قدم العقل على النقل ورد ذلك من أكثر من مئاتي وجهًا وقد بنى كتابه «الصواعق» على كسر الطواغيت الثلاثة ومنها طاغوت تقديم العقل على النقل... وعلى كل فتقديم العقل على النقل يؤدي إلى إبطال الشرائع الإلهية وإبطال النبوات وإرسال الرسل وتكذيب رب العالمين، بل وإلى إبطال العقل نفسه فالواجب أن يعلم أن العقل له قدرة محدودة كما أن الشخص

---

(١) «مختصر الصواعق» ص(٨٢).

(٢) «مختصر الصواعق» (١/ ٢٩٣).

سمعه محدود وبصره محدود كذلك عقله.

ولله در شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال: (كما أن نور العين لا يرى إلا مع ظهور نور قدامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلعت عليه شمس الرسالة...).

قلت: وهذه حقيقة من لم يدركها ويوفق لها يخشى عليه أن يلحق بمن قدموا العقل على النقل، فهاهم في قعر جهنم ينوحون على أنفسهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]. وقد من الله على أهل السنة بالعافية من هذا الانحراف العظيم، فهم يستعملون عقولهم فيما خلقت له، ويجنبونها ما حظر عليها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكل من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضًا صريح المعقول وكان أولى بمن قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] "درء تعارض العقل والنقل".

وقال في كتاب "النبوات": (وأهل البدع الذين ابتدعوا أصول دين يخالف ذلك ليس فيما ابتدعوه لا هدى ولا دين حق، وكل ما خالفوه من الشرع فقد خالفوا فيه العقل أيضًا؛ فإن الذي بعث الله به محمدًا ﷺ وغيره من الأنبياء هو حق وصدق وتدل عليه الأدلة العقلية، فهو ثابت بالسمع والعقل والذين خالفوا الرسل ليس معهم سمع ولا عقل) وذكر الآية الآنف ذكرها [(١)].

وأختم هذه القاعدة بقول عظيم لشيخ الإسلام ابن تيمية قال: (الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل) [(٢)].

---

(١) (٢/ ٦١٣-٦١٤). تحقيق الطويان.

(٢) "مجموع فتاوى" (٢٠/ ١٦٣).

القاعدة الرابعة: التأويل الفاسد

إن أصل فساد العالم بسبب التأويل الفاسد الذي تعتمده الفرق والأحزاب وتحرف به كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وقد بلغ الانحراف البعيد ببعضهم إلى حد أن قال: (الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما التأويل المذموم والباطل فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك)[(١)].

وقال الإمام أحمد: (أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس) «الإيمان» لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٣٧٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولكن بعض الخائضين بالتأويلات الفاسدة يتشبث بألفاظ تنقل عن بعض الأئمة وتكون إما غلطًا أو محرفة...)[(٢)].

وقال أيضًا: (فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهرة تأويلا على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك وأن للنصوص تأويلا يخالف مدلولها لا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٦٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٠٩).

يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون...)[١].

وقال الإمام ابن حزم: (وهذه الفرق على اختلاف مشاربها لا تتعلق في تأويلاتها بحجة أصلًا إلا بدعوى الإلهام والفخر والمجاهرة بالكذب)[٢].

وقال الإمام ابن القيم في "الصواعق" (١/ ٣٦٥): (ومن أعظم آفات التأويل وجنايته أنه إذا سلط على أصول الإيمان والإسلام اجتثها وقلعها وذلك أن معتقد هذه الأصول العشرة تصديق الرسول فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فعمدوا إلى أجل الأخبار وهو ما أخبر به عن الله من أسمائه وصفاته ونعوت كماله فأخرجوه عن حقيقته وما وضع له). وقال أيضًا في نونيته ١/ ٢٨٥، ٢٩٤-٢٩٥:

هذا وأصل بلية الإسلام من ... تأويل ذي التحريف والبطلان
وهو الذي قد فرق السبعين بل ... زادت ثلاثًا قول ذي برهان
وجميع ما في الكون من بدع وإحـ ... ـداث تخالف موجب القرآن
فأساسها التأويل ذو البطلان لا ... تأويل أهل العلم والإيمان

وقال في "إعلام الموقعين" (٤/ ٢٥٠): (فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ولا رسوله بكلامه ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل، وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل، فمن بابه دخل إليها وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل).

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٥/ ٣٥).

(٢) "الفصل في الملل" (٢/ ٢٧٢).

وقال أيضًا: (وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة التي هي مما عملته أيدي الوضاعين وصاغته ألسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظًا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين، فهما عدوان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران... فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله، وقد قال النبي ﷺ لحسان بن ثابت: «**إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسول الله**» وقال: «**اهجهم أو هاجهم وجبريل معك**» وقال: «**اللهم أيده بروح القدس ما دام ينافح عن رسولك**»[(١)].

وقال نقلًا عن ابن رشد: (وهذه هي حال هذه الفرق الحادثة في الشريعة مع الشريعة، وذلك أن كل فرقة منهم تأولت في الشريعة تأويلا غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى، وزعمت أنه الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزق كل ممزق وبعد جدًّا عن موضوعه الأول، ولما علم صاحب الشرع ﷺ أن مثل هذا يعرض ولا بد في شريعته قال: «**ستفترق أمتي على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**» يعني بالواحدة: التي

(١) «الصواعق» (١/ ٢٩٩-٣٠١).

سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله...)»[1].

قلت: فبان بهذا النقل المحقق أن جناية التأويل الباطل سلاح لكل مارق في الدين إذ إن تأويل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالتأويل الفاسد أسهل من ردها بالكلية وأقرب إلى قبوله عند من لم يعرفه، فكل طائفة تتأول من الحق ما يوافق نحلتها ومذهبها فالمعيار عندها ما هي عليه من قواعد وأصول، وهذا عين الانحراف.

---

(١) «الصواعق» (٢/ ٤١٥-٤١٦).

القاعدة الخامسة: اتباع المتشابه من القرآن والسنة

إن من أعظم أسباب انحراف الفرق الضالة اتباع المتشابه، وقد هدى الله أهل السنة إلى رد المتشابه إلى المحكم وأما دعاة البدع فهم يأخذون بالمتشابه ويدعون المحكم ويجعلون المتشابه محكما والمحكم متشابها وهذا من أعظم علاماتهم قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وفي البخاري برقم (٤٥٤٧) ومسلم برقم (٢٦٦٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ﴾ [آل عمران: ٧] فقال: «**فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**» قال أيوب السختياني: (ولا أعلم أحدًا من أهل الأهواء يجادل إلا بالمتشابه)[(١)].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: (إن هؤلاء المعارضين للكتاب والسنة بعقلياتهم التي هي في الحقيقة جهليات إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة محتملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى

---

(١) «الإبانة» (٢/ ٦٠٥).

والإجمال في اللفظ يوجب تناولها بحق وباطل فيما فيها من الحق يقبل من لم يحط بها علما ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع كلها؛ فإن البدعة لو كانت باطلًا محضًا لما قبلت ولبادر كل واحد إلى ردها وإنكارها، ولو كانت حقًا محضًا لم تكن بدعة وكانت موافقة للسنة، ولكنها تشتمل على حق وباطل ويلتبس فيها الحق والباطل... وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان هو حق من أحدهما وباطل من الآخر فيوهم إرادة الوجه الصحيح ويكون مراده الباطل فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ولا سيما إذا صادفت أذهان مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب فسل مثبت القلوب أن يثبت قلبك على دينه وأن لا يوقعك في هذه الظلمات)[1].

وقال أيضًا في "إعلام الموقعين" ٢/ ٢٩٤: (وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق فعكس هذه الطريق، وهي أنهم يردون المتشابه إلى المحكم ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم وتتوافق النصوص بعضها بعضًا، ويصدق بعضها بعضًا، فإنها كل من عند الله وما كان من عند الله فلا اختلاف ولا تناقض... ولهذا الأصل أمثلة كثيرة أصولية وفروعية).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عن أصحاب البدع:

---

(١) "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" (٣/ ٩٢٥-٩٢٧).

(وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة فيحملونها على المعاني الفاسدة كما فعلت النصارى فيما نقل لهم عن الأنبياء فيدعون المحكم ويتبعون المتشابه)اه(١).

وقال أيضًا: (وسبب ضلال النصارى وأمثالهم من الغالية كغالية العباد من الشيعة وغيرهم ثلاثة أشياء: أحدها: ألفاظ متشابهة مجملة مشكلة منقولة عن الأنبياء وعدلوا عن الألفاظ الصريحة المحكمة وتمسكوا بها وهم كلما سمعوا لفظًا فيه شبهة تمسكوا به وحملوه على مذهبهم وإن لم يكن دليلًا على ذلك، والألفاظ الصريحة المخالفة لذلك إما أن يفوضوها وإما أن يتأولوها كما يصنع أهل الضلال يتبعون المتشابه من الأدلة العقلية والسمعية)(٢).

وقال العلامة السعدي رحمه الله: (... الأصل أن المتشابه من نصوص الكتاب والسنة يرد إلى المحكم وأن الخفي الغامض يوضح ويشبه بالجلي الواضح وأن مسائل النزاع ترد إلى مسائل الإجماع وأن العام يخص بالخاص والمطلق يقيد بالمقيد والشك يرجع إلى اليقين والفروع تنبني على الأصول والتابع على اسمه لا يستقل إلا تبعًا لغيره وهنا أصول أخر تشبه هذه الأصول النافعة كثيرة الفوائد هذه أشهرها)(٣).

وقال الإمام الشاطبي: (... لأن من نفى عنه طريق الاستنباط واتباع الأدلة لبعض الجهالات لم يحل له أن يتبع الأدلة المحكمة ولا المتشابهة ولو

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٧٤).

(٢) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (١/ ٣١٦-٣١٧).

(٣) «مجموع الفوائد» ص(٢٣٠-٢٣١).

فرضنا أنه يتبع المحكم لم يكن اتباعه مفيدًا لحكمه لإمكان أن يتبعه على وجه واضح البطلان أو متشابه فما ظنك به إذا اتبع المتشابه، ثم اتباعه للمتشابه ولو كان من جهة الاسترشاد به لا للفتنة به لم يحصل به مقصود على حال فما ظنك به إذا اتبع ابتغاء الفتنة، وهكذا المحكم إذا اتبعه ابتغاء الفتنة به فكثيرًا ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة اقتصارًا بالنظر على دليل ما، واطراحًا للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفروعية العاضدة لنظره أو المعارضة له، وكثيرًا ممن يدعي العلم يتخذ هذا الطريق مسلكا)[1].

(١) «الاعتصام» (١/ ٢٢٢).

القاعدة السادسة: العمل بظواهر النصوص دون الرجوع إلى بيان الرسول ﷺ وصحابته

أهل السنة عند أن ينادوا بالعمل بظواهر النصوص لا يعنون بذلك عدم الرجوع إلى تفسير النبي وصحابته ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا جعل الاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي ﷺ وأصحابه طريق أهل البدع)[١].

وقال الإمام ابن القيم: (... وما مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني إلا كمثل رجل قيل له: لا تسلم على صاحب بدعة فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه، أوقيل له: اذهب فاملأ هذه الجرة، فذهب فملأها ثم تركها على الحوض وقال: لم تقل ائتني بها...)[٢].

---

(١) «كتاب الإيمان» (٣٧٥).

(٢) نقلا من كتاب معجم المناهي اللفظية (٢٧٣).

القاعدة السابعة: التقليد المذموم

من أسس ضلال الأمم التقليد: لقد ذم الله التقليد فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٧]، والآيات كثيرة في ذم التقليد، والتقليد المذموم هو الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه، قال شيخ الإسلام: (التقليد المذموم هو قبول قول الغير بغير حجة)[1] والتقليد ليس بعلم باتفاق أهل العلم نقل ذلك الحافظ ابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" والإمام ابن القيم في "إعلام الموقعين".

والتقليد المحرم على أنواع:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (التقليد المحرم ثلاثة أنواع: أحدها: الإعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء. الثاني: تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله. الثالث: التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد)[2].

---

(١) "المجموع" (٤/ ١٩٧).

(٢) "أعلام الموقعين" (٢/ ١٨٧).

وقال أيضًا: (والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله وبيان زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولابد إذ ليس بمعصوم فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله منزلة قول المعصوم فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض وحرموه وذموا أهله وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم؛ فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه وليس لهم تمييز بين ذلك فيأخذون الدين بالخطأ ولابد فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع ولابد لهم من ذلك...)[١] وقد توسع رحمه الله في الكلام على التقليد وبسط أمثلة دالة على تخبط المقلدين[٢].

وفي هذا البسط مآخذ قوية جدًّا على المقلدين مثل قوله رحمه الله: (إن المقلدين حكموا على الله قدرًا وشرعًا بالحكم الباطل جهارًا المخالف لما أخبر به الرسول، فأخلوا الأرض من القائمين لله بحجة وقالوا: لم يبق في الأرض عالم منذ الأعصار المتقدمة). وقال الإمام الشوكاني في رسالته «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» (ص/ ٩٤-٩٥) وهو يناقش المقلد: (أخبرنا ما حملك أن تجعل ما هو مشتمل على الحق والباطل قلادة في عنقك تلتزمه وتدين به غير تارك لشيء منه؛ فإن الخطأ من إمامك قد عذره الله فيه بل جعل له أجرًا في مقابلته... فأنت من أخبرك بأنك معذور من اتباع الخطأ وأي حجة قامت لك على ذلك... والمفروض أنك ستسأل عن دينك في عبادتك ومعاملاتك علماء الكتاب والسنة، وهم أتقى لله أن يفتوك بغير ما سألت عنه).

---

(١) «أعلام الموقعين» (٢/ ١٩٢).

(٢) انظر «أعلام الموقعين» (٢/ ٢٦٠).

وبوائق التقليد على أهله كثيرة وعواقبه وخيمة وظلم لعلماء أمة الإسلام حيث أن المقلد يأخذ من عالم ما قاله ويدع ما قاله عشرات بل مئات العلماء الذين هم ما بين أعلم من عالمه، أو مثله، أو مقاربين له، وأعظم من هذا جعل العالم كالرسول ﷺ في قبول أقواله وقد اتفق الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المنسوبة إليهم على تحريم التقليد، ولو كان لهم بل حذروا أتباعهم منه رحمهم الله كما نقل ذلك غير واحد كالإمام ابن القيم في الإعلام والشوكاني في القول المفيد والألباني في مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ.

فكيف عارض مقلدوهم بأقوالهم كتاب ربنا وسنة رسولنا ﷺ والتقليد مظنة كتمان الحق، وذهاب الإسلام؛ لأن المقلد تشبث بما قاله إمامه ومدعاة إلى القول على الله بدون علم شرعي وسبيل إلى الفرقة والتمزيق للأمة ودعوة إلى التعصب الممقوت فليتق الله المقلدون وعلى وجه الخصوص المفتون؛ فإنهم سيتقولون على الشريعة بنسبة ما ليس فيها إليها، ولا تسأل بعد ذلك عما يحدث من فساد عريض وظلم شنيع، ولقد كان شيخنا مقبل ابن هادي الوادعي رحمه الله يحذرنا تحذيرًا بالغًا من التقليد عمومًا وله خصوصًا حتى قال: (لا يقلدني إلا ساقط) وكان كثيرًا ما يتمثل بهذين البيتين:

ما الفرق بين مقلد في دينه ... راض بقائده الجهول الحائر

وبهيمة عمياء قاد زمامها ... أعمى على عوج الطريق الجائر

والكلام على التقليد يطول لكثرة مفاسده في داخل أمة الإسلام، وقد ابتليت به الأمة عن طريق أرباب المذاهب المنتسبين للأئمة الأربعة وغيرهم

من أهل الضلال، فلم ينج من هذا الداء إلا المعتصمون بالكتاب والسنة على ما كان عليه سلف الأمة، وبما أنه قد تصدر للفتوى من ليس أهلًا لذلك من دعاة البدع والأحزاب والضلالات فتعين على المسلمين أن يتحروا من يستفتونه في دينهم، وآية ذلك أن يرجعوا إلى العلماء المشهود لهم في الأمة بحسن الإتباع لمنهاج النبوة والاستقامة على ذلك.

القاعدة الثامنة: الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والمكذوبة

ومن اتباع الهوى قبول الأحاديث الضعيفة والموضوعة ليعلم كل مسلم ومسلمة أن الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي لا ينجبر ضعفها ليست من الإسلام، وقبولها ينافي التسليم بكمال الإسلام، وينافي تبليغ الرسالة وقبولها أيضًا داع إلى الاشتغال بها دون الاهتمام بالأحاديث الصحيحة وداع إلى ترك العمل بالترغيب والترهيب الموجود في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وكم في قبول الأحاديث الضعيفة والموضوعة من ضرر على الإسلام وأهله، فلهذا جاز أن نقول إنها تهدم الإسلام ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد حذر الرسول ﷺ من قبولها ومن التحدث بها، روى ابن ماجه في مقدمة سننه برقم (٣٥) وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢٩٧) عن أبي قتادة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله يقول على هذا المنبر: «**إياكم وكثرة الحديث عني فمن قال علي فليقل حقًا أو صدقًا، ومن تقول علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**» وقال أيضًا: «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[(١)].

قال الشاطبي رحمه الله في "الاعتصام" (١/ ٢٨٧- ٢٨٨) وهو يتكلم على أهل البدع: (فنها إعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها).

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه عن سمرة بن جندب.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة...)[١].

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (١٨/ ٦٦ - ٦٧): (... وأحمد إنما قال: إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد... ومعناه أنا نروي في ذلك بالأسانيد وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتج بهم، وكذلك قول من قال: يعمل بها في فضائل الأعمال إنما العمل بها العمل بما فيها من الأعمال الصالحة، مثل التلاوة والذكر والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة).

انظر أيها القارئ قول أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (أنا نروي ذلك بالأسانيد) فمن روى الأحاديث بالأسانيد فقد خرج من العهدة، لأنه يجعل الباحث يقف على الأسانيد ويحكم عليها بما تستحق لا ليستدل بها على ما هي عليه، وعلى هذا فالعمل بالأحاديث الضعيفة اعتمادًا على كلام الإمام أحمد المذكور في هذه المسألة مجانب للصواب.

وقال أيضًا: ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط...)[٢].

وقال الشاطبي: (... والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أن النبي ﷺ قالها فلا يمكن أن يسند إليها حكم فما ظنك بالأحاديث المعروفة الكذب)[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة

---

(١) "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (١٦٢). (٢) "قاعدة جليلة" (١٦٣).

(٣) "الاعتصام" (٢٨٨).

تقديرًا وتحديدًا مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي... فالحاصل أن هذا الباب يروى ويعمل به في الترغيب والترهيب لا في الاستحباب، ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي)[١] فأين الذين يروون الأحاديث الضعيفة في باب الترغيب والترهيب على حد زعمهم من هذه التحقيقات؟.

وقال أيضًا: (ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به؛ فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملًا من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله... وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع...)[٢].

وقال أيضًا: (ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع)[٣].

وقال الحافظ الذهبي: (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا مع طول الأسانيد وكثرة الوهم والغلط، فبالحري أن نزجر القوم عنه فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون والله الموضوعات والأباطيل والمستحيل في الأصول والفروع والملاحم والزهد

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٦٧-٦٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٦٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥١).

نسأل الله العافية، فمن روى ذلك مع علمه ببطلانه وغر المؤمنين فهذا ظالم لنفسه جانٍ على السنن والآثار يستتاب من ذلك؛ فإن أناب وأقصر وإلى فهو فاسق كفى به إثمًا أن يحدث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم فليتورع وليستعين بمن يعينه على تنقية مروياته)اهـ[١].

وخلاصة الكلام هاهنا كالآتي:

١ العمل بالحديث الضعيف عند العلماء الذين جوزوا ذلك في فضائل الأعمال إنما يكون ذلك عند وجود أصل ذلك العمل مشروعًا بأدلة أخرى، وعلى هذا فالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال لا تفيد شرعية الأعمال لا استحبابًا ولا وجوبًا.

٢ قول الإمام أحمد وأمثاله يحتج بالحديث الضعيف إنما ذلك فيما كان حسنًا عند غيره قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومن نقل عن أحمد بن حنبل أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى: ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن... والحسن عنده - أي الترمذي - ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا ويحتج به ولهذا مثل أحمد للضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما)[٢].

---

(١) «السير» (٢/ (٦٠١-) ٦٠٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥١-٢٥٢).

القاعدة التاسعة: المجاز

لقد قام أهل الكلام وفي مقدمتهم الجهمية بوضع قاعدة المجاز؛ لهدم ما يتوصلون بها إليه من الإسلام، فنتج عن هذا أن قسموا كلام الله وكلام رسوله إلى حقيقة ومجاز، بعد أن كان كله حقيقة، فقام كثير من علماء أهل السنة برد هذا التقسيم، فقد عده الإمام ابن القيم أحد الطواغيت الثلاثة التي بنى عليها كتابه "الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة".

فقال رَحِمَهُ الله: (وإذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيمًا شرعيًا ولا عقليًا ولا لغويًا فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين). ثم ذكر خمسين وجهًا في إبطاله كما في "مختصر الصواعق".

وتكلم علامة اليمن محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه "إيثار الحق على الخلق" ص (٨٦-٨٧) على منشأ البدع وجعل مرد ذلك إلى قسمين: الزيادة في الدين، والنقص منه، ومثل للنقص منه بصرف الحقيقة إلى المجاز، وقد استعمل المجازيون من معتزلة وجهمية وباطنية ورافضة وغيرهم المجاز لتعطيل أسماء الله وصفاته، وجعلوا كثيرًا من القرآن مجازًا فما أخطره من

سلاح استخدم لهدم الإسلام.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم على تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز: (... فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم... بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم... والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين... فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة وظهرت أوائله في المائة الثالثة... والمقصود هنا أنه لا يمكن أحد أن ينقل عن العرب، بل ولا عن أمة من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني، فإن ادعى مدع أنه يعلم وضعًا يتقدم ذلك فهو مبطل؛ فإن هذا لم ينقله أحد من الناس ولا يقال نحن نعلم ذلك بالدليل؛ فإنه إن لم يكن اصطلاحًا متقدمًا لم يمكن الاستعمال...)[1].

وقال أيضًا: (... هذا التقسيم لا حقيقة له، وليس لمن فرق بينهما حد صحيح يميز به بين هذا وهذا فعلم أن هذا التقسيم باطل وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول بل يتكلم بلا علم فهم مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل)[2].

وقال أيضًا: (... بل وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف، والخلف فيه على قولين، وليس النزاع فيه

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٨-٩١).
(٢) المصدر نفسه (٧/ ٩٦).

لفظيًا بل يقال نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا عن هذا، ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق تبين أنها فروق باطلة وكلما ذكر بعضهم فرقًا أبطله الثاني) [(١)]. وقد أطال شيخ الإسلام ابن تيمية الكلام على الحقيقة والمجاز في هذا المجلد تجده من (ص: ٨٧-١١٦).

فكلام شيخ الإسلام ابن تيمية واضح حيث نفى وجود المجاز في اللغة العربية، فمن باب أولى أنه لا مجاز في القرآن والسنة، وقد نفى وجود المجاز في اللغة الإمام ابن القيم وأبو إسحاق الإسفراييني وأبو علي الفارسي. وللشنقيطي بحث قيم أبطل فيه المجاز في القرآن والسنة بعنوان "منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز".

وقال ابن عبدالبر: (وحمل كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على الحقيقة أولى بذوي الدين والحق لأنه يقص الحق وهو قول الحق تبارك وتعالى علوًا كبيرًا) [(٢)].

تنبيه: جاء لفظ المجاز في كلام أبي عبيدة معمر بن المثنى ورواية عن أحمد وأرادوا بذلك التفسير والتأويل للقرآن، ولم يريدوا به المجاز الحادث بعد ذهاب عصرهم بزمان وهو صرف اللفظ عن ظاهره.

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٧/ ١١٣).

(٢) "التمهيد" (١٦/ ١٢٥٥).

القاعدة العاشرة: القياس

من القواعد التي يعتمد عليها دعاة البدع والتحزب قاعدة تقديم القياس على الأدلة الشرعية، وهذا أصل كل شر وفساد في العالم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (... وأصل ضلال من ضل هو تقديم قياسه على النص المنزل من عند الله، واختياره الهوى على اتباع أمر الله)[1] وقال أيضًا وهو يتكلم عن الاستغناء عن البدع ويخاطب العلماء: (ولا استغنوا بذلك عما ابتدعه المبتدعون من الحجج الفاسدة التي يزعم الكلاميون أنهم ينصرون بها أصل الدين، ومن الرأي الفاسد الذي يزعم القياسيون أنهم يتمون به فروع الدين...)[2].

وفي "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ١٦٧) أيضًا: (قوله: وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس وبمثل هذه الشبهات حدث الشرك في الأرض...) وقال في كتاب الإيمان (٣٧٥) ومجموع فتاوى (٧/ ٣٩٢): (وكذلك التمسك بالأقيسة مع الإعراض عن النصوص والآثار طريق أهل البدع، ولهذا كان كل قول ابتدعه هؤلاء قولا فاسدًا) وقال كما في "المجموع" (٢٠/ ٥٠٥): (وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس علمنا قطعًا أنه قياس فاسد، بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها بوصف

---

(١) "العبودية" (٦٩).

(٢) "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ١٠٥).

أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم، فليس في الشريعة ما يخالف قياسًا صحيحًا، لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فساده).

وتكلم شيخ الإسلام ابن تيمية على القياس المنطقي الذي هو عمدة الفلاسفة في كتابه "الرد على المنطقين" ص(٤٣٨) وبين أن هذا القياس لا يأتي بشيء من العلم ولا وجود له في القرآن الكريم وبين فساد تقسيم قياسهم هذا إلى: برهاني، و جدلي، و خطابي، و شعري، وسفسطائي[1].

وتكلم شيخ الإسلام ابن تيمية على القياس في مسائل الفقه كما في المجموع (٢٠/ ٥٠٤- ٥٨٢) وبين ما حصل من تجاوز ومخالفة للشرع بسببه، وهذا البحث لشيخ الإسلام ابن تيمية هو المعروف برسالة "القياس" أو "معنى القياس".

وقال الإمام أحمد: (أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس) "الإيمان" لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣٧٥.

وقال الإمام ابن القيم: (قيل إن طرد إبليس ولعنه إنما كان بسبب التأويل؛ فإنه عارض النص بالقياس، وقدمه عليه، وتأول لنفسه أن هذا القياس العقلي مقدم على نص الأمر بالسجود) "الصواعق" (١/ ٣٧٠-٣٧١).

وقال أيضًا في "إعلام الموقعين" (١/ ٢٠٠) بعد أن قسم الناس في قبول القياس ورده: (وبإزاء هؤلاء قوم أفرطوا فيه وتوسعوا جدًّا وجمعوا بين

(١) وانظر ص(٤٧٤-٤٧٨) من نفس المصدر.

الشيئين الذين فرق الله بينهما بأدنى جامع من شبه أو طرد أو وصف يتخيلونه علة، يمكن أن يكون علته وأن لا يكون، فيجعلونه هو السبب الذي علق الله ورسوله عليه الحكم بالخرص والظن، وهذا هو الذي أجمع السلف على ذمه وذكر الإمام أمثلة لتناقض الفقهاء القياسيين بالأقيسة المخالفة للشرع). انظر المصدر السابق من ص (٢٧٠ - ٣٠٩).

تنبيه: القياس على النص يحتج به جماهير الفقهاء قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (القياس على النص والإجماع وهو أيضًا حجة عند جماهير الفقهاء، لكن بعضهم أسرف فاستعمله قبل البحث عن النص ورد به شيئًا من النصوص أو استعمل منه القياس الفاسد...)[1].

وخلاصة القول: أن القياس منه ما هو حق ومنه ما هو باطل وأهل البدع يستعملون الباطل منه؛ لتحقيق أباطيلهم فاستدعى هذا الحذر واليقظة من قبول استعمال القياس بهذه الصورة.

---

(١) نقلًا من كتاب «طريق الوصول إلى العلم المأمول» ص(٢٥٦).

القاعدة الحادية عشرة: الاحتجاج بالقصص الإسرائيلية الضعيفة

إن القصص الإسرائيلية التي لم يصح عن رسول الله منها شيء قد تضمنت أمورًا ومنها: الطعن في ذات الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، والطعن في أنبيائه ورسله وأتباعهم، ومنها تصوير دين الإسلام أنه دين خرافي ومنها...، ومنها...، وإذا أردت أن تدرك جملة من هذه الأباطيل فارجع إلى كتاب "الإسرائيليات في التفسير والحديث" للدكتور الذهبي وقد دلت الأدلة على منع رواية الضعاف من الإسرائيليات، روى البخاري برقم (٧٣٦٢) عن أبي هريرة ﵁ قال: كان أهل الكتاب يقرؤون في التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال الرسول ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم...**» والحديث يفيد عدم تصديق ما يحدث به أهل الكتاب من التوراة والإنجيل، وقد جاء التحذير من قبول الإسرائيليات عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ؒ وهو يتحدث عن الإسرائيليات: (... فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح. والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا

نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم) "أصول التفسير" ص (٢٦) وقوله: (لما تقدم) يعني: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**».

وللعلامة البقاعي كلام قيم في كتابه "الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة" حيث قال بعد كلام له: (... وأما ما كذبه كتابنا فهو كالموضوع لا يجوز نقله إلا مقرونًا ببيان بطلانه) نقلًا من كتاب "الإسرائيليات في التفسير والحديث" ص (٧١).

وبمثل هذا التفصيل فصل الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٣)، وعلى كلٍ الناظر إلى ما أفسدته القصص الإسرائيلية في ديننا يرى أهمية الحذر واليقظة من تسرب الإسرائيليات التي لا خطام لها ولا زمام إلى ديننا.

القاعدة الثانية عشرة: رد أحاديث صحيحة بدعوى أنها آحاد

ومن أعظم الدسائس على الإسلام وأهله وجود فرق ضالة مضلة تنادي بأن الأحاديث الصحيحة التي لم تبلغ حد التواتر لا تفيد العلم ولا العمل، بل هي ظنية عندهم، وهذه الدسيسة ظهرت بعد انقضاء عصر السلف وحامل لوائها الجهمية والمعتزلة وتبعتهم على ذلك الأشعرية، وقد وصل بهم الانحراف إلى أن يقدموا أقوال أولئك الوثنيين على قول الله وقول رسوله، وليست هذه البائقة أول بائقة من أهل الكلام فهم الذين قدموا العقل على النقل، وهم الذين قسموا الدين إلى حقيقة ومجاز، وهم الذين قدموا القياس الفاسد على الشرع.

وقد تصدى علماء الإسلام لهؤلاء الضلال وكشفوا ضلالهم، وهتكوا أسرارهم، وأظهروا عوارهم، قال الخطيب في «الكفاية» ص (٤٨): (وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار ذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه والله أعلم.

وقال الإمام ابن حزم عن مجموعة من العلماء: (إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله يوجب العلم والعمل معًا، وبهذا نقول). وأطال

الكلام في الانتصار والتقرير لهذه الأقوال إلى أن قال: (وإذا صح هذا فقد ثبت يقينيًا أن خبر العدل عن مثله مبلغًا إلى رسول الله حق مقطوع به موجب للعلم والعمل)[1].

ونقل الإمام ابن القيم قول ابن حزم هذا وقال: (وهذا الذي قاله أبو محمد حق في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول عملًا واعتقادًا دون الغريب الذي لم يعرف تلقي الأمة له بالقبول)[2].

وقال العلامة ابن الصلاح في "مقدمته" (١٤) وهو يتكلم على ما اتفق عليه الشيخان: (وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافًا لقول من نفى ذلك محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن...).

وقال الإمام ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" ص (٣٥): (وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (... ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم، فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث، فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال، أو حرام، أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ...)[3].

---

(١) "الإحكام" (١/ ١١٩)، وما بعدها.
(٢) "مختصر الصواعق المرسلة" (١/ ٨٩).
(٣) "مجموع الفتاوى" (١٨/ ١٧).

وقال أيضًا في "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" ص (٦٩-٧٠): (مثل اختلافهم في خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول والتصديق أو الذي اتفقت على العمل به فعند عامة الفقهاء وأكثر المتكلمين أنه يفيد العلم، وذهبت طوائف من المتكلمين إلى أنه لا يفيده، وكذلك الخبر المروي من عدة جهات يصدق بعضها بعضًا من أناس مخصوصين قد تفيد العلم اليقيني لمن كان عالمًا بتلك الجهات وبحال أولئك المخبرين وبقرائن وضمائم تحتف بالخبر، وإن كان العلم بذلك الخبر لا يحصل لمن لم يشاركه في ذلك، ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة فيه المتبحرون في معرفته، قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها فضلًا عن العلم بصدقها ومبنى هذا على أن الخبر المفيد للعلم يفيده من كثرة المخبرين تارة، ومن صفات المخبرين أخرى، ومن نفس الإخبار أخرى، ومن نفس إدراك المخبر له أخرى، ومن الأمر المخبر به أخرى).

قلت: هذا التفصيل من شيخ الإسلام ابن تيمية يثلج الصدر وهو كلام في غاية البيان والإيضاح.

وخلاصة القول في خبر الآحاد ما يلي:

١- السلف كانوا لا يفرقون بين حديث وحديث عند الصحة فكلها مقبولة مسلم بها معمول بها، وإنما كانوا يحرصون على صحة الحديث.

٢- السلف لا يفرقون بين العمل بالأحاديث في العقائد والأحكام بل العبرة عندهم بالصحة، فإذا صح عملوا به عمومًا وسار على هذا علماء

الحديث إلى وقتنا هذا.

[٣] القول بأن خبر الآحاد يفيد العلم والعمل معًا هو قول أكثر المحدثين وهم أهل هذا الشأن وفرسان هذا الميدان فلا عبرة بمن خالفهم. وهناك مآخذ قوية جدًّا على علماء أهل الكلام الذين لا يقبلون خبر الآحاد ليس هذا محل بسطها.

تنبيهٌ: نسب إلى بعض العلماء أقوالٌ تخالف ما قرروه في خبر الآحاد فقد نسب إلى الشاطبي وأحمد عدم إفادة خبر الآحاد العلم، كما نسب إلى الحافظ ابن حجر أن خبر الآحاد لا يعمل به في العقائد فنسبة هذا إلى من ذكرنا غير صحيحة بل الصحيح خلافه.

القاعدة الثالثة عشرة: اتباع الظن

مما أردى بأهل الضلال اتباع الظن، ومصداق هذا قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] فالآية وإن كانت في الكفار إلا أنها تشمل كل من اعتقد خلاف الحق وتعبد بخلافه، وقد حذر الرسول الله ﷺ أمته من العمل بالظن المرجوح فقال: «**إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث...**»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكل من خالف الرسول ﷺ لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس، فإن كان ممن يعتقد ما قاله وله فيه حجة يستدل بها كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئا، كاحتجاجهم بقياس فاسد أو نقل كاذب أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من الله وكان من إلقاء الشيطان، وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلًا إما أن يحتج بأدلة عقلية ويظنها برهانًا وأدلة قطعية وتكون شبهات فاسدة مركبة من ألفاظ مجملة ومعان متشابهة لم يميز بين حقها وباطلها، كما يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسنة)[(٢)].

---

(١) رواه البخاري (١٠/٥٩٣) برقم (٦٠٦٦)، ومسلم برقم (٢٥٦٣).

(٢) "مجموع الفتاوى" (١٣/٦٧-٦٨).

وقال أيضًا وهو يتكلم عن موجب الفساد بين الأمة: (الثالثة: اتباع الظن وما تهوى الأنفس، حتى يصير كثير منهم مدينًا باتباع الأهواء في هذه الأمور المشروعة، وحتى يصير في كثير من المتفقهة والمتعبدة من الأهواء من جنس ما في أهل الأهواء الخارجين عن السنة والجماعة...)[(١)].

فالحذر الحذر من الآراء الفاسدة، والأقيسة الكاسدة، والنقولات الكاذبة، والتخيلات الشيطانية، وهذه عقوبة الله لأهل الزيغ بسبب تركهم مصادر الحق واليقين، وهما: القرآن، والسنة، فعاقبهم الله بمصادر الظن والأوهام فهنيئًا لأهل السنة الذين يجدون برد اليقين بسبب رجوعهم إلى المصادر الحقة المحفوظة بحفظ رب العالمين.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٣٥٧).

القاعدة الرابعة عشرة: تعمد الكذب

أهل البدع لا يتوقفون عند شر بل كلما وجدوا ما يحقق لهم نفاذ انحرافهم أو زيادة انتشاره استخدموه، ومن ذلك الكذب ومن ذا الذي يجهل أن الكذب ولو على طفل بل ولو على حيوان مذموم في الشرع، فكيف لو كان الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ قال المصطفى ﷺ: «**لا تكذبوا علي فإنه من كذب علي فليلج النار**»[١] وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابًا**» قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما أهل الأهواء ونحوهم فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلًا لا ثقة ولا معتمدًا، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق، وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين، وروايات أهل الإفك المبين)[٢].

وقال أيضًا: (وكذلك كذبهم في العلم من أعظم الظلم وكذلك إظهارهم للمعاصي والبدع تمنع الثقة بأقوالهم وتصرف القلوب عن اتباعهم وتقتضي متابعة الناس لهم فيما هي من أعظم الظلم، ويستحقون من الذم والعقوبة عليها ما لا يستحقه من أظهر الكذب...)[٣].

---

(١) رواه البخاري رقم (١٠٦)، ومسلم (١/ ٢). (٢) "مجموع الفتاوى" (٢٧/ ٤٧٩).

(٣) "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ١٨٨).

وقال الإمام ابن القيم: (وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله، لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة التي هي مما عملته أيدي الوضاعين، وصاغته ألسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظًا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين فهما عدوان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران...)[(١)].

قلت: لقد تصدى علماء الحديث لفضح الكذابين وكشف كذبهم على الله ورسوله وعرفوا أحوالهم وأماكنهم فلقد كان الإمام مالك يسمي العراق دار الضرب أي تضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم، وأظهر وأشهر من عرف بالكذب على الله وعلى رسوله وعلى صحابته وعلى أئمة هذا الدين هم الرافضة، وتليهم الصوفية والجهمية والمعتزلة، وكل فرقة عندها من الكذب ما تقوي به بدعتها إما بصورة واضحة وإما بغيرها.

تنبيه: وقد سردت أمثلة لكذب الفرق في كتابي «القول المبين في أصناف المبدلين».

---

(١) «الصواعق» (١/ ٢٩٩-٣٠٠).

القاعدة الخامسة عشرة: التحريف للحق

من القواعد التي يتبناها دعاة الضلال قاعدة التحريف للفظ أو للمعنى، وهم في ذلك تبع لليهود، فاليهود قد حرفوا التوراة كما هو معلوم، قال الله عنهم: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]. ثم صار التحريف عمدة عند النصارى، فحرفوا الإنجيل ثم آلت بدعة التحريف إلى فرق أشهرها الباطنية الرافضة.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة" (١/ ٢١٥- ٢١٧): (والتحريف العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه، والنوعان مأخوذان من الأصل عن اليهود، فهم الراسخون فيهما وهم شيوخ المحرفين وسلفهم؛ فإنهم حرفوا كثيرًا من ألفاظ التوراة، وما غلبوا عن تحريف لفظه حرفوا معناه، ولهذا وصفوا بالتحريف في القرآن دون غيرهم من الأمم ودرج على آثارهم الرافضة فهم أشبه بهم من القذة بالقذة، والجهمية؛ فإنهم سلكوا في تحريف النصوص الواردة في الصفات مسالك إخوانهم من اليهود، ولما لم يتمكنوا من تحريف نصوص القرآن حرفوا معانيه وسطوا عليها، وفتحوا باب التأويل لكل ملحد يكيد الدين... فتأويل التحريف من جنس الإلحاد؛ فإنه هو الميل

بالنصوص عما هي عليه إما بالطعن فيها أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها... فالتأويل الباطل هو إلحاد وتحريف وإن سماه أصحابه تحقيقًا وعرفانًا وتأويلًا)اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الصابوني صاحب أصول معتقد أهل السنة والجماعة: (ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية)[(١)].

وقال العلامة ابن رشد وهو يتكلم عن التبديل والتحريف: (وهذه هي حال هذه الفرق الحادثة في الشريعة مع الشريعة، وذلك أن كل فرقة منهم تأولت في الشريعة تأويلًا غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى، وزعمت أنه الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزق الشرع كل تمزق وبعد جدًّا عن موضوعه الأول...)[(٢)].

وقال الإمام ابن القيم: (ومن قبل التأويلات المفتراة على الله ورسوله التي هي تحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه فهو من جنس الذين قبلوا قرآن مسيلمة المختلق المفترى وقد زعم أنه شريك لرسول الله ﷺ وكان رئيسًا كبيرًا مطاعًا يجعله شريكًا له في التصديق والطاعة والقبول إن لم يقدمه عليه، لاسيما الغالية من الجهمية والباطنية والرافضة والاتحادية)[(٣)].

وقال أيضًا في "روضة المحبين" (٤٧٣): (سمعت رجلًا يقول لشيخنا: إذا خان الرجل في نقد دراهم سلبه الله معرفة النقد، وقال الشيخ: هكذا من

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٤/ ٥).

(٢) نقلًا من "الصواعق" (٢/ ٤١٥-٤١٦).

(٣) "الصواعق المرسلة" (١/ ٣٠٢-٣٠٣).

خان الله تعالى ورسوله في مسائل العلم، يعني سلب الله **منه** معرفة الحق. وكثيرًا ما يكون التحريف عند هؤلاء للمعاني لأنه أدعى **لقبول** ما عندهم مدة من الزمن؛ لأن تحريف المباني يفضحهم عند عامة الناس، ومع هذا إذا تسنى لهم ذلك فعلوا، ولا تظن أن تحريف النصوص كان علامة على أهل البدع في الماضي فقط بل مبتدعة عصرنا يحرفون النصوص باسم التجديد والتطوير وغير ذلك، وعلى كل تحريف النصوص عن طريق تأويلها تأويلا فاسدًا منهج أهل البدع قديمًا وحديثًا.

تنبيه: إذا أردت المزيد من معرفة التحريف والتبديل لشرع الله على يد هؤلاء فارجع إلى كتابنا "القول المبين في أصناف المبدلين".

القاعدة السادسة عشرة: كتمان الحق

من بوائق أهل البدع والتحزب كتمان الحق بشتى الوسائل، وحبهم عدم ظهوره، والوقوف ضد من يدل الناس عليه، وهذه صفة من صفات اليهود قال تعالى فيهم: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عند هذه الآية: (نهي عنهما، والثاني لازم للأول مقصود بالنهي، فمن لبس الحق بالباطل كتم الحق وهو معاقب على لبسه الحق بالباطل وعلى كتمان الحق، فلا يقال النهي عن جمعهما... وجمع بينهما بدون إعادة حرف النفي؛ لأن اللبس مستلزم الكتمان... فهذا يبين لك بعض ما في القرآن من الحكم والأسرار.....)[١].

وقال أيضًا: (من كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلا فيلبس الحق بالباطل ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله فلا بد أن يظهر باطلًا وهكذا أهل البدع...)[٢].

وقال في "التسعينية" ١/ ١٥٣ - ١٥٤: (إن من أمر بكتمان ما بعث الله به رسوله من القرآن والحديث كالآيات والأحاديث التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله وأمر مع ذلك بوصف الله بصفات أحدثها المبتدعون تحتمل الحق والباطل أو تجمع حقًا وباطلًا وزعم أن ذلك هو الحق الذي

(١) "مجموع فتاوى" (١/ ٢١٩).

(٢) "مجموع فتاوى" (٧/ ١٧٢-١٧٣).

يجب اعتقاده وهو أصل الدين وهو الإيمان الذي أمر الله به رسوله، فهذا مضاهاة لما ذم الله به من حال أهل الكتاب حيث قال: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] وقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾[البقرة:٧٥-٧٩]، فإن هؤلاء كتبوا هذه المقالات التي ابتدعوها وقالوا للعامة: هذا دين الله الذي أمركم به. وهذا كذب وافتراء على الله، فإذا جمعوا إلى ذلك كتمان ما أنزل الله من الكتاب والحكمة فقد ضاهوا أهل الكتاب في لبس الحق بالباطل وكتمان الحق...). وقال أيضًا: (فلا تجد قط مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها، والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه)[(١)] وفي نفس المصدر قال أيضًا: (والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك، لا بد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق).

قلت: أهل السنة يكتبون ما لهم وما عليهم، ويتحدثون بالحق كله ويدعون الناس إليه ولا يكتمون منه شيئًا يقدرون على أن يقولوا به، وإذا دعت المصلحة الشرعية إلى تأخير التكلم ببعض الحق إلى وقت يحسن فيه التكلم وتؤمن فيه الفتنة فعلوا وهذا مرده إلى العلماء.

---

(١) "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ٢٢١).

القاعدة السابعة عشرة: تعظيمهم لكلام أهل الضلال والكفر

الذي ينظر بدقة إلى حال دعاة الباطل مع كلام أعداء الإسلام، يرى أن عندهم حسن ظن بهم من جهة، وجهلًا بحال أولئك ونوازعهم من جهة أخرى، أما حسن الظن بهم فقد أورثهم التغطية لعيوب أولئك الأعداء، وجعلوهم فوق منزلتهم، ولما فعلوا ذلك استبعدوا غاية الاستبعاد أن يكون أعداؤهم هؤلاء جانبوا الحكمة والصواب، وأما الجهل بحقيقة ما هم عليه فقد جرهم إلى حمل كلام أعدائهم على صورة توافق ما هم عليه، فكانوا مخطئين من الجهتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولكن دخلت الشبهة في ذلك بأن قومًا كان لهم ذكاء تميزوا به في أنواع من العلوم إما طبيعية كالحساب، والطب، وإما شرعية كالفقه مثلًا وأما الأمور الإلهية، فلم يكن لهم بها خبرة كخبرتهم بذلك، وهي أعظم المطالب وأجل المقاصد، فخاضوا فيها بحسب أحوالهم، وقالوا فيها مقالات بعبارات طويلة مشتبهة، لعل كثيرًا من أئمة المتكلمين بها لا يحصلون حقائق تلك الكلمات، ولو طالبتهم بتحقيقها لم يكن عندهم إلا الرجوع إلى تقليد أسلافهم فيها، وهذا موجود في منطق اليونان وإلهياتهم، وكلام أهل الكلام من هذه الأمة وغيرهم يتكلم رأس الطائفة كأرسطو مثلًا بكلام، وأمثاله من اليونان بكلام، وأبي الهذيل

والنظام وأمثالهما من متكلمة أهل الإسلام بكلام، ويبقى ذلك دائرًا في الأتباع، يدرسونه كما يدرس المؤمنون كلام الله، وأكثر من يتكلم به لا يفهمه. وكلما كانت العبارة أبعد عن الفهم كانوا لها أشد تعظيمًا وهذا حال الأمم الضالة، كلما كان الشيء مجهولًا كانوا أشد له تعظيمًا كما يعظم الرافضة المنتظر الذي ليس لهم منه حس ولا خبر، ولا وقعوا له على عين ولا أثر، وكذلك تعظيم الجهال من المتصوفة ونحوهم للغوث، وخاتم الأولياء ونحو ذلك مما لا يعرفون له حقيقة... ويسمونها عقليات، وإنما هي عندهم تقليدات قلدوا فيها ناسًا يعلمون أنهم ليسوا معصومين، وإذا بين لأحدهم فسادها لم يكن عنده ما يدفع ذلك، بل ينفي تعظيمه المطلق لرؤوس تلك المقالة ثم يعارض ما تبين لعقله فيقول: كيف يظن بأرسطو وابن سيناء وأبي الهذيل وأبي علي الجبائي ونحو هؤلاء أن يخفى عليه مثل هذا؟ أو أن يقول مثل هذا؟... وهذا القدر قد تبينته من الطوائف المخالفين للكتاب والسنة، ولو في أدنى شيء ممن رأيت كتبهم. وممن خاطبتهم وممن بلغني أخبارهم إذا أقيمت على أحدهم الحجة العقلية التي يجب على طريقته قبولها ولم يجد له ما يدفعها به فر إلى التقليد ولجأ إلى قول شيوخه، وقد كان في أول الأمر يدعو إلى النظر والمناظرة والاعتصام بالعقليات، والإعراض عن الشرعيات، ثم إنه في آخر الأمر لا حصل له علم من الشرعيات ولا من العقليات، بل هو كما قال الله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ﴾ [الحج: ٣]، وكما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ [الحج: ٨] وكما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ

يَعۡمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] وكما قال تعالى: ﴿أَمۡ تَحۡسَبُ أَنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَسۡمَعُونَ أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِۖ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤] وكما قال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلًا * لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩] وكما قال تعالى: ﴿يَوۡمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ * وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ * رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٨]. وهذه النصوص فيها نصيب لكل من اتبع أحدًا من الرؤوس فيما يخالف الكتاب والسنة، سواء كانوا من رؤوس أهل النظر والكلام والمعقول والفلسفة أو رؤوس أهل الفقه والكلام في الأحكام الشرعية، أو من رؤوس أهل العبادة والزهادة والتأله والتصوف، أو من رؤوس أهل الملك والإمارة والحكم والولاية والقضاء)اهـ[(١)].

قلت: ومما نشاهده في عصرنا أن دعاة التحزب يأخذون كلام الأعداء ويسلمون به على ظاهره، وأولئك الأعداء قد أعدوا ما ينقضه تارة، وتارة يأتون بكلام له أكثر من احتمال، فيقبله المثقفون على المعنى الذي يقرب من الإسلام في نظرهم، فأولئك الأعداء يقولون لهم إنما نريد كذا وكذا مما يخالف الإسلام، فيظهر للمناظرين أنه يخالف الإسلام فيقومون بتأويل كلام الأعداء حتى يظهروا لأعدائهم أنهم قد حرصوا على مرادهم، وأظهروا للمسلمين أنهم أذكياء يقدرون على التوفيق بين الحق والباطل، والحق أنها

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٣١٤-٣١٨).

طريقة المنافقين قال الله فيهم: ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].

وأضرب لذلك مثالًا واحدًا بدأ دعاة التحزب قائلين إن الديمقراطية نظام كفري وثني وهي كذلك، ثم قالوا بعد ذلك هي على قسمين: صحيح، وفاسد، فنظرنا إلى الصحيح على حد زعمهم فإذا هو الفاسد الذي قالوا فيه من قبل إنه وثني، وبلية دعاة الباطل أنهم لا يثبتون على شيء، فهم في تقلب ما داموا على باطلهم.

القاعدة الثامنة عشرة: اتباع الشيطان

إذا أيس الشيطان من إضلال أهل التوحيد رجع إلى التحريش بينهم عن طريق البدع وغيرها روى الإمام مسلم رقم (٢٨١٢) من حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم**» وقال الله في كتابه الكريم: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: ٥٣] فالشيطان الرجيم يسعى لبذر الشقاق والنزاع بين أهل الإيمان لنقض وحدة الاجتماع؛ لأن نقضه للاجتماع أسرع من نقضه الاعتقاد وأسهل عليه.

ولا شك أن الشيطان وراء كل بدعة ومبتدع، قال الإمام ابن القيم: (فإذا سامه الشيطان وراء هذا الخلود إلى الأرض مبلغ همته وعزيمته رماه بالعصبية والحمية للآباء وسلفه، وزين له أن هذا هو الحق وما خالفه باطل، ومثل له الهدى في صورة الباطل والضلال في صورة الهدى... فخذل عن الهدى وولاه الله ما تولى فلو جاءه كل هدى يخالف قومه وعشيرته لم يره إلا ضلالة...) "الفوائد" (ص: ٣٧٢). بتحقيق الشيخ الحلبي.

وليس أحب للشيطان من ظفره بالعلماء إذا انحرفوا قال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ

ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، فقوله سبحانه: ﴿ فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ معناها: أدركه وظفر به؛ لأن العالم حرب على الشيطان، فإذا أقبل العالم على البدع فذاك حين يظفر الشيطان به.

القاعدة التاسعة عشرة: الاعتماد على السرية المحرمة

إن الفرق والأحزاب خصوصًا السياسية، تقوم على اعتماد التخطيط السري وهذا أمر لا يجهله من له إلمام بأحوال الفرق والأحزاب، وقد بليت الأمة الإسلامية بهذا من أول بداية الخلاف المذموم وقد كانت بداية استخدام الخطط السرية في وسط الأمة الإسلامية من عهد الرسول ﷺ عندما قام المنافقون ببناء مسجد الضرار ففضحهم الله، وحُوِّل ذلك المسجد إلى مزبلة، وممن استعمل التنظيم السري لهدم الإسلام والإطاحة بالأمة عبدالله بن سبأ اليهودي، وهذا معروف مشهور في كتب التواريخ.

وورث عبدالله بن سبأ في التنظيم السري الرافضة وجعلوا التقية تسعة أعشار الدين، وظهر بعد ذلك القرامطة الباطنية التي هي أكفر من اليهود والنصارى بإجماع العلماء، واعتمدت التنظيم السري على طريقة الماسونية اليهودية، وتلقاه عن الباطنية غلاة الصوفية أصحاب السحر والتنجيم والحلول والاتحاد، وظهرت الأحزاب في عصرنا التي تعتمد التنظيم السري ومنها الإلحادية كالاشتراكية، والبعثية، وغيرهما ومنها أحزاب مبتدعة كالإخوان المسلمين، والتحرير، والسرورية، مع تفاوت فيما بينها ولا بد من كتمان أسرارهم حتى يتسنى لهم الأمر، ولهذا قاعدتهم من كتم سره ولي أمره، وانظر إلى كلام أبي حامد الغزالي: (وصدور الأحرار قبر الأسرار

ومن أفشى سر الربوبية كفر). ونقل عن بعضهم قال: (للربوبية سر لو ظهر بطلت النبوة، وللنبوة سر لو كشف لبطل العلم، وللعلم سر لو كشف لبطلت الأحكام).

فاتضح من هذه النصوص أن دعاة البدع والتحزب غالبًا يقيمون بدعهم على الكتمان لما هم عليه، وإنما يفضحون مع الأيام من فلتات ألسنتهم، ومن المتآلفين معهم؛ لأن الطيور على أشكالها تقع. وأصحاب التنظيم السري على قسمين: قسم يسعى لمنازلة المسلمين حكومة وشعبًا، وهذا القسم السياسي، وقسم يسعى لنشر الفساد وإن كان ليس من مهماته المنازلة بالطريقة التي عند القسم الأول، وكلا القسمين ضررهما عظيم، وإن كان الأول ضرره أشد فيما يظهر. والله أعلم.

قال الحافظ الذهبي: (سر العلم قد كشف لصوفية أشقياء فحلوا النظام وبطل لديهم الحلال والحرام)[١].

وقال صاحب كتاب "صناعة الحياة" ص(١١٣-١١٥) وهو إخواني جلد: (فالدعوة لها داخل وظاهر، فالظاهر يسع كل أمة محمد ﷺ هم في عرصات الدعوة، ولكن الداخل حرم وهو مأوى الأشداء الثقات النبلاء الأمناء فقط، لأنه موطن اتخاذ القرار واختيار الخطة والأسرار، وأي تساهل في ذلك قد ينتج عنه الانحراف، ولذلك لن يصل له إلا القديم الولاء، العابد المتواضع... ولا بد من وجود الصفوف الخلفية التربوية، حيث أهل النقاء والالتزام، وحيث الثوابت والاستقرار بل وفي معظم

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٣٣٣).

الأحوال يجب استتار هذه الصفوف بسبب الضرورات الأمنية، حتى في الغرب والحل الذي هو خير من ذلك كله أن يبقى مصنع الرجال الخلفي المستتر، لا يمسه ترخص ولا إعلان، ولا تبديل ولا تسهيل، وأن يبقى مصدرًا للقرار وتكون هناك واجهة من بعض المقيمين على شكل حزب أو جمعية).

وكم حذر أهل العلم من السرية التي عرفت بها الفرق والأحزاب، لما فيها من أضرار بالغة.

قال معاذ بن معاذ: (قلت ليحي بن سعيد: يا أبا سعيد الرجل وإن كتم رأيه لم يخف الزلل في ابنه ولا صديقه ولا في جليسه)[١].

وقال محمد بن عبدالله: (يتكاتم أهل الأهواء كل شيء، إلا التآلف والصحبة).

وأخرج الدارمي في مسنده (١/ ٣٤٤) عن الأوزاعي قال: قال إبليس لأوليائه: من أي شيء تأتون بني آدم؟ فقالوا: من كل شيء. قال: فهل تأتونهم من قبل الاستغفار؟ فقالوا: هيهات، ذاك شيء قرن بالتوحيد. قال: لأبث فيهم شيئًا لا يستغفرون الله منه. قال فبث فيهم الأهواء. وسنده صحيح.

وقد تفرس في أهل البدع الإمام البربهاري فقال: (مثل أصحاب البدع مثل العقارب، يدفنون رؤوسهم وأبدانهم في التراب ويخرجون أذنابهم، فإذا تمكنوا لدغوا، وكذلك أهل البدع هم مختفون بين الناس، فإذا تمكنوا بلغوا ما يريدون)[٢].

---

(١) «الإبانة» (٢/ ٤٧٩).

(٢) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٤).

القاعدة العشرون: منهج السلف أسلم ومنهج الخلف أعلم وأحكم

هذه من القواعد التي وضعها أرباب الضلال الجهمية والمعتزلة وتلقاها عنهم كثير من أهل البدع كالأشعرية والرافضة وغيرهما، وهي قاعدة ظاهرها التناقض وفي أغوارها الزندقة، أما ظاهر تناقضها فمقتضى من كان منهجه أسلم أن يكون أعلم وأحكم، وإلا لما كانت السلامة، وأما كون في أغوارها الزندقة، فلأنها تقتضي الطعن في تزكية الله ورسوله للصحابة؛ لأن الله قد زكى أقوال الصحابة وأعمالهم وعقولهم واجتهاداتهم حتى عرف عمر بموافقة ربه في قضايا كثيرة، وقال الرسول لسعد بن معاذ: «**لقد حكمت فيهم بحكم الملك**»(١) وكيف يمكن أن يكون ورثة الأنبياء والرسل أجهل ممن جاء من بعدهم؟! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وقد أتى أهل العلم على هذه القاعدة من أساسها فنسفوها نسفًا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فلو كان قد بين وتبين لهذا وأمثاله أن طريقة السلف إنما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهم ما دلت عليه وتدبره وعقله، وإبطال طريقة النفاة وبيان مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، علم أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم وأهدى

---

(١) رواه البخاري برقم (٣٠٤٣)، ومسلم رقم (١٧٦٨) عن أبي سعيد الخدري.

إلى الطريق الأقوم وأنها تتضمن تصديق الرسول فيما أخبر به، وفهم ذلك ومعرفته... وأن طريقة النفاة المنافية لما أخبر به الرسول ﷺ طريقة باطلة شرعًا وعقلًا، وأن من جعل طريقة السلف عدم العلم بمعاني الآيات وعدم إثبات ما تضمنته من الصفات فقد قال غير الحق، إما عمدًا وإما خطأً، كما أن من قال على الرسول: إنه لم يبعث بإثبات الصفات بل بعث بقول النفاة كان مفتريًا عليه)[١].

وقال أيضًا: (ومن آتاه الله علمًا وإيمانًا، علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق إلا ما هو دون تحقيق السلف، لا في العلم، ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات والعمليات علم أن مذهب الصحابة دائمًا أرجح من قول من بعدهم، وأنه لا يبتدع أحد قولًا في الإسلام إلا كان خطأً، وكان الصواب قد سبق إليه من قبله)[٢].

وقال أيضًا: (... ومن ظن أن الخلف أعلم بالحق وأدلته أو المناظرة فيه من السلف فهو بمنزلة من زعم أنهم أقوم بالعلم والجهاد وفتح البلاد منهم، وكلا الظنين طريق من لم يعرف حقيقة الدين ولا حال السلف السابقين)[٣].

وقال الإمام ابن القيم: (... ثم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضلال الصابئين وأشباههم وأشكالهم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!)[٤].

---

(١) "درء تعارض العقل والنقل" (٥/ ٣٧٨-٣٧٩). (٢) "الإيمان" ص(٤٧١).

(٣) "درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ١٧٩). (٤) "الصواعق" (١/ ١٧٠).

وللعلامة الشنقيطي كلام طيب يرد على أصحاب هذه القاعدة تجده في خاتمة رسالته "منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات" ومما قال: (ثم إنا نريد إنهاء البحث بالمقارنة بين ما يسمونه السلف، ومذهب الخلف، وقولهم: إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم وأعلم، فنقول: أولا: وصفوا مذهب السلف بأنه أسلم، وهي صفة تفضيل من السلامة وما كان يفوق غيره ويفضله في السلامة فلا شك أنه أعلم منه وأحكم...) ثم ذكر مقارنة بين معتقد السلف والخلف مثل لذلك بصفة الاستواء وبسط ذلك بسطًا طيبًا، وفي آخر كلامه قال: (وبهذه الكلمات القليلة يظهر لكم أن مذهب السلف أسلم وأحكم وأعلم، وقد بسطنا هذه المقارنة في غير هذا الموضع فاختصرناه هنا).

وقد ذكرت في بحثي هذا بعض الخصائص التي اختص الله بها الصحابة التي لا يشاركهم فيها لا العلماء ولا الأتقياء من بعدهم، فأنى يلحق بهم لاحق فضلًا عن أن يكون في مرتبتهم، فكيف يدعي أصحاب الشغب أنهم قد سبقوا السلف؟ وعلى كل: ما ذكرته هنا كاف للإفادة المختصرة المبينة لإبطال هذه القاعدة وإلا ففقه الصحابة الشامل لدين الله لا يحويه كتاب.

القاعدة الحادية والعشرون: اعتماد أهل البدع والتحزب على الحيل

الحيل معمول بها عند أصحاب الضلال، وعملهم بها يناقض الطريقة الشرعية العظيمة ألا وهي تحريم الحيل، فانظر إلى الفرق بين ما جاء به الشرع من سد أبواب الحيل، وبين ما عليه أصحاب الحيل، حيث يفتحون الطرق بالحيل التي تفضي إلى ارتكاب كل محذور والأدلة على تحريم الحيل كثيرة جدًّا من القرآن والسنة، وقام على تحريمها إجماع السلف، قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (ومن تأمل أحاديث اللعن وجد عامتها لمن استحل محارم الله وأسقط فرائضه بالحيل...)[1].

وقد تكلم الإمام ابن القيم على تحريم الحيل في "إعلام الموقعين" ٣/ ١٧١-فما بعدها: وأشهر من عرف باستخدام الحيل لارتكاب ما حرم الله هم اليهود كما صرح القرآن بذكر أصحاب السبت منهم، وقد قال الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود، فتستحلوا ما حرم الله بأدنى الحيل**» رواه ابن بطة عن أبي هريرة، وقد جوده شيخ الإسلام ابن تيمية. وقال ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ٢٥٧): إسناده جيد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وبالجملة فالحيل تنافي ما بني

---

(١) وقد ذكر مجموعة من أحاديث اللعن "إعلام الموقعين" (٣/ ١٧١-١٧٢).

عليه أمر الدين من التحاب والتناصح والائتلاف والأخوة في الدين، ويقتضي التباغض والتقاطع والتدابر هذا في الحيل على الخلق، فالحيل على الخالق أولى؛ فإن الله سبحانه أحق أن يستحي منه من الناس، والله الموفق لما يحبه ويرضاه)[١].

وقال أيضًا في نفس المصدر ص (٣٤١): (فإذا احتال المرء على حل المحرم، أو سقوط الواجب، بأن يعمل عملًا لو عمل على وجهه المقصود به لزال ذلك التحريم، أو سقط ذلك الواجب ضمنًا وتبعًا، لا أصلًا وقصدًا، ويكون إنما عمله لغير ذلك الحكم أصلًا وقصدًا فقد سعى في دين الله بالفساد)اهـ.

وللإمام ابن القيم موعظة بليغة في ذم ارتكاب الحيل في "إعلام الموقعين" ٣/ ١٧٥-١٧٦ قال: (فحقيق بمن اتقى الله وخاف نكاله أن يحذر استحلال محارم الله بأنواع المكر والاحتيال، وأن يعلم أنه لا يخلصه من الله ما أظهره مكرًا وخديعة من الأقوال والأفعال، وأن يعلم أن لله يومًا تكع فيه الرجال، وتنسف فيه الجبال، وتترادف فيه الأهوال، وتشهد فيه الجوارح والأوصال، وتبلى فيه السرائر، وتظهر فيه الضمائر، ويصير الباطل فيه ظاهرًا والسر علانية، والمستور مكشوفًا، والمجهول معروفًا، ويحصل ويبدو ما في الصدور كما يبعثر، ويخرج ما في القبور، وتجري أحكام الرب تعالى هنالك على القصود والنيات، كما جرت أحكامه في هذه الدار على ظواهر الأقوال والحركات، يوم تبيض وجوه بما في قلوب أصحابها من

---

(١) "كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل" ص(٣٢٣).

النصيحة لله ورسوله وكتابه، وما فيها من البر والصدق والإخلاص للكبير المتعال، وتسود وجوه بما في قلوب أصحابها من الخديعة والغش والكذب والمكر والاحتيال، وهنالك يعلم المخادعون أنهم لأنفسهم كانوا يخدعون، وبدينهم كانوا يلعبون، وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون).

وقال الإمام الشاطبي: (مدخل البدعة هاهنا من باب الاحتيال، الذي أجازه بعض الناس، وقد عده العلماء من البدع المحدثات). «الاعتصام» (٢/ ٨٥).

وخلاصة الكلام المعتبر في تحريم الحيل ما أدت إليه؛ فإن أوصلت إلى ارتكاب بدعة أو محرم أو ترك واجب شرعي فمحرمة، ويعتبر بالمقاصد والنوايا في الحيل، ولا ينظر إلى الظاهر فتبطل الحيلة إذا كان القصد على خلاف قصد الشارع، وقد رخص في الحيلة بعض العلماء من أصحاب المذاهب وهم أحوج إلى سد أبواب الحيل لكثرة وقوع الناس فيها إلا من رحمه الله، فكيف إذا وجدوا من يفتيهم بجوازها فالترخيص لهم بذلك فيه فساد عظيم يتنافى مع الشريعة الإسلامية، وهي زلة تجب التوبة منها فكيف لو جعلت أصلًا يصار عليه، فذلك من الابتداع في الدين أعاذنا الله من ذلك.

القاعدة الثانية والعشرون: سيرهم على طريقة "اعتقِد ثم استدِل"

القاعدة الشرعية هي "استدل ثم اعتقد" لأنه لا يجوز لمسلم أن يتعبد الله بشيء حتى يعلم أن الله شرع ذلك وأراده قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ومعنى الآية لا تتبع ما لا علم لك به، فلا يكن فيك اتباع بالقول أو بالفعل أو بالقلب لما لا تعلم وقال الرسول ﷺ: «... **فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**» رواه أحمد عن عبدالله بن عمرو.

ولكن دعاة الضلال يقررون أشياء، ويدعون إليها، ويعتقدون صحتها، قبل أن يبحثوا عن أدلتها الشرعية، فتأتي الأدلة الشرعية على خلافها، فيصرون على بقاء أقوالهم وتقريراتهم، ويسعون في البحث عن مبررات لما هم عليه اعتمادًا منهم على ما لا يعتمد عليه شرعًا كادعاء أن اللغة العربية قد جاءت بما هم عليه، أو اعتمادهم على أحاديث ضعيفة أو أقوال شاذة أو مكذوبة أو غير ذلك.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (وكذلك الأمر في كل مسألة فيها الهوى أولا ثم طلب لها المخرج من كلام العلماء أو من أدلة الشرع وكلام العرب أبدًا لاتساعه وتصرفه واحتمالاتها كثيرة، لكن يعلم الراسخون المراد منه من

أوله إلى آخره وفحواه أو بساط حاله أو قرائنه، فمن لا يعتبره من أوله إلى آخره ويعتبر ما بنى عليه زل في فهمه، وهو شأن من يأخذ الأدلة من أطراف العبارات الشرعية، ولا ينظر بعضها ببعض فيوشك أن يزل، وليس هذا من شأن الراسخين وإنما هو من شأن من استعجل طلبًا للمخرج في دعواه)[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأكثر ما يكون ذلك -أي الاختلاف- لوقوع المنازعة في الشيء قبل إحكامه، وجمع حواشيه وأطرافه، ولهذا قال ما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه)[(٢)].

وقال أيضًا: (فمن دفع النصوص التي يحتج بها غيره لم يؤمن بها، بل آمن بما يحتج هو به صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض)[(٣)].

فأهل البدع من أجهل الناس بالأدلة الشرعية ومدلولاتها، وبأقوال السلف وإجماعهم، وعلى هذا فلا نستبعد أن يأتوا بالضلالات والمتناقضات.

---

(١) «الاعتصام» (١/ ١٦٢).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٦٧).

(٣) «طريق الوصول» (١٩٢).

القاعدة الثالثة والعشرون: اعتمادهم على الجدل المذموم

أهل البدع ابتلاهم الله بالجدل، فجعلوه ديدنهم يناطحون به الحق ويقفون ضد دعاته، وقد دلت الأدلة الشرعية على أن التعمق في الجدل هو بديل عن الهدي الإلهي عافانا الله جميعًا من ذلك قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] وقال الرسول ﷺ: «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**»[(١)] وجاء عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «**القرآن نزل على سبعة أحرف على أي حرف، قرأتم فقد أصبتم، فلا تتماروا فيه؛ فإن المراء فيه كفر**»[(٢)].

وروى الإمام البخاري ومسلم أحمد ٦/ ٤٨ عن عائشة ﵂ أن رسول الله ﷺ قرأ الآية الكريمة ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] فقال: «**إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله؛ فاحذروهم**».

وفي البخاري ٨/ ١٨٨ رقم (٤٥٢٣) ومسلم ٤/ ٢٠٥٤ رقم (٢٦٦٨):

---

(١) رواه الترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجة (٤٨). عن أبي أمامة.

(٢) رواه أحمد (٤/ ٢٠٤).

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم**» قال عمر بن عبدالعزيز: (من جعل دينه عرضًا للخصومات أكثر التنقل) أخرجه الدارمي رقم (٣١٢) وسنده صحيح. وقال الأوزاعي: (إذا أراد الله بقوم شرًا ألزمهم الجدل ومنعهم العمل) وهو صحيح إليه.

وقال الإمام مالك: (أوكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدله!!)[(١)].

وقال الإمام ابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" ص (٩): (أفيظن المعرض عن كتاب الله وسنة رسوله أن ينجو غدًا بآراء الرجال، ويتخلص من مطالبة الله له بكثرة البحوث والجدال، أو ضرب الأقيسة أو بالشطحات والمشاورات وأنواع الخيال...).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فأما معارضة القرآن بمعقول أو قياس، فهذا لم يكن يستحله أحد من السلف، وإنما ابتدع ذلك لما ظهرت الجهمية والمعتزلة ونحوهم ممن بنوا أصول دينهم على ما سموه معقولًا، وردوا القرآن إليه وقالوا: إذا تعارض العقل والشرع إما أن يفوض أو يتأول، فهؤلاء من أعظم المجادلين في آيات الله بغير سلطان أتاهم)[(٢)].

وقال أيضًا: (وقد أخبر تعالى في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله، وإن كان له نظر وجدل واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك)اهـ نقلا من كتاب "طريق الوصول" (ص: ٦٣-٦٤).

---

(١) رواه أبو نعيم في "الحلية" والذهبي في "السير" (٨/ ٩٩).

(٢) "الاستقامة" (١/ ٢٣).

وقال الحافظ الذهبي: (هكذا كان السلف يزجرون عن التعمق يبدعون أهل الجدال)[(١)].

فهذه الأدلة والنقولات كافية في بيان أن البلوى بالجدل المذموم علامة الخذلان والضلال، وبرهان على اتباع الهوى، وهي تعارض دين الإسلام؛ لأن الإسلام مبني على القبول له والتسليم، والجدل مبني على معارضته والاعتراض عليه والرد لألفاظه أو معانيه الصحيحة، ولهذا عرف دعاة الباطل بالجدل بل هو من صفات الكفار والمنافقين عياذا بالله، فعلى كل مسلم ومسلمة أن يربأ بنفسه عن أن يكون مجادلًا عن الباطل وأهله. قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ۞ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ۞ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا﴾ [النساء: ١٠٧-١٠٩]، فعلماء أهل السنة إذا احتاجوا إلى المجادلة فهو من أجل أيضاح الحق له، وإقامة الحجة عليه بالضوابط الشرعية، وهذا دفاع عن الدين، وحراسة له، إذا المحرم هو الجدل بالباطل أو عن الباطل والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) «السير» (٩/ ٣٣٤).

القاعدة الرابعة والعشرون: تقسيم الدين إلى قشور ولباب وأصول وفروع

إن من القواعد الهدامة للإسلام قاعدة تقسيم الدين إلى قشور ولباب، وهو تقسيم مبتدع خطير وقد كثر زجر العلماء وتحذيرهم للأمة من قبول هذا التقسيم، قال العلامة العز بن عبدالسلام: (لا يجوز التعبير عن الشريعة بأنها قشر مع كثرة ما فيها من المنافع والخيور، وكيف يكون الأمر بالطاعة والإيمان قشر... ولا يطلق مثل هذه الألقاب إلا غبي شقي قليل الأدب، ولو قيل لأحدهم إن كلام شيخك قشور لأنكر ذلك غاية الإنكار، ويطلق لفظ القشور على الشريعة، وليست الشريعة إلا كتاب الله وسنة رسوله، فيعزر هذا الرجل تعزيرًا يليق بمثل هذا الذنب)(١).

وقال عبدالكافي السبكي: (وقولهم من أهل القشور إن أراد به ما الفقهاء عليه من العلم ومعرفة الأحكام فليس من القشور، بل من اللب ومن قال عليه إنه من القشور استحق الأدب والشريعة كلها لباب...)(٢).

وقال العلامة الألباني رحمه الله وهو يتكلم عن غفلة المسلمين عن بعض

---

(١) "فتاوى العز بن عبدالسلام" (٧١-٧٢).

(٢) نقلًا من كتيب "دلائل الصواب في إبطال بدعة تقسيم الدين إلى قشر ولباب" ص(٨٣-٨٤) لسليم الهلالي.

الآداب الشرعية: (وفيهم بعض من يزعم أنه من الدعاة إلى الإسلام، بل وفيهم من يقول في هذا الأدب: إنه من القشور وتوافه الأمور. فلا تغتر بهم أيها المسلم، فإنهم والله بالإسلام جاهلون، وله معاندون من حيث يشعرون أو لا يشعرون)[(١)].

انظر أيها القارئ الكريم كيف يهضم الحق الذي جاء به جبريل من فوق سبع سماوات من رب العالمين وبالمقابل يرفع الباطل بمثل هذه المقالات الباطلة، فإن الحكم على جزء كبير من الإسلام بالقشور هضم له، وهو يتضمن القبول والتعظيم للباطل، فبقدر ما يترك من الحق يحل مكانه الباطل، ولا يشاء مريد إبطال الحق إلا ادعى أن الحق الذي تركه من القشور، وعلى سبيل المثال ما تفوه به بعض الكتاب الحزبيين العصريين قائلا: (إن هدم الضرائح التي تعبد من دون الله من القشور).

ومن التقسيمات العصرية الموازية للتقسيم المذكور قول أهل الضلال لأهل الحق هذه أمور سطحية أو هامشية أو فرعية أو خلافية كل ذلك ليردوا الحق المبين والفرض الأكيد. ومثل هذا التقسيم الباطل تقسيم الدين إلى أصول وفروع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا عن أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وهو تفريق

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٢٥٧٠).

متناقض...)[١].

وقال أيضًا: (الفرق بين مسائل الأصول والفروع إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة، والجهمية، ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه، ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره، قالوا: والفرق بين مسائل الأصول والفروع كما أنه بدعة محدثة في الإسلام لم يدل عليه كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قالها أحد من السلف والأئمة، فهي باطلة عقلًا؛ فإن المفرقين بينما جعلوا مسائل أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينهما بفرق صحيح يميز بين النوعين، بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة) (٢٨٣) ثم ذكرها وبين فسادها رحمه الله.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: (وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم؛ فإنهم فرقوا بين ما سموه أصولًا وما سموه فروعًا، وسلبوا الفروع حكم الله المعين فيها، بل حكم الله فيها يختلف باختلاف آراء المجتهدين، وجعلوا ما سموه أصولًا من أخطأ فيه عندهم فهو كافر، أو فاسق، وادعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعًا عن إمام من أئمة المسلمين، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين...)[٢] وقد أطال الإمام ابن القيم البحث والرد على القائلين بالتقسيم المذكور[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٦).

(٢) «مختصر الصواعق» (٢/ ٤١٣).

(٣) انظر: المصدر نفسه ص(٤٨٩)، وانظر كلامًا للمقبلي بنحو هذا في «العلم الشامخ» ص(٢٨٠).

ومثل هذا التقسيم الباطل تقسيم الصوفية الإسلام إلى: شريعة، وحقيقة، وبالغوا في الانتصار للحقيقة حتى جعلوها مقدمة على الشريعة، وكذا تقسيم السياسيين الإسلام إلى: شريعة، وسياسة من هذا القبيل فانتبه لذلك، وتقسيم الباطنية الدين إلى: ظاهر، وباطن.

تنبيه: استعمال شيخ الإسلام ابن تيمية لكلمة أصول وفروع في كتبه، وكذا استعمال العلماء لها لا يعني إبداء الموافقة على هذا التقسيم المبتدع؛ لأنهم قد أنكروا على من قبل هذا التقسيم كما سبق النقل عنهم، ولعلهم فعلوا هذا من باب التنزل والله أعلم.

القاعدة الخامسة والعشرون: اعتماد الفرق والأحزاب على مصطلحات تخص كل طائفة منهم

إن الناظر إلى الفرق يرى عجبًا من كثرة اختراع كل فرقة لمصطلحات تخصها، وضرر هذه الاصطلاحات جسيم على المسلمين، إذ أن أصحاب الاصطلاحات يموهون بها عليهم لينشروا باطلهم؛ لأن اصطلاحات أهل الأهواء كثيرًا ما تحمل حقًا وباطلًا، وإليك بعض ما قاله العلماء:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (من خرج عن الطريق النبوي الشرعي المحمدي الذي عليه الكتاب والسنة احتاج أن يضع نظامًا آخر متناقضًا يرده العقل والدين...) [(١)]. وقال أيضًا: (ولا يحل امتحان الناس بأسماء ليس في الكتاب والسنة، فإن هذا خلاف ما أمر الله به ورسوله، وهو محدث للفتن والتفريق بين الأمة...)[(٢)].

وقال أيضًا: (ومعرفتنا بلغات الناس واصطلاحاتهم نافعة في معرفتنا مقاصدهم، ثم نحكم فيها كتاب الله تعالى، فكل من شرح كلام غيره وفسره وبين تأويله فلا بد له من معرفة حدود الأسماء التي فيه)[(٣)].

وقال أيضًا: (ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث فيريد أن يفسر كلام الله بذلك

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٢٩).

(٢) نقلًا من كتاب «طريق الوصول» ص١٦٧.

(٣) «مجموع فتاوى».

الاصطلاح، ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها)[١].

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في "إعلام الموقعين" ٢/ ١٧٠-١٧٢: (... وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على منهاجهم يتحرون ذلك (يعني الألفاظ الشرعية) غاية التحري، حتى خلف من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص واشتقوا لهم ألفاظًا غير ألفاظ النصوص، فأوجب ذلك هجر النصوص... فتولد في هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعلق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله...)اهـ.

وقال العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد في "معجم المناهي اللفظية" (ص: ١٢): (مصطلحات الصوفية وما لهم من العبارات والإشارات وبخاصة غلاتهم، فلهم مخاريق وأباطيل وشطح ومشهد بألفاظ كفرية، وأخرى بدعية، وقفت على ما يتجاوز ألفي لفظ في الكتب المفردة قديمًا وحديثًا عن مصطلحاتهم وفي غيرها). وقال في نفس المصدر وهو يتحدث عن إنشاء المصطلحات: (وقصب السبق بالإثم في هذا، لمنتحلي الرفض والتشيع).

وعلى كل: لا يكاد المسلم المتفحص يجد لفظًا شرعيًا في باب من أبواب الإسلام -عقيدة أو عبادة أو سياسة أو اقتصادًا- إلا وقد صار عند بعض المسلمين له اسم فأكثر غير شرعي يحتمل حقًا وباطلًا.

وما اندرس في هذه المصطلحات والألقاب الفاسدة فقد تجدد كثير منها في عصرنا، بل زاد على ما مضى في بعضها ولقد أتى بكر بن عبدالله أبو زيد على كثير من هذه الألفاظ الوافدة من قبل الأعداء وكشف زيفها

---

(١) المرجع السابق (٢١/ ١٠٦-١٠٧).

وأظهر عيبها في كتابه العظيم "معجم المناهي اللفظية" وله أيضًا كلام قيم ونقل طيب حول هذه المصطلحات في كتابه "فقه النوازل" (١/ ١٥).

وخلاصة ما يطلب من المسلمين عمومًا ومن العلماء والدعاة خصوصًا: هو الالتزام بالألفاظ والمصطلحات الشرعية، سواء كان مع الفرق السابقة أو الأحزاب اللاحقة، فإذا فعلنا ذلك ربطنا بين الماضي والحاضر، وبقيت المعاني الصحيحة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واتفق فهم المتأخرين لكلام الله وكلام رسوله مع فهم المتقدمين. فلنعبر بالفرق بدلًا عن الجماعات الإسلامية، ولنعبر عن مراتب الدين بالإسلام، والإيمان، والإحسان بدلًا من الضمير، والوجدان، والإنسانية، ولنعبر بالربا بدلًا من "الفائدة" وبالقرآن بدلًا من "الدستور القرآني"، وبالأحكام الفقهية بدلًا من "الفلسفة الإسلامية"، وبالجهاد بدلًا من "الانقلاب السياسي" وبدلًا من "الانتفاضة"، وبالكافر بدلًا من "الأجنبي"، وبالتمسك والاستقامة بدلًا من "التشدد والتنطع".

وكلام العلماء حول المصطلحات على ثلاثة أقسام:

١ قسم يكون اللفظ محدثًا ومعناه موافق للكتاب والسنة، ولا يحتمل غير ذلك، فهذا جائز استعماله مع الكراهة.

٢ قسم يكون معناه مخالفًا للكتاب والسنة، فهذا باطل يجب رده واجتنابه.

٣ قسم يحتمل حقًا وباطلًا، فهذا لا ينفى ولا يثبت إلاّ بعد معرفة الحق فيه والباطل، وليس اصطلاحًا شرعيًا بل بدعيًا، وإثبات ما فيه من حق وباطل إنما هو عند الاحتجاج به على الخصم، وإلا فلا يعتمد عليه. والله المستعان.

القاعدة السادسة والعشرون: عدم تصديقهم بالحق

إن دعاة الزيغ والانحراف ضلوا بسبب عدم تصديقهم بالحق الذي يخالف ما هم عليه، قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ٣٩].

قال الإمام ابن القيم: (فأخبر أن من قبل المكذبين أصل يعتبر به، والفرع نفوسهم؛ فإذا ساووهم في المعنى ساووهم في العاقبة)[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان في مبتدعة أهل الكلام شبه من اليهود، وفي مبتدعة أهل التعبد شبه من النصارى، فآخر أولئك الشك والريب، وآخر هؤلاء الشطح والدعاوى الكاذبة؛ لأن أولئك كذبوا بالحق فصاروا إلى الشك وهؤلاء صدقوا بالباطل فصاروا إلى الشطح)[٢].

وقال أيضًا: (إن ضلال بني آدم وخطأهم في أصول دينهم وفروعه إذا تأملنا نجد أكثره من عدم التصديق بالحق، لا من التصديق بالباطل، فما من مسألة تنازع الناس فيها في الغالب إلا وتجد ما أشبه الفريقان صحيحًا، وإنما تجد الضلال وقع من جهة النفي والتكذيب، مثال ذلك: إن الكفار لم يضلوا من جهة ما أثبتوه من وجود الحق، وإنما أتوا من جهة

---

(١) "طريق الهجرتين" ص(٣٢٤).

(٢) "منهاج السنة" (٥/ ١٦٩-١٧٠).

ما نفوه من كتابه وسنة رسوله وغير ذلك...)[1].

وقال أيضًا: (وليس في الطوائف أكثر تكذيبًا بالصدق وتصديقًا بالكذب من الرافضة... فإن رؤوس مذهبهم وأئمته الذين ابتدعوه وأسسوه كانوا منافقين زنادقة، كما ذكر ذلك عن غير واحد من أهل العلم)[2].

فهذا الأمر من أعظم الأمور خطرًا على أصحابه فلينظر كل امرئ إلى نفسه كيف يجدها عند ورود الحق والدعوة إلى قبوله علمًا وعملًا، جعلنا الله ممن عظم تصديقه بالحق والعمل به.

---

(١). «مجموع فتاوى» (٢٠/ ١٠٥).

(٢) «منهاج السنة» (٦/ ٣٠٢).

القاعدة السابعة والعشرون: الاحتجاج بزلات العلماء

لقد حذر علماء الإسلام من تتبع زلات العلماء، إما للاحتجاج بها على ارتكاب ما حرم الله، أو ترك ما أوجب الله. وإليك شيئًا مما قالوه:

روى الإمام الفريابي في كتابه "صفات المنافقين" (ص/٤٣) بتحقيق الشيخ عبدالرقيب الإبي بسند صحيح عن زياد بن حدير قال: (قال عمر: يهدم الإسلام ثلاث: زلة عالم، و جدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون).

وقال الإمام ابن المبارك رحمه الله: (ولا عن أهل مكة في الصرف، ولا عن أهل المدينة في الغناء، لا تأخذ عنهم في هذه الأشياء شيئًا)[١].

وقال الإمام الأوزاعي: (من أخذ بقول أهل الكوفة في النبيذ، وبقول أهل مكة في الصرف، وبقول أهل المدينة في الغناء، -أو قال الحشوش والغناء- فقد جمع الشر كله)[٢].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: (رخص التأويلات واختلاف المذاهب فهذه تتبعها حرام ينقص الرغبة ويوهن الطلب ويرجع بالمترخص إلى غثاثة الرخص)[٣].

وقال أبو سعيد الفقيه: (إذا زل العالِم زل العالَم)[٤].

---

(١) "شرح السنة" للبربهاري ص١١٠.

(٢) "الاستقامة" لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٧٤).

(٣) "مدارج السالكين" (٢/ ٥٨).

(٤) "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٠).

وقال الإمام ابن القيم: (ومن المعلوم أن المخوف في زلة العالم تقليده فيها، إذ لولا التقليد لم يخف من زلة العالم على غيره، فإذا عرف أنها زلة لم يجز له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين؛ فإنه اتباع للخطأ على عمد...)(١).

وقال في نفس المصدر: (والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله وبيان زلة العالم؛ ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بد إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم؛ فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك فيأخذون الدين بالخطأ، ولا بد فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عمن قلدوه فالخطأ واقع منه ولا بد).

وقال الحافظ الذهبي: (ومن تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين فقد رق دينه، وذكر قول الأوزاعي ثم قال: وكذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيل عليها وفي الطلاق، ونكاح التحليل بمن توسع فيه وشبه ذلك فقد تعرض للانحلال، فنسأل الله العافية والتوفيق)(٢).

وقال الإمام أبو عمر ابن عبدالبر: (وتشبه زلة العالم بانكسار السفينة؛ لأنها إذا غرقت غرق معها خلق كثير)اهـ(٣).

فأهل البدع يتتبعون زلات العلماء، خصوصًا علماء أهل السنة ليقنعوا

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٢).	(٢) «السير» (٨/ ٩٠).

(٣) كما في «إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٤)..

بها أصحابهم ويقولوا لهم: انظروا يقولون: كذا وكذا بدعة أو حرام وهاهو فلان من كبار علمائهم يقول: كذا وكذا. فأردنا هنا أن نبين لك أن هذا مسلك منحرف؛ والذي عليه علماء السنة أنه لا يبدع ولا يفسق عند حصول الزلة فأكثر من أحدهم سواء كانت الزلة اعتقادية أو عملية على النحو الذي حرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: (وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم)[(١)].

وقال أيضًا: (إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول... فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع)[(٢)].

قلت: قد تكون الزلة خفية بحيث لا يدركها إلا العلماء فهم المرجعية في بيان ذلك.

تنبيه: وقريب من هذا الأمر: الأخذ بأقوال العلماء المرجوحة، وهي التي قام الدليل على خلافها، وآراء العلماء المرجوحة تارة تكون مخالفة للنصوص، وتارة مخالفة للإجماع الذي جاء عن السلف، وتارة بترجيح المرجوح في باب المصالح والمفاسد، ولله در إبراهيم بن أبي عبلة حيث قال: (من حمل شاذ العلم حمل شرًّا كثيرًا)[(٣)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٩١). (٢) «مجموع فتاوى» (٦/ ٦١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٤).

القاعدة الثامنة والعشرون: اعتمادهم على دعوى الإجماعات

لا يخفى على مسلم أن الإجماعات القطعية حجة قاطعة وهو من الهدي الذي بينه الله كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الإيمان» ومخالفة هذا الإجماع الذي تضمن أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة كفر، وهو الذي يقول فيه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (لست أقول ولا أحد من أهل العلم: هذا مجتمع عليه إلا لما تلقى عالمًا أبدًا إلا ما قاله لك وحكاه عمن قبله، كالظهر أربعًا، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا)[1].

وأما الإجماع الظني فهو القائم على التتبع والاستقراء، والاستقراء هو: استقراء أقوال أهل العلم في مسألة، فلا تجد خلافًا في ذلك. فهذا الإجماع إن صح فهو حجة ظنية، وكلامنا هنا هو عن ادعاء الإجماع خصوصًا من قبل أهل البدع والأهواء؛ ليمرروا باطلهم. وقد ينسبون هذا الإجماع إلى السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان. وقد ينسبونه إلى الأئمة الأربعة ومن بعدهم. وقد كثر هذا منهم. ولهذا دعت الحاجة إلى التنبيه عليه وذكر بعض أقوال أهل العلم في ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «المجموع» (١٩/ ٢٦٧): (ومن ادعى إجماعًا يخالف نص الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من غير نص يكون موافقًا لما

---

(١) «الرسالة» (٥٣٤).

يدعيه، واعتقد جواز مخالفة أهل الإجماع للرسول ﷺ برأيهم وأن الإجماع ينسخ النص كما تقوله طائفة من أهل الكلام والرأي فهذا من جنس هؤلاء) ويعني بـ(هؤلاء) أي: المذمومين. فأفاد كلام شيخ الإسلام أن أي إجماع يخالف النصوص القرآنية أو السنة النبوية فهو غير صحيح، وأفاد أيضًا أن بعض الفرق يبطلون النص بدعوى الإجماع، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

وقال أيضًا في المصدر السابق: (... وأما ثبوت الإجماع على خلافها -أي الأدلة- بغير نص فهذا لا يمكن العلم بأن كل واحد من علماء المسلمين خالف ذلك النص).

وقال أيضًا: (كثير ممن يخالف النصوص الصحيحة والسنة الثابتة بلا حجة إلا مجرد دعوى النسخ، وإذا طولب بالناسخ لم يكن معه حجة لبعض النصوص توهمه ترك العمل إلا أن مذهب طائفته ترك العمل بها إجماع، والإجماع دليل على النسخ. ولا ريب أنه إذا أثبت الإجماع كان ذلك دليلًا على أنه منسوخ؛ فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة؛ ولكن لا يعرف إجماع على ترك نص إلا وقد عرف النص الناسخ له. ولهذا كان أكثر من يدعي نسخ النصوص بما يدعيه من الإجماع، إذا حقق الأمر عليه لم يكن الإجماع الذي ادعاه صحيحًا. بل غايته أنه لم يعرف فيه نزاعًا، ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول أصحابه ولكن هو نفسه لم يعرف أقوال العلماء)[(١)].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: (... وهكذا دعاة أهل الكلام يحكون

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ١١١-١١٢).

الإجماع على ما لم يقله أحد من أئمة المسلمين، بل أئمة الإسلام على خلافه).

وقال شيخ الإسلام في "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٨٩): (وما يجوز دعوى الإجماع بعمل بلد أو بلاد من بلاد المسلمين، فكيف بعمل طوائف منهم، وإذا كان أكثر أهل العلم لم يعتمدوا على عمل علماء أهل المدينة وإجماعهم في عصر مالك، بل رأوا السنة حجة عليهم كما هي حجة على غيرهم، مع ما أوتوه من العلم والإيمان فكيف يعتمد المؤمن العالم على عادات أكثر من اعتادها عامة، أو من قيدته العامة، أو قوم مترسئون بالجهالة لم يرسخوا في العلم).

وقال الإمام أحمد: (من ادعى الإجماع فقد كذب، أما هذه دعوى الأصم وابن علية وأمثالهما يريدون أن يبطلوا سنن رسول الله ﷺ بما يدعونه من الإجماع...)[1].

قلت: ولا يخفى عليك كثرة ادعاء إجماع السلف من قبل عبدالقاهر البغدادي صاحب كتاب "الفرق بين الفرق" وعلى سبيل المثال: انظر نقله لذلك في كتابه المذكور ص(٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣٢)، وأعظم من هذا أنه جعل أصول المتكلمين أركانًا لأصول السنة، موهما أن ذلك ما عليه السلف. والسلف مبرؤون من ذلك، وأما ادعاء الرافضة لإجماع أهل البيت فقد بلغ إلى حد تعمد الكذب عليهم وهو الجدير بهم.

ومن خلال هذا النقل يتضح للقارئ أن دعاة البدع اتخذوا دعوى الإجماع متكئًا لهم ليردوا به البراهين الشرعية. فليحذر المسلم من صنيعهم هذا.

---

(١) "مختصر الصواعق" (٢/ ٤١٣).

القاعدة التاسعة والعشرون: ردهم للأدلة الشرعية بدعوى تعارضها

لقد صان الله كتابه وسنة رسوله عن التناقض والتعارض وكذب هذا الادعاء فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

قال الشنقيطي رحمه الله في كتابه "دفع إيهام الاضطراب" (ص: ٣): (فأخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل، وبعضه يشهد بصدق بعض، ولا ينافيه؛ لأن آياته فصلت من لدن حكيم خبير...).

وهذه الشبه من أخطر الشبهات التي أوقعت كثيرًا من الفرق في مخالفة السنة والقرآن الكريم.

ونصبوا الخلاف بين كلام الله ووحيه إلى الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "درء تعارض العقل مع النقل": (لا يتصور عند أهل السنة تعارض الأدلة الصحيحة...).

وقال أيضًا: (علينا أن نتبع الكتاب وعلينا أن نتبع الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم واتباع

أحدهما هو اتباع الآخر؛ فإن الرسول بلغ الكتاب والكتاب أمر بطاعة الرسول. ولا يختلف الكتاب والرسول البتة، كما لا يخالف الكتاب بعضه بعضًا، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢][(١)].

وقد عقد الإمام ابن القيم فصلًا عظيمًا في كتابه "إعلام الموقعين" (٢/ ٣٠٧-٤٢٥) في عدم تعارض القرآن والسنة، سأنقل ما يحتاج إليه هنا قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه. فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

الثاني: أن تكون بيانًا لما أريد بالقرآن، وتفسيرًا له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه. ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائدًا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ، تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديمًا لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله ولو كان الرسول لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى وسقطت طاعته المختصة به). اهـ

وذكر أمثلة على من يردون السنة عملًا بظاهر القرآن وبين بطلان طريقتهم في الكتاب المذكور (٢/ ٢٩٤-٣٠٦).

---

(١) "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٨٤).

وذكر من الطوائف التي سلكت هذا المسلك: ١- الجهمية ٢- الجبرية ٣- الخوارج ٤- الرافضة ٥- الأشعرية ٦- المعتزلة ٧- القدرية.

وقد أُلِّفَتْ كُتُبٌ احتوت على أيضّاح الآيات التي يظن أن فيها تعارضًا مع السنة، فمن حصل عنده إشكال في ذلك فليرجع إليها، من تلك الكتب كتاب "دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب" للشنقيطي صاحب كتاب "أضواء البيان" وليرجع أيضًا إلى العلماء، الراسخين فسيجد عندهم ما يشفي ويزيل الإشكال.

القاعدة الثلاثون: الاكتفاء بالقرآن

لقد وجد في القرن الثاني الهجري من ينادي بمصادرة السنة النبوية كمًّا وكيفًا ويكتفي بالقرآن. وهذا الصنف يظهر تارة ويختفي تارة، ويعرف بـ"الطائفة القرآنية"، وقد ظهرت في القرن الثالث عشر الهجري فرقة في باكستان تنادي بعدم الاحتجاج بالسنة، وتطالب بالاكتفاء بالقرآن، سموا أنفسهم بـ"أهل القرآن"، وألفوا كتبًا تنادي بمذهبهم. وصدق الرسول ﷺ حيث يقول في هذا الصنف: «**لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»[(١)].

وعن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه**»[(٢)].

ولا تنس أنه يشارك الطائفة القرآنية في إنكار السنة فرق أخرى وهي:

١ غلاة الشيعة: فهم يردون أحاديث كثير من الصحابة بدعوى أنهم ارتدوا عن الإسلام، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

---

(١) رواه أبوداود (٤٦٠٥) عن عبدالله بن رافع.

(٢) رواه أبوداود (٤٦٠٤)، وأحمد (٤/ ١٣١)، والبيهقي في "الكبرى" (٩/ ٣٣٢).

٢ الخوارج: ينكرون كثيرًا من السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة؛ فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن، كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك)[1].

٣ المعتزلة: أيضًا تشكك في السنة النبوية بشقيها المتواتر والآحاد وهي تعلن رد الآحاد منها بحجة أنها لا تفيد إلا الظن. وقد بينا فساد قولهم هذا في كلامنا على قاعدة "خبر الآحاد" ولا يزال يوجد من ينظر منهج هذه الفرق في إنكار السنة إلى وقتنا هذا. وعلى سبيل المثال: محمود أبو رية -المجرم الأثيم- قام بتأليف كتاب "أضواء على السنة" ملأ كتابه المذكور بالأباطيل والشبه التي يثيرها المستشرقون في مؤلفاتهم وهو عالة عليهم في ذلك، وهذه بلية أصحاب المدرسة العقلانية في عصرنا، وقد رد عليه العلامة المعلمي في كتاب سماه "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة" وقد أجاد وأفاد وقصم ظهر أبي رية ومن كان على شاكلته، فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء.

وعلى كل فالطائفة القرآنية بسبب إنكارها حجية السنة النبوية وقعت في أمور كفرية كثيرة منها:

١ تكذيب القرآن، فقد أمر الله بطاعته وبطاعة رسوله ﷺ فطاعته العمل بما في كتابه وطاعة رسوله العمل بسنته، بل جعل الله طاعة رسوله

---

(١) "مجموعة الرسائل الكبرى" (١/ ١٥٦).

من طاعته بمعنى لا طاعة له سبحانه إلا إذا كانت عن طريق رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠].

٢ أنكروا عصمة نبينا ﷺ، وقد دل القرآن والسنة على عصمته وأجمعت الأمة على ذلك فيما يقوله من أمر هذا الدين.

٣ إخلال الفرقة القرآنية بالصلاة وغيرها من أركان الإسلام وهذا بسبب تكذيبهم للسنة وردهم إجماع الأمة على الأخذ بتفاصيل السنة الصحيحة للعبادات وغيرها. ومجرمون بسبب إنكارهم الحدود.

وخلاصة القول: أن الطائفة القرآنية ضالة ملحدة، وهي بعملها هذا تشبه الباطنية. والله المستعان.

القاعدة الحادية والثلاثون: دعوى عصمة الأئمة والأولياء

لقد تزندق غلاة الشيعة وغلاة الصوفية ومن كان على شاكلتهم، عند أن ادعوا أن أولياءهم وأئمتهم معصومون، وترقى الشيطان ببعضهم إلى أن خلعوا لأوليائهم وأئمتهم من صفات الربوبية والألوهية. وهذه بعض أقوالهم شاهدة عليهم ناطقة على ألسنتهم مسطرة بأقلامهم ومكتوبة بأيديهم، وسأبدأ بذكر الصوفية:

قال ابن عربي الطائي الملحد:

سمـــاء النبـــوة في بـــرزخ   فويـق الرســول ودون الــولي

ومعنى هذا: أن ولاية أوليائهم أرفع من مقام النبوة.

وقال أيضًا:

من صورة الحق لنا من ولايته   جميعها فلنا في الحـرب إقدام

لنـا الخلافـة في الـدنيا محققـة   وما لها في جناب الخلد أحكام

وقال أيضًا: (فالحق لأصحاب المقامات من الأولياء مطيع، ولكلامهم سميع، لهم جميع المقامات والأحوال... فهم بصفات الحق ظاهرون، ولذلك جهلوا) فقوله: (لهم جميع المقامات) شمل مقام النبوة وقوله في البيتين: (لنا من ولايته جميعها)[1].

---

[1] عن كتاب «مباحث المفاضلة» ص(١٩٣-١٩٥).

فهم يرون أن الولاية أرفع من النبوة والرسالة، وخاتم الأولياء عندهم أجل وأرفع.

وصرح كبيرهم ابن عربي الزنديق بأن الأولياء يتلقون عن الله مباشرة فقال: (إن الولي يأخذ بلا واسطة والنبي بواسطة)[١].

وقال: (الولي لا يأخذ النبوة من النبي إلا بعد أن يرثها الحق منهم، ثم يلقيها إلى الولي ليكون ذلك أتم في حقه، حتى ينتسب في ذلك إلى الله، لا إلى غيره).

وقد رد العلماء على هؤلاء الضلال بردود مفحمة، وإليك ردًا واحدًا أكتفي به، وهو لشيخ الإسلام ابن تيمية يرد عليهم عند أن قالوا: إن الأنبياء يأخذون من مشكاة الأولياء قال: (فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن؛ فإنه من المعلوم بالعقل أن المتأخر يستفيد من المتقدم دون العكس، ومن المعلوم في الدين أن أفضل الأولياء يستفيدون من الأنبياء)[٢].

وقال أيضًا: (ومن ادعى أن من الأولياء الذين بلغتهم رسالة محمد ﷺ من له طريق إلى الله لا يحتاج فيه إلى محمد فهذا كافر ملحد. وإذا قال أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون الباطن وفي علم الشريعة دون علم الحقيقة فهو شرمن اليهود والنصارى الذين قالوا إن محمدًا ﷺ رسول إلى الأميين دون أهل الكتاب، فإن أولئك آمنوا ببعض وكفروا ببعض فكانوا كفارًا بذلك.

---

(١) كما في «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٤/ ١٧٢).

(٢) «الصفدية» (١/ ٢٤٧).

وكذلك هذا الذي يقول: إن محمدًا ﷺ بعث بعلم الظاهر دون علم الباطن، آمن ببعض ما جاء به وكفر ببعض، فهو كافر وهو أكفر من أولئك؛ لأن علم الباطن الذي هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها هو علم بحقائق الإيمان الباطنة، وهذا أشرف من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة[١].

والرافضة أيضًا تدعي لأئمتها العصمة، قال صاحب «الأنوار النعمانية»: (اعلم أنه لا خلاف بين أصحابنا رضوان الله عليهم في أشرفية نبينا ﷺ على سائر الأنبياء عليهم السلام للأخبار المتواترة، وإنما الخلاف بينهم في أفضلية أمير المؤمنين والأئمة الطاهرين عليهم السلام على الأنبياء ما عدى جدهم ﷺ، وأكثر المتأخرين إلى أفضلية الأئمة عليهم السلام على أولي العزم وغيرهم قال وهو الصواب).

وقد ألف المرتضى رسالة سماها «الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة» وفضل فيها الأئمة على جميع الخلائق. وقد عقد المجلسي بابًا في كتابه «بحار الأنوار» وفضل أئمتهم على سائر أولي العزم بل قال: (إنما صاروا أولي العزم إلا بحبهم صلوات الله عليهم)[٢].

ولا يخفى عليك أن الرافضة على هذا المعتقد إلى عصرنا هذا، فلقد قال إمام الضلالة الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية»: (وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل)

---

(١) كما في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٢) نقلت هذه المعلومات من كتاب «مباحث المفاضلة» ص(٢٠٤-٢٠٦).

وهو في كتاب "كشف الأسرار" وأيضًا نشرت ورقة بقلم المدعو السيد أحمد الشيرازي عام ١٤٢٠هـ بعنوان "كيف يكون علي عليه السلام أفضل من نبينا" وبعد أن ادعى زعمًا منه أن عليًا رضي الله عنه جمع جميع صفات الأنبياء قال: وكل من له أدنى درجات الإنصاف يعلم بأن الذي جمع أفضل صفات أولي العزم فهو أفضل من الأنبياء كلهم، إلا من ابن عمه رسول الله وخاتم الأنبياء صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قلت: استثناء الرافضة نبينا محمدًا صلى الله عليه وعلى آله وسلم من أنه المفضل على علي رضي الله عنه وبقية أئمتهم هو من باب التقية، وإلا عندنا عشرات الأدلة الصريحة من كتب الرافضة تنص على أنهم يفضلون أئمتهم على كافة الأنبياء بدون استثناء محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والمتتبع لكلام علماء غلاة الرافضة، يجد أنهم يرفعون أئمتهم إلى مقام الألوهية والربوبية -قاتلهم الله- ومعلوم عند أن أهل العلم أن الرافضة أكذب الطوائف وأصل دينهم الزندقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم) "منهاج السنة" (١/ ٦١) وسرد أقوال أهل العلم في تكذيبهم كالشافعي ومالك وأبي حنيفة.

وقال أيضًا: (وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم وهم يقرون بذلك حيث يقولون: (ديننا التقية)، وهو الكذب والنفاق... ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد

فيهم...)[(١)].

أخي القارئ الكريم اتضح لك من هذا النقل أن غلاة الرافضة وغلاة الصوفية بنوا عقيدتهم على الزندقة -أعاذنا الله جميعًا من ذلك-، ألا وهي اعتقاد عصمة أوليائهم وأئمتهم، وهذا الاعتقاد كفر، فكيف إذا وصل الأمر بهم إلى اعتقاد استغنائهم عن شريعة الأنبياء، وكيف إذا صاروا قائلين رفع عنا التكليف، فكل ما حرم الله ورسوله حلال لنا وكيف إذا صاروا داعين إلى عبادتهم لأنهم قد بلغوا مرتبة ما بلغها نبي مرسل ولا ملك مقرب، اللهم سلم، سلم.

وعلى كل: فالعقيدة الصحيحة عند المسلمين عمومًا أن العصمة ليست لأحد بعد موت نبينا محمد ﷺ، وليست العصمة إلا للأنبياء فقط. وعقيدة أهل السنة والجماعة أن أفضل الأولياء بعد نبينا أبو بكر الصديق وبعده عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم جميعًا، وليس أبو بكر معصومًا عند المسلمين جميعًا فضلًا عمن هو دونه، وعقيدة أهل السنة أيضًا أن نبيًا واحدًا أفضل من جميع الأولياء.

قال الإمام الطحاوي: (ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول نبي واحد أفضل من جميع الأولياء...)[(٢)].

---

(١) "منهاج السنة" (١/ ٦٨-٦٩).

(٢) "شرح العقيدة الطحاوية" (٤٩٢-٤٩٤).

القاعدة الثانية والثلاثون: أهل البدع والتحزب يجعلون بدعهم وتحزبهم من باب المصالح المرسلة

لا يخفى عليك أن جهل دعاة البدع والتحزب جعلهم ينسبون ما هم عليه من مخالفة لشرع الله من باب المصالح المرسلة، وهم في هذا مخطئون، إذ إن المصالح المرسلة لها شروط معتبرة عند علماء الإسلام، وهي كالآتي:

١ أن تكون المصلحة غير مصادمة لنص وإجماع.

٢ أن تعود المصلحة على مقاصد الشريعة بالحفظ والصيانة.

٣ ألا تعارض المصلحة مصلحة أرجح منها، وألا يستلزم العمل بها مفسدة أرجح منها أو مساوية لها. انظر كتاب "معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة" (ص/ ٢٤٦).

فمن أهمل هذه الشروط كان متَقَوِّلا على الله، ولا يشاء أحد أن يدعي أن عمله من المصالح المرسلة إلا فعل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكثيرًا ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة كما قال تعالى في الخمر: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩] وكثير من بدع العقائد والأعمال من هذا الباب وقد زين لهم سوء عملهم فرأوه حسنًا، وقد يكون عمدًا فيكون ظلمًا، وقد يقع جهلًا

فيكون ضلالًا، وهذا الباب مشترك بين أهل العلم والقول وبين أهل الإرادة والعمل)[1] وقال أيضًا في «الاقتضاء» ٢/ ٦٠٠: (فإن كل ما يبديه المحدث لهذا من المصلحة أو يستدل به من الأدلة قد كان ثابتًا على عهد رسول الله ﷺ ومع هذا لم يفعله رسول الله، فهذا الترك سنة خاصة مقدمة على كل عموم وكل قياس).

وعلى كل: هناك فوارق بين البدع والمصالح المرسلة يجب اعتبارها ومن ذلك:

١ البدعة تكون في الأمور التعبدية وما يلحق بها من أمور الدين، بخلاف المصلحة المرسلة فلا مدخل لها في التعبدات ولا ما جرى مجراها من الأمور المشروعة إذ إن المصلحة تجري على المناسبات المعقولة.

٢ البدعة مناقضة لمقاصد الشريعة؛ لأنها إحداث في الدين بخلاف المصلحة المرسلة فإنها تندرج تحت مقاصد الشريعة وتخدمها وإلا فلا اعتبار لها.

٣ البدعة تهدم ركني الاتباع والاجتماع بسبب أنها تدعو إلى الموالاة والمعاداة من أجلها، وأما المصلحة المرسلة فقد أقيمت لقيام مقتضاها وتنتهي بانتهائه.

٤ المصلحة لم يوجد مقتضاها في عهد الرسول ﷺ والبدعة قد وجد مقتضاها في عهد الرسول ﷺ وانتفى المانع من العمل بها.

فلو أن أهل البدع والتحزب اعتبروا هذه الضوابط ما وقعوا في ما وقعوا فيه من المخالفة للشريعة.

---

(١) نقلًا من كتاب «طريق الوصول إلى العلم المأمول» ص(٢٨٥).

القاعدة الثالثة والثلاثون: ادعاؤهم أن بدعهم في الدين من البدع الحسنة

من القواعد الهدامة للإسلام قاعدة جعل البدع والتحزب من البدع الحسنة، وكيف لا وهي تفتح الباب على مصراعيه لكل مدع لحسن بدعته وضلالته، فالخارجي والرافضي والصوفي والمعتزلي والجهمي والأشعري والحزبي يدعون أن بدعهم حسنة، وقد علم أن كل طائفة من طوائف الابتداع قد بلغت بدعها إلى العشرات، بل بعضهن إلى المئات، كالبدع الصوفية والرافضية، وبعض البدع تبلغ إلى حد الكفر والشرك، مثل بدعة الحلول والاتحاد، وجعل مقام الأئمة والأولياء فوق مقام الأنبياء، وتدعي كل فرقة إجماعها على حسن بدعتها، فعلى هذا فلن تجد بدعة مهما عظم خطرها إلا وهي حسنة عند من ابتدعها، أفلا يدل هذا على عظم فساد القاعدة المذكورة؟ بلى وربي، إذًا فاسمع إلى شيء من الأدلة الشرعية وأقوال أهل العلم التي تبطل القاعدة المذكورة قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. هذه الآية قاصمة لظهور أهل البدع؛ لأنها نص في إكمال الإسلام فلا مجال للزيادة فيه تحت مبرر البدعة الحسنة. ولهذا قال الإمام مالك: (من ابتدع في الإسلام بدعة يرى أنها حسنة فقد زعم أن محمدًا خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]

فما لم يكن يومئذ دينًا فلا يكون اليوم دينًا)[(١)].

وقال الشوكاني رحمه الله: (فإذا كان الله قد أكمل دينه قبل أن يقبض نبيه فما هذا الرأي الذي أحدثه أهله بعد أن أكمل الله دينه، إن كان من الدين في اعتقادهم فهو لم يكمل عندهم إلا برأيهم، وهذا فيه رد للقرآن، وإن لم يكن من الدين فأي فائدة في الاشتغال بما ليس من الدين، وهذه حجة قاهرة ودليل عظيم لا يمكن صاحب الرأي أن يدافعه بدافع أبدًا، فاجعل هذه الآية الشريفة أول ما تصك به وجوه أهل الرأي وترغم آنافهم وتدحض به حججهم)[(٢)].

وإلى جانب التصريح القرآني بمنع الابتداع في الدين منعًا كليًا صرحت السنة المطهرة بذلك، قال رسول الله ﷺ: «... **وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة**» رواه مسلم عن جابر رقم ٨٦٧. وفي حديث العرباض «... **وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**» رواه أحمد ٤/ ١٢٦ وأبو داود رقم ٤٦٠٧ والترمذي رقم ٢٦٧٦.

وهذه القاعدة العظيمة كان النبي ﷺ يكرر ذكرها في الخطب كثيرًا على مسامع الصحابة ولم يأت ما يقيدها أو يخصصها، قال ابن رجب فقوله ﷺ «**كل بدعة ضلالة**» من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء وهو أصل عظيم من أصول الدين[(٣)].

---

(١) «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٤٦).

(٢) «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» (ص ٣٨).

(٣) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٢٨) رقم (٢٨).

وقال الحافظ ابن حجر: (قوله: «**كل بدعة ضلالة**» قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها، أما منطوقها فكأن يقال حكم كذا بدعة، وكل بدعة ضلالة، فلا تكون من الشرع؛ لأن الشرع كله هدي؛ فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدمتان وأنتجتا المطلوب)[(١)].

وقد صحت الآثار عن الصحابة أن كل بدعة ضلالة وإن رآها الناس حسنة، وأجمع السلف على ذم البدع في الدين مطلقًا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٨٨) وهو يتكلم عن قوله «**كل بدعة ضلالة**»: (... فهذا نص رسول الله ﷺ، فلا يحل لأحد أن يدفع دلالته على ذم البدع ومن نازع في دلالته فهو مراغم).

وقال أيضًا: (... وأما عادة بعض البلاد أو أكثرها أو قول كثير من العلماء أو العباد أو أكثرهم ونحو ذلك فليس مما يصلح أن يكون معارضًا لكلام رسول الله ﷺ، حتى يعارض به)[(٢)].

وقال ابن رجب الحنبلي: (وأما ما وقع في كلام السلف في استحسان بعض البدع؛ فإنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد وخرج ورآهم يصلون كذلك فقال: نعمت البدعة هذه)[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عن قول عمر (نعمت

(١) "الفتح" (١٣/ ٢٥٤).
(٢) "الاقتضاء" (٢/ ٨٩).
(٣) "جامع العلوم والحكم" (٢/ ١٢٨).

البدعة): (أكثر ما في هذا تسمية عمر تلك بدعة مع حسنها وهذه تسمية لغوية لا تسمية شرعية، وذلك أن البدعة في اللغة تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق، وأما البدعة الشرعية: فما لم يدل عليها دليل شرعي... فإذا عمل ذلك العمل بعد موته صح أن يسمى بدعة في اللغة؛ لأنه عمل مبتدأ كما أن نفس الدين الذي جاء به الرسول ﷺ يسمى بدعة، ويسمى محدثًا في اللغة، ثم ذلك العمل الذي دل عليه الكتاب والسنة ليس بدعة في الشريعة، وإن سمي بدعة في اللغة، فلفظ البدعة في اللغة أعم من لفظ البدعة في الشريعة)[(١)].

فخلاصة ما يقال هنا: أنه ليس في الإسلام بدعة حسنة، وأن التقسيم المذكور عند أهل البدع باطل أبطله القرآن والسنة وإجماع السلف، وأنه لا حجة لأهل البدع في الاستدلال بالبدعة اللغوية على الابتداع في الدين، بل لا بد من التفريق بين البدعة الشرعية واللغوية، وعدم التفريق بينهما طريق من لبّس الحق بالباطل. ألا ساء ما يعملون.

وإذا كان تقسيم البدعة إلى حسنة وقبيحة مردودًا فمن باب أولى تقسيم البدعة إلى خمسة أقسام، منها الواجبة، والمستحبة، وقد أجاد الشاطبي في الاعتصام في بيان بطلان هذا التقسيم بل قال رحمه الله: (إنه متدافع في نفسه)[(٢)].

تنبيه: حديث «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً...**» رواه مسلم رقم (١٠١٧) لا دليل فيه لمن استدل به على جواز الابتداع في الإسلام؛ لأن

---

(١) «اقتضاء الصراط» (٢/ ٩٥-٩٦).
(٢) «الاعتصام» (١/ ١٤٦).

سن هنا بمعنى: أحيا سنة من سنن الرسول التي هجرها الناس، لا بمعنى شرعها، بدليل ورود الحديث بسبب حث الرسول ﷺ على الصدقة فبادر صحابي فجاء بصدقته فنشط الناس في التصدق فقال النبي ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً...» الحديث، فكان سبق الرجل إلى التصدق الذي دعا إليه الرسول ﷺ هو السنة الحسنة.

القاعدة الرابعة والثلاثون: البيعات والعهود المستحدثة في الإسلام

اعلم أخي المسلم الكريم أن الرسول ﷺ توفي وقد ترك في الإسلام بيعة واحدة هي البيعة العامة لولي أمر المسلمين، وهي البيعة التي تنعقد بموافقة أهل الحل والعقد أو طلب أهل الشوكة المستتب لهم الأمر على المسلمين، وتحصل بهذه البيعة لإمام المسلمين القدرة والمنعة، وتجتمع الكلمة، وتقام الشريعة، وتؤمن السبل، وتؤدى العبادات الجمعة والجماعات وغير ذلك من المنافع العظيمة، وقد قام الإجماع على عدم جواز مبايعة إمامين في عصر واحد، وبلد واحد، كما ذكره القرطبي في تفسيره (١/ ١٨٨). والأدلة كثيرة على وجوب هذه البيعة وعلى تحريم نكثها، وقد استمر سير الأمة على هذا ماضيًا لا يعرفون بيعة لمن هو دون مرتبة الإمامة الكبرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهو أن النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة المعدوم ولا المجهول ولا من ليس له سلطان ولا قدره على شيء أصلًا)[(١)].

فقول شيخ الإسلام (لا بطاعة المعدوم ولا المجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلًا) يفضح ما عليه الفرق والأحزاب التي

---

(١)نقلا من كتاب "وقفات منهجية في الذب عن السلفية" (١٩٨).

حولت البيعة المذكورة لأحد أفرادها وجعلتها أصلًا من أصولها، وعلى هذا كثير من الفرق والأحزاب، فالخوارج يبايعون لأميرهم، والباطنية يبايعون لإمامهم، والصوفية عندهم "البيعة الرضائية"، و"البيعة الاستثنائية"، ويقال "عهد المشايخ"، ويقال لها "عقد الطريق" أو "ميثاق الطريق"، وقد ظهرت البيعة في عصرنا في حزب الإخوان وحزب التحرير والحزب السروري وحزب جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة، وبعض أصحاب الجمعيات، وهذه البيعات تقوم على التكتم الشديد، ولا تُطلَب إلا ممن قد ظهر منه الولاء لهم، فهل بان لك أن أرباب البدع والتحزب حولوا البيعة لمن هي له بالحكم الشرعي إلى من ليست له، ولو أن الأمر وقف عند مبايعتهم لأحدهم مع إعطاء البيعة لمن شرعت له لكانت بدعة، ولكنهم يرون أنه يجب على الأمة أن تبايع من بايعوه، فهذا بناء دولة داخل دولة، فهل تظن أن تصلح الأحوال بعد هذا.

وقد ظهر الغلو في البيعات المذكورة للأفراد بما يجعلها تشبه العبودية للمبايع له وخذ على ذلك مثالًا واحدًا:

البيعة عند الإخوان المسلمين: ذكر حسن البنا أن أركانها عشرة وهي: الفهم، والإخلاص، والعمل، والجهاد، والتضحية، والطاعة، والثبات، والتجرد، والأخوة، والثقة[1].

وهذه الأركان قد شُرحت شرحًا موضحًا لها من قبل البنا، وإليك مثالًا واحدًا: قال وهو يشرح الطاعة: (امتثال الأمر وإنفاذه سواء في العسر

---

(١) رسالة "التعاليم" ضمن رسائل حسن البنا ص(٣٩٠).

واليسر والمنشط والمكره... أمر وطاعة من غير تردد، ولا مراجعة ولا شك ولا حرج) ثم ذكر كمال الطاعة مرتين[١].

أخي الكريم انظر كيف بالغوا في طاعة أميرهم حتى جعلوها كطاعة الله الواحد القهار، وطاعة رسوله، إذ لا تردد عندهم ولا مراجعة، بل تسليم تام، معلوم من دين الإسلام أن التسليم أصلًا لا يكون إلا لله ولرسوله ﷺ ومن عدا الرسول فطاعته تبعًا لطاعة الله ورسوله؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

---

(١)المصدر السابق ص(٣٩٧).

القاعدة الخامسة والثلاثون: تقديم اللغة العربية على القرآن والسنة

لقد شرف الله اللغة العربية حتى جعلها لغة القرآن الكريم ولغة نبيه ﷺ، ولما كانت اللغة العربية بهذه المكانة العالية قام دعاة الضلال بالاعتماد عليها وتقديمها على القرآن والسنة المطهرة، وهذا ضلال مبين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (أهل البدع لا يعتمدون على الكتاب والسنة وآثار السلف من الصحابة والتابعين وإنما يعتمدون على العقل واللغة...)[١].

قلت: كلام شيخ الإسلام عام في أهل البدع وإن كانت البدع متفاوتة في مقدار ما تقدمه من اللغة العربية على القرآن والسنة. وسأضرب لذلك مثالًا بإحدى الفرق قال أحد زعمائهم: (المفسرون يبحثون عن غير القرآن أكثر منه في القرآن... وإن القرآن لو نظرنا بعين بصيرة لوجدناه مفصلًا، ففيه تفسير حقائقه، وحل مشكلاته، وشرح مصطلحاته... وكل ذلك يعود فهمه إلى تعلم العربية، فمن عرف العربية فهم القرآن دون معونة أي علم آخر) نقلًا من كتاب «القرآنيون وشبهاتهم حول السنة» (ص:٢٧٥).

---

(١) نقلًا من كتاب «طريق الوصول إلى العلم المأمول» ص(٣٠).

انظر كيف ادعى الاكتفاء باللغة العربية لتفسير القرآن خروجًا منه عن السنة النبوية وهروبًا من الرجوع إليها. بل قام أحد دعاة الفرق المذكورة بتصنيف كتاب بعنوان "لغات القرآن"، ثم تلاه بتصنيف "مفهوم القرآن"، ثم عقب المفهوم بـ"مطالب الفرقان"، وأخيرًا أخرج كتابًا بعنوان "تبويب القرآن". المصدر السابق (٢٧٥-٢٧٦)، فقد حصر المؤلف تفسير القرآن باللغة العربية في هذه المؤلفات دون الرجوع والاعتماد على السنة وأقوال السلف.

ولا يشك عالم بما عليه علماء الإسلام من سابق ولاحق من أن القرآن يفسر بالقرآن، وبالسنة وبأقوال السلف وباللغة العربية، فحصر المذكور لتفسير القرآن باللغة العربية فقط مخالف لما ذكر آنفًا، وهل هذه إلا طريقة من يسعى لهدم الإسلام قال الإمام ابن القيم: (فلا يجوز تحريف كلام الله انتصارًا لقاعدة نحوية، هدم مائة وأمثالها أسهل من تحريف معنى الآية)[1].

وقال علي النوري في "غيث النفع في القراءات السبع" (ص: ٤٩-٥٠): (القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا ﷺ ومن بعده).

وعلى كل يحذر من مزاعم أهل البدع باسم اللغة العربية، ومزاعم النحويين باسم النحو، والبلاغيين باسم البلاغة وباسم الإعجاز البلاغي، وهذا منهم فرار من الوقوف مع الأدلة الشرعية، فتنبه فإن ذلك يكون غالبًا من أجل نصرة معتقداتهم الباطلة.

---

(١)"بدائع الفوائد" (١/ ٤٥).

فما أكثر الأسماء التي كانت متعارفًا عليها عند العرب على مقتضى اللغة العربية، فلما جاءت الشريعة الإسلامية ولَّت تلك الأسماء بمقتضى مراد الله ورسوله، كالصلاة والصيام والزكاة والإيمان والإسلام والفسق وغير ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة: نوع يعرف حده بالشرع... ونوع حده باللغة كالشمس، والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف...)[1]. ويقول وهو يتحدث عن قول عمر: (نعمت البدعة)... (وهذه تسمية لغوية لا تسمية شرعية، وذلك أن البدعة في اللغة تعم كل فعل ابتداء من غير مثال سابق، وأما البدعة الشرعية فما لم يدل عليه دليل شرعي، فإذا عمل ذلك العمل بعد موته صح أن يسمى بدعة في اللغة؛ لأنه عمل مبتدأ كما أن نفس الدين الذي جاء به الرسول ﷺ يسمى بدعة ويسمى محدثًا في اللغة. فلفظ البدعة في اللغة أعم من لفظ البدعة في الشريعة...) "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٩٥-٩٦).

وقد عاب العلامة الإمام ابن القيم وشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية النحويين الذين يفسرون القرآن على حسب تركيب الكلمة وإعرابها فقال: (وينبغي أن يتفطن هاهنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب

(١) "مجموع فتاوى" (٧/ ٢٨٦).

الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما؛ فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن؛ فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر؛ فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن) [1] وذكر أمثلة على ذلك.

وقال أيضًا: (وأما أن تقعد قاعدة وتقول هذا هو الأصل ثم ترد السنة لأجل مخالفة تلك القاعدة؛ فلعمر الله لهدم ألف قاعدة لم يؤصلها الله ورسوله أفرض علينا من رد حديث واحد) [2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام) [3].

وقال الإمام ابن القيم: (وشواهد الإعراب والمعاني منه -أي القرآن- أقوى وأصح الشواهد من غيره، حتى إن فيه من قواعد الإعراب وقواعد علم المعاني والبيان ما لم تشتمل عليه ضوابط النحاة وأهل علم المعاني إلى الآن) [4].

وصفوة القول: أن الذي عليه علماء السنة أنهم يجعلون اللغة العربية في

---

(١) انظر «التفسير القيم» (٢٦٨).

(٢) «إعلام الموقعين» (٢/ ٣٦٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٤٣).

(٤) «الصواعق» (٢/ ٧٤٧).

المرتبة الرابعة من مراتب تفسير كلام الله، فمتى جاء تفسير القرآن بالقرآن... اكتفينا بذلك، وهذا أعلى بيان مراد الله، ومتى جاء بيان القرآن في السنة اكتفينا بذلك أيضًا وهذه الدرجة الثانية، ومتى جاء بيان القرآن والسنة عن الصحابة اكتفينا بذلك، وإذا لم يوجد بيان لكلام الله وكلام رسوله في هذه الثلاث رجعنا إلى اللغة العربية، هذا ما عليه عامة العلماء وكافة الفقهاء والله أعلم.

القاعدة السادسة والثلاثون: اعتماد أهل البدع على الجزئيات دون الكليات

إن من توفيق الله لأهل العلم من أهل السنة أنهم يردون الجزئيات إلى الكليات وهذه القاعدة نفعها عظيم لمن أحسن فهمها والعمل بها ولما حرم من حسن فهما والعمل بها دعاة الضلال عظم فيهم الانحراف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم)[(١)].

وقال أيضًا: (فإن الشارع نصوصه كلمات جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة يمتنع أن ينص على كل فرد من جزئيات العالم إلى يوم القيامة، فلا بد من اجتهاد في المعينات هل تدخل في كلماته الجامعة أم لا)اهـ[(٢)].

وقال السعدي: (وكذلك أهل العلم والإيمان يعلمون أن الرسول ﷺ لا يأمر إلا بما فيه خير وصلاح خالص أو راجح، ولا ينهى إلا عما فيه ضرر وفساد خالص أو راجح؛ فإن اتضح لهم وجه ذلك فهو نور على نور علم

---

(١) نقلًا من كتاب "طريق الوصول إلى العلم المأمول" ص(٢٣٧).

(٢) "منهاج السنة النبوية" (٦/ ١٣٩-١٤٠).

بالأصل وبما تفرع عليه، وإن لم يتضح لهم وجهه كفاهم الأصل العام الجامع وعلموا أن فيه من موجبات الأمر أو النهي ما خفي عليهم قال تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ: ٦][1] .

وقال أيضًا في "القواعد الحسان": (فالأمور المحكمة المعلومة يتعين أن يرد إليها كل أمر مشتبه مظنون). وقال في زجر المؤمنين عن مجاراة الشائعات التي يقولها أهل السوء في إخوانهم المؤمنين: ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ [النور: ١٢] فأمرهم بالرجوع إلى ما علموا من إيمان المؤمنين الذي يدفع السيئات، وأن يعتبروا هذا الأصل العظيم...).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (الأمور نوعان: كلية عامة، وجزئية خاصة، فأما الجزئيات الخاصة نحو: ميراث هذا الميت، وعدل هذا الشاهد ونحوها، فهذا مما لا يمكن نبيًا ولا إمامًا ولا أحد من الخلق أن ينص على كل فرد منه؛ وإنما الغاية الممكنة ذكر الأمور الكلية العامة فينص على قواعد كلية ثم ينظر في دخول الأعيان تحت تلك الكليات، أو دخول نوع خاص تحت أعم منه، وإن اكتفى بالكليات فقد نص الرسول ﷺ على كليات من كتاب الله، ومن الحكمة يدخل فيها من الجزئيات ما لا حصر له وقد أعطي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصارًا)اهـ[2] .

---

(١) "مجموع الفوائد" (٢٣٤).

(٢) مختصر من "طريق الوصول إلى العلم المأمول" ص(٩٨-٩٩).

وأمهات الكليات التي يجب اعتبارها كالآتي:

١ الالتزام بالعمل بالكتاب والسنة ظاهرًا وباطنًا.

٢ التزام ما كان عليه السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان ظاهرًا وباطنًا.

٣ لزوم السمع والطاعة لإمام المسلمين وحاكمهم في غير معصية الله.

٤ الرجوع إلى علماء أهل السنة وتلقي العلم والنصائح عنهم، خصوصًا عند الفتن.

٥ رد المتشابه إلى المحكم.

٦ تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

٧ رد كل تنازع بين الناس إلى الكتاب والسنة.

القاعدة السابعة والثلاثون: البقاء على العادات الموروثة المخالفة للشرع

إن من جملة دواعي الابتداع في الدين البقاء على العادات الموروثة، حيث يكون الناس على كذا وكذا من العادات المخالفة لشرع الله فيأتي من يدعي العلم وينتزع لهم حججًا على حد زعمه؛ ليثبت لهم أنَّ ما عندهم من العادات هي حق، فتقوى العادات باسم الحق وتصير مما يتقرب به إلى الله، ولهذا قال بعضهم: العادة طبيعة ثانية.

قال الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٢١٢): (كل عبادة تستند إلى الرأي المجرد والهوى فهي بدعة، كقول بعض العلماء أو العباد أو عادات بعض البلاد...).

وقال العلامة ابن القيم: (العوائد تهدم أصولًا وتبني أصولًا)[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها الله سبحانه وتعالى، كسوالف البادية، وكأوامر المطاعين فيهم، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة وهذا هو الكفر... فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم

---

(١) نقلًا من كتاب «النظائر» لبكر بن عبدالله ص(٢٩٤).

إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار وإلا كانوا جهالًا...)[(١)].

وقال أيضًا: (ومن اعتقد أن أكثر هذه العادات المخالفة للسنن مجمع عليها بناء على أن الأمة أقرتها ولم تنكرها فهو مخطئ في هذا الاعتقاد، فإنه لم يزل ولا يزال في كل وقت من ينهى عن عامة العادات المحدثة المخالفة للسنة، وما يجوز دعوى الإجماع بعمل بلد أو بلاد من بلاد المسلمين فكيف بعمل طوائف منهم...)[(٢)].

وقال أيضًا: (فكيف يعتمد المؤمن العالم على عادات أكثر من اعتادها عامة، أو من قيدته العامة، أو قوم مترئسون بالجهالة لم يرسخوا في العلم لا يعدون من أولي الأمر، ولا يصلحون للشورى، ولعلهم لم يتم إيمانهم بالله ورسوله، أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة قوم من أهل الفضل عن غير روية أو لشبهة أحسن أحوالهم فيها أن يكونوا فيها بمنزلة المجتهدين من الأئمة والصديقين.

والاحتجاجُ بمثل هذه الحجج والجوابُ عنها معلومٌ أنه ليس طريقة أهل العلم، لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس، حتى من المنتسبين إلى العلم والدين، وقد يبدي ذو العلم والدين له فيها مستندًا آخر من الأدلة الشرعية والله يعلم أن قوله بها وعمله لها ليس مستندًا إلى ما أبداه من الحجة الشرعية، وإن كانت شبهة، وإنما هو

---

(١) «منهاج السنة» (٥/ ١٣٠).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨٩).

مستند إلى أمور ليست مأخوذة عن الله ورسوله...)[١].

والأصل في العادات الإباحة، فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله وحرمه رسوله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والأصل في العادات أن لا يحظر منها إلا ما حظره الله)[٢].

وخلاصة القول في العادات أنها تنقسم إلى قسمين:

١ قسم يتفق مع الشرع: وإن كان فاعلوها ما أرادوا موافقة الشرع، فهذا القسم البقاء عليه جائز، إذ إنه لا يطلب في العادات ما يطلب في العبادات من إخلاص العبادة، والتوقف حتى ينص على شرعيتها من قبل الله أو رسوله ﷺ.

٢ قسم يخالف الشرع: فهذا لا يجوز البقاء عليه ولا السكوت عنه ولا الدفاع، وما أكثر العادات التي من هذا القبيل. وأقدر الناس على منابذة العادات والتحذير منها هم أهل السنة بارك الله فيهم وكثرهم الله.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٨٩-٩٠).

(٢) «إقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨٦).

القاعدة الثامنة والثلاثون: اعتقاد أن للنصوص الشرعية بواطن تخالف ظواهرها

لقد وجدت فرق تدعي أن للقرآن والسنة ظاهرًا وباطنًا، وأن الله قد خصها بعلم باطن القرآن والسنة دون الأنبياء والمرسلين، وأشهر الفرق في هذا الباطنية الإسماعيلية القرامطة، ولهم أسماء كثيرة والمضمون واحد، فهم الإسماعيلية، المكارمة، النخاولة، الدروز، العبيديون، البهرة. وقد وضعت الفرقة الباطنية للدعاة إلى مذهبها المذكور مراتب يتدرجون من خلالها إلى نشر مبادئهم وهي اثنتا عشرة مرتبة:

١) الإمام وهو رأس الدعوة.

٢) الحجة أو الباب، وهو: نائب الإمام.

٣) داعي الدعاة، وهو: رئيس الدعاة والمسئول عن توزيعهم.

٤) داعي البلاغ، وهو: المسئول عن تبليغ الأوامر إلى الأقاليم.

٥) الداعي المطلق، وهو: من له صلاحية السفر إلى الأقاليم دون أخذ رأي أحد.

٦) الداعي المأذون، وهو: من يأخذ الميثاق على الداخلين في المذهب.

٧) الداعي المحصور، وهو: من يبلغ في منطقته فقط.

٨) الجناح الأيمن.

٩) الجناح الأيسر، وهما: خادمان للداعي المطلق أثناء الدعوة.

١٠) المكاسر، وهو: من يقوم بفقه الدعوة والجدل والمناظرة.

١١) المطالب، وهو: من يقوم بالتجسس لمصلحة الدعوة.

١٢) المستجيب، أول مرتبة يصل إليها المنتسب إلى الدعوة بعد أخذ الميثاق عليه[1]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتحدث عن مذهب الباطنية: (فكل من كان أخبر بباطن هذا المذهب ووافقهم عليه كان أظهر كفرًا وإلحادًا...)[2].

ولا يخفى عليك أن ظاهر مبدأ الفرقة الباطنية الرفض، وأساسها في الباطن الجحود والتكذيب بالإسلام كله جملة وتفصيلًا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة) "مجموع الفتاوى" (٢/ ٥٢٢). وقد جعلوا الإمامة عندهم الركن الذي تدور عليه دائرة الفرائض، من صلاة، وصيام، وحج، وزكاة، وغير ذلك. فلا يصح القيام بهذه الفرائض عندهم إلا بوجوده، ولا حقيقة لها إلا أن تكون له، فإذا قوي أمرهم واستد[3] ساعدهم أظهروا جميع أنواع الكفر؛ لأنهم يعتقدون بطلان ملة الإسلام، فلا حلال ولا حرام عندهم، بل إباحية صرفة. والباطنية على قسمين:

---

(١) نقلا من كتاب "دهاقنة اليمن" ص(١٠٩). حاشية.

(٢) "مجموع فتاوى" (٢/ ٣٦٧).

(٣) كذا، بالسين المهملة، وهو الأفصح.

١- قسم شعاره التشيع لآل البيت. ٢- قسم شعاره التصوف.

فأما القسم الذي شعاره التشيع لأهل البيت فهم: القرامطة، وقد أكثروا من الألقاب والأسماء حتى يعموا أمرهم على المسلمين، فهم يعرفون بالشام بالعلويين وهم نصيريون، وفي العراق وإيران بالجعفرية، وفي باكستان والهند وفي اليمن بالمكارمة، وفي عصرنا اشتهرت بالبهرة، وفي مصر والمغرب عرفوا بالفاطميين، ويكرهون أن يقال لهم عبيديون، وفي نجران بالمكارمة، وفي المدينة النبوية بالنخاولة، وفي لبنان بالدروز.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا انضمت إلى الرافضة أئمة الزنادقة من الإسماعيلية، والنصيرية، وأنواعهم من القرامطة والدرزية...)[(١)].

وأما القسم الباطني الذي شعاره التصوف فهم: أصحاب الحلول والاتحاد كابن عربي، والحلاج، وابن سبعين، وقد حكم علماء الإسلام على الباطنية بالخروج من الإسلام، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (قال العلماء: إن ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض)[(٢)].

وقال أيضًا بعد أن ذكر الباطنية: (وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى)[(٣)].

وقال وهو يتكلم عن الباطنية أيضًا كما في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٦٢): (وهؤلاء خواصهم أكفر من اليهود والنصارى).

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢/ ٥٢٢).

(٢) "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣١٦).

(٣) "التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية" (١١٦).

قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني في كتابه "إيثار الحق على الخلق" ص (١٢٩-١٣٠): (وأفحش ذلك وأشهره مذهب القرامطة الباطنية في تأويل الأسماء الحسنى كلها، ونفيها عن الله على سبيل التنزيه له عنها، وتحقيق التوحيد بذلك، ودعوى أن إطلاقها عليه يقتضي التشبيه، وقد غلوا في ذلك وبالغوا حتى قالوا إنه لا يقال إنه موجود ولا معدوم، بل قالوا إنه لا يعبر عنه بالحروف، وقد جعلوا تأويلها أن المراد بها كلها إمام الزمان عندهم، وهو عندهم المسمى الله والمراد بلا إله إلا الله، وقد تواتر هذا عنهم، وأنا ممن وقف عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم وخزائنهم ومعاقلهم التي دخلت عليهم عنوة، أو فتحت بعد طول محاصرة، وأخذ بعضها عليهم من بعض الطرقات، وقد هربوا به ووجد بعضها في مواضع خفية قد أخفوه فيها، فكما أن كل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح وأنه ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف).

وقال الشوكاني في "أدب الطلب" (ص: ٨٩): (وهكذا الباطنية؛ فإن مذهبهم الذي يتظهرون به ويبدونه للناس هو التشيع، ولا يزال شياطينهم ينقلون من دخل معهم فيه من مرتبة إلى مرتبة، حتى يوقفوه على باب الكفر وصراح الزندقة، وإذا تمكن بعض طواغيتهم فعل كما فعل علي بن الفضل الخارج باليمن من دعاء الناس إلى صريح الكفر ودعوى النبوة، ثم الترقي إلى دعوى الألوهية، وكما فعله الحاكم العبيدي بمصر من أمر الناس بالسجود له والقيام عند ذكره على صفة معروفة، فكان إذا ذكره الخطيب يوم الجمعة على المنبر قام جميع من بالمسجد، ثم يخرون ساجدين، ثم يقوم بقيامهم من يتصل بالجامع من أهل الأسواق، ثم يسري ذلك إلى قيام أهل

مصر، وما كان يبديه من الأفعال المتناقضة والحماقات الباردة مقصودة من ذلك تجريب أحوال الناس واختبار طاعتهم له في الأمور الباطلة، وفي مخالفة الشريعة، حتى ينقلهم إلى ما يريده. وكم نعدد لك من هذا).

وفي مقدمة كتاب الحمادي للقاضي الأكوع أن كتب الباطنية أعطيت للشوكاني، فلما رآها قال: (ما على وجه الأرض كفر أشد من كفرهم).

قال شيخنا العلامة الوادعي في كتابه "إجابة السائل" (ص: ٥٢٤-٥٢٥): (الباطنية يعتبرون دهرية -أي ينتسبون إلى الدهر- ولا يؤمنون بالله ولا بجنة ولا بنار... أما الباطنية فهم يعتبرون ملاحدة... وانظروا إخواني في الله إلى إهمال الحكومات كيف يتركون في بلادهم أمة أضر عليهم من اليهود والنصارى).

قلت: قد نقل غير واحد من أهل العلم إجماع العلماء على أن القرامطة الإسماعيلية أكفر من اليهود والنصارى، وزاد بعضهم المجوس، وقد أشكل هذا على بعض القراء، ولا إشكال في الحقيقة لأن العلماء عند أن حكموا عليها بهذا الحكم كان بعد معرفة حقيقة ما يبطنونه كما سبق ذكر كلام الحمادي، وأيضًا قد ظهر منهم الكفر البواح عند أن تمكنوا من إقامة دولتهم، وعلى هذا فهم أكفر من اليهود والنصارى؛ لأنهم لا يقرون بوجود الله ولا ببعث ولا بإرسال الرسل وإنزال الكتب، ولا يحلون حلالًا ولا يحرمون حرامًا، وكل العبادات التي يمارسونها إنما هي لإمامهم، فهم بهذا أكفر من اليهود والنصارى بدون شك.

القاعدة التاسعة والثلاثون: الاحتجاج بالكثرة ولو كانوا مخالفين

مما يتمسك به دعاة الشر لتبرير ما هم عليه من البدع أن العمل الفلاني قد أقرته الأمة وعمله الفضلاء بدون نكير، ويقولون أيضًا: وهكذا قد صارت عليه الأمة قرونًا فكيف يقال: إنه حرام أو بدعة؟ والجواب عن ذلك: ما قاله أهل العلم قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يرد على هؤلاء: (ونقل عن جماعات أنهم دعوا عند قبور جماعات من الأنبياء والصالحين من أهل البيت وغيرهم فاستجيب لهم الدعاء، وعلى هذا عمل كثير من الناس... **لا يمكن أن يقال: قد اجتمعت الأمة استحسان ذلك لوجهين:**

أحدهما: أن كثيرًا من الأمة كره ذلك وأنكره قديمًا وحديثًا.

الثاني: أنه من الممتنع أن تتفق الأمة على استحسان فعل لو كان حسنًا لفعله المتقدمون، ولم يفعلوه، فإن هذا من باب تناقض الإجماعات، وهي لا تتناقض، وإذا اختلف فيه المتأخرون فالفاصل بينهم هو الكتاب والسنة وإجماع المتقدمين نصًا أو استنباطًا)[1].

وقال الطرطوشي: (شيوعة الفعل وانتشاره لا يدل على جوازه، كما أن

(١) "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٢٠٣-٢٠٦).

كتمه لا يدل على منعه). وقال أيضًا وهو يتكلم على من يحتج بفعل أهل زمانه: (وأكثر فعال أهل زمانك على غير السنة وكيف لا وقد روينا قول أبي الدرداء إذ دخل على أم الدرداء مغضبًا فقالت: مالك؟ فقال: والله ما أعرف فيهم شيئًا من أمر محمد ﷺ إلا أنهم يصلون جميعًا)(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (... وعرفنا أن ما شاع بين المسلمين من أعياد واحتفالات لم يكن يفعله الرسول ﷺ، بل نهى عنه، ولم يكن الصحابة ولا التابعون خلال القرون الفاضلة يفعلون ذلك، بل كانوا ينهون ويحذرون من الوقوع فيه، فهذا يكفي للحكم على هذه الأعياد والاحتفالات المحدثة بأنها دسيسة من دسائس المبطلين، وغفلة وجهل من أكثر المسلمين، مهما بررها الناس ورضوها والتمسوا لها الفتاوى والتأويلات التي لا تستند إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ... وإن أقوى حجة يستند إليها المتشبثون بهذه الأعياد والاحتفالات المبتدعة قولهم بأن ذلك مما تعارف عليه المسلمون، وعلمه ورضيه كثير من علماء المسلمين المعتبرين، واجتمعت الأمة عليه، وهي لا تجتمع على ضلالة. فيقال لهم: هذه دعوى واهية؛ لأنها أولا: لا تستند إلى دليل شرعي... وثانيًا: لم يتعارف على ذلك جميع المسلمين ولم يرضه جميع العلماء، بل ولا المعتبرون منهم، ولم تجتمع عليه الأمة).(٢) وأطال الكلام حول هذا.

وبهذا النقل المزبور يتضح لك جليًا أن الاحتجاج بالسواد الأعظم من

---

(١) "الحوادث والبدع" ص(٧٣).

(٢) "مقدمة اقتضاء الصراط" (١/ ٤٩).

قبل علماء أهل البدع إنما يعنون بذلك من يوافقهم على باطلهم، وفي حديث حذيفة في البخاري ومسلم وفيه: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**». قال: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**تعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة**».

القاعدة الأربعون: قبول أهل البدع سنن الجاهلية

إن مما حذر منه الرسول ﷺ أمته تحذيرًا شديدًا ابتغاء سنة واحدة من سنن الجاهلية، فكيف بمن ابتغى أكثر من سنة:

روى الإمام البخاري برقم (٦٨٨٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية...**».

قال شيخ الإسلام في "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ٢٥٩-٢٦٠): (فقوله في هذا الحديث: «**ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية**» يندرج فيه كل جاهلية مطلقة أو مقيدة، يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو صابئة أو وثنية، أو مركبة من ذلك أو بعضه، أو منتزعة من بعض هذه الملل الجاهلية؛ فإن جميعها مبتدعها ومنسوخها صارت جاهلية بمبعث محمد ﷺ، وإن كان لفظ الجاهلية لا يقال غالبًا إلا على حال العرب التي كانوا عليها؛ فإن المعنى واحد)اهـ.

بل لقد أعلن رسول الله ﷺ رفضه الكامل لكل أمور الجاهلية فقد جاء في صحيح مسلم برقم (١٢١٨)من حديث جابر أن رسول الله ﷺ قال: «**ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع**» وهذا شامل لكل ما كانوا عليه من عبادات، وعادات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(والسنة الجاهلية: كل عادة كانوا عليها، فإن السنة هي العادة... مما يعدونه عبادة أو لا يعدونه عبادة... وهي نسبة إلى الجهل الذي هو عدم العلم أو عدم اتباع العلم؛ فإن من لم يعلم الحق فهو جاهل جهلًا بسيطًا، فإن اعتقد خلافه فهو جاهل جهلًا مركبًا؛ فإن قال خلاف الحق عالمًا بالحق أو غير عالم فهو جاهل أيضًا، وكذلك من عمل بخلاف الحق فهو جاهل، وإن علم أنه مخالف للحق كما قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء: ١٧].

قال أصحاب محمد ﷺ: (كل من عمل سوءًا فهو جاهل)[١].

ومن هنا تعلم حقارة الجاهلية كما بين ذلك رسول الله ﷺ في هذا الحديث، أفبعد هذا يبقى المسلم على شيء من أمور الجاهلية وهي لا تستحق أن تكون إلا تحت الأقدام، ولكن رواسب الانحراف تغذي بقاء الجاهلية. قال الرسول ﷺ: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن، الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة**»[٢].

وما تلقاه أهل البدع من أمور الجاهلية تارة من اليهودية، وتارة من النصارى، وتارة من المجوس، لا يأتي عليه الحصر كالغلو في الصالحين والتقليد للآباء والأسلاف واتخاذ القبور أعيادًا أو التكبر عن قبول الحق ونصرته، والقول على الله بلا علم، وتحريف الكلم عن مواضعه وتحريم الحلال، وتحليل الحرام بأهوائهم إلى غير ذلك مما أخذوه وسلكو فيه مسلك

---

(١) "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ٢٥٤-٢٥٧).

(٢) رواه مسلم (٦/ ٢٣٥). برقم (٩٣٤).

الجاهلية.

تنبيه: هنالك من الكُتّاب من يطلق لفظ الجاهلية المطلقة على المسلمين كقول بعضهم: (جاهلية القرن العشرين)، وهذه نزعة تكفيرية؛ لأن عصاة المسلمين يقال: (فيهم جاهلية) قال الرسول ﷺ لأبي ذر: «**إنك امرؤ فيك جاهلية**»[1] ولم يقل: (إنك جاهلي) هذا من جهة، ومن جهة أخرى قول النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**».

تنبيه آخر: لا يدخل في أمور الجاهلية ما أقره الإسلام مما كانوا عليه كالقسامة، والطواف، والسعي وغير ذلك.

---

(١) رواه البخاري برقم (٩٣٤)، ومسلم برقم (١٦٦١).

القاعدة الحادية والأربعون: التشبه بالكفار والاتباع لهم

إن المسلمين الذين لم يتمسكوا بدين الله هم ضحية التشبه والاتباع لليهود والنصارى والمجوس، ولهذا أكد الرسول ﷺ اتباعهم لهم وتشبههم بهم فقال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**» قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**»[(١)] وقال رسول الله ﷺ: «**لتأخذن أمتي مأخذ القرون قبلها، شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع**» قالوا: فارس والروم؟ قال: «**فمن الناس إلا أولئك؟**»(٢) **وعن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله** ﷺ: «**من تشبه بقوم فهو منهم**»[(٣)] فهذه الأحاديث فيها غاية التحذير من التشبه بالكفار، خصوصًا اليهود والنصارى، وقد كثر اتباع الفرق الضالة لليهود والنصارى وغيرهم من الكفار في العقيدة، والعبادة، وغير ذلك.

قال الإمام الآجري: (من تصفح أمر هذه الأمة من عالم عاقل، علم أن أكثرهم العام منهم يجري أمورهم على سنن أهل الكتابين كما قال النبي ﷺ، أو على سنن كسرى وقيصر، أو على سنن الجاهلية، وذلك مثل السلطنة وأحكامهم في العمال والأمراء وغيرهم. وأمر المصائب والأفراح والمساكن واللباس والحلية والأكل والشرب والولائم والمراكب والخدام

---

(١) رواه البخاري (٧٣١٩)، ومسلم (٢٦٦٩). (٢) رواه البخاري (٧٣١٩) عن أبي هريرة.

(٣) رواه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد (٢/ ٥٠).

والمجالس والمجالسة والبيع والشراء والمكاسب من جهات كثيرة، وأشباه لما ذكرت يطول شرحها، تجري بينهم على خلاف السنة والكتاب)[١].

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: (أما مشابهة الذمة في الميلاد والخميس والنيروز فبدعة وحشة)[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأصل آخر وهو أن كل ما يشابهون فيه من عبادة أو عادة أو كليهما هو من المحدثات في هذه الأمة، ومن البدع إذ الكلام فيما كان من خصائصهم... فجميع الأدلة الدالة من الكتاب والسنة والإجماع على قبح البدع وكراهتها تحريمًا أو تنزيهًا، تندرج هذه المشابهات فيها، فيجتمع فيها أنها بدع محدثة، وأنها مشابهة للكافرين وكل واحد من الوصفين موجب للنهي)[٣].

وقال أيضًا: (ومتى كانت مخالفة الكافرين أمرًا مقصودًا شرعًا، إذ المقصود من إرسال الرسل أن يظهر دين الله على الدين كله، فتكون نفس مخالفتهم من أكبر مقاصد البعثة)[٤].

وقال: (فقد تبين لك أن من أصل دروس دين الله وشرائعه وظهور الكفر والمعاصي التشبه بالكافرين، كما أن أصل كل خير المحافظة على سنن الأنبياء وشرائعهم. ولهذا عظم وقع البدع في الدين، وإن لم يكن فيها تشبه بالكفار، فكيف إذا جمعت الوصفين)[٥] ولهذا كان السلف يقولون:

---

(١) "الشريعة" ص(٢٠).

(٢) "التمسك بالسنن" (ص/٥٣) ضمن مجموع رسائل للإمام الذهبي باعتناء جمال عزون.

(٣) "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ٤٧٧). (٤) المصدر السابق (١/ ١٢٣).

(٥) المصدر نفسه (١/ ٣٥٢).

(من فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى، ومن فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود).

وإليك قواعد أساسية في التحذير من التشبه بمن ذكر في الأحاديث السابقة استخلصها بعض أهل العلم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في "اقتضاء الصراط المستقيم".

١- أن جنس المخالفة للكافرين والأعاجم ونحوهم أمر مقصود للشارع، وأن التشبه بهم منهي عنه في الجملة في عامة أمورهم الدينية والدنيوية.

٢- هناك أمور خصت بالنهي وردت بها السنة بعينها كالبناء على القبور، واتخاذها مساجد، وحلق اللحى، وإعفاء الشوارب، والأكل بالشمال، ونحو ذلك.

٣- أن مخالفتهم في عامة أمورهم أصلح لنا - نحن المسلمين - في ديننا وأخرانا.

٤- ليس شيء من أمور الكفار في دينهم ودنياهم إلا وهو إما فاسد، وإما ناقص في عاقبته.

وخلاصة الكلام على التشبه بالكفار فيما أحدثوه أنه منهي عنه لثلاثة أمور:

- من جهة كونها محدثة في دينهم.
- من جهة كونها مشابهة لهم.
- من جهة إحداثها في دين الإسلام.

تنبيه: الاستفادة مما عند الكفار من الأمور الدنيوية المشتركة لا تدخل في موضوع التشبه بهم؛ لأنها مصالح عامة يشترك فيها الجميع.

القاعدة الثانية والأربعون: اتخاذ بعض أهل البدع الوسائط بينهم وبين الله في دفع الضر وجلب النفع

بعض الفرق الضالة تربط عبادتها لربها بالوسائط على طريقة أهل الشرك، وأشهر من عرف بهذا الباطنية، والصوفية، وقاسوا الاضطرار إلى هذه القاعدة بما يجري بين الملوك ورعاياهم حيث قالوا: (لا يمكن للرعية الوصول إلى الملوك إلا بواسطة الوزراء، والأمراء، وكذلك لا يمكن الوصول إلى الله لإنجاح الحوائج إلا بواسطة الأنبياء، والأولياء، لعلو مكانتهم عند الله، وعظيم جاههم بين يديه).

ولا يخفى عليك أن جعل واسطة بين العبد وربه لجلب المنافع ودفع المضار عنه من الأمور الشركية الكبرى، وقد كان كفار قريش يعتقدون هذا في أصنامهم قال تعالى مخبرًا عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

بل هذه الوسائط هي دين اليهود والنصارى، قال العلامة الدهلوي وهو يتحدث عن الوسائط: (وهذا مرض جمهور اليهود والنصارى والمشركين وبعض الغلاة من منافقي دين محمد ﷺ يومنا هذا)[1].

وأيضًا وقع أصحاب الوسائط هذه في التشبه حيث شبهوا الخالق بالمخلوق والعكس، وتشبيه الخالق بالمخلوق طريقة اليهود وشركهم بالله، وتشبيه المخلوق بالخالق طريقة النصارى وشركهم بالله. وهذا عين ما حرم

(١)"حجة الله البالغة" (١/ ٦١).

الله عز وجل وجعله شركًا به، كيف لا وقد شبهوا القادر على كل شيء بالعاجز، والعالم بكل شيء بالجاهل، والقائم على كل شيء بمن لا يقوم بنفسه فضلًا عن أن يقوم بغيره، والغني عن كل شيء بالفقير إلى الله في كل شيء، وبالمحسن إلى كل شيء بالمسيء إلى كثير من خلق الله، وبالحي الذي له الحياة الكاملة بالميت الذي صار في حياة برزخية، ألم يكونوا بهذا التشبيه قد وقعوا في الشرك الشنيع والكفر الفضيع؟ ولولا الاختصار لسردت الأدلة التي تدمغ هؤلاء فلا تبقي لهم ولا تذر، وقبل هذا كله أليس المؤمنون والكفار يدعون الله بدون وسائط فيستجيب لهم، فلقد دعاه كفار قريش في البحر مرات كثيرة وأنقذهم. قال تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [لقمان: ٣٢]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧].

وأما المؤمنون فهو يستجيب لهم أكثر وأكثر. قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦] وبهذا بطلت هذه الشبهة من أصلها.

وروى البخاري رقم (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أيها الناس أربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمًا ولا غائبًا ولكن تدعون سميعًا بصيرًا**».

قال العلامة الشنقيطي: (واتخاذ الوسائط من دون الله من أصول كفر الكفار، كما صرح به تعالى في قوله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ

﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨] فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الطريق الموصل إلى رضى الله وجنته ورحمته هي اتباع رسول الله ﷺ، ومن حاد عن ذلك فقد ضل سواء السبيل، ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءًا يجز به)[١].

وإذا أحببت أيها القارئ المزيد من الرد على أصحاب القاعدة المذكورة فارجع إلى مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١٢١-١٣٨).

تنبيه: لا خلاف بين أهل العلم أن الله جعل الأنبياء والرسل وأتباعهم واسطة بين الله وبين خلقه، ولكن واسطتهم واسطة تبليغ لشرع الله، قال تعالى على لسان كثير من رسله: ﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٨].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا مما أجمع عليه أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى؛ فإنهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده وهم الرسل الذين يبلغون عن الله أمره وخبره قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج:٧٥] ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر بإجماع أهل الملل)[٢].

فهذه الوسائط تتبع ويقتدى بها وتطاع قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾[النساء:٦٤].

---

(١) «أضواء البيان» (٢/ ٩٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٢٢-١٢٣).

القاعدة الثالثة والأربعون: أهل البدع يجعلون أدلة القرآن ظنية

مما تفوه به بعض المضلين قولهم إن دلالة القرآن لفظية سمعية، والدلالة اللفظية السمعية لا تفيد اليقين. وهم بهذا يسعون لإبطال القرآن عن طريق إبطال معاني ألفاظه بقولهم إنها ظنية، ولكن هيهات هيهات، وغاية ما سيصلون إليه الزندقة أعاذنا الله جميعًا منها، وقد رد العلماء على هؤلاء وكشفوا ضلالهم قال الحافظ الذهبي: (وإذا رأيت المتكلم المبتدع يقول: دعنا من الكتاب والأحاديث الآحاد وهات العقل، فاعلم أنه أبو جهل، وإذا رأيت السالك التوحيدي يقول: دعنا من النقل ومن العقل وهات الذوق والوجد، فاعلم أنه إبليس قد ظهر بصورة بشر، أو قد حل فيه؛ فإن جبنت منه فاهرب، وإلا فاصرعه وابرك على صدره واقرأ عليه آية الكرسي واخنقه)[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وبإزاء هؤلاء المكذبين بجنس الحديث ومن يقول عن أخبار الصحيحين وغيرها هذه أخبار آحاد لا تفيد العلم، وأبلغ من هؤلاء من يقول: دلالة القرآن لفظية سمعية، والدلالة السمعية اللفظية لا تفيد اليقين، ويجعلون العمدة على ما يدعونه من العقليات، وهي باطلة فاسدة منها ما يعلم بطلانه وكذبه...)[(٢)].

وقال أيضًا فاضحًا لهم: (وأهل البدع سلكوا طريقًا آخرى ابتدعوها

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٧٢).

(٢) "مجموع الفتاوى" (١٦/ ٤٣٢-٤٣٣).

اعتمدوا عليها، ولا يذكرون الحديث بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتضاد لا للاعتماد)[(١)].

وقال العلامة ابن القيم وهو يتكلم عن أهل البدع: (صرح كثير منهم أن ليس في القرآن والسنة علم، وأن أدلتها لفظية لا تفيد يقينًا ولا علمًا. وصرخ الشيطان بهذه الكلمة فيهم، وأذن بها بين أظهرهم، حتى أسمعها دانيهم لقاصيهم، فانسلخت بها القلوب من العلم والإيمان...)[(٢)].

وقال أيضًا: (فلو كان ما أخبر الله به عن أسمائه وصفاته واليوم الآخر وأحوال الأمم وعقوباتهم لا تفيد إلا ظنًا لكان المؤمنون إن يظنون إلا ظنًا وما هم بمستيقنين، ولكان قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] خبرًا غير مطابق؛ فإن علمهم بالآخرة إنما استفادوه من الأدلة اللفظية، لاسيما وجمهور المتكلمين يصرحون بأن المعاد إنما علم بالنقل، فإذا كان النقل لا يفيد يقينًا لم يكن في الأمة من يؤمن بالآخرة، إذ الأدلة العقلية لا مدخل لها فيها وكفى بهذا بطلان وفسادًا)[(٣)].

فبان لك أيها القارئ أن دعاة البدع يسعون إلى إبطال أدلة القرآن والسنة بدعوى أنها ظنية، وتارة أنها آحاد متى تعارضت مع أباطيلهم، وهذا عين الانحراف قاتلهم الله.

---

(١) «منهاج السنة» (٧/ ٣٧). (٢) «الفوائد» (١١٩).

(٣) «مختصر الصواعق» (٧٦).

القاعدة الرابعة والأربعون: أهل البدع يتلاعبون بالقواعد الأصولية المعتبرة

دعاة الانحراف يتحكمون في الأدلة الأصولية ومنها ما يلي:

١- العموم والخصوص: فمن أجل بدعهم تارة يجعلون العام خاصًا، والخاص عامًا، وتارة لا يبحثون عن المخصص للعام.

٢- المطلق والمقيد: فالقاعدة المعروفة يحمل المطلق على المقيد بضوابطه الشرعية، ومن ذلك قول العلامة ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد: (حمل المطلق على المقيد مشروط بأن لا يقيد تقييدين متنافيين؛ فإن قيد بذلك امتنع الحمل وبقي على إطلاقه، وعلم أن القيدين تمثيل لا تقييد ومشروط أيضًا، إذا لم يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ فإن استلزمه حمل على إطلاقه).

ويبقى المطلق مطلقًا إذا لم يوجد ما يقيده، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (... فما أطلقه الله من الأسماء وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيده إلا بدلالة من الله ورسوله)[١].

قلت: أما أهل البدع فلا يلتفتون إلى الإطلاق والتقييد إلا بقدر ما

(١) "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٢٧٠).

يتفق ذلك مع قواعدهم التي يسيرون عليها.

٣- المجمل والمفصل: المجمل عند السلف ليس المبهم الذي لا يفهم معناه بل هو معلوم المعنى، ولكن لا يكفي وحده للعمل به كقوله سبحانه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية كلام الإمام أحمد عندما قال: (يحذر المتكلم في الفقه هذين الأصلين: المجمل والقياس)[١] وعلى هذا فيعلم أن كل مجمل في الشريعة قد جاء ما يفسره ويبينه علم ذلك من علم، وجهل ذلك من جهل، وبلية أصحاب البدع والتحزب أنهم لا يهتمون بالبحث والنظر في المفصل، بل ولا الأخذ به بعد بيانه وتوضيحه إذا خالف ما هم عليه.

٤- صرف اللفظ عن ظاهره: القاعدة الأصولية أن اللفظ يحمل على ظاهره ولا يتم صرفه إلا بعد تحقق الآتي:

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: (من ادعى صرف اللفظ عن ظاهره على مجازه لم يتم له ذلك إلا بعد أربعة مقامات، أحدها: بيان امتناع إرادة الحقيقة. الثاني: بيان صلاحية اللفظ لذاك المعنى الذي عينه، وإلا كان مفتريًا على اللغة. الثالث: بيان تعيين المجمل إن كان له عدة مجازات. الرابع: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة، فمن لم يقم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه صرف اللفظ عن ظاهره دعوى باطلة)[٢].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٩٢).

(٢) «بدائع الفوائد» (٤/ ٢٠٥).

ولا يخفى عليك أن أهل البدع والضلالات يتكئون كثيرًا على تأويل ظواهر النصوص بغير مسوغ شرعي، كصرف آيات الأسماء والصفات عن ظواهرها بدعوى التنزيه، وسموا صرفهم تأويلًا، وهو في الحقيقة تحريف. فهذه القواعد العظيمة وغيرها من القواعد الشرعية يتلاعب بها أهل الأهواء قديمًا وحديثًا كيفما أرادوا، وعلى هذا فالحذر كل الحذر من مسارعة قبول استدلالهم حين يستدلون بالأدلة؛ لأنهم يجعلونها تابعة لأهوائهم.

القاعدة الخامسة والأربعون: اعتماد بعض أهل البدع في العمل على الرؤيا المنامية والكشف

لقد ضلت فرق الصوفية بسبب اعتمادهم على الرؤيا والكشف المنامي، وهي في الحقيقة تسلطات شيطانية، وكم للشيطان من نصيب في هؤلاء المبتدعة، قال العلامة السعدي في "تفسيره" (٢/ ٧٤) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١] ودلت هذه الآية الكريمة على أن ما يقع في القلوب من الإلهامات والكشوف التي يكثر وقوعها عند الصوفية ونحوهم لا تدل بمجردها على أنها حق ولا تصدق حتى تعرض على كتاب الله وسنة رسوله؛ فإن شهدا لها بالقبول قبلت، وإن ناقضتها ردت).

وقد وصلت بهم بدعتهم المذكورة إلى أن يصححوا الأحاديث بها، قال الشعراني الصوفي في حديث «**أصحابي كالنجوم...**»: (وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف) فرد عليه العلامة الألباني فقال: (وأما قول الشعراني فباطل وهراء لا يلتفت إليه، ذلك لأن تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها تؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها كهذا الحديث...)[1].

(١) "السلسلة الضعيفة" (١/ ٤٥). حديث رقم ٥٨.

قال ابن السمعاني: (ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره، ويقوى به رأيه، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله، ولا نزعم أنه حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده، فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة)[١].

وقال الحافظ ابن حجر: (النائم لو رأى النبي ﷺ يأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد، أو لابد أن يعرضه على الشرع؟

الظاهر الثاني هو المعتمد، كما تقدم)[٢].

وعلى كل: تصحيح الأحاديث عن طريق المنامات والكشف، والعمل بالمنامات طريقة شيطانية لبس الشيطان بها على عباد القبور ودعاة الشرك والحرام والبدع، حتى قبلوها ولكن الله حافظ دينه.

تنبيه: هناك طريقة عصرية مشابهة لهذه الطريق ألا وهي تصحيح الأحاديث وتصديقها عن طريق كشف العلم الحديث، وإن شئت قلت النظريات التي يقررها الكفار ويتلقاها عنهم بعض كتاب عصرنا ويدندنون بها على أنها من المسلمات، ولا حاجة لنا إلى تصحيح الأحاديث بالنظريات؛ لأنها طريقة باطلة قائمة على التجارب والظن والتخمين التي قد تصح وقد لا تصح، وما أكثر ما لا يصح منها. بل قد تبين بالأدلة أن بعضها اخترعت كذبًا لأجل نشر الإلحاد كنظرية (داروين)، و(فرويد) و(دوركايم)، وغيرهم.

---

(١) «فتح الباري» (١٢/ ٤٨١).

(٢) «فتح الباري» (١٢/ ٤٨٦).

القاعدة السادسة والأربعون: قولهم "لا إنكار في مسائل الاجتهاد"

هذه القاعدة قاعدة صحيحة، لكن دعاة الأهواء ينفذونها على خلاف ما وضع لها العلماء من ضوابط، ونذكر شيئًا من ضوابطها:

١- مسائل الاجتهاد موكولة إلى علماء الاجتهاد، فهم الذين يقولون هذه من مسائل الاجتهاد، وهذه ليست من مسائل الاجتهاد.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (الاجتهاد المعتبر شرعًا: هو الصادر عن أهله الذين اضطلعوا بمعرفة ما يفتقر إليه الاجتهاد)(١).

٢- مشاورة العلماء: من المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وصحابته كانوا يتشاورون، ولهذا يقول العلامة ابن القيم رحمه الله وهو يتكلم عما يحتاجه المفتي: (إن كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي له أن يشاوره ولا يستقل بالجواب ذهابًا بنفسه وارتفاعًا بها أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم، وهذا من الجهل فقد أثنى الله سبحانه وتعالى على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم، قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] (٢).

---

(١) "الموافقات" (٤/ ١٦٧).

(٢) "إعلام الموقعين" (٤/ ٢٥٦).

٣- النوازل عند أن تحصل فمنها ما يكون الخطأ فيها بيِّنًا فلا يقال هي من مسائل الاجتهاد، ومنها ما يكون الخطأ فيها غير ظاهر فهنا يجوز العمل بها؛ لأنها من مسائل الاجتهاد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٢٠٧): (مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر). وقال العلامة ابن القيم: (والصواب ما عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبًا ظاهرًا مثل صحيح لا تعارض له من جنسه فيسوغ فيها -إذا عدم فيها الدَّليل الظَّاهر الَّذي يجب العمل به- الاجتهاد لتعارض الأدلَّة أو لخفاء الأدلَّة فيها).

٤- تقديم مصلحة ائتلاف الكلمة في مسائل الاجتهاد أو غيرها من المصالح المعتبرة، فإذا كانت المسألة التي يقال فيها من مسائل الاجتهاد تؤدي إلى فرقة وتنافر فعلى طلاب العلم أن يرجعوا إلى العلماء، ولا يشذ أحد منهم باعتبار أنها من مسائل الاجتهاد ويستند إلى أن العالم الفلاني قد قال بهذا، إذ إن جمع الكلمة واجب والفرقة حرام، وعلى سبيل المثال ما قرره العلامة ابن عثيمين في التعامل مع المسائل الاجتهادية إذا اقتضت المصلحة ذلك قال: (مثلًا الآن يفد إلى السعودية من بلاد أخرى نساء يعتقدن أن كشف الوجه جائز فهل مثلًا ننكر على هذه المرأة لو أنها خرجت إلى الأسواق كاشفة الوجه؟ الجواب: نعم ننكر، ولكنها تقول: هذا رأينا ورأي علمائنا، نقول: لكن هذا يتعدى ضرره إلى الغير، وهو تساهل النساء بالحجاب، أما فيما بينكم وبين جماعتكم إذا كنتم في البيوت

فلا نقول لهم شيئًا)[١] فإذا اقتضت المصلحة ما ذكر فما بالك **بتقديم مصلحة جمع الكلمة وإبعاد المسلمين عن الفرقة في المسائل الاجتهادية.**

فتأمل هذه الضوابط العظيمة لإقامة القاعدة المذكورة أما دعاة البدع والتحزب فهم يتركونها جانبًا ويذهبون إلى تبرير ما هم عليه من انحراف بادعاء أن الخلاف بينهم وبين أهل السنة من مسائل الاجتهاد، وليس الأمر كذلك فهم يأتون تارة بقواعد باطلة، وتارة بقواعد صحيحة يستعملونها على غير الوجه الذي استعملها العلماء الراسخون في العلم، فكن على حذر منهم ومن قواعدهم وتأصيلاتهم.

---

(١)"شرح نظم الورقات" (٤٣).

القاعدة السابعة والأربعون: قول أهل البدع والتحزب: (لا إنكار في مسائل الخلاف)

هذه القاعدة مردودة؛ لأنه يدخل فيها الخلاف فيما علم من الدين بالضرورة، وفيما أجمع عليه السلف، وما استفاضت فيه الأدلة، وما كان من المسائل دليلها صريحًا وحصل الخلاف، فالقاعدة المذكورة مخالفة لأدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومخالفة لما أجمع عليه العلماء من العمل بكتاب الله وسنة رسوله.

قال الإمام الشافعي: (أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله لم يكن له أن يدعها؛ لقول أحد من الناس)[1].

واشتهر عن الإمام مالك أنه قال: (كل يأخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ) وإليك بعضًا من كلام أهل العلم حول القاعدة المذكورة:

قال الإمام النووي في "شرح مسلم" (٢/ ٢٤) نقلًا من "كتاب حكم الإنكار في مسائل الخلاف" (ص ٥١): (ولا ينكر محتسب ولا غيره على غيره، وكذلك قالوا ليس للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصًا أو إجماعًا أو قياسًا جليًا، والله أعلم)، فقول النووي: (إذا لم يخالف

(١) "إعلام الموقعين" (٢/ ٢٦٣).

نصًا...) دليل على أنه ينكر على من خالف واحدًا مما ذكر.

وقال العلامة ابن القيم في كتابه "إعلام الموقعين" (٣/ ٢٨٨): (وقولهم: إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى، أو العمل، أما الأول فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعًا شائعًا وجب إنكاره اتفاقًا، إن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه لا إنكار في المسائل المختلف فيها والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنة وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء، وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا). اهـ.

وقال العلامة الشوكاني في "السيل الجرار" (٤/ ٥٨٨-٥٨٩): (وهذه المقالة -أي لا إنكار في مسائل الخلاف- قد صارت أعظم ذريعة إلى سد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالواجب على من علم بهذه الشريعة ولديه حقيقة من معروفها ومنكرها أن يأمر بما علمه معروفًا وينهى عما علمه منكرًا، فالحق لا يتغير حكمه، ولا يسقط وجوب العمل به والأمر بفعله والإنكار على من خالفه بمجرد قول قائل أو اجتهاد مجتهد أو ابتداع مبتدع).

وقال العلامة الحافظ ابن رجب الحنبلي: (فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة، وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره،

وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة؛ فإن أمر رسول الله أحق أن يعظم ويقتدى به من رأي أي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ)[1].

وعلى هذا فالحذر من قبول احتجاج المبتدعة بالقاعدة المذكورة على تأصيل باطلهم أو رد حق.

(١) نقلا من كتاب حكم الإنكار في مسائل الخلاف (٩٣).

القاعدة الثامنة والأربعون: خروج أهل البدع على الحكام المسلمين

لقد جعل بعض أهل البدع من أصولهم المعلن بها الخروج على الحكام، وأشهر من عرف بذلك المعتزلة، وعلى طريقتهم الزيدية والهادوية، والزيدية والهادوية أكثر تطبيقًا لها على مر التاريخ، وأما الرافضة الاثنا عشرية فعقيدتها المشهورة أنهم سيخرجون على المسلمين عمومًا عند ظهور مهديهم، ولهم في ذلك كتب ألفوها تحكي أن مهديهم سيهدم الحرمين، وسيبيد العرب، ويحكم حكم آل داود، ولا يلزم من تحديد خروجهم مع مهديهم التزامهم بذلك دائمًا، فها هو إمام الضلالة الخميني في عصرنا يعلن بتصدير ثورته على العرب على حسب الخطة التي اكتشفت وعرفت بالخطة الخمسينية، وقد خيب الله مساعيه فصدمه الله بصدام، وقضية الخروج على الحكام قضية تتداعى الفرق والأحزاب للقيام بها، وإن لم تكن أصلًا من أصول بعضها، وأما في عصرنا فقد جاءت الديمقراطية إلى بلاد المسلمين، ومنحت مريدي التحزب حق التشريع في إنشاء الأحزاب للمنافسة في الحكم، وهذا منذر بشر عظيم، فإن هذه الأحزاب تستعد للوصول إلى السلطة بأي طريق تراها، وما يرد بعض الأحزاب أن تقوم بالثورات والانقلابات إلا قلة الإمكانيات، فهذه الأحزاب ألغام مؤقتة قد تنفجر اليوم أو الغد، وأما ما عليه أهل السنة فقد نطق بلسانهم شيخ الإسلام ابن تيمية قائلًا: (ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٢٨).

القواعد العصرية البدعية

لقد رأيت أن أفصل القواعد العصرية المراد ذكرها هاهنا عن القواعد المتقدمة، مع أن أهل البدع والتحزبات في عصرنا ينطلقون من منطلقات أهل البدع والتحزب السابقين، ويتبنون كثيرًا من قواعدهم، ولكنهم أيضًا جاءوا بقواعد تتناسب مع زمانهم وعصرهم وقبل الشروع في ذكر القواعد أبدأ بذكر قضايا تتعلق بالتحزب في عصرنا.

بدعة التحزب في عصرنا إحياء لبدع المبتدعين من قبلنا:

لا ينبغي أن يذهب عن إدراك كل مسلم أن بدع التحزب العصرية هي وراثة لأهل البدع من قبلنا ممن عاشوا في داخل الأمة الإسلامية حينًا من الدهر، وهذه البدع المأخوذة من الفرق التي أسست في الماضي إما أن تؤخذ كليًا أو جزئيًا، والحزب الواحد في عصرنا قد يأخذ من عدة فرق ماضية، وعلى سبيل المثال منهج سيد قطب وافق الروافض في الحاكمية، ووافق الخوارج في التكفير فقد كفر المجتمعات الإسلامية، ووافق الجهمية في تعطيل الأسماء والصفات، ووافق المعتزلة في رد خبر الآحاد، زد على ذلك ما عليه سيد من موافقة العلمانيين والاشتراكيين في قضايا تخالف الدين.[١]

---

(١) انظر كتاب (أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره) للعلامة ربيع بن هادي المدخلي.

قواعد مشتركة بين أهل البدع السابقين واللاحقين

القواعد المشتركة بين أهل التحزب السابقين واللاحقين كثيرة وهي المعتبرة في الحكم على الرجل بأنه مبتدع، وسأذكرها سردًا فقد سبق تفصيلها وهي:

١- اتباع الهوى.

٢- تقديم العقل على النقل.

٣- اعتماد الرأي المذموم في الشرع.

٤- لا يردون الجزئيات إلى الكليات.

٥- لا يرجعون إلى ما كان عليه السلف رجوعًا كليًا.

٦- عند التنازع لا يردون المتنازع فيه إلى الكتاب والسنة.

٧- عند الفتن المدلهمة لا يرجعون إلى الراسخين في علم الشريعة.

٨- يصرون على بدعهم بعد بيان أهل العلم لهم.

٩- التكفير والاستحلال للدماء والأموال المحرمة لمخالفيهم جزئيًا أو كليًا، وإن أخفت بعض الفرق ذلك.

١٠- إلباس الحق بالباطل، قال العلامة ابن القيم في "إغاثة اللهفان" ٢/ ٨١: (فكل صاحب باطل لا يتمكن من تزيين باطلة إلا بإخراجه في قالب حق).

١١- اتباع اليهود والنصارى.

فهذه من أبرز القواعد التي سلكها أرباب البدع العصريون كما سلكها أسلافهم من قبل، قال الإمام أحمد رحمه الله: (أهل البدع مخالفون في

الكتاب، مختلفون في الكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب).

قلت: وهذا ينطبق على أهل البدع والتحزب عمومًا، ولا يظن ظان أن وجود ما سمي بالحضارة مانعًا من سلوك طرق أهل الضلال السابقين، بل إنها السنن تلحق المتأخر بالمتقدم.

ضابط مهم جامع للحكم على أهل البدع والتحزب:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة...)[(١)] .

فانظر إلى هذا الضابط المهم وهو قوله: (ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة...) فالمعتبر في ضابط التبديع هو حكم أهل العلم على فلان بأنه مبتدع؛ لمخالفته الكتاب والسنة، ولا يلزم أن يكون المبتدع موافقًا في بدعته لمن ذكرهم شيخ الإسلام ابن تيمية من الأصناف؛ لأن العبرة بمخالفتة للكتاب والسنة المؤدية إلى حكم العلماء عليه بالابتداع.

فدعاة الحزبية في عصرنا تهوروا في وضع قواعد مبتدعة منها ما هو مأخوذ من أهل البدع السابقين، وقد تقدم المثال على هذا، ومنها ما هو مأخوذ من الانحرافات العصرية، وعلى سبيل المثال دعوة الإخوان المسلمين فقد وضع حسن البنا القواعد التي ادعى أنه يسير دعوته عليها فقال: (دعوتنا سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤١٤).

رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية)[(١)].

فجمع التناقضات في هذه القواعد، فكيف يمكن أن تكون دعوتهم سلفية وسنية والحقيقة صوفية! وكيف يمكن أن تكون سنية سلفية وفيها مجاراة للمجتمع في كل ميادين الحياة، ومجاراة لأرباب الأموال، وأرباب السياسة، وأرباب الرياضة، وأرباب العلوم الممزوجة بالباطل.

وقد اختصر السروريون قواعد دعوتهم فقالوا: (منهجنا سلفي، ومواجهتنا عصرية) فجمعوا بين المتناقضين أيضًا، حيث جعلوا المواجهة غير المنهج، وهذا من أجل أن يظهروا للناس أنهم قد حافظوا على الأصل العظيم وهو السير على ما كان عليه السلف، ويبينوا لأرباب التحزب في عصرنا أنهم مواكبون لهم في قضايا التحزب العصري، فاربط أيها المسلم بين أرباب البدع الماضية، وأرباب البدع الحاضرة تجد هذا الخبز من تلك العجينة، ورحم الله الألباني لما سئل عن جماعة التبليغ قال: (صوفية عصرية) يعني هي الصوفية القديمة ولكن غيروا بعض الملامح لتتناسب مع العصر، ويخفى الإنكار عليهم من قبل من عرفوا الصوفية.

ومن تلبيسات الحزبيين استدلالهم بكلام العلماء من أجل تصحيح قواعدهم الباطلة ولكن هيهات هيهات أن ينطلي ذلك على جهابذة العلماء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم عن أهل البدع: (وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة فيحملونها على المعاني الفاسدة، كما فعلت النصارى فيما نقل لهم عن الأنبياء، فيدعون المحكم ويتبعون المتشابهة)[(٢)].

(١) «مجموع رسائل البنا» (١٧٤-١٧٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٧٤).

وإليك ما أردنا ذكره من القواعد الحزبية العصرية

القاعدة الأولى: نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه:

هذه القاعدة قالها أحد الدعاة المعاصرين واعتمدها قولًا وتنفيذًا الإخوان المسلمون، والقاعدة بحكم الشرع باطلة بطلانًا كليًا أولها وآخرها، وكيف لا تكون باطلة وهي تتصادم مع قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة: ٢] وإن كان يظهر لأول وهلة أن أولها صحيح، وعند التأمل يظهر لك أيضًا أن أولها باطل، فكيف لو نظرت إلى تطبيقها من قبل أهلها، إذ إن من أعظم البراهين على أن أولها باطل تطبيق أصحابها لها على الوجه الذي يريدون فقولهم: (نتعاون فيما اتفقنا عليه) فقد جعلوا التعاون مع غيرهم مشروطًا بموافقتهم واتفاقهم، وهم قد يتفقون مع الشخص على حق، وقد يتفقون على باطل، ولا يخرج أول القاعدة عن هذا، وإلا لما نسبوا الاتفاق إليهم؟ ولم لا يقولون: (... فيما وافق الشرع) ولقد حصل أن الإخوان المسلمين في أغلب العالم الإسلامي قاموا بعقد اتفاقيات مع الرافضة ومع الصوفية، بل مع الاشتراكيين والبعثيين وغيرهم من دعاة الضلال وقادة ملاحدة الأحزاب، بل يعقدون

اتفاقيات مع قادة دول اليهود والنصارى بطريقة سرية، وقد تكون علنية وفيها السم الزعاف، وقد اتفقوا مع الأحزاب العلمانية على نظام الشرف، وهو نظام وضعته أمريكا ومضمونه أن الأحزاب تحترم بعضها بعضًا، ولا تكفر بعضها بعضًا، ولا تفسق بعضها بعضًا، فأول القاعدة أخطر من آخرها والغرض من وضعها هو إقامة جسور مشتركة بين أصحابها وبين أهل الباطل. فهذا كاف في بيان ما يدخل في قولهم: (نتعاون فيما اتفقنا عليه) فدل هذا على بطلان أول القاعدة، وأما آخرها فقد فصل غير واحد من العلماء فيها كالعلامة ابن باز والعلامة الألباني والعلامة ابن عثيمين رحمهم الله وهذا خلاصة ما قالوه: (إن كان ما اختلفوا فيه من الاجتهاد سائغًا في الشرع؛ فإنه يعذر بعضهم بعضًا فيه، وما كان من الاجتهاد غير سائغ فإننا لا نعذر من خالف فيه ويجب عليه أن يخضع للحق)[(١)].

وقد ذكر شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللهُ القاعدة المذكورة في جملة مطالبته للإخوان أن يتنازلوا ويتراجعوا عنها[(٢)].

وقال الشيخ صالح الفوزان بعد أن ذكر القاعدة المذكورة: (وهذه المقولة على إطلاقها واضحة جلية أنها تعارض قاعدة الولاء والبراء، والحب في الله، والبغض في الله)[(٣)].

تنبيه: مما ينبغي أن يعلم أن الإخوان المسلمين اعتمدوا هذه القاعدة

---

(١) انظر كتاب (زجر المتهاون بضرر قاعدة المعذرة والتعاون) ص١٢٨-١٣١.

(٢) انظر كتاب «كيف الصلح مع الإخوان المسلمين» ص(١٥).

(٣) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (١٠٣).

ليدخلوا ما يشاءون من الاختلاف الممنوع في الشرع تحت مبرر عملهم بهذه القاعدة، ولهذا يشهد الناظر في أحوالهم أنهم أكثر التقاء وتعاونًا مع أهل الباطل دون أهل السنة، بل ربما بلغ بهم الحال إلى قبول المشاركة مع الأحزاب العلمانية والإلحادية، وهذا مشهور عنهم بكثرة في عصرنا.

القاعدة الثانية: الموازنة بين حسنات المبتدع وسيئاته:

قاعدة الموازنة بين حسنات المبتدع وسيئاته هي من بدع عصرنا تبنتها بعض الفرق الحزبية كالسرورية، والحسنية، ومرادهم بهذه القاعدة أن يُلزم المحذر من أهل البدع أن يذكر حسناتهم بمقابل ذكره لسيئاتهم بلسان قالهم أو صنيعهم، وحقيقة هذا إبطال التحذير من أهل البدع وإليك بيان ذلك:

أولًا: هذه القاعدة مخالفة لطريقة القرآن والسنة وما كان عليه السلف الصالح من عدم ذكر حسنات المحذر منه.

ثانيًا: أن المبتدع ومن كان معه سيتمسكون بالمدح وينشرونه بين الناس، ويكتمون الذم، فلا يحصل بعد ذلك مقصد الشرع من التحذير منهم، بل يكون ذلك دعوة إليهم ودفاعًا عنهم.

ثالثًا: ذكر الحسنات في مقام ذكر السيئات يميتها أو يهونها عند المستمع، فلا يبقى للتحذير تأثير ولا معنى.

رابعًا: العمل بهذه القاعدة يفتح بابًا لأهل الانحراف في العقيدة وغيرها أن تغمر سيئاتهم في حسناتهم، فمن التزم بالقاعدة المذكورة لزمه ذلك وعلى هذا فلا يبقى ضال مضل في الدنيا إلا تمسك بأن له حسنات تغمر فيها سيئاته.

وقد قام كبار علماء أهل السنة في عصرنا بالرد على أصحاب هذه القاعدة منهم العلامة ابن باز رحمه الله فله أكثر من فتوى، انظر كتاب "النصر العزيز على الرد الوجيز" للعلامة ربيع بن هادي المدخلي (ص/ ٥) وخلاصة فتواه: (... فالمقصود هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها).

وقال العلامة الفوزان مجيبًا عن سؤال عن الموازنات: (... إذا ذكرت محاسنهم معناه دعوت لهم، اذكر الخطأ الذي هم عليه فقط...) (ص: ٨) من "النصر العزيز".

وقد أتى على هذه القاعدة العلامة ربيع بن هادي حفظه الله في كتابه "منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف" وكتابه "المحجة البيضاء في الدفاع عن السنة الغراء" وفصلها حرفًا حرفًا، ونقل كلام أهل العلم فجزاه الله خير الجزاء على ذلك.

وخلاصة القول: أننا ندعو أصحاب البدع والتحزب إلى ترك أخطائهم توبة إلى الله، أما ما عندهم من الحق فلا نختلف معهم في ذلك، ولا يجوز لهم أن يجعلوا ما عندهم من الحق مبررًا لما عندهم من الباطل كما هي عادتهم.

القاعدة الثالثة: منهجنا سلفي ومواجهتنا عصرية:

هذه القاعدة من القواعد المستجدة في عصرنا وقد وضح لنا أصحاب هذه القاعدة مرادهم منها فقالوا: (نحن سلفيون في العقيدة، وأما في باب التعامل مع الناس والأحزاب وفي باب السياسة فمواجهتنا لهم عصرية) وظاهرها التناقض لأول وهلة، وهي مثل قاعدة تقسيم الإسلام إلى طريقة

وشريعة، وأصول وفروع، وحقيقة ومجاز، وقشور ولباب وأمثالها من القواعد الباطلة، وواضعها هو واضع قاعدة الثوابت والمتغيرات التي سيأتي الكلام عليها. والقاعدة المذكورة تنافي القاعدة الشرعية العظيمة اتباع ما كان عليه السلف عمومًا، ولهذا لا يتفق أولها مع آخرها ولا آخرها مع أولها، وهذه طبيعة القواعد الباطلة فكيف يكون الشخص في آن واحد سلفي المنهج خلفي المواجهة؟! فمواجهة الشخص للحياة وسيره فيها هو ذاك منهجه، إذ إن منهج الشخص هو ما يسير عليه وينهجه، فجعلهم المنهج هو العقيدة فحسب تأصيل فاسد، ومنهج السلف وأئمة الخلف هو العمل بالقرآن والسنة في كل المجالات العقيدة، والعبادة، والسياسة، والاقتصاد، في الفروع والأصول، في المسائل العلمية والعملية، وفي الوسيلة والغاية، وفي الشكل والمضمون، في العلم والتعلم، والدعوة إلى الله، ولا يعرف التفريق بين المنهج والعقيدة عند علماء الإسلام، وإنما هو من اختراع أهل البدع سابقًا ولاحقًا، على أن الناظر في حال أصحاب القاعدة يرى ما هم عليه من مجاراة الناس وتخبطاتهم في مواجهة المستجدات والأحداث الشيء الكثير، وهذا سبب خروجهم عن منهج السلف عقيدة ومواجهة.

القاعدة الرابعة: لا قيام للإسلام إلا بحزب:

هذه القاعدة تقال في عصرنا بلسان المقال فضلًا عن لسان الحال، وهي قاعدة صارت حتمية عند أصحاب التحزبات، وجعلوا تحزبهم للإسلام على حسب زعمهم قائمًا عليها، وها أنا أكشف لك عن فساد هذه القاعدة:

أولًا: تتنافى مع الأصل العظيم وهو الاعتصام بالكتاب والسنة على منهاج السلف. ثانيًا: من المعلوم قطعًا أن التحزب في داخل أمة الإسلام حرام نطق بذلك القرآن والسنة، وقام على ذلك إجماع السلف، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قال العلامة السعدي في "تفسيره" (٢٤٤): (ودلت الآية الكريمة أن الدين يأمر بالاجتماع والائتلاف وينهى عن التفرق والاختلاف في أهل الدين وفي سائر مسائله الأصولية والفروعية).

والأدلة كثيرة على تحريم التحزب ليس هذا محل بسطها، ولقد قام السلف أمام نابتة الحزبية من أول ظهورها، وكان لهم معها صولات وجولات أدت إلى التنكيل بهم كما هو معروف من موقف الصحابة أمام الخوارج والسبئية ومن ظهر من بعدهم، وكذلك التابعون وأتباع التابعين. أما ظهور التوجه الحزبي في عصرنا وإيجابه على المسلمين بلسان الحال أو بلسان المقال فهو وراثة للطريقة الأمريكية، وأمريكا وراثة للطريقة الفرعونية كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٤] فأمريكا لما هيمنت على العالم الإسلامي اختزلت حكم الدول والشعوب الإسلامية بيدها، ونادت من يريد أن يشارك في الحكم فلا بد أن يؤسس له حزبًا ينافس الأحزاب الأخرى ويقاومها، ولا بد أن يكون تأسيس الحزب بمقتضى النظام الديمقراطي، فمن أسس حزبًا دون الأخذ بالطريقة الديمقراطية والتبني لها شكلًا ومضمونًا وسيلة وغاية

فهو إلى الرفض أقرب في منظور النظام الديمقراطي، فما كان من طلاب الجاه والمال والدنيا إلا أن خضعوا لهذا المطلب المبير، وبرروا تقليدهم هذا بقولهم: (لا إسلام إلا بحزب) وكأني بحقيقة هذه القاعدة تنادي (لا صلاح لأحوال المسلمين إلا بالتناحر والتقاتل فيما بينهم، ولا قوة للمسلمين إلا بالتفرق إلى عشرات الأحزاب كل حزب ضد الآخر) هذه هي حقيقة معنى كلمة (لا إسلام إلا بحزب) أفبعد هذا يستساغ سماع كلمة (لا إسلام إلا بحزب).

وعلى كل: أقيمت الحزبية المذكورة في أوساط المسلمين كما أراد الأعداء، وكلما ظهر من حزب العمل بشيء من الإسلام في خدمة الأمة قطعت أجنحته، وقد مر بنا في أول الكتاب الكلام على الحزبية عند ذكر البدع ليعلم القارئ الكريم أن فتنة المسلمين الكبرى في عصرنا هي قبول التحزبات، وأما مضار هذه الحزبية على الإسلام والمسلمين فكثيرة جدًّا ذكرناها في هذا الكتاب بعنوان "مضار الابتداع والتحزب" ولا حول ولا قوة إلا بالله.

القاعدة الخامسة: فقه الواقع:

لقد غلا أصحاب دعاة التحزب في عصرنا في فقه الواقع فأخذوا يرمون علماء الحديث والأثر بأنهم لا يعرفون فقه الواقع، وأرادوا من خلال هذا إبطال دعوتهم وفتاويهم ومصادرة مرجعيتهم التي أعطاهم الله إياها، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] حتى تَفوَّه بعضهم قائلًا: (هم علماء حيض ونفاس)، ورمي علماء الحديث بأنهم علماء حيض ونفاس ليس وليد اليوم، بل قد قال هذه الكلمة الخبيثة عمرو بن

عبيد البصري القدري المعتزلي لعلماء السلف.

قال الإمام الشاطبي في "الاعتصام" (٢/ ٢٣٩): (قال عمرو بن عبيد: ألا تسمعون ما كلام الحسن وابن سيرين إلا خرقة حيض ملقاة. وروي أن زعيمًا من زعماء أهل البدع كان يقول: (إن علم الشافعي وأبي حنيفة جملة لا يخرج من سراويل امرأة). هذا كلام هؤلاء الزائغين قاتلهم الله)اهـ بتصرف يسير.

فهي علامة كبرى في أهل البدع والتحزب أنهم يطعنون في أهل الحديث بأنواع من الطعونات، بل صرح بعضهم قائلًا: ليس الوقت وقت حدثنا وأخبرنا، ولا وقت سنة وبدعة، ولا وقت حديث صحيح وضعيف.

وهذه والله دعوة إلى ضياع الإسلام وهدمه ومحاربته، وأي شيء يبقى مع المسلمين إذا تركوا ما أنزل الله على رسوله، وأي شيء أضر على المسلمين من إقبالهم على ما عند اليهود والنصارى.

ودعاة فقه الواقع عالة في ليلهم ونهارهم على وكالات الأنباء العالمية وغيرها من القنوات المحلية والخارجية، وعلى الصحف اليومية والأسبوعية والشهرية، وعلى دور المنظمات الدولية، وعالة على كتب السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، فالفقيه عند دعاة فقه الواقع هو الذي يقحم نفسه في خضم هذه الترهات الشبيهة بالأساطير والخرافات، وقد صاروا يظنون أنهم فقهاء الملة وعلماء الأمة بهذه الاتجاهات الخطيرة، وقد أعقب لهم هذا الفقه أمراضًا خطيرة منها:

١- كثرة التناقضات والشكوك والاضطرابات.

٢- الانقياد لمبادئ كفرية كالديمقراطية والرأسمالية.

٣- السعي إلى إقامة الثورات والانقلابات.

وقد تكلم علماء أهل السنة على مخاطر فقه الواقع بهذا المفهوم كابن باز والشيخ مقبل والألباني وابن عثيمين رحمهم الله جميعًا انظر كتاب "مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري" وكتيب "فقه الواقع بين النظرية والتطبيق" لعلي حسن الحلبي، وللشيخ ربيع كلام نفيس في "النصر العزيز" (ص: ٢٠٢-٢٠٨) فإنه مهم يرد فيه على عبدالرحمن بن عبدالخالق الداعي إلى فقه الواقع وإيجابه على الأمة وجعله من فروض الأعيان، قال الشيخ مقبل رحمه الله: (وفقه الواقع الذين يلمزون الدعاة إلى الله بأنهم لا يفهمون فقه الواقع، وفقه الواقع لا يجهله إلا حمار، فأقل مسلم في الشارع يعلم أن الحكومات أصبحت مسيرة لأمريكا، ويعرف أن المسلمين قد غيروا وبدلوا)[1].

وعلماء أهل السنة يرون أن فقه الواقع ليس أصلًا مستقلًا، بل هو جزء من الفقه في الدين، ولهذا لا نجد في كتب الفقه في الدين الكلام على فقه الواقع إلا تبعًا لتنزيل الحكم الشرعي عليه، قال العلامة ابن القيم رحمه الله: (ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات، حتى يحيط به علمًا. والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر فمن بذل جهده واستفرغ

(١) "غارة الأشرطة" (٢/ ٢١٧).

وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرًا)[1].

فظهر من هذا النقل أن كل من كان أعلم بشرع الله كان أقدر على تنزيل حكم الله على العباد، وكون العالم لا يعرف القول الفلاني للأعداء والتخطيط الفلاني فهذا ليس عيبًا ولا طعنًا، إذ إن الله يقول: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا﴾ [النساء: ٤٥]. ويقول: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ويقول: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ﴾ [التوبة: ١٠١]، والعالم يعرف أعداء الإسلام مِن تدبره القرآن والسنة معرفة حقيقية، فلا يكون عنده اشتباه في معاداتهم والتحذير منهم وشدة خطرهم على المسلمين، بخلاف من يجهل ما جاء به القرآن والسنة؛ فإنه لن يصل إلى حقيقة معرفتهم عن طريق المتابعة لما كتبوا ولما كتب فيهم ممن لم يعتمد على القرآن والسنة.

القاعدة السادسة: نصحح ولا نهدم:

هذه من القواعد التي ظهرت في عصرنا وأشهر من تبناها أبوالحسن المصري ثم المأربي، والمراد بالتصحيح تعديل الشخص الذي ظهرت منه مخالفات للشرع من جنس مخالفات أهل البدع والمراد بقوله: (ولا نهدم)

---

(١) "إعلام الموقعين" (١/ ٨٧-٨٨).

أي لا نضلل ولا نبدع من ظهرت منه مخالفات تستدعي تبديعه، وهذا الذي قلناه هو الذي سار عليه أصحاب القاعدة، ومنهم أبو الحسن بدليل مدافعته عن مجموعة من الذين حكم عليهم علماء الحديث بالحزبية ممن عرفوا حالهم وحقيقة أمرهم، كعدنان عرعور، وعائض القرني، وسلمان العودة، وسفر الحوالي، والمغراوي، ومحمد المهدي وغيرهم، فهذه القاعدة باطلة، وكيف لا تكون باطلة وهي معارضة للقاعدة الشرعية العظيمة التي سار عليها علماء الحديث وهي الجرح والتعديل، وأيضًا كيف لا تكون باطلة وهي تجعل علماء الإسلام الذين يذبون عن الإسلام ببيان ما عليه دعاة التحزب في وسط الأمة هدامين.

وبالمقابل تجد من تبنى هذه القاعدة ومشى عليها إنما سار على ذلك في أهل التحزب، وأما أهل السنة فقد حاول هدمهم بأنواع من الطعون والتجهيلات، ومن قرأ ما كتبه أبو الحسن من الطعون في كثير من علماء السنة يتضح له ذلك جليًا.

وقد حكم على القاعدة المذكورة بالبطلان عشرات العلماء ومنهم علماء الحديث ومن ذلك ما صدر في رمضان ليلة الأحد ١٢/ ٩/ ١٤٢٣هـ بيان من الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ومعه الشيخ علي حسن بن عبدالحميد والشيخ سليم الهلالي والشيخ محمد بن عمر بازمول والشيخ محمد بن موسى نصر، في شأن هذه القاعدة وغيرها وهذا نصه في هذه القاعدة: (قول بعض الناس: «**نصحح ولا نجرح**» باطل بيقين، فلا يزال أهل الحديث من قبل ومن بعد يجرحون من يستحق الجرح بالقواعد العلمية والأصول الشرعية). اهـ.

القاعدة السابعة: حمل المجمل على المفصل:

هذه القاعدة من القواعد التي تبناها أبو الحسن المصري ثم المأربي، وله في تبنيها رسالة، وقد سلك في انتصاره لقاعدته هذه مسلكًا غريبًا ومريبًا، وقد تصدى للرد عليه العلماء، ومن ذلك إصدار بيان على لسان العلامة الشيخ ربيع وإخوانه علي الحلبي وسليم الهلالي ومحمد بن عمر بازمول ومحمد بن موسى نصر حول قواعد باطلة ومن تلك القواعد قاعدة المجمل والمفصل وهذا نص كلامهم: (مسألة المجمل والمفصل مسألة بهذا الاصطلاح لا تبحث إلا في كلام الله تعالى ورسوله، بحث هذه المسألة في كلام العلماء يسمى بإطلاقات العلماء، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الإطلاق المغلوط الذي يوضحه ويبينه كلام القائل نفسه، ويعامل كالآتي:

أ- تخطئة هذا الإطلاق بحسبه بدعة أو غلط وإما أن يكون فاعله عمدًا فيدعى إلى التوبة والتراجع عنه؛ فإن أصر حكم عليه بما يستحق.

ب- عدم الحكم على هذا المطلق الغالط حكمًا عينيًا بأنه مبتدع إلا إذا كان مبتدعًا أصلًا أو صاحب هوى، وأما طالب العلم السلفي المعروف بسلفيته ومنهجه إذا وقع منه شيء من ذلك؛ فإن التخطئة في إطلاقه ونجعل صوابه المبين هو الغالب مع نصيحته وتذكيره وبيان الحق له، إلا إذا ظهرت معاندة وانكشف إصراره فلا يجوز اتخاذ هذه المسألة إطلاقات العلماء ذريعة لتمشية كلام المشهورين كأمثال سيد قطب وغيره. وإذا أردت المزيد من تفنيد أهل العلم للقاعدة المذكورة فارجع إلى رسالة العلامة الشيخ

ربيع "إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل" ورسالة الشيخ محمد ابن عمر بازمول "عبارات موهمة" (ص٥٧) فما بعدها.

القاعدة الثامنة: لا أقبل الجرح فيمن أعرفه حتى أقف عليه بنفسي

هذه من القواعد التي وضعها أبوالحسن لرد كلام علماء الحديث في الأشخاص الذين ظهر انحرافهم بالبدعة أو الحزبية، وهذه القاعدة معارضة للقاعدة الشرعية العظيمة ألا وهي قبول خبر الثقات العدول، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] أفادت الآية أن التثبت في قبول خبر الفساق واجب، ومفهومها: أن الثقة إذا جاء بخبر قبل منه، فإذا كان خبر العدل يقبل ولو كان بدويًا فكيف استجاز صاحب القاعدة رد كلام علماء الحديث ولو كانوا بالعشرات!! فاعتبروا يا أولي الأبصار.

وقد صار صاحب القاعدة المذكورة في العمل بها سيرًا عشوائيًا وهو كالآتي:

١- قد صرح بقبوله لكلام المجهولين الطاعنين في علماء أهل السنة قال في أشرطته "البرهان": (أما أنا، فأقبل بحوثات المجهولين العلمية) ولا يخفاك أن الدافع لأبي الحسن لقبوله من المجهولين هو ما اشتملت عليه بحوثهم من الطعن في علماء أهل السنة، والدفاع عن قواعده الباطلة، ومما يدلك على هذا أن هؤلاء المجهولين نصبوا أنفسهم عند ظهور فتنة أبي الحسن وليس لهم مبرر شرعي في إخفاء أسمائهم.

٢- قبل كلام أشخاص مقربين إليه في علماء أهل السنة بدون أن يقف بنفسه ولكنه اكتفى بالنقل إليه بل قبل ممن هو معروف بالتعصب له وبنى على ذلك الكلام الطعن في العلماء.

فحقيقة القاعدة أنها وضعت لحماية الباطل وأهله ولقد ردت هذه القاعدة على وجه قائلها من قبل علماء الحديث، فللعلامة الشيخ ربيع المدخلي رسالة بعنوان "التثبت في الشريعة الإسلامية وموقف أبي الحسن منه" ضمن مجموع ردود للشيخ ربيع على أبي الحسن (الجزء الثالث)، والشيخ محمد بن عمر بازمول في رسالته "عبارات موهمة" وغير ذلك، وقد صدر بيان في ١٢ من رمضان عام ١٤٢٣هـ للشيخ ربيع ذكرنا قريبًا في رد هذه القاعدة هذا نصه: (التثبت عند أهل العلم منهج منضبط له صوره ووجوهه، وأما رد الحق ودلائل الصواب بدعوى "التثبت" فطريقة حادثة مخالفة لمنهج السنة، ودعوى عدم قبول الخبر إلا بالسماع المباشر من قائله دعوى باطلة تردها مناهج العلماء وطريقتهم المفصلة، وطرق قبول الخبر متعددة معلومة وهي - جميعها - مبنية على الحجة العلمية والبينة الشرعية).

القاعدة التاسعة: الثوابت والمتغيرات:

هذه القاعدة من القواعد العصرية التي بنى عليها صاحبها كتابه "الثوابت والمتغيرات" وهو صلاح الصاوي وهي لا تقل خطرًا عن قاعدة تقديم العقل على النقل، وقد جعل صاحبها المسائل القطعية هي مسائل الثوابت والمسائل الظنية هي المسائل المتغيرات في المسائل العلمية،

والعملية، قال (ص: ٤٥) من كتابه المذكور: (والمقصود في هذا الفصل أن نميز الثوابت من المتغيرات، والقطعيات من الظنيات في ذلك كله، حتى لا نتجاوز محكمًا مقطوعًا به تحت دعوى التجديد أو الإحياء، أو تتهارج صفوفنا بسبب خلاف ظني متشابه تحت دعوى السلفية والتمسك بالأصول والمجافاة عن أهل البدع). وقد جعل صاحب القاعدة الحكم على أن هذا من الثوابت أو هذا من المتغيرات راجعًا إلى أنظار الباحثين.

فكون الصاوي جعل مرد الحكم على القطعيات والظنيات إلى نظر الباحثين في النصوص فهذا يؤدي إلى كثرة التناقض؛ لأن علم الباحثين يتفاوت تفاوتًا بينًا، وأيضًا تختلف اتجاهاتهم اختلافًا واسعًا كما هو حال الفرق والأحزاب، فما سيكون قطعيًا عند هذا فهو ظني عند ذاك، وما هو قطعي اليوم ممكن يحكم عليه في الغد أنه ظني، والعكس.

إضافة إلى أن حكم العالم بأن هذا قطعي أو ظني أمر نسبي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين، ليس هو وصفًا للقول في نفسه؛ فإن الإنسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة أو بالنقل المعلوم صدقه عنده، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعًا ولا ظنًا، وقد يكون الإنسان ذكيًا قوي الذهن سريع الإدراك علمًا وظنًا فيعرف من الحق ويقطع به ما لا يتصوره غيره ولا يعرفه لا علمًا ولا ظنًا، فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة وبحسب قدرته على الاستدلال، والناس يختلفون في هذا وهذا فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه حتى يقال

كل من خالفه قد خالف القطعي، بل هو صفة لحال الناظر المستدل المعتقد، وهذا مما يختلف فيه الناس فعلم أن هذا الفرق لا يطرد ولا ينعكس "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٩١).

وكتاب "الثوابت والمتغيرات" قد ملأه مؤلفه بأمور مخالفة لشرع الله منها الدفاع عن عباد القبور بطريقة خفية، قال وهو يتكلم عن العذر بالجهل (١٨٧): (ولا يخفى أن العذر بالجهل في مثل ذلك لا يفتعل افتعالًا، وإنما ينهض حيث توجد مظنته ولهذا يختلف من سجد للأولياء يظن ذلك من باب التوقير الواجب لهم، وأنه يثاب عليه صاحبه باعتباره قربة إلى الله، وبين من سجد للبقر من الهندوس أو للنار من المجوس ونحوه، فإن الشبهة في الأولى قائمة واحتمال الجهل قريب ومتوجهة، وأما الثانية فإن الأمر جد مختلف والعذر فيها ليس بمتوجه إذ لم ترد شريعة قط بتعظيم الأبقار أو النار، ولكن ورد في الشرائع بمحبة الصالحين وتوقيرهم وفي التبرك بآثارهم خلاف معتبر) ومنها الدفاع عن حركات أصحاب التلغيمات والثورات والانقلابات، ومنها الدفاع عن حزب الإخوان المسلمين والحزب السروري، ومنها الطعن والتشويه بالدعاة السلفيين، وعلى هذا فالكتاب احتوى على ضلالات كثيرة فوجب التحذير منه.

ولو أن الصاوي رجع إلى كلام أهل العلم الوارد في تغير الفتوى وضوابط ذلك والمقصود منه لهدي وسلم من هذا الانحراف، فقد قال ابن أبي العز الحنفي: (وليس إلى العلماء من أمر الدين إلا التبليغ والأيضَاح للمشكل،

وأما أمر التكفير والتفسيق والتحليل والتحريم فإلى الله ورسوله [(١)]اهـ.

وقال العلامة ابن القيم في "إغاثة اللهفان" ١/ ٤٦٢: (الأحكام نوعان: نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه. والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانًا ومكانًا وحالًا كمقادير التعزيرات، وأجناسها، وصفاتها؛ فإن الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة). اهـ[(٢)].

القاعدة العاشرة: توحيد الحاكمية

لقد وضع بعض أهل الأهواء قاعدة وهي توحيد الحاكمية، والمراد به عندهم نصب خليفة على المسلمين على طريقتهم التي يسيرون عليها مع وجود حاكم مسلم قائم على البلاد، وجعلوا هذه القاعدة أصل الأصول كلها وقدموها على أنواع التوحيد الثلاثة وهي: الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات، قال صاحب "الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية" (ص١٢): (إن مسألة القيادة والزعامة إنما هي مسألة المسائل في الحياة الإنسانية وأصل أصولها). اهـ.

وقال أيضًا في نفس الصفحة: (إن غاية الدين الحقيقية إقامة نظام الزعامة الصالحة)، وجعلوا توحيدهم هذا أحد أركان الإسلام كما في رسائل

---

(١) نقلا من كتاب "الاتباع" ص(٦٠). (٢) وانظر "إعلام الموقعين" (٣/ ٣).

حسن البنا (ص:١٩٠)، وهذا يذكرنا بالرافضة حيث جعلوا الإمامة عندهم أحد أركان الإسلام. وقد بلغ بهم الانحراف إلى أن يفسروا لا إله إلا الله أي لا حاكم إلا الله. انظر كتاب «معالم في الطريق» (ص: ٨). ووصل بهم الأمر إلى أن أوجبوا على الأمة الإسلامية الدخول في الأحزاب وألفوا في ذلك الكتب ككتاب «المسلمون والعمل السياسي» قال مؤلفه (ص: ٧٦): (لا بد لكل مسلم أن يرتبط في عمل سياسي ينصر الدين) وكتاب «شرعية الانتخابات» وكتاب «أصول العمل الجماعي» وكتب حركية كثيرة ألفت لمناصرة التوحيد المذكور، وحولوا دعوة الأنبياء والرسل التي هي الدعوة إلى عبادة الله وحده إلى دعوة سياسية يطلقون عليها تارة (ثورة) وتارة (انقلابًا)، ومكنون هذه القاعدة تكفير الحكام المسلمين، وبه يتسنى لهم استباحة الدماء والأموال والأعراض بدعوى إقامة دولة إسلامية، ولم يقف الانحراف بأصحاب القاعدة المذكورة فيما ذكرنا، بل يجعلون الديمقراطية منطلقًا لهم لتحقيق التوحيد المزعوم.

حتى قال أحدهم لما قيل له: إن الديمقراطية فيها خمسون مفسدة فقال: (وأنا أزيدك خمسين مفسدة فوق الخمسين، ومع هذا يجوز أن نخوض الانتخابات وندخل المجالس البرلمانية)، وإذا كان بعض العلماء يسمي هذا الصنف أصحاب الطغيان السياسي فأنا أسميهم أصحاب السكر السياسي، أسْكَرَهم حب الكراسي حتى أعماهم، وقد تصدى علماء أهل السنة لهذا الطغيان وصمدوا أمامه صمود الجبال، واقتلعوا جذوره، واستأصلوا شروره، وأبانوا عواره، وإليك من بياناتهم العظيمة، وأقوالهم الشافية، وكلماتهم النافعة، ومن ذلك جواب هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية

عند أن سئلت عن توحيد الحاكمية قائلة: (أنواع التوحيد ثلاثة: توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وليس هناك قسم رابع، والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية؛ لأنه من أنواع العبادة لله، وكل أنواع العبادة داخلة في توحيد الألوهية، وجعل الحاكمية نوعًا مستقلًا من أنواع التوحيد عمل محدث، لم يقل به أحد من الأئمة فيما نعلم...)[(١)].

وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ عند أن سئل عن توحيد الحاكمية: (الحاكمية فرع من فروع توحيد الألوهية، والذين يدندنون بهذه الكلمة المحدثة في العصر الحاضر يتخذون سلاحًا ليس لتعليم المسلمين التوحيد الذي جاء به الأنبياء والرسل كلهم، وإنما هو سلاح سياسي...)[(٢)].

وقال العلامة ابن عثيمين: (من يدعي أن هناك قسمًا رابعًا للتوحيد تحت مسمى توحيد الحاكمية يعد مبتدعًا، فهذا تقسيم مبتدع صادر من جاهل لا يفقه من أمر العقيدة والدين شيئا)[(٣)].

بل لقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن قول القائل: إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين كذب بإجماع المسلمين، سنيهم، وشيعيهم، بل هذا كفر؛ فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مؤمنا حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا هو الذي قاتل عليه الرسول الكفار أولا كما استفاض عنه في الصحاح

---

(١) نقلًا من كتاب «العلماء يتولون تفنيد الدعاوى السياسية المنحرفة» ص(٦٠-٦١).

(٢) «المصدر نفسه ص» (٦٣). (٣) (ص/ ٢٤٥).

وغيرها)[١].

وعلى كلٍ دعاة البدع والتحزب استغلوا وجود التفرق بين حكام المسلمين ووجود الجور من كثير منهم دعوة إلى التحزب والتكتل ومنابذة الحكام الموجودين، وهم بهذا لا يأتون بشيء من الخير والإصلاح، بل يزيدون الناس تفرقًا وتمزقًا، ويفتحون أبواب الفتن التي لا تحمد عقباها، وأي فتنة أضر على المسلمين من دخولهم في قتال بعضهم بعضًا، ولو أنهم سعوا في إصلاح أنفسهم ومجتمعهم وفي النصح للمسلمين للحاكم والمحكوم لكان في هذا خير لهم ولحكامهم، وإن لم فمعذرة إلى ربهم كما هي طريقة أهل السنة، يسعون إلى نشر الخير بين الناس ويحذرون الحاكم والمحكوم من عواقب التمادي في الباطل، ولا يفهم من كلامي أننا نقلل من شأن الإمامة، فالأدلة من الكتاب والسنة والإجماع ناطقة بوجوب خليفة للمسلمين ليسوس دنياهم بدينهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس)[٢].

عبرة فهل من معتبر؟

للإخوان المسلمين أكثر من نصف قرن وهم يلهثون وراء الوصول إلى

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٧٥).

(٢) «السياسة الشرعية» (٢١٧).

سدة الحكم، ويبذلون الأرواح والأموال والغالي والنفيس في سبيل ذلك، بدعوى أنهم سيقيمون الإسلام من منصة الحكم، وهيهات هيهات أن ينصر الدين باللهث وراء الدنيا، ومواقفهم شاهدة عليهم بذلك، فهاهم إلى الآن لم يقيموا شيئًا مما ادعوه، بل ضيعوا الكثير من الإسلام، وأنا أؤكد أنهم لو وصلوا إلى السلطة وصار الأمر بأيديهم أنهم لن يقيموا الإسلام، بدليل أنهم ما أقاموه قبل ذلك، فكيف سيقيمونه وهم مكبلون بالانقياد لأعداء الله، وساعون في تنفيذ قوانينهم.

القاعدة الحادية عشرة: لا هجر إلا في إحدى البدع الخمس

ومن قواعد أهل البدع المعاصرين الباطلة قاعدة (لا هجر إلا في إحدى البدع الخمس وهي: التجهم، الإرجاء، الرفض، القدر، الخروج) وواضع هذه القاعدة حريص أشد الحرص على عدم تبديع المبتدعة في عصرنا، وعلى عدم هجرهم، فحرصه أدى به إلى هذا الحصر، مع العلم أن لا يوجد معه دليل يستند إليه، ونحن ندلك من كلام أهل العلم على مر التاريخ أنهم قد بدعوا كل من تحقق فيه البدعة مما هو خارج عن البدع الخمس المذكورة، فكم مبدعين من أهل العلم للصوفية، والمعتزلة، والأشعرية، فما حكم صاحب هذه القاعدة المذكورة على هذه الفرقة؛ فإن قبل حكم أهل العلم المذكور فقد نقض قاعدته، وما عليه إلا أن يقبل كلام أهل العلم قديمًا وحديثًا في كل ما استجد من الفرق والأحزاب، وإن رده دل على أنه صاحب هوى.

وقد رد هذه القاعدة العلماء ومنهم: علامة العصر الإمام ابن باز رحمه الله عندما سئل عنها فقال: (هذا غير صحيح). وقال الشيخ الفوزان لما سئل عنها أيضًا: (وأما الهجر بإحدى البدع الخمس ما قال به أحد) [(١)].

القاعدة الثانية عشرة: لا تبديع إلا لمن كان من الفرق الهالكة المتقدمة:

هذه من جملة التقعيدات التي انحرف بها قائلها عن الصواب، قاعدة أن الأحزاب العصرية ليست من أهل البدع والفرق الهالكة، بدعوى أن هذه الأحزاب لم تلتزم أصلًا من أصول الفرق الهالكة وذكر الجهمية، والقدرية، والمعتزلة، والخوارج، والمرجئة، والشيعة، والرافضة، وبطلان هذه القاعدة يتضح بالآتي:

١ قائلها لم يستند إلى دليل من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وما لم يقم على القاعدة المذكورة دليل معتبر عند علماء أهل السنة فمردودة على صاحبها، فكيف لو وجدت الأدلة من الكتاب والسنة على خلاف هذه القاعدة وهي كثيرة وليس هذا محل بسطها، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم «**وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن شر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**»[(٢)] وقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم «**... ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم**

---

(١) نقلا من كتاب (العلماء يتولون تفنيد الدعاوي السياسية المنحرفة) ص١٦، ٢٢.

(٢) رواه ابن ماجة برقم (٤٦).

مثل آثام من تبعه لا ينقص الله من آثامهم شيئًا»[(١)] فهذان الحديثان نص في عموم الحكم على كل من أحدث في الدين أنه مبتدع ضال، وبقية الأدلة في هذا الباب دالة على العموم المذكور.

[٢] لم يستند بكلام أهل العلم، وكلام أهل العلم هو التقرير لما دلت عليه الأدلة من عموم الحكم بالتبديع لكل من أحدث في الدين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعباد يجعل من أهل الأهواء كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء، وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلى بهدى الله الذي بعث به رسوله ﷺ)[(٢)] وقال أيضًا: (من شعار أهل البدع إحداث قول أو فعل وإلزام الناس به، وإكراههم عليه، والموالاة والمعاداة على تركه، كما ابتدعت الخوارج رأيها وألزمت الناس به...)[(٣)] فانظر كيف جعل شيخ الإسلام ابن تيمية العبرة بإحداث قول يوالى ويعادى من أجله، فمن أحدث قولًا في الدين ووالى وعادى من أجله ودعا الناس إليه فهو من أهل البدع، وسواء قد سبق إلى ذلك الإحداث مبتدع قبله وهو تبعه أم أنه أول من أحدثه، وقد نقلت كلامًا نفيسًا لأهل العلم حول قضية متى يكون الرجل من أهل البدع في هذا الكتاب في كلامي على خروج الرجل من أهل السنة في باب الاختلاف.

---

(١) رواه مسلم رقم (٢٦٧٤)عن أبي هريرة.

(٢) «الاستقامة» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٣) «ملحق مجموع فتاوى» (١٣/ ١٤).

٣ متى تقرر أن فلانًا من أهل البدع فقد التزم أكثر من أصل من أصول الفرق الهالكة، إذ إن أصول الفرق الهالكة منها **المشتركة** بين كل الفرق ومنها الخاصة، أما المشتركة فمنها تقديم العقل على النقل، واتباع الهوى واتباع المتشابه وترك انتحال ما عليه السلف، فكل من أقيمت عليه الحجة الرسالية وأبى إلا الابتداع فهو ممن شملته هذه القواعد المذكورة، وكل أصل فيها يجعل صاحبها من أهل البدع، فكيف لو أضفنا الأصول الخاصة بالفرق والحزب الواحد، كما تقدم أن الأحزاب المعاصرة عندها قواعد وأصول فاسدة تخصها، فبان بهذا بطلان قول صاحب القاعدة: (ولم يلتزم أصلًا من أصول الفرق الهالكة).

٤ من أقيمت عليه الحجة الرسالية على أنه من أهل البدع فهو هادم لركن الاتباع، وركن الاجتماع، وركن الولاء والبراء للحق وأهله، وسواء كانت بدعته في العقيدة وهي أخطر البدع أو العبادة أو السياسة، وعلى حسب تفاني المبتدع في نصرة البدعة يعظم الهدم للدين، وعلى هذا فلا يقال: المبتدع الذي يكون من الفرق الهالكة هو المبتدع في العقيدة فقط باعتبار أن البدعة في العقيدة أضر؛ لأن الخروج من أهل السنة إلى الفرق الهالكة يقع بالابتداع في العقيدة وغيرها.

قواعد حق يراد بها باطل

إن أصحاب الانحرافات يضعون قواعد مأخوذة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ولكنهم يريدون بها باطلًا وهذا يحصل منهم كثيرًا، قال العلامة ابن القيم رحمه الله: (فكل صاحب باطل لا يتمكن من ترويج باطله إلا بإخراجه في قالب الحق)[١].

وقد بين الرسول ﷺ عظيم انحراف هؤلاء كما في حديث حذيفة رضي الله عنه عند البخاري برقم (٣٦٠٦) فتح ومسلم رقم (١٨٤٧) قال: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**». قلت: وهل بعد هذا الشر من خير؟ قال: «**نعم وفيه دخن**». قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر**». قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم دعاة إلى أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**». قلت: يا رسول الله صفهم لنا، فقال: «**هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا**». قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**». قلت فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل**

---

(١) "إغاثة اللهفان" (٢/ ٨١).

شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك» وقال ﷺ في الخوارج: «يقولون من خير قول البرية»[1].

فمن هذه القواعد:

القاعدة الأولى: قول الخوارج: (إن الحكم إلا لله)

وقد استدلوا بها على تكفير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومعاوية رضي الله عن الصحابة أجمعين قائلين: حكَّمتم الرجال في دين الله والله يقول (إن الحكم إلا لله) فرد عليهم علي رضي الله عنه بقوله: (كلمة حق أريد بها باطل) وأصبحت كلمة بعد ذلك يصك بها وجه من سلك مسلك الخوارج في الاستدلال، وقد بين للخوارج انحرافهم في ذلك حبر الأمة عبدالله بن عباس حيث قال لهم: (أما قولكم: حكم الرجال في أمر الله فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم فأمر الله تبارك وتعالى أن يحكموا فيه، أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [المائدة: ٩٥] وكان من حكم الله أنه صيره إلى الرجال يحكمون فيه، ولو شاء يحكم فيه فجاز من حكم الرجال، أنشدكم بالله أحكم الرجال في صلاح ذات البين وحقن دمائهم أفضل أو في أرنب؟ قالوا: بلى، بل هذا أفضل، وفي المرأة وزوجها: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥] فنشدتكم الله حكم الرجال في صلاح ذات بينهم وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بضع

---

[1] رواه البخاري رقم (٦٩٣٠)، ومسلم رقم(١٠٦٦).

امرأة. خرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم) فرجع منهم من رجع، وأصر من أصر. والقصة أخرجها النسائي في "الخصائص" والطبراني في"الكبير" والحاكم في "المستدرك"، وقال شيخنا الوادعي في "الجامع الصحيح" (٣/ ٤٨٤): هذا حديث حسن.

القاعدة الثانية: جعل المعتزلة من أصولهم: (العدل - التوحيد - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)

وهذه أصول حق أرادوا بها أعظم الباطل حيث أرادوا بالعدل نفي القدر، وبالتوحيد تعطيل صفات الله، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الخروج على حكام المسلمين.

القاعدة الثالثة: قول بعضهم: (نحن أصحاب دليل لا أصحاب تقليد)

ولا اختلاف في تقديم الدليل على أقوال الناس والعمل به والرجوع إليه عند التنازع، ولكن أصحاب هذه القاعدة أرادوا بها رد الدليل الذي يقيمه عليهم أهل الحديث مدَّعين أن قبولهم له تقليد لهم، وحقيقة قولهم هذا رد الدليل نفسه، لأن علماء الحديث جاءوهم بالدليل، وبالمقابل هذا الصنف يقبل أقوال علمائه وإن كانت تفتقر إلى الدليل، بل بعضها مخالف للدليل.

ملاحظة: وإلى هنا انتهى ما أردنا ذكره من القواعد، وقد بقيت قواعد لم ندخلها ضمن كتابنا هذا، من ذلك (مَن كفَّرَنا كفَّرْنَاه)، و(التقليد في العقيدة كفر) وغير ذلك.

الفصل الخامس

الاختلاف وأنواعه

ذكر الأدلة على تحريم الاختلاف في الدين

قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣] فهذا أمر من الله بالاعتصام بحبله ونهي منه عن التفرق وقد نهى الله عن الاختلاف لما فيه من التشبه باليهود والنصارى، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٧] وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] جعلنا الله ممن شملته رحمته ونجا من سخطه وغضبه، وقال تعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ

﴿عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥].

والأدلة من القرآن كثيرة على التحذير من الاختلاف في الدين، وهي كثيرة جدًّا في السنة المطهرة ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «... **وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة وأن لا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم... ولو اجتمع عليهم من بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا ويسبي بعضهم بعضًا**»(١).

وفي البخاري رقم (٢٤١٠) من حديث عبدالله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «... **ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**».

وروى مسلم رقم (٢٦٦٦) عن عبدالله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب**».

وروى البخاري رقم (٧٢٨٨) ومسلم برقم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**دعوني ما تركتكم إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم**» وعن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «**الجماعة رحمة والفرقة عذاب**»(٢).

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «... **إنه من يعش منكم يرى بعدي اختلافًا كثيرًا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**

---

(١) رواه مسلم رقم (٢٨٨٩).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٣٧٥). وابن أبي عاصم رقم (٩٣)، والبزار كما في الكشف وهو حديث حسن.

المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور...»[(١)].

فأفاد هذا الحديث كثرة الخلاف المذموم في داخل الأمة. وأوضح منه الحديث المشهور الذي جاء عن جمع من الصحابة ومنهم عوف بن مالك وأنس ومعاوية وعبدالله بن عمر وأبو أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «... **وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار وواحدة في الجنة**» قالوا: وما هي؟ قال: «**الجماعة**» وفي حديث عبدالله بن عمرو «**هي ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[(٢)].

فهذه الأدلة كافية في بيان خطر الاختلاف وكيف لا وهو يؤدي إلى العذاب الهلاك تسليط أعداء الإسلام على أهل الإيمان فيفتنونهم عن دينهم ويسومونهم سوء العذاب ويؤدي إلى النار في الآخرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ونتيجة الجماعة رحمة الله ورضوانه وصلواته وسعادة الدنيا والآخرة وبياض الوجوه، ونتيجة الفرقة عذاب الله ولعنته وسواد الوجوه وبراءة الرسول منهم)[(٣)].

والاختلاف على قسمين، اختلاف ممنوع وسائغ، وكلامنا ها هنا على الاختلاف الممنوع وهو المحرم المذموم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما اختلاف التضاد فهو: القولان

---

(١) رواه أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود (٥/ ١٢-١٣) ر قم (٤٦٠٧)، والترمذي (٥/ ٤٣) رقم(٢٦٧٦)، وابن ماجه (١/ ٣٢) رقم(٤٢)، والد ارمي (١/ ٤٤-٤٥).

(٢) رواه الترمذي برقم (٢٦٤١)، وقد جاء من حديث أنس.

(٣) "مجموع الفتاوى" (١/ ١٧).

المتنافيان إما في الأصول وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون المصيب واحد، وإلا فمن قال: (كل مجتهد مصيب) فعنده هو من باب اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، فهذا الخطب فيه أشد لأن القولين يتنافيان لكن نجد كثيرًا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما أو معه دليل يقتضي حق ما فيرد الحق في الأصل هذا كله، حتى يبقى هذا مبطلًا في البعض كما كان الأول مبطلًا في الأصل كما رأيته لكثير من أهل السنة في مسائل القدر والصفات والصحابة وغيرهم، وأما أهل البدعة فالأمر فيهم ظاهر وكما رأيته لكثير من الفقهاء أو لأكثر المتأخرين في مسائل الفقه، وكذلك رأيت الاختلاف كثيرًا بين بعض المتفقهة وبعض المتصوفة، وبين فرق المتصوفة، ونظائره كثيرة ومن جعل الله له هداية ونورًا رأى من هذا ما يتبين له به منفعة ما جاء به الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه...)[1].

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٣٤-١٣٥).

الشريعة الإسلامية منزهة عن الاختلاف لأنها من عند الله

إن الشريعة الإسلامية فيها الهدى والنور ولا تناقض فيها ولا اختلاف قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] قال السعدي: (فلما كان من عند الله لم يكن فيه اختلاف أصلًا)[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والتحقيق أن الشريعة التي بعث الله بها محمدًا ﷺ جامعة لمصالح الدنيا والآخرة، وهذه الأشياء ما خالف الشريعة منها فهو باطل، وما وافقها منها فهو حق)[٢].

وقال الإمام ابن حزم: (وقد نص تعالى على أن الاختلاف ليس من عنده، ومعنى ذلك أنه تعالى لم يرض به، وإنما أراده تعالى إرادة كون كما أراد كون الكفر وسائر المعاصي)[٣].

وقال الإمام الشاطبي: (فثبت أنه لا اختلاف في أصل الشريعة ولا هي موضوعة على وجود الخلاف فيها أصلًا يرجع إليه مقصودًا من الشارع، بل ذلك الخلاف راجع إلى أنظار المكلفين وإلى ما يتعلق بهم من الابتلاء،

---

(١) «التفسير» ص(١٩٠).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٣٠٨).
(٣) «الإحكام في أصول الأحكام» (٥/ ٦٤٥).

وصح أن نفي الاختلاف في الشريعة وذمه على الإطلاق والعموم في أصولها وفروعها إذ لو صح فيها وضع فرع واحد على قصد الاختلاف لصح فيها وجود الاختلاف على الإطلاق؛ لأنه إذا صح اختلاف ما صح كل الاختلاف وذلك معلوم البطلان فما أدى إليه مثله)[(١)].

وقال العلامة ابن القيم عند الآية المذكورة قبل: (فقد أخبر سبحانه أن الاختلاف ليس من عنده، وما لم يكن من عنده فليس بصواب)[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فالشرائع ثلاث: شريعة عدل فقط. شريعة فضل فقط. شريعة تجمع العدل والفضل فتوجب العدل وتندب إلى الفضل، وهذه أكمل الشرائع الثلاث وهي شريعة القرآن الذي يجمع فيه بين العدل والفضل، وبهذا كانت شريعة التوراة يغلب عليها الشدة، وشريعة الإنجيل يغلب عليها اللين، وشريعة القرآن معتدلة جامعة بين هذا وهذا)[(٣)] وقال في نفس المصدر: (والشريعة التي جاء بها محمد ﷺ أكمل من شريعة موسى وعيسى عليهما السلام...).

بل لقد جاءت الشريعة الإسلامية قاضية على الخلاف الحاصل بين أهل الكتاب قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ٧٦-٧٧]، فكون الشريعة الإسلامية جاءت بالقضاء على الخلاف بين اليهود والنصارى فهذا

---

(١) «الموافقات» (٤/ ١٣١).

(٢) «مختصر الصواعق» (٢/ ٥٥٦٦).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٣/ ٢٢٩، (٢٤٠).

من أعظم الأدلة وأصرحها على سلامتها من التحريف والتبديل والنقص والزيادة، فلو دخل فيها شيء من هذا لاعتراها الاختلاف ولكن لم يحصل ذلك بحمد الله، وقد عظمت منة الله على المسلمين حيث حفظ لهم شريعة الإسلام على مرور التاريخ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، والذكر يشمل القرآن والسنة، فعلم أن الشريعة الإسلامية منزهة عن الاختلاف والتناقض وأنها جاءت للقضاء على الاختلاف الحاصل والمتوقع أن يحصل في عصر من العصور.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم عن حديث «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»: (فلولا أن سنته وسنة الخلفاء الراشدين تسع المؤمن وتكفيه عند الاختلاف الكثير لم يجز الأمر بذلك)[1].

---

(١) «الاستقامة» (١/ ٤).

الاختلاف في التنزيل أو في التأويل:

الاختلاف يكون تارة في التنزيل؛ أي في ألفاظ القرآن والسنة وحروفها، وتارة يكون في التأويل؛ أي في المعاني، والاختلاف في التأويل هو الأكثر والأخطر قال الرسول ﷺ: «**إن منكم من يقاتلَ على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله، فاستشرفنا وفينا أبوبكر وعمر فقال: لا ولكنه خاصف النعل - يريد عليًا - قال: فجئنا نبشره، قال: وكأنه قد سمعه**»[1].

وقد عنى الرسول عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث الخوارج ومن سلك سبيلهم؛ فإنهم تأولوا القرآن على غير تأويله حيث نزلوا آيات في الكفار على المؤمنين فأدى ذلك إلى تكفير المؤمنين، والاختلاف في التنزيل قد حذر منه النبي ﷺ والصحابة من بعده كما في البخاري (٣٤٧٦) عن ابن مسعود قال: سمعت رجلًا قرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها فجئت به النبي ﷺ فأخبرته فعرفت في وجهه الكراهية وقال: «**كلاكما محسن، ولا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا الضرب، وهو أن يكون كل واحد

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٨٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٦٧)، والحاكم (٣/ ١٢٢-١٢٣)، وأبو يعلى (١٠٨٦)، والبيهقي في الدلائل (٦/ ٤٣٦) من حديث أبي سعيد.

من المختلفين مصيبًا فيما يثبته أو في بعضه مخطئًا في نفي ما عليه الآخر، كما أن القارئين كل منهما كان مصيبًا في القراءة بالحرف الذي علمه مخطئًا في نفي حرف غيره).

وقال أيضًا: (قال حذيفة رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه: أدرك هذه الأمة لا تختلف في الكتاب كما اختلف فيه الأمم قبلهم).[1]

---

(١) "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ١٤٤-١٤٥).

أهل السنة لم يختلفوا اختلافًا مذموما:

من بركة التمسك بدين الله أن أهل السنة قديمًا وحديثًا لم يختلفوا في مسائل الإيمان والقدر والوعد والوعيد والأسماء والصفات، ولا مسائل الأسماء والأحكام والإمامة، ولم يختلفوا في قواعد الإسلام ولا في أصل من أصوله، وإنما اختلفوا في مسائل الاجتهاد في الطلاق والفرائض وما خفي ودق من المسائل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والمقصود أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يقتتلوا قط لاختلافهم في قاعدة من قواعد الإسلام أصلًا، ولم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام لا في الصفات ولا في القدر ولا مسائل الأسماء والأحكام ولا مسائل الإمامة...)[(١)].

وقال الشاطبي في "الاعتصام" (٢/ ١٩١): (فإن الخلاف من زمان الصحابة إلى الآن واقع في المسائل الاجتهادية).

---

(١) "منهاج السنة النبوية" (٦/ ٣٣٦).(نقل)

والاختلاف هو شأن أهل البدع:

قال الإمام الشاطبي: (الفرقة من أخص أوصاف المبتدعة)[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والبدعة مقرونة بالفرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال أهل السنة والجماعة، كما يقال أهل البدعة والفرقة)[(٢)].

واتضح من هذا التفريق أن الاختلاف إذا أدى إلى الابتداع في الدين أنه مذموم شرعًا، وإذا أدى إلى الفتن فهو مذموم أيضًا، واختلاف أهل البدع والتحزب هو اختلاف قائم على ترك ما أوجب الله عليهم أو ارتكاب ما حرم الله، وهذا هو أصل الضلال في الأرض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأصل الضلال في أهل الأرض ما نشأ من هذين: إما اتخاذ دين لم يشرعه الله، أو تحريم ما لم يحرمه)[(٣)].

---

(١) «الاعتصام» (١/ ١١٣).

(٢) «الاستقامة» (١/ ٤٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٥٦).

اختلاف أهل البدع من جنس اختلاف المشركين

لا ينبغي أن يجهل اختلاف أهل البدع وخطره؛ فإنه من جنس اختلاف المشركين حيث إن اختلاف المشركين يعود إلى أمرين اثنين:

أحدهما: التشريع فيما لم يأذن الله به.

وثانيهما: التحريم لما أحله الله، وأهل البدع قد شرعوا فأوجبوا ما لم يوجبه الله وحرموا الاتباع والعمل الذي أمر الله به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الله عاب على المشركين شيئين: أحدهما: أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطانا. الثاني: تحريمهم ما لم يحرمه الله كما بينه ﷺ في حديث عياض عند مسلم، وقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فجمعوا بين الشرك والتحريم، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها؛ فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة وإما مستحبة ثم منهم من عبد غير الله ليتقرب به إلى الله، ومنهم من ابتدع دينا عبد به الله... وقال قبل ذلك: فمن أطاع أحدًا في دين لم يأذن الله به من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب فقد لحقه من هذا الذم نصيب كما يلحق الآمر الناهي)[(١)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٩٥-١٩٦).

اختلاف التنوع سائغ في الشرع:

اختلاف التنوع هو أن يكون للعبادة أكثر من نوع، وهو من الدين قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء» ص(٣٧-٣٩): (واختلاف التنوع على وجوه، منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقًّا مشروعًا كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة حتى زجرهم رسول الله ﷺ عن الاختلاف وقال: «**كلاكما محسن**»، ومثله: اختلاف الأنواع في صفة الأذان والإقامة، والاستفتاح والتشهدات وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد وتكبيرات الجنازة إلى غير ذلك مما شرع جميعه، وإن كان قد يقال إن بعض أنواعه أفضل، ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم كاختلافهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك، وهذا عين المحرم ومن لم يبلغ هذا المبلغ فتجد كثيرًا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع والإعراض عن الآخر أو النهي عنه ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ، ومنه ما يكون كل من القولين هو في الواقع في معنى القول الآخر لكن العبارتان مختلفتان كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود والتعريفات وصيغ الأدلة والتعبير عن المسميات وتقسيم الأحكام غير ذلك، ثم الجهل أو الظلم هو الذي يحمل على حمل إحدى المقالتين وذم الأخرى ومنه ما يكون المعنيان غيرين.

لكن لا يتنافيان: فهذا قول صحيح وذاك قول صحيح وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر، وهذا كثير في المنازعات جدًّا ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان ولكن قد سلك رجل أو قوم هذه الطريقة وآخرون قد سلكوا الأخرى وكلاهما حسن في الدين، ثم الجهل أو الظلم يحمل على ذم أحدهما أو تفضيله بلا قصد صالح، أو بلا علم أو بلا نية... وهذا القسم الذي سميناه اختلاف التنوع كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد لكن الذم واقع على من بغي على الآخر فيه وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل هذا إذا لم يحصل من إحداهما بغي كما في قوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

وقد كان الصحابة في حصار بني النضير اختلفوا في قطع الأشجار والنخيل فقطع قوم وترك آخرون وكما في قوله: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ❊ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨]، فخص سليمان بالفهم، وأثنى عليهما بالعلم والحكم.

وقال أيضًا في الكتاب نفسه: (وعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا الضرب وهو أن يكون كل واحد من المختلفَين مصيبًا فيما يثبته أو في بعضه، مخطئًا في نفي ما عليه الآخر).

اختلاف الأفهام السائغ شرعًا وضوابطه

إن الله قد جعل أفهام المسلمين متفاوتة كتفاوت خلقتهم وهيئتهم فلا طمع قط في أن تكون أفهام العلماء على مرتبة واحدة، ولكن هذا التفاوت إذا ضبط بالضوابط الشرعية لن يكون مؤديًا إلى فرقة في حد ذاته، وقد كان هذا الاختلاف يحصل على عهد الرسول ﷺ كما حصل اختلاف الصحابة في غزوة بني قريظة عندما قال لهم النبي ﷺ: «**لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة**» فاختلفوا، فصلى بعضهم في الطريق متأولًا أن مراد الرسول الإسراع وبعضهم لم يصل حتى وصل عملًا بظاهر الحديث، فلم يعنف رسول الله إحدى الطائفتين.

وقد روى البخاري (١٣/ ٣١٨) رقم (٧٣٥٢) ومسلم (١٢/ ١٣) من حديث عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر**».

قال ابن رجب الحنبلي: (فأما مخالفة بعض أوامر الرسول ﷺ خطأ من غير عمد مع الاجتهاد على متابعته فهذا يقع كثيرًا من أعيان الأمة من علمائها وصلحائها ولا إثم فيه، بل صاحبه إذا اجتهد فله أجر على اجتهاده وخطؤه موضوع عنه...).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد

قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة، ظنوها صحيحة وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦](١).

وقال أيضًا: (ولكن الاجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغ الفتنة والفرقة إلا مع البغي لا لمجرد الاجتهاد... فلا يكون فتنة وفرقة مع وجود الاجتهاد السائغ بل على نوع بغي)(٢).

وقال أيضًا: (مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه إذا كان في المسألة قولان؛ فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا قلد بعض العلماء الذي يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين والله أعلم)(٣).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية بسط جيد لبعض مسائل الاجتهاد بين الصحابة في العبادات والإباحة والكراهة وغير ذلك(٤).

وأما ضوابط خلاف الأفهام فكالآتي:

١- لا يعارض ظاهر الأدلة بدون حجة: قال شيخ الإسلام شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم عن معاني القرآن والحديث: (وكان من ذلك الظاهر الجلي الذي لا يسوغ عنه العدول، ومنه الخفي الذي يسوغ فيه

---

(١) "رسالة معارج الوصول" (٤٩-٥٠).

(٢) "الاستقامة" (١/ ٣١).

(٣) "الفتاوى" (٢٠/ ٢٠٧).

(٤) انظره في مجموع الفتاوى (١/ ٢٧٤-٢٨٣).

الاجتهاد للعلماء العدول)[(١)].

٢- اعتماد الحديث الصحيح لا الضعيف: قال شيخ الإسلام: (ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة، ولا حسنة... ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع)[(٢)].

٣- اعتماد فهم السلف وعملهم وفتاواهم. **وقد سبق بيان هذا.**

٤- الرجوع إلى الحق عند ظهور الخطأ.

وعلى هذا فقد اختلف الصحابة في مسائل ولم يؤد ذلك الاختلاف إلى فرقة، فلما كان من الخلاف الذي يسوغ فيه الاجتهاد فلا لوم على من وقع فيه وحسب كل مسلم أن يتحرى الحق ما استطاع.

قال شيخ الإسلام وهو يتكلم عن معاني القرآن والحديث: (وكان من ذلك الظاهر الجلي الذي لا يسوغ عنه العدول، ومنه الخفي الذي سوغ فيه الاجتهاد للعلماء العدول)[(٣)].

تنبيه: الاختلاف السائغ بين أهل السنة قد يحصل بسببه تنازع بين أهل السنة وربما أدى إلى الهرج والمرج، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلا بد في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من نوع تنازع، لكن لا بد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة...).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٠-٢٥١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٧).

تنبيه آخر: الخلاف في الفروع بضوابطه الشرعية لا يدخل في أحاديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، قال الإمام الشاطبي مبينًا أن الاختلاف في الفروع لا يكون داخلًا في أدلة ذم الاختلاف: (... فلا يصح أن يراد مطلق الافتراق بحيث يطلق صور لفظ الاختلاف على معنى واحد؛ لأنه يلزم أن يكون المختلفون في مسائل الفروع داخلين تحت إطلاق اللفظ، وذلك باطل بالإجماع؛ فإن الخلاف من زمان الصحابة إلى الآن واقع في المسائل الاجتهادية وأول ما وقع الخلاف في زمان الخلفاء الراشدين المهديين ثم في سائر الصحابة ثم في التابعين ولم يعب أحد ذلك منهم، وبالصحابة اقتدى من بعدهم في توسع الخلاف...)[1].

عدم قبول الخلاف بعد إجماع السلف:

إذا قام إجماع السلف إجماعًا متحققًا فلا يجوز لمن علمه مخالفته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ونزاع المتأخرين لا يمكن؛ لأن كثيرًا منه قد تقدم الإجماع على خلافه كما دلت النصوص على خلافه ومخالفة إجماع السلف خطأ قطعًا)[2] وإحداث قول بعد إجماع الصحابة فيه تجويز إجماع الصحابة على الضلال، قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم على أهل البدع: (فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ١٩١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٧).

والحديث...)[(١)].

وقال أيضًا: (... وكذلك الإجماع دليل آخر، كما يقال قد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وكل من هذه الأصول يدل على الحق مع تلازمها؛ فإن ما دل عليه الإجماع فقد دل عليه الكتاب والسنة)[(٢)].

وقال أيضًا: (فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع للكتاب والسنة والإجماع؛ فإن هذا حق لا باطل فيه واجب الاتباع لا يجوز تركه بحال... وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه)[(٣)].

قلت: الشأن في تحقيق الإجماع، وأما تكفير جاحده فهذا؛ لأنه جحد نصوص الكتاب والسنة؛ لأن صفة هذا الإجماع الذي يكفر جاحده هو ما علم من الدين بالضرورة من حيث علمنا الأخبار التي لا يخالج فيها شك، والإجماع الظني يعمل به ما لم يخالف نصًا من كتاب الله أو من سنة رسول الله ﷺ، ولا يكفر مخالفه.

---

(١) (١٣/ ٥٩).

(٢) "مجموع الفتاوى"(١٩/ ١٩٥).

(٣) "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٥)

اختلاف التضاد ينقسم إلى قسمين قولي وعملي

قسم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الخلاف إلى قسمين: قولي، وعملي، قال: (والمقصود بيان ما ذكره الله في كتابه من ذم الاختلاف في الكتاب هو الاختلاف القولي، وأما الاختلاف العملي وهو الاختلاف باليد والسيف والعصا والصوت فهو داخل في الاختلاف، والخوارج والروافض والمعتزلة ونحوهم يدخلون في النوعين والملوك الذين يقاتلون على حظ الدنيا يدخلون في الثاني)[١].

تنبيه: بعض العلماء كالإمام الشاطبي فرّق بين الخلاف والاختلاف فقال: (التفريق بين الخلاف والاختلاف فالخلاف ما كان عن هوى وضلال في العقائد والأديان، والاختلاف ما صدر عن مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم) وهذه التفرقة مجرد اصطلاح[٢].

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٧٤).

(٢) انظر كتاب «الحدود والتعزيرات» عند العلامة ابن القيم ص(١١).

الفوارق بين اختلاف التضاد واختلاف الأفهام

دعاة الباطل يطلقون على اختلاف التضاد اختلاف أفهام، ومن المعلوم أن اختلاف الأفهام المنضبط بالضوابط الشرعية مقبول عند أهل السنة والجماعة، فأهل الباطل يخالفون أهل السنة الخلاف المحرم شرعًا وهو اختلاف التضاد واختلاف التضاد يقوم على أصول وقواعد تخالف أصول السلف وقواعدهم، ويقوم على مخالفة إجماع السلف ورفض منهجهم، إلا بقدر ما يتفق مع أهوائهم، ويقوم اختلاف التضاد على الولاء والبراء من أجله لا من أجل الحق، ويقوم على اتباع المتشابه، ويقوم على أن القرآن والسنة يستدل بهما للاعتضاد لا للاعتماد، وغير ذلك فكل هذه القواعد لا قبول لها عند أهل السنة، قال العلامة الألباني رحمه الله وهو يتحدث عن حديث «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة...**»[1]: (وأما حمل الحديث على الإقرار للخلاف فهو باطل لمخالفته للنصوص القاطعة الآمرة بالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف...)[2].

ويقوم اختلاف التضاد على البغي والحسد وإرادة العلو في الأرض وهما أصل كل شر قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا الاختلاف المذموم من

---

(١) رواه البخاري (٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠) عن ابن عمر.

(٢) "السلسلة الصحيحة" (٤/ ٤٤٨).

الطرفين يكون سببه تارة فساد النية لما في النفوس من البغي والحسد وإرادة العلو في الأرض ونحو ذلك، فيحب لذلك ذم قول غيره أو فعله أو غلبته ليتميز عليه، أو يحب قول من يوافقه في نسب أو مذهب أو بلد أو صداقة ونحو ذلك لما في قيام قوله من حصول الشرف له والرياسة، وما أكثر هذا من بني آدم، وهذا ظلم ويكون سببه تارة جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق في الحكم أو في الدليل وإن كان عالمًا بما مع نفسه من الحق حكمًا ودليلًا)[1].

وأما اختلاف الأفهام؛ فإنه يقوم على بذل المجتهد وسْعَه في فهم الحق واتباعه.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٤٨).

حكم كتم اختلاف التضاد

إن كتم اختلاف التضاد سبيل المغضوب عليهم قال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]، فلو كانوا يعقلون لعملوا على إزالة الخلاف من أصوله لكي يكونوا أمة واحدة أما إقرارهم للخلاف وظهورهم أمام الخصوم بمظهر الوحدة فهذا سرعان ما يظهر التصدع في صفوفهم، وهذه طريقة اليهود، وقد اقتدى بهم النصارى واقتدى باليهود والنصارى دعاة البدع والتحزب، فهم يسمون الخلاف المحرم خلافًا في مسائل اجتهادية، وسموا الأحزاب جماعات صحية، وهل أرسل الله رسله إلا ليزيلوا الخلاف الحاصل بين العباد قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الزخرف: ٦٣]، وسأضرب مثالًا واحدًا لعواقب كتم الخلاف، لقد أقيم الجهاد الأفغاني في عصرنا وصار له قوة عظيمة وتحطمت أمامه دولة "الاتحاد السوفيتي" التي كانت أقوى دولة في ذلك الوقت، ولكن كان الجهاد في حقيقته قائمًا على التكتل الحزبي، وكان القائمون عليه كل ما ظهر الخلاف خمدوه بالدعوة إلى الصمود دون إزالة أصوله وقواعده، فما أن بدأت الأمة تشم رائح النصر فإذا بالمجاهدين يظهرون بأنهم أحزاب

متعددة، فإذا كل حزب يحشد ضد الآخر ليقضي عليه، ولم يسلم من ذلك التحزب إلا مجموعة قليلة، ولم تقم لهم قائمة بعد ذلك.

ومن المعلوم أن الفرقة واقعة لا محالة، ولكن هذا لا يعني الاستسلام للفرقة، بل قد جاء الإسلام بالألفة والوحدة وكل وسائل جمع الكلمة على الحق فالاختلاف شذوذ عن جادة الصراط المستقيم عصمنا الله جميعًا من ذلك.

تحبيب الخلاف في أوساط المسلمين مكرٌ بهم

لقد وجد من يمكر بالمسلمين وذلك عن طريق مدح الخلاف والسعي في إقراره، ومن ذلك وضع الأحاديث الباطلة كذبًا على الله ورسوله كحديث «**اختلاف أمتي رحمة**» والحديث المذكور ساقط أخرجه البيهقي في المدخل رقم (٢٥٠) وفي سنده جويبر وهو متروك والانقطاع حاصل بين ابن عباس والضحاك، فإذا كان الاختلاف رحمة فسيكون الاجتماع عذابًا، عياذا بالله وهذا لا يقول به عاقل، ولا يسلم به مسلم، والقرآن الكريم والسنة يردان هذا كما رأيت الأدلة في تحريم الاختلاف في الدين.

فالدعوة إلى الرضا بالخلاف والتسليم به دعوة شيطانية لا مستند لها إلا التخرص أو النفاق أو الجهل.

والتسليم بالاختلاف يستلزم أن الحق عند كل مخالف ومبطل، ومن المعلوم أن الحق واحد ولا يتعدد، ولهذا قال الرسول ﷺ: «**... وستفترق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**» والحديث قد تقدم وقوله: (إلا واحدة) مقتضاه: أن الحق واحد وهو كذلك، ولو كان متعددًا لكانت تلك الفرق على حق، ومن شغب المعتزلة ومن إليهم أنهم قالوا: (كل مجتهد مصيب) مع العلم أن الرسول ﷺ قال:

«وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[(١)] فأثبت للحاكم إذا لم يصب في حكمه الخطأ وهو مجتهد ولم يقل كل مجتهد مصيب، فكيف بمن يكون ساعيًا في الضلال؟.

تنبيه: نسبة القاعدة (كل مجتهد مصيب) إلى الشافعي رحمه الله لا تصح، قال أبوإسحاق المروزي في "شرح آداب القضاء": (وإنما نسب قوم من المتأخرين ممن لا معرفة لهم بمذهبه إليه أن كل مجتهد مصيب وادعوا ذلك)[(٢)].

وقال أبوإسحاق الإسفراييني: القول بأن كل مجتهد مصيب أوله سفسطة وآخره زندقة. كما في "سير أعلام النبلاء".

---

(١) رواه البخاري رقم (٧٣٥٢)، ومسلم رقم (١٧١٦).

(٢) "البحر المحيط" (٦/ ٢٤٢).

اختلاف التضاد يؤدي بصاحبه إلى الخروج عن منهج أهل السنة كليًّا أو جزئيًّا

هذه من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بيان كافٍ شافٍ، وسأنقل ما تيسر لي من أقوال أهل العلم حتى يعرف القارئ الكريم ضابط المسألة المذكورة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (البدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة...)[(١)].

وقال أيضًا: (فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء، ليس لأحد خروج عنها ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض، وهم أهل السنة والجماعة...)[(٢)].

وقال أيضًا في كتاب «الإيمان» نقلًا من كتاب «طريق الوصول» (ص: ٣٤): (مع أن المخالفين للحق البين من الكتاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة مشهود عليهم بالضلالة ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما يتنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس).

وقال أيضًا: (وليعلم أنه من خرج عن القانون النبوي الشرعي المحمدي

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤١٤).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١١٧).

الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها احتاج إلى أن يضع قانونًا آخر متناقضًا يرده العقل والدين، لكن من كان مجتهدًا بطاعة الله ورسوله؛ فإن الله يثيبه على اجتهاده ويغفر له خطأه...)[(١)].

وقال ابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٩٣): (وأهل البدع أجمع أضربوا عن السنن، وتأولوا الكتاب على غير ما جاءت به السنة، فضلوا وأضلوا نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله التوفيق والعصمة برحمته، وقد روي عن النبي ﷺ التحذير من ذلك في غير ما أثر).

وقال الإمام الشاطبي وهو يتكلم عن الاختلاف المذموم: (قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣] فبين أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلق بمعنى واحد، وأما إذا تعلقت كل شيعة بحبل غير ما تعلقت الأخرى فلا بد من التفرق وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وإذا ثبت هذا نزل عليه لفظ الحديث واستقام معناه. والله أعلم)[(٢)].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام عظيم يتعلق بتصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم قال: (ونحن نذكر أصولًا جامعة نافعة الأصل الأول: أنه هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق بل قال: ما اعتقده أنه هو الحق في نفس الأمر ولم يكن هو الحق في نفس الأمر هل يستحق

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٩/ ٣٢٩).
(٢) "الاعتصام" (٢/ ٧٠١).

أن يعاقب أم لا؟ هذا أصل هذه المسائل) ثم ذكر أقوال الناس فيها ثم قال: (ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأمورًا به، أو فعل محظورًا، وهذا هو قول الفقهاء والأئمة وهو القول المعروف عن سلف الأمة وقول جمهور المسلمين، وإن الناس متفاوتون في موافقة الحق بحسب الأسباب التي يعرف بها الحق، ولا يعذب الله إلا من عصاه بفعل محظور أوترك مأمور من غير فرق بين المسائل الأصولية والفروعية، وكل ما ذكر من الفروق فإنه غير صحيح ولم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا قال ذلك أحد من السلف والأئمة ثم ذكر الأدلة على ذلك...)[(١)].

وقال في كتابه "الفرقان": (ولا يؤسس دينًا غير ما جاء به الرسول ﷺ وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول فمنه يتعلم وبه يتكلم وفيه ينظر ويتفكر وبه يستدل، فهذا أصل السنة وهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة؛ فإنهم يخالفون هذا الأصل كل المخالفة...) وقال: (من ضيع الأصول حرم الوصول، والأصول اتباع ما جاء به الرسول ﷺ)[(٢)] وقال أيضًا: (وأما رأس الحزب؛ فإنه رأس الطائفة التي تتحزب أي تصير حزبًا؛ فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل

---

(١) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٨٤-٩٨-٩٩).

(٢) نقلا من كتاب "طريق الوصول إلى العلم المأمول" ص(١٩١).

التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم سواء كان على الحق والباطل فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله؛ فإن الله ورسوله أمرًا بالجماعة والائتلاف ونهيًا عن التفرقة والاختلاف وأمر بالتعاون على البر والتقوى ونهيًا عن التعاون على الإثم والعدوان)[١] وقال أيضًا: (من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالًا يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولًا ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ وإن كان مخالفًا لهم مكفرًا لهم مستحلًا لدمائهم، كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي رضي الله عنهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين).

ويقول العلامة ابن القيم رحمه الله: (... فإن الاختلاف لا بد منه في النشأة الإنسانية، ولكن إذا كان الأصل واحدًا والغاية المطلوبة واحدة والطريق المسلوكة واحدة لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافًا لا يضر كما تقدم من اختلاف الصحابة؛ فإن الأصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب الله وسنة رسوله، والقصد واحد وهو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمها على كل قول ورأي وقياس وذوق وسياسة)[٢].

وقال الإمام الشاطبي: (وذلك أن هذه الفرَق إنما تصير فرقًا بخلافها

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٩٢).

(٢) «الصواعق المرسلة» (٢/ ٥١٩).

للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية)[١].

واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي؛ فإن المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافًا في الفروع لا تنحصر ما بين فروع عقائد وفروع أعمال، ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات؛ فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعباد يجعل من أهل الأهواء كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء، وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذي بعث به رسوله ﷺ)[٢].

وعلى هذا فالشخص يخرج عن أهل السنة باتخاذ طريقة تخالف طريقتهم في أصل من أصولهم العلمية والعملية، أو وسيلة من وسائلهم، أو غاية من غاياتهم، أو بوضع مقالة مخالفة للكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة يوالي ويعادي من أجلها فحصول غياب أصل من أصول أهل السنة اعتقادي أو علمي أو عملي عند فرقة من الفرق يدل دلالة ظاهرة على فساد منهج هذه الفرقة.

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ٧١٢).

(٢) «الاستقامة» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

تحزيب المعلمين لطلابهم

إن من الابتلاءات الانحرافية عند بعض المعلمين تحزيب طلابهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وليس للمعلمين أن يحزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى... وليس لأحد منهم أن يأخذ على أحد عهدًا بموافقته على كل ما يريده، وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، بل من فعل هذا كان من جنس (جنكز خان) وأمثاله الذين يجعلون من واثقهم صديقًا والي ومن خالفهم عدوا باغي... بل عليهم وعلى أتباعهم عهد الله ورسوله بأن يطيعوا الله ورسوله، ويفعلوا ما أمر الله به ورسوله، ويحرموا ما حرم الله ورسوله، ويرعوا حقوق المعلمين كما أمر الله ورسوله... وإذا وقع بين معلم ومعلم أو تلميذ وتلميذ أو معلم و تلميذ خصومة ومشاجرة لم يجز لأحد أن يعين أحدهما حتى يعلم الحق، فلا يعاونه بجهل ولا بهوى بل ينظر في الأمر، فإذا تبين له الحق أعان المحق منهما على المبطل سواء كان المحق من أصحابه أو أصحاب غيره فيكون المقصود عبادة الله وحده، وطاعة رسوله، واتباع الحق، والقيام بالقسط قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٥]... ومن مال مع صاحبه

سواء كان الحق له أو عليه فقد حكم بحكم الجاهلية، وخرج عن حكم الله ورسوله... ولا يشد وسطه لمعلمه ولا لغير معلمه؛ فإن شد الوسط لشخص معين وانتسابه إليه من بدع الجاهلية... فإن كان المقصود بهذا الشد والانتماء التعاون على البر والتقوى فهذا قد أمر الله به ورسوله له ولغيره بدون هذا الشد... ففي أمر الله ورسوله بكل معروف استغناء عن أمر المعلمين، وما قصد بهذا من شر فقد حرمه الله ورسوله فليس للمعلم أن يخالف تلامذته على هذا ولا لغير المعلم أن يأخذ أحدًا من تلامذته لينسبوا إليه على الوجه البدعي، لا ابتداء ولا إفادة وليس له أن يجحد حق الأول عليه، وليس للأول أن يمنع أحدًا من إفادة التعلم من غيره، وليس للثاني أن يقول شد لي وانتسب لي دون معلمك الأول، بل إن تعلم من اثنين فإنه يراعي حق كل منهما ولا يتعصب للأول ولا للثاني وإذا كان تعليم الأول له أكثر كانت رعايته لحقه أكثر...)[(١)].

وقال كما في "المجموع" (٢٠/ ٨-٩) أيضًا: (... ومن نصب شخصًا كائنًا من كان فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل اتباع الأئمة والمشايخ فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم المعيار فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم، فينبغي للإنسان أن يعود نفسه التفقه الباطن في قلبه والعمل به... وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه ولا يناجز عليها، بل لأجل أنها مما أمر الله به ورسوله

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ١٥-١٨).

أو أخبر الله به ورسوله).

وقال كما في "المجموع" (٣/ ٣٤٧): (فمن جعل شخصًا من الأشخاص غير رسول ﷺ من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة، كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك، كان من أهل البدع والضلال والتفرق...).

وإليك ما ذكر أبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٠٤) والحافظ الذهبي في السير (٤/ ١٩٢) عن قتادة قال: حدثنا مطرف بن عبدالله قال: كنا نأتي زيد بن صوحان فكان يقول: يا عباد الله أكرموا وأجملوا... فأتيته ذات يوم وقد كتبوا كتابًا فنسقوا كلامًا من هذا النحو: إن الله ربنا، ومحمدًا نبينا، والقرآن إمامنا، ومن كان معنا كنا له وكنا، ومن خالفنا كانت يدنا عليه وكنا وكنا، قال: فجعل يعرض الكتاب عليهم رجلًا، رجلًا فيقول: أقررت يا فلان؟ حتى انتهوا إلي فقالوا: أقررت يا غلام؟ قلت: لا، قال: لا تعجلوا على الغلام، ما تقول يا غلام؟ قل: قلت: إن الله قد أخذ علي عهدًا في كتابه فلن أحدث عهدًا سوى العهد الذي أخذه الله عز وجل علي، فرجع القوم من عند آخرهم ما أقر به أحد منهم قال: قلت لمطرف: كم كنتم؟ قال: زهاء ثلاثين رجلًا).

وهي قصة صحيحة فتأمل هذه القصة وما فيها من الرجوع إلى الحق من الطلاب والشيخ، وهكذا يجب على العلماء في كل عصر ومصر إذا حصل منهم مخالفة وبينت لهم رجعوا إلى الحق، وإن لم يرجعوا فلا خير فيهم،

وعلى طلاب العلم أن يتحروا الحق، أما أن يصير تعليم العلوم الشريعة لأجل تحزيب الطلاب فهذا انحراف عظيم، وكما هو حاصل في عصرنا فمن عرف بهذا فلا يجوز تلقي العلم على يديه، بل ينبغي الحذر من التعلم عند أي شخص حتى يشهد له علماء أهل السنة أنه خال من الأمراض العقدية والمنهجية، قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله مبينا حال من يتلقى عنه العلم النافع: (أن يكون صحيح المعتقد، سليم المنهج، حسن المقصد).

مخالفة كثير من المنتسبين للأئمة الأربعة وتعصبهم لهم

إن الأئمة الأربعة وهم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، كانوا من أشد العلماء تحذيرًا لأتباعهم من التقليد لهم، بل لقد نقل غير واحد إجماع الأئمة الأربعة على تحريم التقليد وقد توغل كثير من المنتسبين إليهم في التقليد لهم وعظم غلوهم فيهم حتى قال قائلهم:

فلعنـــة ربنـــا عـــداد رمـــل   على من رد قول أبي حنيفة

وقال البوشنجي:

ومن شعب الإيمان حب ابن شافع   وفـرض أكيـد حبـه لا تطـوع
أنـا شـافعي مـا حييت وإن أمت   فوصيـتي للنـاس أن يتـشفعوا

وقال أبو إسماعيل الهروي:

أنا حنبلي ما حييت وإن أمت   فوصـيتي للنـاس أن يتحنبلـوا

وقال بعض المالكية: (لولا مالك لكان الدين هالك).

على أن المغالين فيهم على تفاوت، فأكثر المذاهب الأربعة مخالفة للسنة مذهب الحنفية، وأقلها مخالفة مذهب الحنبلية.

وللعلماء كلام مهم في بيان ما أدخل في مذاهب الأئمة الأربعة من الاختلاف المذموم قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (وعليه فإن اختلاف المذاهب

الفقهية الأربعة لا يعد فرقة، فإذا أثار التدابر صار التقاطع والتدابر في ذلك بدعة إضافية، فالاختلاف والحالة هذه جائز بحسب وسع المجتهدين والتدابر لا يجوز وأما إذا حال التمذهب دون الرجوع إلى الدليل من الكتاب والسنة وتحكيمها صار بدعة حقيقية...)[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٦١) وهو يتكلم عن الاختلاف المذموم: (... وكذلك أهل المذاهب الأربعة وغيرها لاسيما وكثير منهم قد تلبس ببعض المقالات الأصولية وخلط هذا بهذا، فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئًا من أصول الأشعرية والسالمية وغير ذلك، ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك الحنفي يخلط بمذهب أبي حنيفة شيئًا من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية ويضيفه إلى مذهب أبي حنيفة، وهذا من جنس الرفض والتشيع لكنه تشيع في تفضيل بعض الطوائف والعلماء لا تشيع في تفضيل بعض الصحابة).

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم عن أهل الضلالات: (وعلى أعقاب هؤلاء حلت قارعة التحريف في كل من غلا في المذاهب وجفا النصوص وعقد الولاء والبراء على المذاهب والتعصب لإمام المذهب لا على الدليل، وما قام عليه من الحق المبين فيلعب بهذا الفريق داعي العصبية والهوى، فالأصل عندهم هو قول إمام المذهب المجتهد والدليل تابع له؛ لهذا يسلكون وجوه التحريف والتغيير والتبديل حتى يتم إخضاع النصوص

---

(١) "الاعتصام" (٢/ ٤٣٠).

للمذهب)[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول ﷺ في كل ما يوجبه ويخبر به بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ واتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته، إنما هو مما يسوغ له ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق، بل كل أحد عليه أن يتقي الله ما استطاع ويطلب علم ما أمره الله به ورسوله، فيفعل المأمور ويترك المحظور والله أعلم)[(٢)].

وإليك نبذة عما صنعه المنتسبون إلى الأئمة الأربعة قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (المنحرفون من أتباع الأئمة في الأصول والفروع... انحرافهم أنواع: أحدها: قول لم يقله الإمام ولا أحد من المعروفين من أصحابه بالعلم... الثاني: قول قاله بعض علماء أصحابه وغلط فيه... الثالث: قول قاله الإمام فزيد عليه قدرًا أو نوعًا. الرابع: أن يفهم من كلامه ما لم يرده أو ينقل عنه ما لم يقله. الخامس: أن يجعل كلامه عامًا أو مطلقًا وليس كذلك، ثم قد يكون في اللفظ إطلاق أو عموم فيكون لهم فيه بعض العذر وقد لا يكون... السادس: أن يكون عنه في المسألة اختلاف فيتمسكون بالقول المرجوح. السابع: ألا يكون قد قال أو نقل عنه ما يزيل شبهتم مع كون لفظه محتملًا لها. الثامن: أن يكون قوله مشتملًا على خطأ. فالوجوه

---

(١) «الصواعق» (٢/ ١٦-١٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢٠٩).

الستة تبين من مذهبه نفسه أنهم خالفوه وهو الحق. والسابع خالفوا الحق... والثامن خالفوا الحق وإن وافقوا مذهبه فالقسمة ثلاثية؛ لأنهم إذا خالفوا الحق فإما أن يكون قد خالفوه أيضًا أو وافقوه، أو لم يوافقوه ولم يخالفوه؛ لانتفاء قوله في ذلك، وكذلك إذا وافقوا الحق فإما أن يوافقه هو أو يخالفوه أو ينتفي الأمران)[(١)].

ومن المعلوم قطعًا أن الأئمة الأربعة واجهوا دعاة الضلالات ومن ذلك المعتزلة والجهمية والأشعرية وغير ذلك، وكانوا شوكة في حلوقهم ولكن مع الأسف نجد من المنتسبين إليهم لم يجعلوهم أئمة لهم إلا في المسائل الفقهية، بل تجد الرجل رأسًا في الدعوة إلى الشرك وربما السحر والتنجيم أو إلى الحلول والاتحاد وهو في المسائل الفقهية ينتسب إلى إمام من الأئمة الأربعة واعتبر بالرازي والغزالي والجويني وعشرات من مثل هؤلاء فهؤلاء حطوا من قدر الأئمة الأربعة، وأفسدوا المحبين والمتبعين للأئمة، فهم متعصبون لمقالاتهم ضد الأئمة الأربعة، ومتعصبون للأئمة الأربعة في مسائل فقهية لا يرضى بذلك الأئمة، فهم متعصبون في كل الحالتين، فما أسوأ صنيعهم مع الأئمة الأربعة فكيف بصنيعهم بالاتباع للرسول والالتزام بالإسلام وقد غيروا وبدلوا.

---

(١)"مجموع الفتاوى" (٢٠/ ١٨٤-١٨٦).

كراهية النبي ﷺ للمجادلة المفضية إلى الاختلاف

جاء عند الإمام البخاري من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلًا قرأ آية قال: سمعت من رسول الله ﷺ خلافها، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله ﷺ، فقال: «**كلاكما محسن**» قال شعبة: أظنه قال: «**لا تختلفوا فإن مَن قبلكم اختلفوا فهلكوا**»، وروى الإمام مسلم في صحيحه من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: هجّرت إلى رسول الله ﷺ يومًا فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**».

وروى الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٩٦) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن نفرًا كانوا جلوسًا بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا. وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا. فسمع ذلك رسول الله ﷺ فخرج، فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: «**بهذا أمرتم! أو بهذا بعثتم؟! أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما ها هنا في شيء، فانظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "المجموع" ٢٤/ ١٧١-١٧٢: (وقد

كره النبي ﷺ من المجادلة ما يفضي إلى الاختلاف والتفرق، فخرج على قوم من أصحابه وهم يتجادلون في القدر، فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان وقال: (**أبهذا أمرتم أم إلى هذا دعيتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض...**) وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر انقادوا لأمر الله تعالى، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة...).

وقال الإمام ابن القيم في "أعلام الموقعين" (١/ ٢٥٩): (وكان التنازع والاختلاف أشد شيء على النبي ﷺ، وكان إذا رأى من الصحابة اختلافًا يسيرًا في فهم النصوص يظهر في وجهه، حتى كأنما فقئ فيه حب الرمان ويقول: «**أبهذا أمرتم**» ولم يكن أحد بعده أشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه، وأما الصديق فصان الله خلافته عن الاختلاف المستقر في حكم واحد من أحكام الدين، وأما خلافة عمر فتنازع الصحابة تنازعًا يسيرًا، وأقر بعضهم بعضًا على اجتهاده من غير ذم ولا طعن، فلما كانت خلافة عثمان اختلفوا في مسائل يسيرة صحب الاختلاف فيها بعض الكلام واللوم، كما لام علي عثمان في أمر المتعة وغيرها، ولامه عمار بن ياسر وعائشة في بعض مسائل قسمة الأموال والولايات، فلما أفضت الخلافة إلى علي رضي الله عنه صار الاختلاف بالسيف، والمقصود أن الاختلاف مناف لما بعث الله به رسوله). وكيف لا يكره النبي الخلاف وهو سبب لعذاب الله، ولله در الطحاوي حين قال: (ونرى الجماعة حقًا وصوابًا، والفرقة زيغًا وعذابًا)

ورحم الله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵁ عند أن قال لقضاته: (اقضوا كما كنتم تقضون؛ فإني أكره الاختلاف حين يكون للناس جماعة)[1].

وقال ابن مسعود لما أتم الصلاة في مزدلفة مع عثمان: (الخلاف شر)[2].

(١) رواه البخاري (٣٧٠٧).

(٢) رواه أبو داود (١٩٦٠).

حسم مادة الخلاف عند بداية ظهوره طريقة نبوية

إن من توفيق الله لمن يشاء من عباده أنه يسهل عليه السعي في سد أبواب الخلاف ولو كان في ظاهر الأمر صغيرًا وكيف لا وقد دعا الشرع إلى سد أبوابه روى البخاري رقم (٥٠٦٠) ومسلم برقم (٢٦٦٧) من حديث جندب بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه**» قال الحافظ في الفتح في شرحه لقوله: «**فقوموا عنه**» أي: تفرقوا لئلا يتمادى بكم الاختلاف إلى الشر.

وروى البخاري (٤٤٣٢) ومسلم برقم (١٦٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فقال النبي ﷺ: «**هلموا أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده...**» فاختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله ﷺ: «**قوموا عني**» وفي لفظ في البخاري: «**دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه**» وقد كان دأب المصطفى ﷺ المبادرة والإسراع إلى الإصلاح بين أصحابه عند نشوب الخلاف، وعلى سبيل المثال ما جرى في غزوة بني المصطلق عن جابر قال: (كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلًا من الأنصار فقال الأنصاري: يا لَلأنصار، وقال المهاجري: يا لَلمهاجرين فسمعها رسول الله

فقال: «ما هذا؟ فقالوا: كسع رجل من المهاجرين رجلًا من الأنصار... فقال النبي ﷺ: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم، دعوها فإنها منتنة»[(١)] .

وفي غزوة حنين أيضًا كما في البخاري (٤٣٣٧) ومسلم (١٠٥٩) عن أنس وفيه: أن الرسول ﷺ قسم الغنائم في المهاجرين والطلقاء ولم يعط الأنصار شيئًا فقالت الأنصار: إذا كانت شديدة فنحن ندعى ويعطى الغنيمة غيرنا، فبلغ ذلك النبي ﷺ فجمعهم في قبة فقال: «يا معشر الأنصار ما حديث بلغني عنكم... فقالوا: أما رؤساؤنا فلم يقولوا شيئًا وأما ناس منا حديثة أسنانهم فقالوا يغفر الله للرسول ﷺ يعطي قريشًا ويتركنا، وسيوفنا تقطر من دمائهم فقال النبي ﷺ: «فإني أعطي رجالًا حديثي عهد بكفر أتألفهم أفلا ترضون أن يذهب الناس بالأموال وترجعون إلى رحالكم برسول الله، فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به... القصة إلى آخرها، وبهذا اللقاء والنصح حسم الخلاف.

وقد دعا الإسلام إلى الإصلاح بين المتنازعين لئلا تتسع دائرة الخصومة بينهما، وجعل الإسلام الإصلاح بين المتخاصمين ابتغاء وجه الله من أعمال البر العظيمة، قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، فما أبرك السعي في الإصلاح، ولا يسعى في الإصلاح من أجل الله ومن أجل لم شمل المختلفين وجمع كلمتهم إلا من قوي صلاحه، وعظمت خيريته.

---

(١) رواه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (١٦/ ١١٣).

اهتمام علماء أهل السنة بجمع الأدلة في المسألة الواحدة:

إن مما يعتني به علماء أهل السنة والجماعة، أنهم يجمعون الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال أهل العلم في المسألة الواحدة، ليدركوا جهة الخطأ والصواب، ويسلموا من التناقض والاضطراب، فمن لم يسلك هذا السبيل يكون معرضًا لما ذم الله به المكذبين بالحق، قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم على اختلاف النصارى: (وكثر ذلك لوقوع المنازعة في الشيء القليل قبل إحكامه وجمع حواشيه وأطرافه، ولهذا قال: (ما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم فردوه إلى عالمه)[(١)].

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (فأما من حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه. أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال، فهو ناقص أيضًا. فإن صحح غير الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب، أو جاهلًا فقد أخطأ، وكذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالًا متعددة لفظًا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى، فقد ضيع الأمانات، ويكثر مما ليس بصحيح، فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب)[(٢)].

وهكذا علماء أهل السنة يعتنون بجمع الأدلة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، قال علي بن المديني: (الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه من صوابه).

---

(١) "اقتضاء الصراط المستقيم" ص(٧٣). (٢) "التفسير" (١/ ٥٥).

ماذا يصنع المسلم عند أن يصعب عليه فهم الحق بسبب الفتن؟

لقد دعا الإسلام إلى البحث عن الحق والتحري له مهما أمكن ويتحقق ذلك بالآتي:

١ اللجوء إلى الله في طلب التوفيق منه سبحانه للحق والسير عليه والرضا به، روى مسلم (٧٧٠) عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: إذا قام من الليل افتتح صلاته « **اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم** » ومعنى (اهدني): أي دلني وثبتني ولهذا كان يكثر من الدعاء بهذا، فقد روى الترمذي والحاكم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يدعو « **يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك** » ومن حديث أم سلمة قالت: (كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم « **يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك..** » فإذا كان هذا حال الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو المعصوم بل أمرنا أن نقرأ الفاتحة في كل ركعة وفيها ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦].

٢ الإقبال على العبادة، روى مسلم رقم (١١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: « **بادروا بالأعمال فتنًا كقطع الليل المظلم،**

يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، أو يمسي مؤمنا ويصبح كافرا، يبيع دينه بعرض من الدنيا».

وروى مسلم (٢٩٤٨) من حديث معقل بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ: «**العبادة في الهرج كهجرة إليّ**».

وروى البخاري (١١٢٦) من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ استيقظ فزعًا فقال: «**سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن، وما فتح من الخزائن، أيقضوا صواحبات الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة**».

والمراد بالعبادة: المعنى الجامع من صدق، وإخلاص، وخشية لله، وصلاة، وصيام، وتوكل على الله، وبحث عن الحق، ورضى به، وملازمة للصالحين، وتلقي العلم النافع، وغير ذلك.

[٣] الرجوع إلى أهل الذكر، لقد أوجب الله على كل من ليس بعالم أن يرجع إلى أهل الذكر، وهم علماء الكتاب والسنة على ما كان عليه السلف الصالح، قال الله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، وأي رابطة بعد الكتاب والسنة أعظم من رابطة علماء الحديث، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ ۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، وعلماء الاتباع هم الأمة وبدونهم لا أمة قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٤]، والدعوة إلى الخير هي الدعوة إلى الإسلام كله، وهذا لا يقدر عليه إلا علماء الكتاب والسنة، وأحوج ما يكون المسلم إلى علماء الحديث عند ظهور الفتن؛ لأنها تكثر فيها الآراء الشاذة والادعاءات الباطلة.

٤ ملازمة التقوى، فهي من أعظم أسباب معرفة الحق والباطل والنجاة من مخالفة الحق قال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الأنفال: ٢٩]، والتقوى كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان": (فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور) وصح عند ابن أبي حاتم والطبراني وعبدالرزاق عن ابن مسعود أنه عرف التقوى بقوله: (أن يطاع فلا يعصى، وأن يذكر فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر) وكلما كان الشخص متحريًا للحق أكثر ومتأنيًا في معرفته كان أبعد عن قبول الفتن والخوض فيها، والموفق من وفقه الله.

تنبيه: لقد يسر الله لنا كتابة رسالة حول ضوابط الفتن والسلامة منها بعنوان "التنبيه الحسن في موقف المسلم من الفتن" وهي مطبوعة، ولله الحمد.

الفصل السادس

الأضرار المتكاثرة بسبب الابتداع والتحزب

اعلم أيها المسلم أن عواقب الابتداع والتحزب على الأمة عواقب وخيمة، فمن هذه العواقب الوخيمة:

(١) ترك الكثير من الإسلام، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤] ومعنى نسوا: أي تركوا تعمدًا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "المجموع" (١٣/ ٢٢٧): (وهذا حال أهل الأهواء هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب...).

(٢) وقوع بعض الفرق والأحزاب في الردة عن الإسلام، الذي ينظر إلى عواقب الابتداع في الدين يرى أن بعض الفرق وصل بها الأمر إلى الكفر كالجهمية، والحلولية، والاتحادية، والباطنية، وبعض فرق الخوارج كالأزارقة، ويكثر في أفراد هذه الفرقة استخدام السحر والتنجيم، وكفى به كفرًا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "المجموع" (٣/ ٣٥٣): (فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية....) ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم. وقال ابن عقيل الحنبلي: (... وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك، وكثير منهم إلى الإلحاد، وتشم

روائح الإلحاد من فلتات المتكلمين)[١].

(٣) تقليب الله لقلوب المبتدعة، وتنكيس فطرهم، وإفساد عقولهم: فمن عقوبة الله لمن لم يقبل الحق أن يقلب قلبه، قال الله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. قال العلامة ابن القيم رحمه الله في "البدائع" كما في "طريق الوصول" (ص: ٢٧٦): (حذار حذار من أمرين لهما عواقب سوء: رد الحق لمخالفة هواك؛ فإنك تعاقب بتقلب القلب. ورد ما يرد عليك من الحق رأسًا) وقال في الفوائد (ص: ٤٤٠): (لما أعرض الناس عن تحكيم الكتاب والسنة والمحاكمة إليهما واعتقدوا عدم الاكتفاء بهما وعدلوا إلى الأراء والقياس والاستحسان وأقوال الشيوخ، عرض لهم من ذلك فساد في فطرهم، وظلمة في قلوبهم، وكدر في أفهامهم، ومحق في عقولهم، وعمتهم هذه الأمور، وغلبت عليهم حتى ربى فيها الصغير، وهرم عليها الكبير، فلم يروها منكرًا فجاءتهم دولة أخرى قامت فيها البدع مقام السنن، والنفس مقام العقل، والهوى مقام الرشد، والضلال مقام الهدى، والمنكر مقام المعروف، والجهل مقام العلم، والرياء مقام الإخلاص، والباطل مقام الحق، والكذب مقام الصدق، والمداهنة مقام النصيحة، والظلم مقام العدل).

(٤) إصابتهم بالشكوك والحيرة: فقد صالت وجالت الشكوك في قلوب أهل البدع، حتى شك بعضهم في آيات القرآن وطلب حكها من

---

(١) "تلبيس إبليس" لابن الجوزي ص(٩١).

المصحف، وشك بعضهم في حفظ الله للقرآن فصاروا يعتقدون تحريفه، وبعضهم شك في معانيه فقالوا ليست قطعية، وبعضهم في سنة النبي ﷺ، فمنهم من ردها بالكلية، ومنهم من رد الآحاد منها، ومنهم من شك في كمال الشريعة، ومنهم ومنهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(٥) وقوعهم في الكبر بدليل ردهم الحق ورفضهم له إذا كان لا يتفق مع ما عندهم من الباطل مهما كان ظهور الحق، وهذا في غاية الخطر، قال الرسول ﷺ: «**الكبر بطر الحق وغمط الناس**»(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فمن دفع النصوص التي يحتج بها غيره لم يؤمن بها، بل آمن بما يحتج به، وصار ممن يؤمن ببعض الكتاب، ويكفر ببعض)(٢).

(٦) المحادة والمشاقة لله ولرسوله: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

(٧) إصابة أهل البدع بالذلة والمهانة: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة: ٢٠] وقال الرسول ﷺ: «... **وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمري**»(٣).

---

(١) رواه مسلم ٢/ ٧٧رقم (١٤٧) عن ابن مسعود.

(٢) نقلًا من كتاب "طريق الوصول إلى العلم المأمول" (٢٩٢).

(٣) رواه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد ٢/ ٥٠، (٩٢) عن ابن عمر.

قال سفيان بن عيينة: (ليس في الأرض صاحب بدعة إلا وهو يجد ذلة تغشاه، قال: وهو في كتاب الله، قالوا: وأين هي من كتاب الله؟ قال: أما سمعتم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ١٥٢] قالوا: يا أبا محمد، هذه؛ لأصحاب العجل خاصة قال: كلا، اتلوا ما بعدها ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢][1] فهي لكل مفتر ومبتدع إلى يوم القيامة.

ولله در من قال: (الحق ثقيل مريء؛ أي: لذيذ، والباطل خفيف وبيء) وقال بعض السلف: (إني لأطبق سنَّة من سنن رسول ﷺ؛ فأشعر كأني فتحت مدينة). قلت: إنها لذة النصر عند أصحاب الحق، ومرارة الهزيمة عند أصحاب البدع.

(٨) البغي على الخلق: إن البغي على الخلق من قبل أهل البدع أمر معروف قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩].

(٩) تفريق الأمة وتمزيقها: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۞ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢]، ولا يخفى على المسلم أن أعظم داء جعل الأمة تئن بسببه هو داء التفرق والتمزق، وأن أصحاب البدع والتحزب يزيدون في إثخان الأمة بمضاعفة العذاب عليه بتحزبهم وابتداعهم، ولا عذر لهؤلاء

---

(١) رواه أبونعيم في الحلية (٧/ ٢٨١).

المحزبين للأمة في قولهم: إن أعداء الإسلام قد فرضوا التحزب علينا وربطوا الوصول إلى السلطة به، إذ الواجب عليهم رفض ما فرضه عليهم الأعداء، لا تبريرهم لذلك، ودخولهم فيه، ولقد بلغ عدد الأحزاب في عصرنا مبلغًا لم يكن في الحسبان، فقد صارت الأحزاب التي تنتمي إلى الإسلام في كل شعب بالعشرات، وكل حزب له أصوله وقواعده الخاصة به التي تخالف الإسلام، فأي عافية للأمة بعد هذا؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(١٠) غرس العداوة والبغضاء في صفوف الأمة الإسلامية: قال تعالى: ﴿فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤] قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه بل ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا؛ فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب...)[١].

(١١) أهل الضلال سبب لانتشار الفواحش، من أعظم أسباب الفواحش والمنكرات في أوساط المسلمين انتشار البدع والمبتدعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن البدع في الدين سبب الفواحش وغيرها من المنكرات، كما أن إخلاص الدين لله سبب التقوى وفعل الحسنات...)[٢] وقد ذكرت في كتابي "تحذير المسلمين من الغلو في قبور

---

(١) مجموع فتاوى (٣/ ٢٨٥) بتصرف يسير.

(٢) "الرد على البكري" (١/ ٢٤٧).

الصالحين» نبذة عن انتشار الفواحش والمنكرات عن طريق دعاة القبورية، فلينظر، وإلى الله المشتكى.

(١٢) تعريض الأمة للقتل والقتال: قال تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾ [الأنعام: ٦٥]، والشاهد من الآية قوله: ﴿وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾ والمراد بالبأس: الهرج، والمرج، والقتل، والقتال، وهذا يحصل عند التشيع والابتداع، واعتبر بما حصل من الخوارج وغيرهم من الفرق والأحزاب من استباحة دماء المسلمين وأعراضهم.

(١٣) شؤم أهل البدع على الدول والشعوب الإسلامية: إن الذي يتصفح التاريخ يرى ما لحق بالمسلمين حاكمهم ومحكومهم من أنواع الويلات والرزايا والبلايا العامة والخاصة؛ بسبب ما عليه أهل البدع والضلالات، فمن ذلك: لما ظهرت بدعة عبدالله بن سبأ باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أدت تلك الفتنة إلى قتل عثمان رضي الله عنه، وكم نجمت من فتن بسبب هذه البدعة فقد تقاتل المسلمون في معركة الجمل، وفي معركة صفين، وكان هذا من نتائج حزب عبدالله بن سبأ.

ولما ظهرت الخوارج تآمروا على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص وتقدم ابن ملجم فقتل أمير المؤمنين عليًا، والآخران لم يتوصلا إلى قتل الصحابيين المذكورين، وكان من أسباب زوال الدولة الأموية شؤم المبتدع الكبير الجعد بن درهم، الذي قال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهذا الجعد إليه

ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة؛ فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل؛ انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لهم)[١] ولما قرب المأمون المعتزلة منه حسنوا له القول بخلق القرآن، وأغروه بامتحان أهل العلم في ذلك، فجرى لأهل العلم بسبب رفضهم للقول بخلق القرآن أنواعًا من العقوبات، بل عرضهم للسيف ولما توغلت الرافضة في داخل الخلافة العباسية في عهد الخليفة المستعصم بالله، تآمرت مع التتار والنصارى، مما أدى ذلك إلى الإطاحة بها، فاستقدمت قائد التتار، وفتحت له الثغرات، وحسنت للدولة قبول قدومه عليها، فلما قدم بطش بالخلافة، وقضى عليها، فظهرت للناس المؤامرة الرافضية على المسلمين كلهم، فمن يأمن رافضيًا على الإسلام، ولا تسل عن حال المسلمين بعد سلب ملكهم، وتمكن عدوهم منهم ما جرى لهم من أنواع الذل والهوان والقهر والإبادة والتشريد حتى بلغ بهم الحال أن قال قائلهم: يا ليتني مت قبل هذا.

وأعظم من هذا قيام دولة كافرة على المسلمين تحكمهم بذلك، ومن ضلع الرافضة ظهرت الباطنية من قرامطة اسماعيلية، وعبيدية، وقداحية، فاتخذت المؤامرة طريقًا لها للقضاء على المسلمين، فقامت بالأعمال التخريبية والإفسادية التي لم يسبق لها وجود في أوساط المسلمين، من ذلك قتل حجاج بيت الله الحرام في الطرقات، كما قامت بالمجزرة الكبرى عند بيت الله الحرام، وأثخنت في المسلمين من هذه الأعمال، وتواطأت مع النصارى

---

(١) "مجموع الفتاوى" (١٣/ ١٧٧).

على تمكينهم من المسلمين حتى أدى ذلك إلى دخول النصارى الشام، ولما قامت دولة القرامطة العبيديين مكنت للشرك والخرافة والكفر والزندقة، لا حول ولا قوى إلا بالله. وكذا الدولة العثمانية كان من أسباب زوالها استجابتها للصوفية، والقيام بنشر البدع والشركيات التي عليها الصوفية، وبذلت في ذلك الأموال الطائلة، وهذا غاية الصوفية، ولا يهمها أن يقوم حكام المسلمين بمواجهة الأعداء، ودفع كيدهم، وهذا فيه تسهيل لدخولهم البلاد، بل تُخذّل المسلمين بترهاتها، في الوقت الذي يحيط بهم عدوهم، حتى يتمكن من القضاء عليهم، واعتبر بما جرى من الصوفية في الجزائر إبان هجوم فرنسا عليها، فقد دعت الشعب الجزائري إلى التوجه والإقبال على الضرائح للاستنجاد به من العدو القادم على البلاد، فنتج عن ذلك استيلاء فرنسا على الجزائر، وفي عصرنا كثر التوجه من قبل الأحزاب البدعية فضلًا عن الأحزاب الكافرة إلى منازلة حكام المسلمين تارة عن طريق قيام الثورات والانقلابات، وتارة عن طريق الاغتيالات والتفجيرات والتلغيمات، وتارة عن طريق الخضوع للأعداء بتطبيق الديمقراطية وإقامة حكومات على نمط النظام الديمقراطي، فهل من معتبر وعلى كل فبوائق أهل البدع والتحزب على المسلمين حاكمهم ومحكومهم كثيرة، والحليم تكفيه الإشارة، وبالمقابل ما قويت شوكة أهل السنة في مكان إلا كانت قوة وعزا للمسلمين حاكمهم ومحكومهم، ولكن يا فصيح لمن تصيح، فأنى لكثير من حكام المسلمين أن يدركوا هذا، وقد سلموا زمام عقولهم لدعاة البدع والضلالات، فلا ينظرون ولا يبصرون ولا يقولون إلا تبعا لأولئك.

(١٤) وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حيث قال: (وكيف يجوز

التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله، ولا سنة رسوله ﷺ، وهذا التفريق الذي حصل من الأمة علمائها ومشايخها وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله...)[(١)] وقال أيضًا: (وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله عليها كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها)[(٢)].

(١٥) تكفير كثير من أهل البدع لمن خالفهم، فمن بوائق المبتدعة أنهم يكفرون من خالفهم خصوصًا أهل السنة والجماعة، وما ذاك إلا بسبب أن أهل السنة ينصحون لهم؛ فإن لم يقبلوا حذروا منهم ومن بدعهم فكان جزاؤهم من أهل البدع المحاربة لهم، والتكفير لهم، واستحلال دمائهم وأموالهم، والتاريخ مملوء بهذه العظائم، والكتب مشحونة ببيان هذا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالًا يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفرون من خالفهم فيها، ويستحلون دمه كفعل الخوارج، والجهمية، والرافضة، والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولًا ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ وإن كان مخالفًا لهم، مستحلًا لدمائهم، كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم)[(٣)] وقال أيضًا: (والخوارج تكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤٢١). (٢) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٤٥).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٩٥).

يكفر فسق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيًا ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ﷺ، ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق... وأهل السنة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس)(١).

وقال الإمام الشافعي: (أحدهم إذا خالفه صاحبه قال: كفرت. وإنما يقال فيه أخطأت)(٢).

وقال العلامة المقبلي: (فإن مذهب الإمامية تكفير من لم يكن على مذهبهم كفرًا صريحًا لا تأويلًا، قالوا: لأن الأمة أنكرت ما علم من الدين ضرورة من النص على علي، وعلى أئمتهم)(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ومن تدبر هذا رأى أهل البدع من النفاة يعتمدون على مثل هذا، فيبتدعون بدعًا بآرائهم ليس فيها كتاب ولا سنة، ثم يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه، وهذا حال من كفر الناس بما أثبتوه من الأسماء والصفات التي يسميها هو تركيبًا وتجسيمًا وإثباتًا لحلول الصفات والأعراض به ونحو ذلك من الأقوال التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة ثم كفروا من خالفهم فيها، والخوارج الذين تأولوا آيات من القرآن وكفروا من خالفهم فيها أحسن حالًا من هؤلاء؛ فإن أولئك علقوا الكفر بالكتاب والسنة، لكن غلطوا في فهم النصوص، وهؤلاء علقوا

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ١٥٨). (٢) «الإبانة» (٣/ ٥٣٥).

(٣) العلم الشامخ ص(٢٣٧).

الكفر بكلام ما أنزل الله به من سلطان)[١].

قلت: ما تزال قضية تكفير أو تفسيق أهل البدع والتحزب لأهل السنة مستمرة إلى اليوم، والفرق الجديدة تسير على هذا، لكن تارة يصرحون وتارة يخفون، واعتبر بالكوثري زعيم القبورية والجهمية والأشعرية في هذا العصر، فقد قال في أهل الحديث: (ولم يستأصل الإسلام من عقولهم بعد شأفة نحلهم التي كانوا عليها قبل الإسلام من يهودية بفلسطين، ونصرانية بالشام، ووثنية بالبادية، وصابئية بحران وواسط عبدة الأجرام العلوية... ظانين أن ما هم عليه هو الاعتقاد الصحيح في الله)[٢] وقوله في الإمام الشوكاني: (يهودي مندس بين المسلمين لإفساد دينهم)[٣].

أما أهل السنة فلا يكفرون أهل البدع والضلالات، وإن كفرهم أهل البدع والضلالات من أهل القبلة، بل لا يكفرون أحدًا إلا بعد استيفاء شروط التكفير وانتفاء موانعه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة ومن ثبت إيمانه بيقين، لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة)[٤] وقال العلامة ابن القيم: (إن العذاب يستحق بسببين:

أحدهما: الإعراض عن الحجة وعدم إرادتها، والعمل بموجبها، الثاني: العناد لها بعد قيامها، وترك إرادة موجبها، فالأول كفر إعراض.

(١) "درء التعارض" (١/ ٢٤٣).

(٢) ذيول "تذكرة الحفاظ" ص(٢٦٢) حاشية.

(٣) "المقالات" له ص(٤١٨.).

(٤) "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٥٠١).

والثاني: كفر عناد، وأما كفر الجهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكن من معرفتها فهذا الذي نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل)[1] وعلماء أهل السنة يفرقون بين التكفير المطلق والتكفير للمعين، وهذا من أعظم العدل الذي جاءت به الشريعة ووفقهم الله إليه.

(١٦) أهل البدع والتحزب محاضن لنمو النفاق والزندقة: فقد تخرج من أحضان أهل البدع زنادقة ومنافقون قديمًا وحديثًا، فلا تكاد تجد فرقة من الفرق المشهورة إلا وقد ظهر فيها من هذا الصنف كما هو معلوم لمن قرأ عن حال هذه الفرقة؛ لأن البدع والضلالات مدعاة للازدياد من الشك والحيرة والبعد عن الحق.

(١٧) تسببهم في تسلط الكفار عليهم فكريًا بشبههم، مما ينبغي أن يعلم أن أهل البدع فتحوا للكفار بابًا للطعن في دين الله بسبب ضعفهم في إقامة الحجة عليهم ودحر شبههم، بل نفقت عليهم هذه الشبه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن أعظم أسباب بدع المتكلمين من الجهمية وغيرهم قصورهم في مناظرة الكفار والمشركين؛ فإنهم يناظرونهم ويحاجونهم بغير الحق والعدل؛ لينصروا الإسلام زعموا بذلك، فيستطيل عليهم أولئك لما فيهم من الجهل والظلم، ويحاجونهم بممانعات ومعارضات فيحتاجون حينئذ إلى جحد طائفة من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، والظلم والعدوان لإخوانهم المؤمنين بما استظهر عليهم أولئك المشركون، فصار قولهم مشتملًا على إيمان وكفر، وهدي وضلال، ورشد وغي، وجمع

---

(١) "طريق الهجرتين" ص(٤١٤).

بين النقيضين، وصاروا مخالفين للكفار والمؤمنين كالذين يقاتلون الكفار والمؤمنين)[(١)].

(١٨) عقد ألوية الولاء والبراء من أجل بدعهم وتحزبهم، فأهل البدع والتحزب يعقدون الولاء والبراء على ما قام به حزبهم، وهم بهذا يحيون سنة الجاهلية، ألا وهي العصبية المقيتة، وعقد الولاء والبراء من أجل ما ذكر فيه هدم لركن من أركان إقامة الدين ونصرته، ألا وهو أن نوالي ونعادي من أجله.

(١٩) كراهية الحق الذي يخالفهم ومطالبتهم بإزالته ومصادرته، إن أهل البدع والتحزب يكرهون الحق من القرآن والسنة الذي يخالف ما هم عليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (... فلا تجد قط مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك...)[(٢)].

وقال الإمام أحمد: (أخبرني رجل من أصحاب الحديث أن يحي بن صالح قال: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث. يعني: أحاديث في الرؤية، ثم قال أحمد كأنه نزع إلى رأي الجهم).

قال الحافظ الذهبي معقبًا: (والمعتزلة تقول: لو أن المحدثين تركوا ألف حديث في الصفات والأسماء والرؤية والنزول؛ لأصابوا، والقدرية تقول: لو أنهم تركوا سبعين حديثًا في إثبات القدر، والرافضة تقول: لو أن

---

(١) «التسعينية» (١/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦١).

الجمهور تركوا من الأحاديث التي يدعون صحتها ألف حديث؛ لأصابوا، وكثير من ذوي الرأي يردون أحاديث شافه بها الحافظ المفتي المجتهد أبو هريرة رسول الله ﷺ، ويزعمون أنه ما كان فقيهًا ويأتوننا بأحاديث ساقطة ولا يعرف لها إسناد أصلًا محتجين بها)[(١)].

وقال العلامة ابن القيم: (وكذلك أهل البدع ينقمون من أهل السنة تجريد متابعتها وترك ما خالفها، وكذلك المعطلة ينقمون من أهل الإثبات إثباتهم لله صفات كماله، ونعوت جلاله، وكذلك الرافضة ينقمون على أهل السنة محبتهم للصحابة جميعهم، وترضيهم عنهم، وولايتهم إياهم، وتقديم من قدمه رسول الله ﷺ منهم، وتنزيلهم منازلهم التي أنزلهم الله ورسوله بها، وكذلك أهل الرأي المحدث ينقمون على أهل الحديث وحزب الرسول أخذهم بحديثه وتركهم ما خالفه)[(٢)].

(٢٠) اهتمامهم بما خالفوا فيه حتى كأن الإسلام محصور فيها، من المعلوم أن لكل فرقة من الفرق المبتدعة في الإسلام منهجًا وفكرًا تسير عليه قواعد تنطلق منها، فحقيقة ما يعتنون به هو ما هم عليه، ويجعلون ما هم عليه من الإسلام تبعًا لا أصلًا ومقدمًا، وقد صرح بعضهم ما يشبه الحصر للإسلام فيها فمن أهل البدع من حصر، كالذين دعوا إلى الأصول العشرين والوصايا العشر، ومنهم من حصر الإسلام في الست الصفات كجماعة التبليغ، ومنهم حصره في أمور سياسية وجعله يخدم دنياه، وهكذا كل فرقة تهتم بما اخترعته وابتدعته وتقدمه على دين الله وشرعه فإنا لله

---

(١) «السير» (١٠/ ٤٥٥).

(٢) «التبيان في أقسام القرآن» (٨٨-٩٩).

وإنا إليه راجعون.

(٢١) منع المسلمين من فهم الإسلام على حقيقته: إذ إن كل حزب مبتدع وكل فرقة محدثة لا تحب أن يفهم المسلم دينه كما أراد الله ورسوله، فهي تسد على الناس أبواب الفهم السليم، حتى لا يفهموا الدين إلا من خلال فهمهم، ولا يدافعوا عنه إلا على مقتضى نظرتهم، علمًا بأن عند هذه الفرق والأحزاب انحراف في الفهم لا تقوم به قائمة الإسلام.

(٢٢) أهل البدع لا للإسلام نصروا ولا للأعداء كسروا، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٩/ ٢٥٤)، أما كونهم لا للإسلام نصروا فقد تقدم الكلام على بوائق الفرق الضالة على الإسلام وأهله في هذا الفصل، فلا حاجة إلى إعادته هنا، وأما كونهم لا للأعداء كسروا، فها أنا أذكر مواقف الفرق والأحزاب مع أعداء الإسلام من فلاسفة، ويهود، ونصارى، ومجوس، ووثنيين وغيرهم من الكفار.

لا يزال بعض دعاة البدع يناظرون ما بين الحين والآخر أعداء الله، ولكن هذه المناظرات كثيرًا ما تكون سبيل هزيمة لهم وانحراف، قال الإمام ابن حزم: (اعلموا رحمكم الله أن جميع فرق الضلالة لم يجر الله على أيديهم خيرًا، ولا فتح بهم من بلاد الكفر قرية، ولا رفع للإسلام راية، وما زالوا يسعون في قلب نظام المسلمين، ويفرقون كلمة المؤمنين، ويسلون السيف على أهل الدين، ويسعون في الأرض مفسدين، أما الخوارج والشيعة فأمرهم في هذا أشهر من أن يتكلف ذكره)اهـ كلامه "الفصل" (٤/ ٢٢٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم عن مناظرة الجهمية والمعتزلة للفلاسفة: (لكن ناظرهم أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة مناظرة قاصرة لم يعرفوا بها ما أخبر به الرسول، ولا أحكموا فيها قضايا العقول، فلا للإسلام نصروا، ولا للأعداء كسروا، وشاركوا أولئك في بعض قضاياهم الفاسدة، ونازعوهم في بعض المعقولات الصحيحة، فصار قصور هؤلاء في العلوم السمعية والعقلية من أسباب قوة ضلال أولئك، كما قد بسط في غير هذا الموضوع) «الفرقان» (٧٩-٨٠). وقال أيضًا: (لكن كثيرًا من المتكلمين أو أكثرهم لا خبرة لهم بما دل عليه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان، بل ينصر مقالات يظنها دين المسلمين، بل إجماع المسلمين، ولا يكون قد قالها أحد من السلف، بل الثابت عن السلف مخالف لها، فلما وقع بين المتكلمين تقصير وجهل كثير بحقائق العلوم الشرعية وهم في العقليات تارة يوافقون الفلاسفة على باطلهم، وتارة يخالفونهم في حقهم، صارت المناظرات بينهم دولًا وإن كان المتكلمون أصح مطلقًا في العقليات الإلهية والكلية كما أنهم أقرب إلى الشرعيات من الفلاسفة؛ فإن الفلاسفة كلامهم في الإلهيات والكليات العقلية كلام قاصر جدًّا، وفيه تخليط كثير)[(١)] وقال أيضًا: (من أعظم أسباب بدع المتكلمين من الجهمية وغيرهم قصورهم في مناظرة الكفار والمشركين؛ فإنهم يناظرونهم ويحاجونهم بغير الحق والعدل؛ لينصروا الإسلام زعموا بذلك، فيستطيل عليهم أولئك لما فيهم من الجهل والظلم، ويحاجونهم بممانعات

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٣٤-٣٣٥).

ومعارضات، فيحتاجون حينئذ إلى جحد طائفة من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، والظلم والعدوان لإخوانهم المؤمنين بما استظهر عليهم أولئك المشركون، فصار قولهم مشتملًا على إيمان وكفر، وهدي وضلال، ورشد وغي، وجمع بين النقيضين، وصاروا مخالفين للكفار والمؤمنين)[١] وقال وهو يتحدث عن تحذير السلف من المناظرة: (وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة فيخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، كما ينهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجًا قويًا من علوج الكفار؛ فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة)[٢].

وأخبرك أيها القارئ عن المناظرين في عصرنا فمنهم من هو عون لأعداء الإسلام، فلقد قام بعض دعاة الحزبيين بمناظرة أعداء الإسلام، فكان في الغالب يقول لهم: هذا الذي تقولونه قد جاء به الإسلام، ويلوي معاني الآيات لتوافق أولئك الملاحدة، وعلى سبيل المثال لما كانت قضية دوران الأرض منتشرة، ذهب هذا الصنف واستدل لهم بقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، مع أن الآية تتحدث عن الجبال يوم القيامة، وعلى هذا جميع المفسرين إلا من تأثر بهؤلاء في عصرنا، وناظروهم في قضايا حول الإسلام كالرق، والجهاد في سبيل الله، فذهب هذا الصنف يقول: إن الإسلام ليس فيه جهاد هجومي، وإنما دفاعي فقط، وقضايا كثيرة ومن أبرزها الديمقراطية، وكان للمناظرين الحزبيين تناقضات فتارة يردونها جملة وتفصيلًا، وتارة يقبلونها جملة وتفصيلًا، وتارة

---

(١) «التسعينية» (١/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ١٧٣).

يفصلون ولهم دفاع مستميت عليها، وعلى كل: مناظرة الكفار مطلوبة متى اقتضت المصلحة ذلك، ووجدت القدرة على ذلك. والله الهادي إلى سواء السبيل.

(٢٣) وقوف أهل البدع والتحزب أمام حماة الإسلام ورعاته، وشدة كراهيتهم لهم: وكيف لا تكون الفرق والأحزاب مانعة من قوة الإسلام وانتصاره وهي تقف أمامه وفي وجه القائمين به وتجند وتحشد قواها حتى لا يحصل الانتصار للإسلام وأهله بصورة وبأخرى، ألا ترى أن الفرق والطوائف البدعية تقف أمام أهل السنة والجماعة في أبواب الخير، بل يجتمعون عليهم ويزجون بهم تارة في السجون، وتارة بالتشريد، وتارة بالتشويه. قال أحمد بن سنان: (ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أصحاب الحديث)[١] وقال عنبسة بن سعيد: (ما ابتدع رجل إلا غلَّ صدره على المسلمين)[٢] وقال أبو حاتم علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية يريدون إبطال الأثر)[٣] ولا يخفى عليك ما يقوله دعاة البدع والتحزب في علماء أهل السنة في عصرنا فمن ذلك قولهم: إنهم جواسيس للمخابرات، وعلماء حيض ونفاس، ومحنطون، وقشرة بيض، على أعينهم غشاوة الجهل، ومتطرفون لا يفقهون العلم، فما أكثر سب أهل البدع والتحزب لأهل الحديث واحتقارهم لهم والتشويه بهم. والله المستعان.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٢١).
(٢) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٩٢).
(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٢٠٠-٢٠١).

(٢٤) دعاة الأحزاب والبدع شوهوا بالإسلام، لقد شوَّه دعاة البدع والتحزب بالإسلام من عدة جهات، ومن ذلك تلقي أهل البدع والتحزب بعض ما عند الكفار، فذهبت هيبة الإسلام من نفوس الكفار. معرفة الأعداء تناقض هؤلاء، وتخبطاتهم يمنة ويسرة فيقولون: لو كان دينهم حقًا ما كانوا هكذا. أعمالهم التي تخالف الإسلام من تفرق وتمزق، وقتل وقتال، فيقولون: لو كان دينهم صالحًا لأصلحهم، فكيف نحتاج إليه نحن وهم لم ينتفعوا به.

(٢٥) الفرق والأحزاب لم تبق شيئًا من الإسلام إلا طعنت فيه، فالناظر إلى الإسلام يرى أن الفرق والأحزاب قد أتت على الإسلام من جميع جوانبه كليًا وجزئيًا، أما كليًا فقد تكلموا في القدر، والأسماء والصفات، والنبوات، والإيمان، والألوهية، والربوبية، و الأعمال بما يخالف القرآن والسنة، وما عليه سلف الأمة، وأما جزئيًا فلا يأتي عليه الحصر.

(٢٦) أهل البدع كثيرًا ما تحدث الفتن العامة بسببهم، فالفرق والأحزاب تسعى جادة إلى إقامة الفتن بين المسلمين عن طريق الثورات والانقلابات، وهذه الفتن تحصد الأخضر واليابس، وتفتح أبوابًا للفتن الداخلية والخارجية، كما لا يخفى هذا، قال العلامة ابن القيم رحمه الله وهو يتكلم عن إنكار المنكر بالخروج على الحكام: (وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «**لا ما أقاموا الصلاة**». وقال: «**من رأى**

من أميره ما يكره فليصبر، ولا ينزعن يدًا من طاعة» وأعظم من هذا نشر العقائد الفاسدة بين الناس، كالسحر والتنجيم والدعوة إلى عبادة الرفات والعظام، والدعوة إلى الإلحاد.

(٢٧) يحدثون للأمة الإسلامية ما بين الحين والآخر تمزيقًا آخر، فالفرقة الواحدة لا تكتفي بالتفرق الذي ورثته عمن سبقها، حتى تحدث تفرقًا جديدًا، بل قد تفترق إلى عشرات الفرق والأحزاب، انظر على سبيل المثال كتاب "الفرق بين الفرق" للبغدادي (ص: ٤٥) قال: (فهذه الجملة التي ذكرناها تشتمل على ثنتين وسبعين فرقة، منها عشرون روافض، وعشرون خوارج، وعشرون قدرية، وعشرون مرجئة...). قلت: وإذا كان هذا العدد قد بلغ ما ذكر البغدادي وهو من أهل القرن الرابع الهجري، فقد ظهرت فرق بعد ذلك، وانظر إلى عصرنا كم أحزاب فيه والحزب ينشق إلى أحزاب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢٨) حرص دعاة الأهواء على تثبيت الضلال في أمة الإسلام إلى قيام الساعة، إن دعاة البدع والتحزب يقومون بتأليف الكتب التي تحتوي على أفكارهم البائرة، وآرائهم الباطلة، ومخالفاتهم للحق، وهذه الكتب هي مدد لضلالهم على مرور التاريخ، وإضلال من تأثر بها، وإن زعموا أنهم يحلون الشبه ويزيلون الشكوك بذلك، ولله در القائل:

لولا التنافس في الدنيا لما وضعت ... كتب التناظر لا المغني ولا العمد
يحللون بزعم منهم عقد ... وبالذي وضعوه زادة العقد

فليس عند أهل البدع والتحزب إلا التكلف والتعقيد، وهنا تكثر

الشبه وتبقى داعية إلى الانحراف على مدار الحياة ما دامت موجودة.

(٢٩) الطوائف والفرق تنكر ما عند بعضها بعضًا من الحق: قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (واختلاف أهل البدع هو من هذا النمط، فالخارجي يقول: ليس الشيعي على شيء، والشيعي يقول: ليس الخارجي على شيء، والقدري الجبري المثبت يقول: ليس النافي على شيء، والقدري النافي يقول: ليس المثبت على شيء، والوعيدية تقول: ليست المرجئة على شيء، والمرجئة تقول: ليست الوعيدية على شيء...)[١] قلت: أما أهل السنة فهم لا ينكرون ما عند الفرق من حق، ولكنهم يطالبون الفرق بقبول الحق الذي تركته، وهذا مطلب شرعي.

(٣٠) شؤم الفرق والتمذهب على أبناء المسلمين وأفرادهم: قال الحافظ الذهبي في "السير" (٥/ ١٠٩) في ترجمة سالم بن أبي الجعد نقلًا عن ابن سعد قال: (كان لابن أبي الجعد ستة بنين فاثنان شيعيان، واثنان مرجئان، واثنان خارجيان، فكان أبوهم يقول: قد خالف الله بينكم).

وذكر صاحب "خلاصة الأثر" (١/ ٤٨-٤٩): (إن إبراهيم بن مسلم الشافعي المعروف بالصادي كان يدعو الله أن يرزقه أربعة أولاد؛ ليكون كل واحد منهم على مذهب من المذاهب الأربعة، فولد له أربعة هم:

---

(١) "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٥٨-٢٦١).

مسلم، وكان مالكيًا. وعبدالله، وكان حنبليًا. وموسى وكان، شافعيًا. ومحمد وكان حنفيًا)[(١)].

وهؤلاء بنو خراش كانوا ستة اثنان من أهل السنة، واثنان من الخوارج، واثنان من الرافضة، وكانوا متعادين، وكان أبوهم يقول لهم: يا بني لقد حال الله بين قلوبكم[(٢)] وهؤلاء بنو رئاب وهم هارون واليمان وعلي، أما علي فمن أئمة الشيعة والرافضة، واليمان من أئمة الخوارج، وهارون من أئمة أهل السنة، وكانوا متعادين[(٣)] وهؤلاء بنو عبدالقادر بن حسين الغمري له بنون: جلال الدين محمد، وزين العابدين محمد، وهما من أم، وشهاب الدين أحمد، وأبو الفتح محمد، وأبو الحسن علي، والثلاثة من أم الأول شافعي المذهب، وكذا الثالث، والثاني عزمه يكون حنبليًا، والرابع حنفي... والآخر عزم على كونه مالكيًا،[(٤)] السيد الحميري كان كيسانيًا شيعيًا وأبوه وأمه خارجيان يلعنهما ويلعنانه،[(٥)] وهذا ابن المشاط جعفر بن منصور قال المالكي: (كان يحسن الرد على الملحدين، وكان يذهب مذهب مالك ويجيده، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، ثم إلى مذهب داود، ثم إلى قول ابن سريج، ثم إلى قول أبي بكر بن داود، ثم إلى قول ابن المغلس وعليه مات. انتهى قال: وكان بعضهم يقول: ابن المشاط يطلب مذهبه ولم يجده. انتهى[(٦)] خديجة بنت محمد بن حسن البابي الحلبي اختارت مذهب

---

(١) نقلًا من «النظائر» ص(٧٩).

(٢) نقلًا من «كتاب النظائر» ص(٨٦).

(٣) المصدر نفسه ص(٨٦).

(٤) «الضوء اللامع» (٤/ ٢٦٦رقم ٧٠٢).

(٥) «النظائر» ص(٨٦).

(٦) «ترتيب المدارك» (٥/ ١٤٣)، نقلًا من «النظائر» ص(١٠٠).

أبي حنيفة رضي الله عنه مع أن أباها وإخوتها شافعيون حفظًا لطهارتها عن الانتقاض بما عساه يقع من مس الزوج لها،[1] وأيضًا: شبيل بن عزرة الضبعي كان أولا شيعيًا نحو سبعين سنة، ثم انتقل إلى طائفة من الخوارج وهم الشراة وقال:

برئت من الروافض في القيامه   وفي دار المقامـة والسـلامه[2]

وأيضًا: ابن عبدالحكم المصري كان مالكيًا ثم صار شافعيًا، وكان يأمل أن يستخلفه الشافعي بعده، فاستخلف البويطي، فانتقل إلى مذهب مالك[3] وأيضًا: النعمان بن محمد بن منصور أبوحنيفة كان مالكيًا ثم تحول إماميًا، ولي القضاء للمعز العبيدي وفي تصانيفه ما يدل على انحلاله،[4] وأيضًا: يعقوب بن يوسف المغربي كان مالكي المذهب، ثم صار ظاهريًا حزميًا ثم مال إلى مذهب الشافعي واستقضى في بعض بلاده منهم،[5] وأيضًا: الحسن بن المبارك الزبيدي كان أولا حنبليًا ثم تحول شافعيًا ثم استقر حنفيًا[6] وأيضًا: ابن الحسن السلامي وهو محمد بن يحي كان حنبليًا ثم صار شافعيًا ودرس بعدة مدارس ببغداد للشافعية،[7] وأيضًا: أبو حيان الأندلسي صاحب تفسير "البحر المحيط" كان ظاهري المذهب، فلما قدم القاهرة ورأى مذهب الظاهرية مهجورًا فيها تمذهب للشافعي،[8] وأيضًا: سري الدين ابن المسلاتي كان مالكيًا ثم تحول شافعيًا وناب في الحكم عن

---

(١) "الشذرات" (٨/ ١٧٢).

(٢) "إنباه الرواة" (٢/ ٧٦).

(٣) "النظائر" ص(٩٥).

(٤) "لسان الميزان" (٦/ ١٦٧).

(٥) "البداية والنهاية" (١٣/ ٢٢).

(٦) "السير" (٢٢/ ٣١٦).

(٧) "البداية والنهاية" (١٣/ ١٦٩).

(٨) "الدرر الكامنة" (٥/ ٧٤).

ابن جماعة واستمر في ذلك،[(١)] وأيضًا: محمد بن عبدالعزيز المسلاتي كان شافعيًا ثم تحول مالكيًا وناب في الحكم عن عمه،[(٢)] وأيضًا: محمد بن موسى اللخمي كان شافعيًا ثم تحول مالكيًا فناب عن بعض المالكية في القضاء، ثم رجع فناب عن ولي الدين ابن أبي البقاء ومات شافعيًا[(٣)] وأيضًا: محمد ابن عباس الصلتي ولي القضاء بعدة بلاد من معاملة دمشق وغيرها، وولي قضاء بعلبك وحمص وغزة وحماة، ثم عمل مالكيًا وولي قضاء المالكية بدمشق، ثم ترك ذلك بعد مدة وولي قضاء الشافعية بدمشق، ولم تحمد سيرته في مباشرته للقضاء، وكيف تحمد سيرته وهو ينتقل في كل قليل إلى مذهب لأجل المناصب؟ فلو كان يرجع إلى دين ما فعل ذلك، ومن لم يحذر على دينه يفعل ما يشاء،[(٤)] وأيضًا: أحمد بن حمزة كان حنفيًا ثم تحول شافعيًا؛ لأنه تزوج بابنة نور الدين البكري الشافعي،[(٥)] وأيضًا: عبيد الله ابن عوض بن محمد الشرواني حكى القاياتي أنه كان شافعيًا ثم تحنف على يد بليفا؛ فإنه كان يقول: من ترك مذهب الشافعي وتحنف أعطيته خمسمائة وجعلت له وظيفة، ففعل ذلك جماعة ومنهم عبيد الله هذا،[(٦)] وأيضًا: شمس الدين محمد بن أحمد الأذرعي كان حنفيًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي وولي قضاء بعلبك، ثم عاد حنفيًا وناب في الحكم[(٧)].

---

(١) «إنباء الغمر» (١/ ١٥٧).

(٢) «الدرر الكامنة» (٤/ ٩٧).

(٣) «إنباء الغمر» (٣/ ٥٢).

(٤) «النجوم الزاهرة» (١٣/ ٣٩).

(٥) «الكواكب السائرة» (٢/ ١٠٦).

(٦) «الضوء اللامع» (٥/ ١١٧-١١٨).

(٧) «أنباء الغمر» (٨/ ٢١٨).

ومما سبق ذكره يتلخص لنا ما يلي:

أ- تفرق المسلمين بسبب التمذهب تفرق مذموم؛ لأنه قائم على أخذ بعض الحق وترك بعضه؛ ولأنه قائم على البغي، وهذا من موجبات الاختلاف والتفرق المذموم.

ب- التمذهب صار قضية ارتزاق، هان على هؤلاء دينهم ينتقل أحدهم من مذهب إلى مذهب؛ لطلب الدنيا، وأصعب شيء على المؤمن القوي التحول والتقلب.

ج- التمذهب صار ذريعة لأهل الباطل ينتسبون إليه ليغطوا ضلالهم وينشروا بدعهم.

ما يخشى من العقوبات في الآخرة على من لقي الله بالبدع والتحزب

من مات ولم يتب إلى الله من تغييره للدين ببدعة أو تحزب لحقته عقوبات وخيمة في الآخرة من عند الموت فما بعد، ولا يخفى عليك أن عذاب الآخرة أشد وأبقى، وهو أكبر من عذاب الدنيا، بل عذاب الدنيا يعد كالنعيم بجانب عذاب الآخرة، أجارنا الله جميعًا من عذاب الدنيا والآخرة ومن ذلك:

١ يخشى عليه السخط والغضب من الله.

٢ يخشى عليه من الحرمان من شفاعة الرسول ﷺ، وعدم الشرب من حوضه، والطرد له من المرافقة له، والقرب منه؛ لأن النبي ﷺ قد قال: «**ألا ليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سحقًا سحقًا**» رواه مسلم برقم (٢٤٩) بهذا اللفظ.

٣ يخشى عليه الحرمان من مرافقة الصديقين والصالحين والشهداء ومن شفاعتهم.

٤ المبتدع والمتحزب معرض للخزي بين يدي الله والفضيحة على رؤوس الخلائق، والذل، وسواد الوجه، كيف لا والتوبة محجوبة عنه حتى يدع

بدعته، فقد قال الرسول ﷺ: «**إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة**»[(١)].

حكم الله ورسوله على علماء البدع والتحزب بأنهم أئمة ضلال:

وكيف لا يكون علماء البدع والتحزب من علماء الضلال وقد قال فيهم الرسول ﷺ: «**إن أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان**»[(٢)] وقد جاء عن ثوبان أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين**»[(٣)].

وفي البخاري (١/ ١٩٤) رقم (١٠٠) ومسلم برقم (٢٦٧٣) عن عبدالله ابن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالمًا اتخذ الناس رءوسًا جهالًا، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**».

قال الطرطوشي: (فتدبر هذا الحديث؛ فإنه يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم) "الحوادث والبدع" (ص: ٧٧).

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط برقم (٤٢٠٢).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٢) تحقيق شعيب، وأخرجه أيضًا ابن حبان (١/ ٢٨١)، والطبراني (١٨/ ٢٣٧) من حديث عمر.

(٣) رواه أبوداود (٢/ ٢٠٣)، والترمذي (٣/ ٢٣١)، برقم (٢٢٢٩)، وأحمد (٥/ ٢٧٨).

وكيف يكون هؤلاء أئمة إسلام والرسول يسميهم أئمة ضلال، ويحذر أمته من ضلالهم؟! قال ابن عبدالبر: (أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم)(١).

وقال الشافعي: (كل من تكلم بكلام في الدين أو في شيء من هذه الأهواء ليس له فيه إمام متقدم من النبي ﷺ وأصحابه فقد أحدث في الإسلام حدثا)(٢).

وقال ابن رجب: (وفي الجملة ففي هذه الأزمان الفاسدة إما أن يرضى الإنسان لنفسه أن يكون عالمًا عند الله، أو لا يرضى إلا بأن يكون عند أهل الزمان عالمًا؛ فان رضي بالأول فليكتفِ بعلم الله فيه، ومن كان بينه وبين الله معرفة اكتفى بمعرفة الله إياه، ومن لم يرض إلا بأن يكون عالمًا عند الناس دخل في قوله ﷺ: «**من طلب العلم ليباهي به العلماء أو يماري به السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس إليه فليتبوأ مقعده من النار**»(٣).

قال وهب ابن الورد: (رب عالم يقول له الناس: عالم، وهو معدود عند الله من الجاهلين)(٤).

وقال الحافظ الذهبي وهو يتحدث عن علماء السوء، وأنهم ليس عندهم

---

(١) "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٩٤٢).
(٢) "صوت المنطق" (١٥٠).
(٣) رواه الترمذي برقم (٢٦٥٤).
(٤) "فضل علم السلف على علم الخلف" (٧٧-٧٨).

صدع بالحق: (لا كخلق من علماء السوء الذين يحسنون للأمراء ما يقتحمون به من الظلم والعسف، ويقلبون لهم الباطل حقًّا قاتلهم الله، أو يسكتون مع القدرة على بيان الحق)(١).

وقال أيضًا -وهو يتكلم عن علماء السوء-: (وبعضهم لم يتق الله في علمه، بل ركب الحيل وأفتى بالرخص وروى الشاذ من الأخبار، وبعضهم اجترأ على الله، ووضع الأحاديث فهتكه الله وذهب علمه، وصار زاده إلى النار)(٢).

وقال أيضًا -وهو يتحدث عن أقسام طلب العلم-: (ومن طلب العلم للمدارس والإفتاء والفخر والرياء تحامق واختال، وازدرى بالناس، وأهلكه العجب ومقتته الأنفس، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠] أي: دسسها بالفجور والمعصية)(٣).

فعلماء الإسلام هم ورثة الأنبياء، وهم أهل القرآن والسنة المقتدون بهما، والسائرون على ما كان عليه السلف، ومن تبعهم بإحسان والحمد لله.

---

(١) «السير» (٧/ ١٢٥).

(٢) «السير» (٧/ ١٥٣).

(٣) «السير» (١٨/ ١٩٢).

أصل منشإ الفتن في الدين ممن لم يرسخ في علم الشريعة

إن تلمس العلل في داخل أمة الإسلام وإبرازها حتى ينكشف الأمر ويتجلى لمن يبحث عن الحقائق من أعظم أسباب العلاج لأمراض الأمة، وقد تكلم العلماء الراسخون وبينوا مواطن الخلل ومنابع العلل، ومما بينوه: حال من لم يتمكن من تعلم الشريعة ولم يقتد بمن قد رسخ فيها، بل ذهب يدعي الاستقلال في العلم، وسبق العلماء في التصدي لأمور لو عرضت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في "الصواعق" (٢/ ٤١١-٤١٣) وهو يتكلم عن الشبه والشكوك: (والناس في هذه الأشياء في الشرع على ثلاث مراتب: صنف لا يشعرون بالشكوك العارضة في هذا المعنى وخاصة متى تركت هذه الأشياء على ظاهرها في الشرع، وهؤلاء هم الأكثر وهم الجمهور. وصنف عرفوا حقيقة هذه الأشياء وهم العلماء الراسخون في العلم، وهؤلاء هم الأقل من الناس. وصنف عرضت لهم في هذه الأشياء شكوك ولم يقدروا على حلها، وهؤلاء هم فوق العامة ودون العلماء، وهذا الصنف هم الذين يوجد في حقهم التشابه في الشرع، وهم الذين ذمهم الله، وأما عند العلماء والجمهور فليس في الشرع تشابه... وهم صفاء الناس في الحقيقة؛ لأن هؤلاء هم الأصحاء، والغذاء الملائم إنما يوافق أبدان الأصحاء، وأما أولئك

فمرضى، والمرضى هم الأقل، ولذلك قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، وهؤلاء أهل الجدل والكلام، وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف، أنهم تأولوا كثيرًا مما ظنوه ليس على ظاهره وقالوا: (إن هذا التأويل هو المقصود به، وإنما أتى الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختبارًا لهم ونعوذ بالله من هذا الظن بالله). وقال الإمام الطرطوشي وهو يتحدث عن حديث قبض العلماء: (فتدبر هذا الحديث؛ فإنه يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم)[1].

وقال الإمام الشوكاني في "البدر الطالع" (١/ ٤٧٣) في ترجمة علي بن قاسم حنش: (ومن محاسن كلامه الذي سمعته منه: الناس على طبقات ثلاث:

فالطبقة العالية: **العلماء الأكابر**، وهم يعرفون الحق والباطل، وإن اختلفوا لم ينشأ عن اختلافهم الفتن؛ لعلمهم بما عند بعضهم بعضًا.

والطبقة السافلة: **عامة على الفطرة لا ينفرون عن الحق**، وهم أتباع من يقتدون به، إن كان محقًّا كانوا مثله، وإن كان مبطلًا كانوا كذلك.

والطبقة المتوسطة **هي منشأ الشر**، وأصل الفتن الناشئة في الدين، وهم الذين لم يمعنوا في العلم، حتى يرتقوا إلى رتبة الطبقة الأولى، ولا تركوا حتى يكونوا من أهل الطبقة السافلة؛ فإنهم إذا رأوا أحدًا من أهل الطبقة العليا، يقول ما لا يعرفونه مما يخالف عقائدهم التي أوقعهم فيها القصور،

---

(١) "الحوادث والبدع" ص(٧٧).

فوقوا إليه سهام التقريع، ونسبوه إلى كل قول شنيع، وغيروا فطر أهل الطبقة السفلى عن قبول الحق بتمويهات باطلة، فعند ذلك تقوم الفتن الدينية على ساق).

ثم قال الشوكاني معقبًا على كلامه: هذا معنى كلامه الذي سمعناه منه وقد صدق؛ فإن من تأمل ذلك وجده كذلك.

وقال أيضًا في المصدر نفسه (١/ ٦٥): (وهذه قاعدة مطردة في كل عالم يتبحر في المعارف العلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة؛ فإنه لابد أن يستنكره المقصرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثم يكون أمره الأعلى وقوله الأولى، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدق في الآخرين، ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره...).

وقال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه "الأخلاق والسير" (ص: ٩١): (لا آفة أضر على العلوم وأهلها من الدخلاء فيها وهم من غير أهلها؛ فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويقدرون أنهم يصلحون).

وقال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنه قد تقدم أن البدع لا تقع من راسخ في العلم، وإنما تقع ممن لم يبلغ مبلغ أهل الشريعة المتصرفين في أدلتها، والشهادة بأن فلانًا راسخ في العلم وفلانًا غير راسخ في غاية الصعوبة؛ فإن كل من خالف وانحاز إلى فرقة يزعم أنه راسخ وغيره قاصر النظر؛ فإن فرض على ذلك المطلب علامة وقع النزاع إما في العلامة أو في مناطها)[1].

قال أيضًا: (إن كل راسخ لا يبتدع أبدًا، وإنما يقع الابتداع في من لم

---

(١) "الاعتصام" (٢/ ٢٩٠).

يتمكن من العلم الذي ابتدع فيه حسب ما دل عليه الحديث، ويأتي تقريره بحول الله فإنما يؤتى الناس من قبل جهالهم الذين يحسبون أنهم علماء، وإذا كان كذلك فاجتهاد من اجتهد منهي عنه، إذ لم يستكمل شروط الاجتهاد فهو على أصل العمومية...)[(١)].

وقال بعض العلماء: (لو سكت من لا يعلم حتى يتكلم من يعلم؛ لانتهى الخلاف).

وقال علامة اليمن في عصره شيخنا مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتحدث عن الخلاف الحاصل بين أهل السنة وبما يزول فذكر أشياء يزول بها الخلاف ومنها سؤال أهل العلم ثم قال: (ولكن بعض طلبة العلم رضي بما عنده من العلم، وأصبح يجادل به كل من يخالفه، وهذا سبب من أسباب الفرقة والاختلاف)[(٢)].

وقال صاحب "رسائل الإصلاح" (١/ ١٣): (إن فلاح الأمة في صلاح أعمالها، وصلاح أعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أن يكون رجالها أمناء فيما يروون أو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أمانة فقد مس العلم بقرحة، ووضع في سبيل فلاح الأمة حجر عثرة).

وقال العلامة ابن الجوزي: (أفضل الأشياء التزيد من العلم؛ فإن من اقتصر على ما يعلمه فظنه كافيًا استبد برأيه وصار تعظيمه لنفسه مانعًا من الاستفادة والمذاكرة تبين له خطأهُ...)[(٣)].

---

(١) "الاعتصام" (١/ ١٤٥).

(٢) من كتاب "الترجمة" ص(٢٠١).

(٣) "صيد الخاطر" (١٥٨).

أخي القارئ تأمل رحمك الله كلام هؤلاء الأئمة وخذه بعين الاعتبار لتقف على بالغ الضرر بالشريعة وبالأمة بسبب وجود هذا الصنف المذكور آنفًا، حيث قالوا فيه: (أشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف) وقالوا: (هو منشأ الشر وأصل الفتنة) وقالوا فيه: (ولا آفة أضر على العلوم وأهلها من الدخلاء فيها وهم من غير أهلها؛ فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون ويقدرون أنهم يصلحون) وقالوا فيه أيضًا: (فإنما يؤتى الناس من قبل جهالهم الذين يحسبون أنهم علماء، ولكن بعض طلبة العلم رضي بما عنده من العلم، وأصبح يجادل كل من يخالفه، وهذا سبب من أسباب الفرقة والاختلاف).

وخلاصة ما سبق ذكره، ما يلي:

١) كل علماء البدع والتحزب والضلالات داخلون دخولًا أوليًا في هذا الصنف الذي تكلم عليه أهل العلم؛ لأن شرهم ظاهر حيث فرقوا أمة الإسلام، ومزقوها، وجلبوا عليها الويلات، وأنواع الرزايا، كما تقدم ذكره في مضار الابتداع والتحزب، ولا يغرنك أن تسمع من يقول في علماء الفتن إنهم نالوا الثقافة العليا، أو محققون، أو عارفون، أو جمعوا بين المنقول والمعقول، أو أنهم حجة الإسلام، أو لسان الشرع، أو سيف الملة، إذ لو كانوا على قدم الرسوخ في العلم لما جرى منهم ما جرى من مخالفة الشرع.

٢) كثيرًا ما يدخل أناس أنفسهم في زمرة العلماء، أو يدخلهم غيرهم كذلك، وعلى سبيل المثال:

أ) القراء الذين يجيدون قراءة كتاب الله.

ب) الخطباء والوعاظ.

جـ) المفكرون والكتاب.

فهؤلاء مهما أحسنوا في فنهم فلن يكونوا في مقام علماء الأمة ومرجعيتها، فالحذر من الغلو فيهم بخلع الألقاب الضخمة عليهم، ومزاحمة أهل العلم بهم.

٣) الراسخون في العلم هم الذين ورثوا الأنبياء في العلم والعمل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ومن له في الأمة لسان صدق عام بحيث يثنى عليه ويحمد في جماهير أجناس الأمة فهؤلاء هم أئمة الهدى، ومصابيح الدجى) "مجموع الفتاوى" (١١/ ٤٣) فالراسخون هم من عرفوا بحمل الشريعة قولًا، واعتقادًا، ودعوة، وتعليمًا، وإفتاء، وعملًا، وسلوك طريق الأنبياء، فلم يغيروا، ولم يبدلوا، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤] فهذه الآية أجمع الآيات في باب الرسوخ، وقد قال غير واحد في قوله: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾: عن الشبهات.

تنبيه: قد يفهم القارئ من كلام العلماء السابق أن المستفيدين من طلاب العلم الشرعي مذمومون عمومًا، وليس كذلك بل طلاب العلم هم سفراء أهل العلم إلى الناس، وإنما يذم منهم من سابق أهل العلم واستغنى عن توجيهاتهم ونصائحهم وتلقي العلم على أيديهم.

خطورة شبه أهل الباطل على المسلمين ووجوب البعد عنها

إن دعاة البدع والتحزب يثيرون الشبه على الناس، ويروجونها بينهم، وتأثيرها خطير على من سمعها وسلم بها، وقد حذر النبي ﷺ من قبول الشبه ممن عرف بها، روى البخاري رقم (٤٥٤٧) ومسلم رقم (٢٦٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (تلى رسول الله قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إلى قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله ﷺ: «**فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**» انظر إلى التوجيه النبوي «**فاحذروهم**». وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سمع بالدجال فلينأ عنه؛ فإن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه صادق تبعه مما يبعث به من الشبهات**»[1].

ذكر الحافظ الذهبي في "السير" (٧/ ٢٦١) عن الثوري أنه قال: (من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة وهو يعلم خرج من عصمة الله وأوكله إلى نفسه) قال الحافظ الذهبي: (قلت: أكثر أئمة السلف على هذا التحذير يرون أن القلوب ضعيفة والشبه خطافة).

قال العلامة ابن القيم رحمه الله وهو يتكلم عن حديث «**لأن يمتلئ جوف**

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٤٣١)، والحاكم (٤/ ٥٣١).

أحدكم قيحًا...»: (فبين أن الجوف يمتلئ بالشعر، فكذلك يمتلئ بالشبه والشكوك والخيالات والتقديرات التي لا وجود لها، والعلوم التي لا تنفع المفاكهات والمضحكات والحكايات ونحوها، وإذا امتلأ القلب بذلك جاءته حقائق القرآن والعلم الذي به كماله وسعادته فلم يجد فيه فراغًا للأول ولا قبولًا)[(١)].

وقال العلامة السعدي رحمه الله: (الشبه الباطلة والمقالات الفاسدة تختلف نتائجها وثمراتها باختلاف الناس، فتحدث لأناس الجهل والضلال، ولأناس الشك والارتياب، ولأناس زيادة العلم واليقين، أما الذين تلتبس عليهم ويعتقدونها على علاتها أو يقلدون فيها غيرهم من غير معرفة بها بل يأخذونها مسلمة فهؤلاء يضلون ويبقون في جهلهم، يعمهون وهم يظنون أنهم يعلمون ويتبعون الحق، وما أكثر هذا الصنف، فدهماء أهل الباطل كلهم من هذا الباب ضلال مقلدون، وأما الذين تحدث لهم الشك فهم الحذاق ممن عرف الشبه وميز ما هي عليه من التناقض والفساد، ولم يكن عنده من البصيرة في الحق ما يرجع إليه؛ فإنهم يبقون في شك واضطراب يرون فسادها وتناقضها ولا يدرون أين يوجهون، وأما الذين عندهم بصيرة وعلم بالحق فهؤلاء يزدادون علمًا ويقينًا وبصيرة إذا رأوا ما عارض الحق من الشبه، واتضح لهم فسادها ورأوا الحق محكمًا منتظمًا؛ فإن الضد يظهر منه بضده، ولهذا كانت معارضات أعداء الرسل وأتباعهم من أهل العلم والبصيرة لا تزيد الحق إلا يقينًا وبصيرة)[(٢)].

وقال أيضًا في نفس المصدر (٢٣٢): (فالله قطع كل شبهة يتعلق بها المبطلون،

---

(١) «الفوائد» ص(٤٢٦) بتحقيق الحلبي. (٢) «مجمع الفوائد...» ص(٢٢٩).

فالأحوال المختصة بالنبي ﷺ كلها متوفرة على صحة رسالته، وعلى نفي الشبهات القريبة والبعيدة، وهذا من رحمة الله بعباده؛ لأن جمهور الخلق يخشى عليهم من كل شبهة تقال أو توجه إلى دعوة الرسل لعدم بصيرتهم).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله: (... والقلب يتوارده جيشان من الباطل: جيش شهوات الغي، وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب أصغى إليها وركن إليها تشربها وامتلأ بها؛ فينضح لسانه وجوارحه بموجبها؛ فإن أشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه، وقال لي شيخ الإسلام وقد جعلت أورد عليه إيرادًا بعد إيراد: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرًا للشبهات. فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك، وإنما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها، فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر، فينظر الناظر فيها ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها... وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ ومقالة مخالفيهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل، ولا يغتر باللفظ كما قيل في هذا المعنى:

تقول هذا جني النحل تمدحه ... وإن تشأ قلت ذا قي الزنابير

مدحًا وذما وما جاوزت، وصفها والحق قد يعتريه **سوء** تعبير

فإذا أردت الاطلاع على كنه المعنى هل هو حق أو **باطل** فجرده من لباس العبارة، وجرد قلبك من النفرة والميل، ثم اعط النظر حقه ناظرًا بعين الإنصاف، فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوئ، والناظر بعين المحبة عكسه، وما سلم من هذا إلا من أراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق...)[١].

وقال العلامة ابن القيم في "إعلام الموقعين" (١/ ١٣٧) في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]: (إشارة إلى الشبهات وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات...).

وقال الإمام ابن بطة في "الإبانة": (... فكرت في السبب الذي أخرج أقوامًا من السنة والجماعة، واضطرهم إلى البدعة والشناعة، وفتح باب البلية على أفئدتهم، وحجب نور الحق عن بصيرتهم؛ فوجدت ذلك من وجهين أحدهما: البحث والتنقير وكثرة السؤال عما لا يغني ولا يضر العاقل جهله، ولا ينفع المؤمن فهمه، والآخر: مجالسة من لا تؤمن فتنته وتفسد القلوب صحبته)[٢].

وليس الخطر في الشبهات على العوام وطلاب العلم فحسب بل حتى على العلماء، وكيف لا وأنت تجد من العلماء من وقع في شيء من الإرجاء، ومنهم من وقع في شيء من القول بالقدر، ومنهم من وقع في شيء من التشيع، ومنهم من وقع في شيء من الاعتزال، ومنهم من وقع في بعض التمشعر وهم كثر، ومنهم من وقع في التصوف، ومنهم من وقع في

---

(١) "مفتاح دار السعادة" (١/ ٤٤٢-٤٤٥). (٢) "الإبانة" (١/ ٣٩٠).

التحزب، ومنهم ومنهم... فلا سلامة للعلماء من ذلك إلا بكثرة اللجوء إلى الله بالدعاء المشهور: (يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك، وبقوله عليه الصلاة والسلام: «واهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»، وبالسير على ما كان عليه السلف علمًا وعملًا في مواجهة أهل البدع، وتجنب حضور مجالسهم وسماع شبههم، هذا وسأضرب أمثلة تثبت خطورة سماع شبه أهل البدع ومدى تأثيرها:

روى صاحب "الإبانة" (٢/ ٤٧١) عن البتي قال: (كان عمران بن حطان من أهل السنة، فقدم غلام من أهل عمان مثل البغل، فقلبه في مقعد، وصار عمران بن حطان من رؤوس الخوارج وهو مادح عبدالرحمن ابن ملجم قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وفي المصدر نفسه (٢/ ٤٦٢) (قال مغيرة: قال محمد بن السائب: قوموا بنا إلى المرجئة نسمع كلامهم، قال: فما رجع حتى عقله يعني: الإرجاء. وقال يونس: أدركت الحسن يعيب قول معبد، ثم تلطف له معبد فألقى في نفسه ما ألقى،[1] ولكن الحسن قد رجع عن ذلك كله. وجاء عن الإمام الشافعي أنه قال: (كلمتني أم بعض أصحاب الكلام على أن أكلم ابنها ليكف عن الخوض في الكلام، قال: فكلمته ليكف عن الكلام فدعاني إلى الكلام)[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وفي الحكاية المعروفة أن عمرو ابن عبيد وهو رأس من رؤوس المعتزلة مر بمن كان يناجي سفيان الثوري ولم يعلم أنه سفيان فقال عمرو لذلك الرجل: من هذا؟ قال: هذا سفيان

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (٤/ ١٨٧). (٢) "الإبانة" (٢/ ٥٣٥).

الثوري، قال: من أهل الكوفة؟ قال: لو علمت بذلك لدعوته إلى رأيي، ولكن ظننته من هؤلاء المدنيين الذين يجيؤونك من فوق)[١].

وذكر الحافظ الذهبي في «السير» (١٥/ ٥٥٩) قال إبراهيم بن أحمد الطبري سمعت الخلدي يقول: مضيت إلى عباس الدوري وأنا حدث فكتبت عنه مجلسًا وخرجت، فلقيني صوفي فقال: أيش هذا؟ فأريته، فقال: ويحك تدع علم الخرق، وتأخذ علم الورق، ثم خرق الأوراق فدخل كلامه في قلبي فلم أعد إلى عباس).

وقال الحافظ الذهبي: (اهربوا بدينكم من شبه الأوائل وإلا وقعتم في الحيرة)[٢].

وعلى كلٍّ الشبه تعود على صاحبها بالشكوك والحيرة والاضطراب، بل تحول منهجه وعقيدته إلى الانحراف حسب قوتها، فالشبه باب شر، وتجنبها أمر سهل على من سهله الله عليه وذلك أن تقبل أمرين اثنين وتحرص عليهما أشد الحرص وهما الكتاب والداعية، أما الكتاب فلا تقرأ كتابًا إلا بعد عرضه على أهل العلم، وأما الداعية أو العالم فلا تتلقَّ عنه شيئًا من دينك حتى تعلم صحة معتقده وسلامة منهجه، وذلك عن طريق شهادة أهل الحديث له بذلك.

تنبيه: من مستجدات عصرنا وجود الأشرطة وما تفرع عنها، فحكمها حكم ما سبق.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٣).

(٢) «السير» (١٩/ ٣٢٨-٣٢٩).

لا تغتر بظاهر رجوع أهل البدع

إن أهل البدع إذا رأوا نفرة الناس عنهم وشعروا بسقوط مكانتهم أو لحقتهم المؤاذاة لهم بالسجن أو بالطرد وما أشبه ذلك تظاهر بعضهم بالرجوع عن بدعته، وهم غير صادقين، وعلى سبيل المثال: غيلان الدمشقي أظهر الرجوع عن بدعة القدر عند الخليفة عمر بن عبدالعزيز، ثم بعد ذلك عاد يدعو إليها حتى قتل في عهد هشام بن عبدالملك. وهذا أيوب السختياني قال: كان رجل يرى رأيًا فرجع عنه، فأتيت محمد بن سيرين فرحًا بذلك أخبره فقلت: أشعرت أن فلانًا ترك رأيه الذي كان يرى؟ فقال: انظر إلى مَهْ يتحول، إن آخر الحديث أشد عليهم من الأول، أوله: (يمرقون من الدين) وآخره: (ثم لا يعودون)[1].

فأهل البدع محتالون مخادعون ماكرون، فإذا قام أحدهم يتوب فالمطلوب اعتبار الضوابط المعتبرة عند أهل العلم المتعلقة بتوبته، فكم من تائب ظهر منه حسن التوبة والرجوع إلى الحق فرفعه الله، وقبله أهل السنة، ودافعوا عنه، وعلى سبيل المثال: رجوع أبي الحسن الأشعري فقد صدق في رجوعه بدليل إعلانه التوبة، وتأليفه في نقض ما كان عليه نصرة للحق، وتركًا لبدعته كما هو معلوم.

---

(١) «الاعتصام» (١/ ١٢٣).

حرمان الله أهل البدع غالبًا من التوبة والرجوع إليه سبحانه

الغالب أن أهل البدع يخذلون فلا يتوبون إلى الله خصوصًا الذين تأصلت فيهم البدع وأشربتها قلوبهم، وإن كانوا مطالبين بالتوبة إلى الله قال رسول الله ﷺ: «**إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة**»[1] وقال الرسول ﷺ في الخوارج: «**يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه...**»[2] وهذا الحديث وإن كان في الخوارج نصًا إلا أنه يدخل فيه أهل البدع عمومًا؛ لأنهم يشتركون في الخروج من الإسلام شيئًا فشيئًا. وقال الرسول ﷺ: «**تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكَلَب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله**»[3] بل قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا * ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ [محمد: ١٤]، وقال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] قال الأوزاعي مخاطبًا أهل البدع: (**لا ترجعون من**

---

(١) رواه الطبراني في "الأوسط" رقم (٤٢٠٢)، والبيهقي في "الشعب" (٥/ ٤٤٩).

(٢) رواه مسلم برقم (١٠٦٧) من حديث أبي ذر وهو في البخاري رقم (٧٥٦٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) رواه أحمد (٤/ ١٠٢)، وابن أبي عاصم برقم (٢٠، ٦٥، ٦٩)، والحاكم (١/ ١٢٨).

بدعة إلا تعلقتم بأخرى هي أضر منها)[١] وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: (الهوى عند من خالف السنة حق، وإن ضربت فيه عنقه)[٢].

وقال ابن سيرين: (ما أخذ رجل بدعة فراجع سنة)[٣] وقال ابن عون: (إذا غلب الهوى على القلب استحسن الرجل ما كان يستقبحه)[٤] وقال أبو عمرو الشيباني: (كان يقال يأبى الله لصاحب بدعة توبة وما انتقل صاحب بدعة إلا إلى شر منها)[٥] وقال عامر بن عبدالله: (ما ابتدع رجل بدعة إلا أتى غدًا بما ينكره اليوم)[٦] وقال الفضيل بن عياض: (لا يزال العبد مستورًا حتى يرى قبيحه حسنًا). وقال الثوري: (البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، فالمعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها)[٧].

انظر أخي القارئ إلى خطر البدعة وشؤمها على صاحبها وكيف صارت حائلا بينه وبين أعظم ما يكرم الله ويرحم عبده به التوبة والمغفرة.

وقال شيخ الإسلام: (ولهذا قال طائفة من السلف منهم الثوري: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، فالمعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها، وهذا معنى ما روي عن طائفة أنهم قالوا: إن الله حجز التوبة على كل صاحب بدعة بمعنى: أنه لا يتوب منها لأنه يحسب أنه على هدى، ولو تاب لتاب الله عليه كما يتوب على الكافر. ومن قال إنه لا يقبل توبة

---

(١) «النقض للدارمي» (٢٢٦).
(٢) «الشرح والإبانة» ص(١٣٩).
(٣) الشرح والإبانة (١٣١).
(٤) نفس المصدر ص(١٤٨).
(٥) «البدع والنهي عنها لابن وضاح» (١٠٧).
(٦) الشرح و«الإبانة» (١٣١).
(٧) «شرح السنة للبغوي» (١/ ٢١٦).

مبتدع مطلقًا فقد غلط غلطًا منكرًا، ومن قال: ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة فمعناه: ما دام مبتدعًا يراها حسنة لا يتوب منها، فأما إذا أراه الله أنها قبيحة فإنه يتوب منها كما يرى الكافر أنه على ضلال، وإلا فمعلوم أن كثيرًا ممن كان على بدعة تبين له ضلالها وتاب الله عليه منها، وهؤلاء لا يحصيهم إلا الله)[(١)].

وقال الإمام الشاطبي: (وكل بدعة فللهوى فيها مدخل؛ لأنها راجعة إلى نظر مخترعها لا إلى نظر الشارع، فعلى حكم التبع لا بحكم الأصل مع ضميمة أخرى وهي أن المبتدع لابد له من تعلق بشبهة دليل ينسبها إلى الشارع ويدعي أن ما ذكره هو مقصود الشارع فصار هواه مقصودًا بدليل شرعي في زعمه، فكيف يمكنه الخروج عن ذلك، وداعي الهوى مستمسك بحسن ما يتمسك به وهو الدليل الشرعي في الجملة)[(٢)].

والذي يعول عليه في توبة المبتدع سواء كانت البدعة مغلظة أو غير مغلظة أن الله يقبل توبته إن تاب إليه، إلا أن موانع توبة المبتدع أكثر سببًا من توبة العاصي؛ لأن المبتدع يحتاج إلى علم بأنه مبتدع، واقتناع بذلك بخلاف العاصي. وقد لا يقبل العلم وإن قبله فلا يقنع بذلك، والذي يظهر أن الذين تابوا من أهل البدع التابع والمتبوع أقل من الذين لم يتوبوا، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ولا حول ولا قوة إلا بالله والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٨٤-٦٨٥).

(٢) «الاعتصام» (١/ ١٢٤).

وجوب الرد على أهل البدع ومناظرتهم بالضوابط الشرعية

إن ردود علماء أهل السنة على أهل البدع لها أهمية كبيرة، وكيف لا وهي دفاع عن الحق وإظهار له، وإزهاق للباطل وإحباط له، والقرآن الكريم والسنة المطهرة كفيلان بمقاومة المفسدين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَإِنَّهُ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ٧٦-٧٧] ففيه الرد على كافة المبطلين من الدهريين، والماديين، والمعطلين، والمشركين، والمتمسكين بالأديان المبدلة والمحرفة والمنسوخة من يهودية، ونصرانية، وفيه المقاومة للعقلانيين والمنافقين. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

والراد على أهل البدع بالطريقة المرضية شرعًا يعد مجاهدًا في سبيل الله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فالراد على أهل البدع مجاهد حتى كان يحي بن يحي يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد...)(١).

وقال العلامة ابن القيم وهو يتحدث عن أهل التأويل الفاسد: (فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله...)(٢) وقال أيضًا وهو يبين أنواع الأقلام: (القلم الثاني عشر:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٣).
(٢) «الصواعق» (١/ ٣٠١).

القلم الجامع وهو قلم الرد على المبطلين، ورفع سنة المحقين، وكشف أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم وتهافتهم، وخروجهم عن الحق ودخولهم في الباطل، وهذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل المحاربون لأعدائهم، وهم الداعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال، وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل وعدو لكل مخالف للرسل)[1].

وقال أيضًا: (ومن بعض حقوق الله على عبده رد الطاعنين على كتابه ورسوله ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان، والسيف والسنان، والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من إيمان)[2].

وقال أيضًا: (فما ذنب أهل السنة والحديث إذا نطقوا بما نطقت به النصوص وأمسكوا عما أمسكت عنه... وردوا تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، الذين عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعنة المحنة، وقالوا على الله وفي الله بغير علم، فردوا باطلهم، وبينوا زيفهم، وكشفوا إفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله)[3].

والقاعدة المعروفة تقول: إذا وضح الحق وبان لم يبق للمعارضة العلمية والعملية محل، قال الله في كتابه: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾

(١) «التبيان في أقسام القرآن» ص(١٣١-١٣٢).

(٢) «هداية الحيارى» ص(١٠).

(٣) «الصواعق» (١/ ٢٦٢).

[يونس: ٣٢]، والآيات كثيرة تبين أن المحاجة لأهل الباطل والمناظرة لهم تجعل الحق يصير واضحًا جليًا، وكلما كان المبطلون يصولون بباطلهم ويفسدون في الأرض، كانت دواعي المجادلة والمناظرة لهم آكد، فالله الله في الدفاع عن الإسلام وأهله وضوابط المناظرة المحمودة المشروعة كالآتي:

١ أن تكون مجادلة بالحق لدحض الباطل؛ لأن الله ذم المجادلين بالباطل الداحضين للحق قال تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

٢ أن يكون المناظر عالمًا فيما يناظر فيه؛ فإن الله قد ذم من يجادل بغير علم فقال: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ﴾ [آل عمران: ٦٦] قال شيخ الإسلام: (وكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور والطمأنينة في النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين)اهـ.

٣ أن تكون المناظرة لقصد تعليم الجاهل بالحق؛ لأن الله ذم المجادلة بعد بيان الحق وأيضاحه، قال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

٤ إخلاص النية لله؛ لأن مناظرة أهل السنة القصد منها حراسة الدين، ونصرة الحق، ورد المبطل إلى حظيرة الحق.

٥ التزام المناظر بالأدلة الشرعية في مناظرته فلا يرد الخطأ بخطأ، والباطل بباطل، كأن يستدل بما هو مذموم في الشرع كالأحاديث الواهية

والآراء الشاذة، قال شيخ الإسلام: (ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلزم لفظًا بدعيًا، ولا يخالف دليلًا شرعيًا، ولا عقليًا، فإنه يسلك طريقة أهل السنة والحديث)اهـ وقال الإمام الشاطبي: (... روينا أن الخصمين إما أن يتفقا على أصل يرجعان إليه، أو لا؛ فإن لم يتفقا على شيء لم يقع بمناظرتهما فائدة بحال...)[1].

٦ توثيق كلام المردود عليه من كتبهم أو أشرطتهم، وللعلامة ابن الوزير اليماني رحمه الله كلام مهم في هذا تجده في كتابه «العواصم» (١/ ٢٣٦).

٧ تحديد مآخذ المخالفة هل هي شبهة أم شهوة؛ لأن المخالفة إذا حددت تبين له نقيضها.

٨ ملازمة الإنصاف والعدل؛ فإن الله أمر بذلك حتى مع الكفار كما هو معلوم وحب الخير للمخاصم، وفتح باب التوبة والرجوع إلى الصواب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والمناظرة والمحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه وهو المسفسط والمقرمط، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم وهو المعرض عن النظر والاستدلال)[2].

٩ المناظر يحرص على الأصل الشرعي ألا وهو الستر عن ذكر المردود عليه بعينه، إلا إذا دعت المصلحة الراجحة لتعيينه فعل ذلك.

١٠ لا مناظرة لمن تجر مناظرته إلى مفسدة أكبر من المصلحة.

---

(١) «الموافقات» (٤/ ٣٣٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٠٩).

أنواع العقوبات الشرعية التي يعاقب بها دعاة البدع والتحزب

١ - التحذير منهم:

لقد حذر الله في كتابه من دعاة البدع والتحزب قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]وكان الرسول ﷺ في كثير من خطبه يقول: «**وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»(١) وأمر بذلك كما في حديث عائشة الذي في البخاري برقم (٤٥٤٧) ومسلم برقم (٢٦٦٥) وفيه: «... **فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**» وفي صحيح مسلم عن ابن عمر أنه قال حين سئل عن القدرية: (فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني) بل الله عز وجل يحذر المؤمنين أن يجالسوا الخائضين في الباطل قال تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾ [النساء: ١٤٠]، ويقول سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨].
والآيات والأحاديث التي تحذر من أهل البدع كثيرة، أكتفي بما ذكرته،

---

(١) رواه مسلم.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله وهو يتحدث عن خطورة البدع: (ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد)[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولهذا عظمت الشريعة النكير على من أحدث البدع، وحذرت منها وكرهتها؛ لأن البدع لو خرج الرجل منها كفافًا لا له ولا عليه؛ لكان الأمر خفيفًا بل لابد أن توجد له فسادًا في قلبه ودينه، ينشأ من نقص منفعة الشريعة في حقه، إذ القلب لا يتسع للعوض والمعوض عنه)[(٢)].

وقال أيضًا: (ومن كان مبتدعًا ظاهر البدعة وجب الإنكار عليه، ومن الإنكار المشروع أن يهجر حتى يتوب، ومن الهجر امتناع أهل الدين من الصلاة عليه؛ لينزجر من تشبه بطريقته ويدعو إليه، وقد أمر بمثل هذا مالك بن أنس وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة، والله اعلم)[(٣)].

وقال أيضًا: (ومثل أئمة البدع من أهل المقالات أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين... ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب، وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم

---

(١) "مدارج السالكين" (١/ ٣٧٢).
(٢) "اقتضاء الصراط" (١/ ٤٨٤).
(٣) "مجموع الفتاوى" (٢٤/ ٢٩٢).

يفسدون القلوب ابتداء)[١].

وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي في "الفنون" (١/ ١٠٩) كلامًا حسنًا على أنه لم ينجُ من الابتداع: (كما لا يحسن في سياسة الملك العفو عمن سعى على الدولة بالخروج على السلطان، لا يحسن أيضًا أن يعفُ عمن ابتدع في الأديان؛ لأن فساد الأديان بالابتداع كفساد الدول بالخروج على الملك والاستتباع، فالمبتدعون خوارج الشرائع).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلا بد من التحذير من تلك البدع، وان اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم)[٢].

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله في الرد على المبتدعين: (فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم، إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين[٣] ومن شايعهم واتَّبعهم، وإذا تعارض الضرران ارتكب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتآكلة إذ ذاك أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبدًا، يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل)[٤].

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

(٢) "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٢٣٣).

(٣) قلت: أي الداعين إلى الحق.

(٤) "الاعتصام" (٢/ ٢٢٩).

وقال العلامة ابن القيم بعد أن تكلم عن البدع التي ظهرت في عهد بعض الصحابة وكيف تعامل الصحابة مع أهلها: (فصاح بهم من أدركهم من الصحابة، وكبار التابعين من كل قطر، ورموهم بالعظائم، وتبرؤوا منهم، وحذروا من سبيلهم أشد التحذير)[١].

وقال أيضًا: (إن أئمة الإسلام وملوك السنة لما عرفوا أن طرق المتكلمين إنما تنتهي إلى هذا - يعني: الشك والحيرة - وما هو شر منه تنوعوا في ذمها والطعن فيها، وعيب أهلها، والحكم بعقوبتهم، وإشهارهم والتحذير منهم)[٢].

والتحذير من أهل البدع والتحزب يكون على حسب المصلحة الراجحة، والقدرة والاستطاعة، وقد تستدعي الحاجة إلى ذكر أشخاص بأعيانهم وهذا جائز، بل قد يكون واجبًا، وقد تقدم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الدال على هذا. وقال أيضًا: (وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر في مواضع)، وذكر منها أن يكون على وجه النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم...)[٣].

بل الناظر في كتب الجرح والتعديل التي ألفها علماء الحديث وهم الحجة في هذا يجدها مملوءة بجرح الأشخاص الذين وقعوا في البدعة.

تنبيه: محاربة المتحزب والمبتدع أهم من محاربة البدعة نفسها:

قال حمد بن عتيق: (وهاهنا نكتة بديعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ

---

(١) «الصواعق» (٣/ ١٠٧٠). (٢) «الصواعق» (٤/ ١٢٦٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٢٩-١٣٠).

مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]، وهي أن الله تعالى قدَّم البراءة من المشركين العابدين غير الله على البراءة من الأوثان المعبودة من دون الله؛ لأن الأول أهم من الثاني؛ فإنه قد يتبرأ من الأوثان ولا يتبرأ ممن عبدها، فلا يكون آتيًا بالواجب عليه، وأما إذا تبرأ من المشركين؛ فإن هذا يستلزم البراءة من معبوداتهم، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨]، فقدم اعتزالهم على اعتزال معبوداتهم، وهكذا قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٩] وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦] فعليك بهذه النكتة؛ فإنها تفتح لك بابًا إلى عداوة أعداء الله، فكم من إنسان لا يقع منه الشرك ولكنه لا يعادي أهله فلا يكون مسلمًا بذلك، ثم قال: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]، فقوله: ﴿وَبَدَا﴾ أي: ظهر وبان، وتأمل تقديم العداوة على البغضاء؛ لأن الأول أهم من الثاني؛ فإن الإنسان قد يبغض المشركين ولا يعاديهم، فلا يكون آتيًا بالواجب الذي عليه حتى تحصل منه العداوة والبغضاء، ولا بد أيضًا من أن تكون العداوة والبغضاء باديتين؛ أي: ظاهرتين بينتين. "سبيل النجاة والفكاك" (ص: ٤٤).

وقال الإمام الشاطبي في "الاعتصام" (٢/ ٢٢٨-٢٢٩): (حيث تكون فرقة وتدعو إلى ضلالها وتزيينه في قلوب العوام ومن لا علم عنده؛ فإن

ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلابد من التصريح بأنهم من أهل البدع والضلالة؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم).

٢- تعزيرهم:

إن أهل البدع والتحزب لهم أضرار بالغة، وإذا لم يجدوا ما يردعهم من قبل المسلمين عالمهم وحاكمهم صالوا وجالوا، واستفحل أمرهم، وعظم شرهم، وكثر فجورهم، فلابد من عقوبات رادعة مضبوطة بالضوابط الشرعية، وهذه العقوبات إنما تكون بعد النصح لهم وإقامة الحجة عليهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ومن أصر على فعل البدع وتحسينها؛ فإنه ينبغي أن يعزر تعزيرًا يردعه وأمثاله عن مثل ذلك، ومن نسب إلى رسول الله ﷺ الباطل خطأ؛ فإنه يعرف فإن لم ينتهِ عوقب، ولا يحل لأحد أن يتكلم في الدين بلا علم ولا يعين من تكلم في الدين بلا علم أو أدخل في الدين ما ليس منه)[١] وقال في "الرد على الإخنائي": (من قامت عليه الحجة من أهل البدع يستحق العقوبة، وإلا كانت أعماله البدعية المنهي عنها باطلة لا ثواب فيها، وكانت منقصة له خافضة مسقطة لحرمته ودرجته؛ فإن هذا حكم أهل الضلال وجزاؤهم والله حكم عدل لا يظلم مثقال ذرة وهو عليم حكيم)[٢].

---

(١) نقلًا من كتاب "طريق الوصول" ص(١٢٤-١٢٥).

(٢) نقلًا من كتاب "طريق الوصول" ص(١٦٣).

وقال أيضًا: (والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات وفعل المحرمات، كتارك الصلاة، والزكاة، والتظاهر بالمظالم والفواحش، والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع...)[١] وقال أيضًا: (والتعزير أجناس فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب)[٢].

ومن نظر في سير ولاة أمور المسلمين المتمسكين بالإسلام يرى أنهم قد أنزلوا أنواعًا من التعزيرات بأهل البدع، واعتبر بقصة صبيغ بن عسل الذي كان يبحث عن المتشابهات في القرآن فضربه عمر حتى سال دمه على وجهه فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد ذهب الذي في رأسي[٣].

٣- قتل المبتدع الداعي إلى بدعته إذا غلظت بدعته واقتضت المصلحة ذلك

وعقوبة المبتدع بالقتل مشروعة بالضوابط الشرعية، وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في قتل الخوارج، وأجمع الصحابة على قتالهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (... ولهذا أكثر السلف يأمرون بقتل الداعي إلى البدعة، الذي يضل الناس لأجل إفساده في الدين، سواء قالوا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٠٧).
(٣) والقصة عند اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» بسند صحيح.

هو كافر أو ليس بكافر)[(١)].

وقال في كتاب "الاستقامة" (١/ ١٦٦): (وليس كل من أبيح قتله يكون كافرًا، فقد يقتل الداعي إلى بدعة لإضلال الناس وإفساده مع إمكان أن الله يغفر له في الآخرة لما معه من الإيمان).

وقال كما في "المجموع" (٢٨/ ٥١١): (... وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته، والتكذيب بأسماء الله وصفاته، أو التكذيب بقدره وقضائه، أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين، أو الطعن في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم التي توجب الخروج عن شريعة الإسلام، وأمثال هذه الأمور قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله).

وقال ابن رجب الحنبلي في كتابه "جامع العلوم والحكم" (١/ ٣٢٨): (ومن هذا الباب ما قاله كثير من العلماء في قتل الداعية إلى البدع؛ فإنهم نظروا إلى أن ذلك شبيه بالخروج عن الدين وذريعة ووسيلة إليه؛ فإن استخفى بذلك ولم يدع غيره كان حكمه حكم المنافقين، إذ استخفوا وإذا دعا إلى ذلك تغلظ جرمه بإفساد دين الأمة، وقد صح عن النبي ﷺ الأمر بقتال الخوارج وقتلهم...).

---

(١) "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٥٠٠).

وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١/ ٣٥٨) وهو يتحدث عن التشيع: (وقريب من هذا قول من فرق بين البدع المغلظة، كالتجهم والرفض، والخارجية، والقدرية، والبدع المخففة ذات الشبه كالإرجاء).

قلت: يريد بالإرجاء: إرجاء الفقهاء.

وقال الوزير ابن هبيرة وهو يتكلم عن قتال علي للخوارج وماذا يستفاد منه: (بل قتالهم على هذا الكلام أولى من قتال المشركين؛ لأن في ذلك حفظ رأس مال الإسلام، وقتال المشركين هو طلب ربح في الإسلام)[1].

ومن هذه الأدلة وكلام أهل العلم يتضح جليًا للقارئ الكريم أن من عقوبة أهل البدع القتل، والتاريخ مليءٌ بقتلهم متى اقتضت المصلحة ذلك، فقد قتل الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان، وغيلان الدمشقي، والحلاج، وعبدالكريم بن أبي العوجاء وغيرهم، وإن أردت المزيد في معرفة كثير ممن قتلهم أمراء المسلمين بسبب بدعتهم فارجع إلى كتابي "القول المبين في أصناف المبدلين" ولا بد من الضوابط المعتبرة لقتلهم ومنها:

١ أن تكون بدعتهم ظاهرة ويدعون الناس إليها.

٢ أن تكون من البدع الغليظة، وان لم تكن مكفرة كما تقدم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

٣ لا قتل لهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم على يد الراسخين في علم الكتاب والسنة على طريقة السلف، ولا عمل بفتوى علماء أهل البدع؛

---

(١) "الإفصاح عن معاني الصحاح" (١/ ٢٨٠).

لأنهم يجازفون، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (واعلم أنه ليس كل أحد بل ولا أكثر الناس يدرك فساد هذا النوع من البدع، لاسيما إذا كان من جنس العبادات المشروعة، بل أولو الألباب هم يدركون بعض ما فيه من الفساد)[١].

[٤] قتلهم يكون على يد الحاكم المسلم أو من ينوبه، فلا يقتلهم غيرهم؛ لأن الدولة هي الجهة التي تقيم الحدود الشرعية، وعلى هذا فلابد من مراعاة الضوابط المعتبرة عند العلماء.

٤- ترك القراءة في كتب أهل البدع

الواجب تجنب القراءة في كتب أهل البدع والزيغ، ولقد جاءت الأدلة الدالة على كراهة القراءة في الكتب التي تشتمل على التغيير والتحريف لكلام الله وكلام رسوله، ومنها كتب أهل البدع، ومن تلك الأدلة ما رواه الإمام احمد (٣/ ٣٨٧) وغيره عن جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن عمر بن الخطاب أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه فغضب فقال: « **أمتهوكون بها يا بن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية... والذي نفسي بيده لو كان موسى حيًا ما وسعه إلا أن يتبعني** » وقال الإمام مالك: (لا تجوز الإيجازات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم)[٢] والحديث حسن.

---

(١) "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٦٠٠).

(٢) كما في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٩٤٢).

وقال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يغلظان في ذلك أشد تغليظ، وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان لا يفلح صاحب كلام أبدًا)[(١)].

وقال الحافظ أبو عثمان سعيد بن عمرو البردعي: (شهدت أبا زرعة وقد سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه، فقال للسائل: (إياك وهذه الكتب، هذه الكتب بدع وضلالات، عليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك، قيل له: في هذه الكتب عبرة، فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن مالكًا وسفيان والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس... ثم قال: ما أسرع الناس إلى البدع) قال الحافظ الذهبي معلقًا: (وأين مثل الحارث، فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين كـ"القوت" لأبي طالب، وأين مثل "القوت" كيف لو رأى "بهجة الأسرار" لابن جهظم، و"حقائق التفسير" للسلمي لطار لبُّه، كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي في ذلك على كثرة ما في "الإحياء" من الموضوعات، كيف لو رأى "الغنية" للشيخ عبدالقادر، كيف لو رأى "فصوص الحكم" و"الفتوحات المكية")[(٢)].

وقال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (١١/ ٦٩) في حوادث سنة ٢٧٩هـ: (وفيها نودي بألا تُباع كتب الكلام والفلسفة والجدل بين الناس،

---

(١) "شرح أصول الاعتقاد للالكائي" (١/ ٢٠١).

(٢) "الميزان" (١/ ٤٣١).

وذلك بهمة أبي العباس المعتضد سلطان الإسلام).

قلت: إذا كان هذا النداء الحق في كتب الجدال والكلام فمن باب أولى أن يكون النداء في منع كتب السحر والتنجيم، وكتب الرفض والتصوف؛ لأن هذه الكتب قد اشتملت على أمور كفرية وشركية ولكن:

لقد أسمعت لو ناديت حيًا ولكن لا حياة لمن تنادي

فكم تطالب الدول بمنع هذه الكتب ومع هذا لا نرى استجابة بالرغم من ظهور ما ينافي الإسلام فيها، وإلى الله المشتكى. وقال العلامة ابن القيم: (... وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها...)[(١)].

وقال شيخ الإسلام: (ومن هذا الباب: سماع كلام أهل البدع والنظر في كتبهم لمن يضره ذلك، ويدعوه إلى سبيلهم وإلى معصية الله)[(٢)].

وقال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (ومن هجر أهل البدع ترك النظر في كتبهم خوفًا من الفتنة بها، أو ترويجها بين الناس...)[(٣)].

فكتب أهل الضلال يحرم بيعها وشراؤها، وطبعها وإهداؤها والقراءة فيها، وكل كتاب يغلب شره على خيره فيلحق بكتب الضلال، ويلحق بذلك الصحف والمجلات المحتوية على الأقوال المضلة والأفكار المردية والصور الخليعة، كما أفتى بتحريم ذلك غير واحد من العلماء المعاصرين، ويلحق بكتب الضلال الكتب الفكرية والحركية العصرية المشتملة على

---

(١) «الطرق الحكمية» (٣٢٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٣٣٦).

(٣) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (٥/ ٨٩).

الدعوة إلى التعصب والتحزب، وللعلماء أن يقرؤوا في كتب أهل الضلال لغرض الرد على أصحابها والفضح لهم. والله المستعان.

٥- الفرق بين مقام الدعوة إلى الله ومقام التحذير والرد على أهل البدع

إن مقام الدعوة إلى الله يختلف عن مقام التحذير والرد والمواجهة لأهل الباطل، أما مقام الدعوة إلى الله فهو كما قال الله: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى مخاطبًا موسى وهارون عند أن أرسلهما إلى فرعون: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ يَنزَغُ بَيۡنَهُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٥٣]، فالدلالة واضحة من هذه الآيات الكريمات حيث إن الداعية إلى الله مطالب أن يدعو الناس إلى الله بالرفق واللين، وتجنب الألفاظ المنفرة مع عدم المداهنة، وأما مقام المواجهة بالرد والتحذير فقد قال الله مخاطبًا رسوله ﷺ: ﴿ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾ [النساء: ٦٣].

قال القرطبي في "تفسيره" (٧/ ١٧١): (أي: ازجرهم بأبلغ الزجر في السر والخلا).

قلت: قال الله لنبيه: ﴿ فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّاۖ إِنَّكُمۡ رَضِيتُم بِٱلۡقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٖ فَٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡخَٰلِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣] وقال تعالى:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة -٧٣، التحريم-٩]، وكلام الرسول ﷺ مشهور معروف في ذم الخوارج ذمًا شديدًا، وقد قال لمعاذ: «أفتان أنت يا معاذ...»[(١)] وأدلة كثيرة تدل على أن مقام الرد والتحذير يكون على حسب ما تحصل به المصلحة للمزجور والسامع، وهذه طريقة القرآن الكريم والسنة المطهرة فلا إفراط، ولا تفريط.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى وآله وأصحابه وسلم.

وكان الانتهاء من مراجعة هذا السفر في شهر ذي الحجة يوم الحادي عشر لعام ١٤٢٦هـ.

(١) رواه البخاري برقم (٦١٠٦)، ومسلم برقم (٤٦٥) عن جابر رضي الله عنه.

الفهرس